

بسم الله الرحمن الرحيم

المجلد ٦

في أصول الفقه ونحوها

الجزء الثالث

دار الكتب - بيروت

الطبعة الأولى - سنة ١٩٨٥



بِحَسْبِ زَلَّةٍ يُنْطَلِقُ

المحيط
في أصول العرب ونحوها وعرفها

الجزء الثالث

الطبعة الثالثة

دار الشرق العربي

بيروت - شارع سورية - بناية درويش

٦ - المرح والزم والذم

يجري المدح والذم بأفعال كثيرة يمكن قسمتها إلى ثلاث زمر ، لكل زمرة أحكامها الخاصة ، وإن كانت كلها تتشابه في تصميمات جملها .

أ - المرح والزم بفعل « حب » :

يستعمل فعل « حب » للمدح إن كان مثبتاً ، فإذا دخلته « لا » ، النافية صار للذم . والشكل المعتاد لجملة هو الآتي :

(حبذا زيدٌ)

وقد اختلف النحاة - كما نتمهم - في تحليله . واليك ما قالوه في هذا الشأن :

- ١ - (حبٌ) : فعل ماض جامد لانشاء المدح .
- (ذا) : اسم اشارة في محل رفع فاعل لـحب .
- (زيد) : مبتدأ مؤخر . وجملة فعل المدح مع فاعله خبر عنه مقدم . أو : « زيد » خبر لمبتدأ محذوف تقديره « هو » ، أي : المدح زيدٌ . وعلى ذلك يكون الكلام جملتين : حبذا + المدح زيد . وكلتاها مستأنفة . أما على الاعراب الأول فالكلام جملة واحدة كبرى ، داخلها جملة صغرى : [زيد (حبذا)] ^(١) .

(١) هذا التحليل لأبي علي الفارسي وابن برهان وابن خروف وابن مالك . وقيل هو تحليل سيويه . وعلى كل ، فهو المشهور بيننا اليوم .

٢ - (جذا) : اسم مركب من « حب وذا » ، مبني على السكون في محل رفع مبتدأ ، أو في محل رفع خبر مقدم .
(زيد) : خبر ، أو مبتدأ مؤخر (١) .

٣ - (جذا) : كلها : فعل ماض .
(زيد) : فاعل (٢) .

ب أمطام فاصنة مجبزا :

١ - لا يكون الفاعل هنا إلا اسم الإشارة « ذا » .

٢ - لا يجوز لهذا الفاعل أن يطابق المخصوص بالمدح أو الذم ، بل يلتزم شكل الافراد والتذكير ، تقول : « جذا زيد - جذا فاطمة - جذا زيد وعمرو - جذا فاطمة وعائشة ... الخ » .

٣ - يجوز الاتيان بتمييز لهذا الفاعل ، لأنه اسم إشارة مبهم . لكن هذا التمييز لا يطابقه بل يطابق المخصوص بالمدح أو الذم . تقول : « جذا رجلاً زيد - جذا رجلين زيد وعمرو - جذا رجلاً زيد وعمرو وجره » .

٤ - يجوز حذف المخصوص إن دل الكلام عليه ، كأن يقول لك أحدهم : ما رأيك في السفر ؟ فتقول : « يا جذا ! لولا قلة المال ، والتقدير : يا جذا السفر .

(١) وهذا التحليل للبرد وابن السراج وابن هشام اللخمي وابن عصفور وغيرهم .

(٢) وهذا التحليل لابن درستويه وجماعة غيره .

٥ - لا يجوز تقديم المخصوص في باب « جذا » ، فلا يقال :
« زيد جذا » .

٦ - لا يجوز للتمييز هنا أن يتقدم على « جذا » ، فلا يقال :
« رجلاً جذا زيد » ، ولكن يسمح له بأن يكون قبيل المخصوص أو
بعده ، تقول : « جذا رجلاً زيد - أو : جذا زيد رجلاً » .

٧ - لا يجوز دخول نواسخ الابتداء على المخصوص هنا ، على الرغم
من اعتباره مبتدأ ، فلا يقال : « جذا كان زيد - ولا : جذا إن زيداً -
ولا : جذا ظننت زيداً » .

٨ - كل ما قيل في « جذا » يقال مثله في « لا جذا » ، إلا
أن هذه الثناء بسبب النافي « لا » .

ويمكن الآن تلخيص الأشكال المتعددة لأساليب « جذا » على
الشكل التالي (١) :

١ - (جذا) = فعل + فاعل .

٢ - (جذا زيد) = فعل + فاعل + مبتدأ أو خبر لمبتدأ
محذوف .

٣ - (جذا رجلاً زيد) = فعل + فاعل + تمييز للفاعل +
مبتدأ أو خبر لمبتدأ محذوف .

٤ - (جذا زيد رجلاً) = فعل + فاعل + مبتدأ أو ... +
تمييز .

(١) هذا التلخيص جار - كما هو ظاهر - على التحليل الأول الذي هو
للمشهور الآن بيتا .

ج - المدح والذم بنعم وبئس :

نِعمَ وبِئسَ : فلان جامدان لا يستعملان إلا في المدح والذم .
وأشكال جملتها تشبه أشكال جملة « حذا » مع بعض الاختلافات اليسيرة .
واليك بيان ذلك مع تحليل كل شكل :

١ - (نعم الرجل)

هذا أبسط أشكال جملة المدح بنعم . حيث لا زى إلا فعل المدح مع فاعله . أما المخصوص بالمدح فمحذوف . ولا يجوز استمالة هذا الشكل إلا عندما يكون في الكلام ما يشير بالمخصوص ، كقوله تعالى : « وماوأم جهنم ، وبئس المصير » ، أي : وبئس المصير جهنم .

٢ - (نعم الرجل زيد)

وهذا هو الشكل المألوف . ويتألف من فعل للمدح ، ثم فاعله ، ثم مخصص بالمدح . وقد اختلفوا في اعراب هذا المخصوص اختلافهم في مخصص « حذا » . فقال بعضهم : هو مبتدأ ، خبره جملة المدح قبله . وقال آخرون : هو مبتدأ خبره محذوف . والتقدير : زيد المدوح . وقال غيرهم : هو خبر لمبتدأ محذوف . والتقدير : المدوح زيد .

٣ - (زيد نعم الرجل)

زى هنا المخصوص قد تقدم . وهذه ميزة لمخصوص « نعم » لا يتعلل بها مخصص « حذا » . وفي هذه الحالة يجب اعرابه مبتدأ ، وجملة المدح خبر عنه .

٤ - (نعم ... رجلاً زيد)

هنا زى فاعل المدح وهو « الرجل » قد طرد من الجملة ، فتاب

عنه في الفاعلية ضميره الذي تقديره « هو » . ولما لم يكن هذا الضمير يعود على شيء مذكور ، صار كلمة غامضة في حاجة ماسة إلى التمييز ، أو قل : إن الاسناد كله أصبح في حاجة إلى التمييز ، لأن اسناد فعل المدح إلى ضمير غامض الدلالة شيء غير مقبول ، ولهذا كله عاد الفاعل نفسه ، وهو « الرجل » ، ولكن لا على هيئة فاعل ، لأن الفاعلية احتلها ضميره ، بل على هيئة تمييز (١) . وصارت الجملة الآن مؤلفة من : فعل مدح + فاعل مستتر + تمييز + مخصص هو مبتدأ أو خبر على خلاف في الاعتبار .

وقد اشترطوا في هذا الضمير الفاعل شروطاً ثلاثة : أن يظل مستتراً ، ثم أن يظل مفرداً ، ثم أن يميز بنكرة بعده (٢) .

كما اشترطوا في التمييز هنا شروطاً أخرى : أن يتأخر عن فعل المدح أو الذم ، وهو نفس الشرط في تمييز « جذاً » ، ثم أن يطابق المخصوص افراداً وثنيةً وجماً ، فنقول : « نعم .. رجلاً زيداً - نعم ... رجلين زيداً وعمرو - نعم ... رجلاً زيداً وعمرو وبشر » ، ثم أن يكون صالحاً لدخول « ال » عليه . وهذا طبيعي لأنه في الأصل كان فاعلاً لفعل المدح أو الذم ، وفاعل المدح أو الذم - كما نعلم - يجب أن يكون محلياً بـ « ال » (٣) .

(١) راجع مبحث التمييز المحول .

(٢) وكل هذه الشروط من باب تحصيل الماحل .

(٣) اشترطوا في باب نعم وبشر أن يكون الفاعل محلياً بـ « ال » الجنسية ، نحو : « نعم الرجل زيد » ، أو مضافاً إلى ما فيه « ال » هذه ، نحو : « نعم رجل الصديق زيد » ، أو مضافاً إلى مضاف إلى ما فيه « ال » هذه ، نحو : « نعم حكيم شمراء الجاهلية زهير » . ←

٥ - (زيدٌ نعم ... رجالاً)

ليس في هذا الأسلوب شيء جديد سوى تقديم المخصوص . أما عناصره فكمناسر سابقه .

٦ - (نعم ... رجالاً)

هنا حذف المخصوص . وقد قلنا : إن ذلك لا يكون إلا بدليل .

٧ - (نعم ... زيدٌ رجالاً)

هنا تأخر التمييز عن المخصوص . وهذا جائز إلا أنه قليل .

٨ - (زيدٌ نعم ما هو)

هنا نرى « ما » قد دخلت الجملة ، وبمدها اسم مفرد هو الضمير « هو » .

وقد اختلفوا في تحليل هذا الأسلوب .

١ - فقال قوم : فاعل نعم ضمير مستتر . و « ما » نكرة تامة في محل نصب على التمييز للفاعل المستتر . وعلى هذا تكون جملتنا مؤلفة مما يلي :

→ على أن هذا العرط ليس لازماً . فقد جاء فاعل نعم نكرة ، كقولهم : « نعم شاعر أنت » . كما جاء نكرة مضافة للـ نكرة كقول الشاعر :

فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم

وصاحب الركب عثمان بن عفا

كما جاء اسماً موصولاً ، نحو : « نعم التي يصون لانه عما لا يحسن » . وسنرى بعد قليل أن فاعل نعم قد يكون لفظ « ما » الموصولة أو النكرة للوصوفة . وكل هذا هو الذي حملنا على إهمال ذكر العرط التي اشتراطها في فاعل نعم ، في المتن .

مبتدأ + فعل مدح + فاعل مستتر + «ما» تمييز + مخصص
هو مبتدأ أو خبر على اختلافهم المعروف في أمره .

٢ - وقال آخرون : « ما » نكرة تامة ، وهي نفسها فاعل لفعل المدح . وعلى هذا تكون جملتنا مؤلفة من العناصر الآتية :

مبتدأ + فعل مدح + «ما» فاعل + مخصص هو مبتدأ أو ...
هذا ويجوز أن تدغم « ما » في الفعل فيقال : « نِعِمَّا » بكسر
التون والين .

٩ - (نعم ما يفعل زيد)

هنا نرى بعد « ما » جملة ، لا مفرداً . وقد اختلفوا في تحليل
هذا الأسلوب أيضاً :

١ - فقال قوم : فاعل نعم ضمير مستتر ، و « ما » نكرة
ناقصة (١) في محل نصب على التمييز لفاعل نعم المستتر . والجملة بعدها صفة
لها . والتقدير : نعم هو شيئاً يفعله زيد . وعلى هذا التقدير تكون جملتنا
مؤلفة من العناصر الآتية :

فعل مدح + فاعل مستتر + « ما » النكرة الناقصة التي هي
تمييز للفاعل المستتر + جملة من فعل وفاعل واقعة صفة لـ « ما » .

٢ - وقال آخرون : « ما » معرفة ناقصة (٢) ، أي اسم موصول ،

(١) النكرة الناقصة هي التي تحتاج الى ما يتم معناها ، ويكون هذا التتم
صفة لها ، سواء أكان مفرداً كقول الشاعر : « لما نافع يحيى اللبيب ... »
أي : للعبير نافع يحيى اللبيب ، أو كان جملة ، كما هو الوضع في مثالنا أعلاه .
أما النكرة التامة فلا تحتاج الى هذا التتم .
(٢) أي هي اسم موصول . وصيغ معرفة لأن الأسماء الموصولة معارف .
وصيغ ناقصة لما تحتاج الى جملة الصلة .

وهي نفسها فاعل لفعل المدح ، والجملة بعدها صلة لها . والتقدير : نعم الذي يفعله زيد . وعلى هذا التقدير تكون جملتنا مؤلفة من العناصر الآتية :
فعل مدح + اسم موصول فاعل + جملة صلة .

١٠ - (زيد نعم ما) .

هنا لا نجد شيئاً بعد « ما » ، لا مفرداً ولا جملة . وعلى هذا تكون نكرة تامة ، لا كنفائتها بنفسها وعدم حاجتها إلى ما يتممها . وقد اختلفوا في إعرابها : فذهب قوم إلى أنها هي نفسها فاعل « نعم » ، وذهب آخرون إلى أنها تمييز لفاعل نعم المستتر . فعلى المذهب الأول تكون الجملة مؤلفة من العناصر الآتية : مبتدأ + فعل + فاعل . وعلى الثاني تكون مؤلفة من العناصر التالية : مبتدأ + فعل + فاعل مستتر + تمييز .

١١ - (نعم الرجل كان زيد) .

هنا نجد الفعل الناسخ قد دخل على المخصوص . وهذه اليزة لا يتحلّى بها مخصص « هذا » كما رأينا .

١٢ - (نعم الرجل رجلاً زيد) .

هنا نرى اجتماع الفاعل الظاهر « الرجل » مع تمييز له « رجلاً » . وهذا الأسلوب منه بعضهم بحجة أن الفاعل ظاهر ، فهو واضح لا يحتاج إلى تمييز . وأجازه آخرون على أنه نوع من التوكيد .

١٣ - (نعم الرجل زيد من شاعر) .

هنا نجد التمييز مجروراً بن . وهذا جائز . إلا أننا في الاعراب

تقول : الجار والمجرور متعلقان بحال مخوفة من « الرجل » الذي هو الميئسز .

١٤ - (نعمت المرأة فاطمة)

هنا نجد الفعل مقترناً ببناء التأنيث لأن فاعله مؤنث . وهذا جائز لا واجب ، إذ يمكن أن يقال : « نعم المرأة فاطمة » . كما أنه يجوز تأنيث الفعل ولو كان فاعله مذكراً ، وذلك إذا كان المخصوص مؤنثاً ، نحو : « نعمت الثواب الجنة » (١) .

د - المرح والزم بوزن « فَعْلٌ » :

هذه هي الزمرة الثالثة من الأفعال التي تستعمل في المدح والذم ، وهي : كل فعل اجتمعت فيه الشروط اللازمة لصوغ « أفعْل » التمجيد منه ، بعد نقله إلى باب « فَعْلٌ » المضموم العين ، نحو : « كَتَبَ - حَسَنَ - قَبِيحَ - بَرَّعَ ... الخ » ، أو تركه على حاله إن كان معتل العين ، نحو : « ساءَ - جادَ - خان ... الخ » .

وبعد أن تصب الفعل في هذا الوزن يجوز لك أن تسكن عينه لنقل الضمة على العين ، فتقول : « كَتَبَ - حَسَنَ - قَبِيحَ - بَرَّعَ ... الخ » ، كما يجوز لك أن تنقل الضمة إلى الفاء ، فتقول : « كَتَبَ - حَسَنَ - حُبَّ - قَبِيحَ ... الخ » .

فإذا تهيأ لك الفعل على الشكل الذي يجب جاز لك أن تستعمله في جميع أساليب نعم وبس ، مطبقاً عليه جميع أحكامها (٢) ، فتقول :

(١) كل الأحكام والأشكال التي أوردناها لـ « نعم » تنطبق على « بس » .

(٢) ما عدا الأساليب التي تدخلها « ما » .

- ١ - حَسُنَ الرجلُ ...
- ٢ - حَسُنَ الرجلُ زيدٌ .
- ٣ - زَيْدٌ حَسُنَ الرجلُ .
- ٤ - حَسُنَ ... رجلاً زيدٌ .
- ٥ - زَيْدٌ حَسُنَ ... رجلاً .
- ٦ - حَسُنَ الرجلُ رجلاً زيدٌ .

إلا أن هذه الزمرة تمتاز عن سابقتها بثلاثة أساليب جائزة فيها :

١ - (حَسُنَ زيدٌ)

هنا نجد المخصوص بالمدح هو نفسه فاعل المدح . وهذا شيء لم يكن جائزاً مع « نعم » و « جذا » . فهناك كان لا بد من فاعل لفعل المدح أو النعم ، ثم من مخصص بالمدح أو النعم .

٢ - (حَسُنَ بزيدٌ)

هنا نجد الفاعل مجروراً بياء زائدة ، تشبيهاً له بفاعل التعجب في صيغة : « أحسن بزيد » ، لأن هذه الزمرة تحمل في حقيقتها كلاً من معنى التعجب والمدح والنعم .

٣ - (زيدٌ وعمرو وبكرٌ حَسَبُوا رجلاً)

هنا نجد الفاعل المستتر قد برز ووافق المخصوص في جنسه وعدده . وهذان أمران كافا مغلوتين على فاعل « نعم » المستتر . إذ الواجب في مثل هذا التركيب مع « نعم » أن يقال : « زيدٌ وعمرو وبكرٌ نعم ... رجلاً » .

٧ - الاختصاص

آ - معناه وأقسامه :

إذا كتب أهل حيٍّ من الأحياء هذه المريضة إلى رئاسة البلدية :

« نحن نرجو تشجير شارعنا » .

فإذا سيفهم رئيس البلدية من كلمة « نحن » ؟ هل سيرف شخصيات هؤلاء الطالبين بتشجير شارعهم من مجرد قولهم « نحن » ؟ لا شك أنه لن يرفهم ، ولا شك أن شارعهم سيظل بشجر أشجار إلى الأبد . ذلك أن الضمير - وإن كان يمد في المعارف - هو كلمة مبهم ، فكل إنسان يستطيع أن يقول « أنا » ، وكل فئة من الناس تستطيع أن تقول « نحن » . وهكذا تصبح كلمة « أنا » علماً على كل فرد متكلم ، وتصبح كلمة « نحن » علماً على كل جماعة متكلم . وفي ذلك ما فيه من النموض والابهام .

هنا ، يجد سكان الحي أنفسهم مضطرين إلى أن يبينوا لرئيس البلدية ما يمتونه بكلمة « نحن » ، فيكتبون :

« نحن - سكان حيِّ الصالحية - نرجو تشجير شارعنا » .
وعندئذ فقط سيرف رئيس البلدية من هؤلاء الطالبون ، وسيأمر بتشجير شارعهم .

وهكذا نصل إلى معنى الاختصاص ، وإلى النرض الأول من

غرضيه : إنه ذكر اسم صريح منصوب بمد ضمير مبهم ، بفرض توضيح هذا الضمير ، وبيان المقصود منه .

ويقف المدير في طلابه قائلاً لهم :

« أنا أدعوكم إلى الجد والعمل » .

فهل يكون الضمير « أنا » مبهماً بالنسبة للطلاب المستمعين ؟ لا .
فها هو صاحب الضمير ماثلاً أمامهم يخاطبهم . ومع ذلك ، فلا يزال « أنا » محتاجاً إلى تحديد أكثر ، فهذا الضمير يعني « ذات المدير » كلها ، بكل ما تشتمل عليه من صفات ، لكن المدير لا يخاطب طلابه بكل ذاته ، إنه يخاطبهم باعتباره أباً لهم ، أو باعتباره صديقاً لهم ، أو باعتباره مديراً لهم ، أو بأي اعتبار آخر مما يشتمل عليه « أنا » . وهكذا نجد الضمير عامضاً لشموله صفات الذات الكثيرة . وبالتالي يصبح في حاجة إلى بيان الصفة المقصودة منه . فيقول المدير عندئذٍ :

« أنا - الأب الروحي لكم - أدعوكم إلى الجد والعمل » .

وهكذا نصل إلى الغرض الثاني من الاختصاص : إنه يبان صفة مقصودة من بين الصفات الكثيرة التي يشتمل عليها الضمير باطلاقه (١) .

ويرد الآن السؤال الآتي : لماذا سمي هذا الاسلوب اختصاصاً ؟

والجواب : أن المدير عندما قال عبارته الأولى : « أنا أدعوكم » كان قد نسب الدعوة وأسندها إلى « أنا » بكل ما يشتمل عليه هذا الضمير

(١) خبر عن هذا الغرض في أساليبنا المعاصرة بالاسلوب التالي : « أنا - بصفتي أباً روحياً لكم - أدعوكم ... »

من صفات ، لكنه لما قال : « أنا - الأب الروحي لكم - أدعوكم .. » صار إسناد الدعوة مخصوصاً بصفة الأبوة الروحية من بين كل الصفات التي يشتمل عليها الضمير « أنا » . إنه اختص الدعوة بهذه العفة فقط . فلهذا سمي هذا الأسلوب اختصاصاً ، ولهذا أيضاً سمي الاسم المنصوب بالاختصاص ، لأنه هو وحده اختص بالحدث من بين سائر الصفات التي تنضوي معه تحت الضمير « أنا » .

ب - تحليل أساليب الاختصاص :

لا بد في كل عبارة اختصاص من ضمير يتلوه الاسم المختص على الشكل التالي :

(نحن - معاشر الانبياء - لا نورث)

الاعراب :

(نحن) : ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ .

(معاشر) : اسم منصوب على الاختصاص . وبسبارة أكثر تفصيلاً :

مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره « أخص - أو أعني - أو أقصد » .

(الانبياء) : مضاف اليه مجرور .

(لا نورث) : لا : نافية . نورث : مضارع مرفوع مجهول .

نائب الفاعل مستتر تقديره « نحن » .

« جملة : نحن مع خبره ، ابتدائية لا محل لها من الاعراب .

« جملة : أخص معاشر الانبياء » اعتراضية لا محل لها من الاعراب .

ويرى بعضهم جعلها حالاً من الضمير « نحن » ، فيكون محلها النصب (١) .

(١) حجة اللانين للحال لا تأتي من المبتدأ ولا مما أصله المبتدأ .

وهي حجة واهية كما ظهر لك ذلك في مبحث الحال . فراجع .

« جملة : لا نورث » خبر عن المبتدأ « نحن » محلها الرفع .

ج - الضمير في الاختصاص :

الأكثر في أسلوب الاختصاص أن يكون لضمير المتكلم ، كما رأيت في الأمثلة السابقة . وقد يكون لضمير الخطاب على قلة ، نحو : « بك - الله » أرجو نجاح القصد . أما ضمير الغيبة فلا يأتي له الاختصاص مطلقاً ، فلا يقال : « هم - الطلاب » يحبون الرياضة » .

د - المختص :

- ١ - يجب في الاسم المختص أن يكون معرفاً بـ « ال » ، نحو : « أنا - الطالب » أحب القراءة » .
- ٢ - أو أن يكون مضافاً لمعرف بها ، نحو : « نحن - معاشرة الانبياء » - لا نورث » .
- ٣ - أو أن يكون مضافاً إلى علم ، نحو : « نحن - بيضة » - أصحاب الجمل » .
- ٤ - أو أن يكون علماً . وهذا قليل . ومنه قول الزاجر : « بنا - تيمناً » يكشف الضباب » .

هـ - الاختصاص بأمرها :

استعملت العرب قديماً أسلوباً غريباً في الاختصاص يشبه أسلوب النداء بتسميته وذلك نحو :

(أنا - أيها الطالب - أحب القراءة)

فالتكلم هنا لا يريد مناداة طالب ، لأنه هو الطالب نفسه ، إنما يريد من عبارته ما زیده نحن اليوم بقولنا : « أنا - بصفتي طالباً - أحب القراءة » .

والاعراب :

(أنا) : مبتدأ .

(أيها) : أي : مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره « أخص أو أعني ... » ، مبني على الضم في محل نصب . وبعبارة مختصرة : اسم مبني على الضم في محل نصب على الاختصاص . ها : زائدة .

(الطالب) : صفة لأي مرفوعة .

(أحب القراءة) : فعل مضارع مرفوع وفاعل مستتر ومفعول به .

« جملة : أنا مع الخبر » ابتدائية لا محل لها .

« جملة : أخص أيها الطالب » : معترضة لا محل لها . أو حالة محلها النصب .

« جملة : أحب » : خبر للمبتدأ محلها الرفع .

ملاحظات :

١ - ليس من الضروري أن يكون الضمير في باب الاختصاص واقعاً موقع المبتدأ ، بل يجوز أن يكون في مواقع إعرابية مختلفة ، نحو : « اتني - الطالب - أحب القراءة » .

٢ - ليس من الضروري أيضاً أن تكون جملة الاختصاص معترضة

بين الضمير وتام الجملة ، بل قد تأتي بعد التام ، نحو : « اعتمدوا عليّ »
أي : اعتمدوا عليّ بصفتي رفيقاً لكم .

٣ - لا يجوز للمختص أن يتقدم على الضمير . فلا يقال :
« الطالب أنا أحب القراءة » . وهذا طبيعي ، لأن الاختصاص في واقعه
هو عملية تخصيص لشيء عام ، ولا يكون تخصيص إلا من بعد تعميم .

٨ - التحذير

آ - تعريفه :

التحذير هو : تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجنبه ، كقولك لمن تختبئ عليه أن تصيبه النار : « احذر النار » .

أو هو : تنبيه المخاطب على ما يخشى أن يصيبه مكروه ، كقولك : « أبعد ثوبك عن النار » .

لكن البلاغة تأتي - في مواقف التحذير - هذا الاسباب الذي جاءت عليه الجملتان السابقتان ، لأن الاسباب هنا يفوت الغرض من التحذير . فكأن أكون غيباً لو رحت أحذر انساناً من سيارة تكاد تدهسه بقولي : « يا أيها الرجل الواقف في وسط الشارع ، هناك سيارة قادمة من خلفك تكاد تدهسك ، فاحذرها » . لا شك أن السيارة ستكون قد دهسته قبل أن أتم عبارتي ، بل ليس بعيداً أن يكون قد دخل عالم الأرواح قبل تمامها .

إذن ، فمواقف التحذير توجب علينا أن نحذف من عبارتنا كل ما يمكن الاستغناء عنه ، وأن نكتفي بأقل ما يمكن من الكلمات . ولهذا جاءت عبارات التحذير وليس فيها إلا المفعول به وحده ، كما سنرى بعد قليل .

ب - أساليب التحذير :

قلنا قبل لحظة : إن عبارة التحذير ليس فيها إلا المفعول فقط ، لكن هذا المفعول قد يكون هو المكروه المحذر منه ، نحو « النار ! » ، وقد يكون هو الشيء الذي يخشى عليه من المكروه ، نحو : « ثوبك » ، وقد يجتمع في العبارة المفعولان كلاهما ، نحو : « ثوبك والبار » . والذي يجب الانتباه إليه ، هو أن كل مفعول يناسبه من الأفعال ما لا يناسب صاحبه ، فيجب علينا عند تقدير الأفعال المحذوفة أن نقدر لكل مفعول ما يناسبه منها .

واليك الآن أساليب التحذير المختلفة ، مع تحليل كل منها :

١ - (النار)

هنا لا نجد إلا المحذر منه . والفعل الذي يناسبه هو « إحذر » ، أو ما يمكن أن يؤدي معناه من الأفعال . وعلى كل ، « فالنار » مفعول به لفعل محذوف . وبعبارة مختصرة : منصوب على التحذير . وعلى هذا نكون عابرتنا مؤلفة من جملة واحدة .

٢ - (النار النار)

هذا الأسلوب كسابقه ، إلا أن فيه توكيداً لفظياً للمفعول به .

٣ - (ثوبك)

هنا لا نجد المكروه المحذر منه ، بل نجد الشيء الذي يخشى عليه من المكروه ، والفعل المناسب له هو « أبعد » . فيكون « ثوبك » مفعولاً به لفعل محذوف تقديره « أبعد » أو أي فعل آخر يناسب المقام . وبعبارة مختصرة : « ثوبك » منصوب على التحذير . وعلى كل ، فالعبارة مؤلفة من جملة واحدة .

٤ - (ثوبك ثوبك)

الجديد هنا ، هو وجود تأكيد لفظي للمفعول به .

٥ - (النارَ والحفرة)

هنا نجد مكروهين محذراً منها ، لذا فعمل « احذر » وحده يلبق
بها معاً ، إذ يمكن أن يقال : احذر النار والحفرة . فعلى هذا ، تكون
النار هي المفعول به ، وتكون الحفرة معطوفة على النار . والعبارة كلها
جملة واحدة .

٦ - (ثوبك والنار)

هنا نجد شيئين مختلفين : المكروه المحذّر منه ، وهو النار ،
والشيء الذي يخشى عليه منها ، وهو الثوب . وعلى ذلك ، فتقدير فعل
واحد للاسمين لا يجوز ، لأن ما يناسب أحدهما لا يناسب الآخر ، فلو
قدرت فعل « احذر » ، فقط ، لكان كلامي : « احذر ثوبك واحذر
النار » . وهذا الكلام فاسد ، إذ لا معنى لأن أحذرَ الانسان من ثوبه .
ولو سلطت الفعل « أبعد » وحده على الاسمين ، لكان كلامي « أبعد
ثوبك وأبعد النار » ، وهذا كلام فاسد أيضاً ، إذ يعني أن يبعد عن نفسه
كلاً من الثوب والنار ، مع أن المراد أن يبعد ثوبه عن النار ، لا أن
يبعده معها . كل ذلك يوجب علي أن أقدر فعلاً لكل اسم على حدة ،
هكذا : « أبعد ثوبك واحذر النار » . وعلى هذا ، يكون « ثوبك »
مفعولاً به لفعل مخوف تقديره « أبعد » ، و « النار » مفعول به لفعل
آخر مخوف تقديره « احذر » . وتكون العبارة على هذا التقدير مؤلفة
من جملتين لا من جملة واحدة . وحرف الطف يطف الجملة الثانية على
الجملة الأولى .

٧ - (إياك والنار)

هذا الاسلوب كسابقه في تصميمه : هو مؤلف من جملتين لم يبق من كل منها إلا مفعولها . غير أن مفعول الجملة الأولى هنا جاء على صورة ضمير نصب منفصل ، والفعل المناسب له هو فعل « أَحَذَرُ » ، إذ كان الأصل « أَحَذَرْتُ » و « إِحْذَرِ النارَ » ، فلما حذف الفعل « أَحَذَرْتُ » فقدّ الضمير المتصل ما كان يتمد عليه في اتصاله ، فانقلب إلى شكل المنفصل .

٨ - (إياك من النار)

هنا نجد المكروه المحذر منه مجروراً بمن ، وهذا يسمح لنا بتقدير فعل واحد ، فيكون التقدير : احذرك من النار . وعلى هذا تكون العبارة مؤلفة من جملة واحدة : « إياك » هو مفعولها ، و « من النار » جار ومجرور متعلقان بفعلها المحذوف .

٩ - (إياك النار)

هنا نجد المكروه المحذر منه غير مسبوق بحرف عطف ، وهذا يسمح لنا بتقدير فعل واحد فقط ، هو فعل « أَحَذَرُ » ، لأن هذا الفعل يستطيع أن يتمدى إلى مفعولين ، فيكون التقدير : « أَحَذَرْتُ النارَ ، وعلى هذا تكون العبارة مؤلفة من جملة واحدة : « إياك » مفعولها الأول ، و « النارَ » مفعولها الثاني .

ملاحظات :

١ - يقول النحاة : إن حذف الفعل في عبارات التحذير واجب ، إلا إذا كانت العبارة لا تشمل إلا على المحذر فقط ، أو المحذر منه فقط ،

نحو : « ثوبك » ، ونحو « النار » . ففي هاتين الحالتين يجوز ظهور الفعل ، فتقول : « باعد ثوبك » ، كما تقول : « احذر النار » . لكنه إذا ظهر الفعل لم تحسب العبارة في عداد أساليب التحذير .

٢ - يمكن للمحذر أو المحذر منه المذكور وحده في الجملة أن يأتي مرفوعاً ، لا منصوباً ، نحو « النار » . ففي هذه الحالة لا تحسب العبارة في أساليب التحذير ، ويعرب المرفوع مبتدأ مخوف الخبر . والتقدير : النار قريبة منك ، أو أي تقدر آخر مناسب .

٣ - إذا كان المحذر بلفظ « إياك » ، فلا يلفظ وحده في العبارة ، بل لا بد من ذكر المكروه المحذر منه معه أيضاً . فلا يقال « إياك » فقط ، بل يقال : « إياك والكذب » - أو : « إياك من الكذب » - أو : « إياك الكذب » .

٤ - لا تستعمل في أساليب التحذير سلسلة ضمائر التكلم : « إياي » - « إيانا » ، ولا سلسلة ضمائر الغائب : « إياه » - « إياها ... » ، فلا يقال : « إياي والكذب » ولا : « إياه والكذب » ، إذ لا معنى لأن يحذر الإنسان نفسه ، ولا أن يحذر انساناً غائباً عنه . إلا إذا كان الضمير من هاتين السلسلتين واقعاً موقع المحذر منه فيجوز ، كقول زياد بن أبيه لأهل العراق : « فإياي ودليج الليل » أي : احذروني واحذروا دليج الليل .

٩ - الاغراء

تعريف وأساليب :

الاغراء هو عكس التحذير ، أي هو : تنبيه المخاطب على أمر محبوب ليفعله ، نحو : « الصدقَ الصدقَ » ، أو لفت نظره إلى شيء يطلبه وهو غافل عنه ، أو لا يراه ، كقولك للصياد : « المصفورَ المصفورَ » .

وكما اقتضت البلاغة - في مقام التحذير - الإيجازَ دون الاطناب ، فكذلك هنا . فليس من البلاغة في شيء أن أقول للصياد : « يا أيها الصياد الذي يلتمس صيداً له ، إن على الشجرة التي على يمينك عصفوراً واقفاً في أعلاها » ، إذ لو قلت ذلك لطار المصفور قبل أن أتم جملي . لكن أساليب الاغراء أقل تنوعاً من أساليب التحذير . وهذه هي :

١ - (الصدق)

منقول به لفعل محذوف تقديره « إلزم » . وبعبارة مختصرة : منصوب على الاغراء . ويجوز في هذا الأسلوب ظهور الفعل : « إلزم الصدقَ » ، كما يجوز رفعه على أنه مبتدأ خبره محذوف ، أو خبر مبتدأ محذوف . لكنه في كلتا الحالتين لا يعد في أساليب الاغراء .

٢ - (الصدقَ الصدقَ)

اسم منصوب على الاغراء ، ومعه توكيد لفظي له .

٣ - (الصدقَ والأمانة)

اسم منصوب على الاغراء ، ومعه معطوف عليه .

وهذان الأسلوبان الأخيران يجب فيها حذف الفعل . ثم يمكنك أن تلاحظ أن عبارة الاغراء تتألف دائماً من جملة واحدة مما اختلفت أشكالها .

١٠ - الاشتغال

آ - تعريفه والغرض منه :

الاشتغال هو أسلوب من أساليب التقديم ، ويقوم على : تقديم تكلة واحدة فقط ، من تكلات الاسم أو الفعل ، إلى صدر الكلام ، هي وحدها ، إن لم يكن لها تكلات ، أو هي وتكلماتها معها ، إن كان لها تكلة ، أو هي وشركاؤها ، إن كان لها شركاء في الحكم ، بعد أن ترك في مكانها ضميرها الصالح لأن يقوم بمهمتها .

والأمثلة التالية توضح فقرات هذا التعريف الطويل :

١ - (رأيت زيدا ← زيدا رأيت) : هنا زى المفعول به « زيدا » ، وهو تكلة للفعل ، قد ترك مكانه ، وتقدم إلى صدر الكلام ، بعد أن ترك في مكانه ضميره الصالح لأن يشغل هذا المكان ، ذلك لأن الضمير يمكنه أن يكون مفعولاً به .

فهذا معنى قولنا : تقدم تكلة من تكلات الفعل .

٢ - (رأيت أخا زيدا ← زيدا رأيت أخه) : هنا زى « زيدا » مضافاً إليه ، أي إنه يقوم بمهمة التكلة للاسم المضاف « أخا » . وقد ترك مكانه وتقدم إلى صدر الجملة بعد أن أناب ضميره عنه .

فهذا معنى قولنا : تقدم تكلة من تكلات الاسم .

٣ - (أعطيت الفقير ثوباً ← الفقير ثوباً أعطيته إياه) : هذا لاسلوب مرفوض ، لأنه يقوم على تقدم تكمليتين هما المفعولان لفعل « اعطى » .
فهذا معنى قولنا : تقدم تكملة واحدة فقط .

٤ - (رأيت اخا زيدا ← اخا زيدا رأيت) : هنا نرى تكملة الفعل ، أي المفعول به « أخا » قد تقدمت ومعها تكملتها الاضافية ، أي المضاف اليه .
فهذا معنى قولنا : هي وتكملتها معها .

٥ - (رأيت زيدا وعمراً وبكراً ← زيدا وعمراً وبكراً رأيتهم) :
هنا نرى المفعول به ، وهو تكملة الفعل ، قد تقدمت ومعه المفعولان عليه الشريكان له في حكم المفعولية .
فهذا معنى قولنا : هي وشركاؤها في الحكم .

٦ - (سرت حتى المدرسة ← المدرسة سرت حناها) : هذا الاسلوب مرفوض لأنه يؤدي إلى أن تعجز « حتى » الضمير . والضمير لا يصلح لجره بحتى ، لأنها لا تعجز إلا الاسماء الظاهرة .

فهذا معنى قولنا : بعد أن ترك في مكانها ضميرها الذي يصلح لأن يقوم مقامها (١) .

(١) يسمى الحاة التكملة المتقدمة « مشغولاً عنه » ، ويسمون الضمير الحال مكان التكملة « مشغولاً به » ، ويسمون الفعل أو ما يقوم مقامه في الجملة التي جرى فيها التقدم « مشغولاً » أو « مشتتلاً » . ونحن لم نذكر هذه التسميات في الآن لعدم تسليمنا بها . فهي تقوم كلها على اعتبار الاسم المتقدم معمولاً للفعل ، وقد رأينا أن المضاف اليه قد يتقدم أحياناً ، وليس المضاف اليه معمولاً للفعل .
فهو هنا المضاف اليه إياه مشغول عنه ، قول فاسد ، لأن الفعل لم يكن مشغولاً به قبل تقدمه حتى يقال إياه مشغول عنه بعد هذا الضمير .

وهنا ترد الأسئلة التالية : لماذا تلجأ اللغة إلى هذا الأسلوب من التقديم ؟ وأي التكملة صالحة له ؟ وهل يشترط في الصالح منها شيء من الشروط ؟ وماذا يحدث للتكملة بعد أن تقدم ؟

فأما الجواب عن الأول ، فهو : أن اللغة تفعل ذلك لفت نظر المخاطب إلى هذه التكملة المقدمة ، ولحلها محوراً للحديث وعمدة في الكلام ، بعد أن كانت فضلة لا ينتبه إليها وهي في ذيل الكلام أو في طياته .

وأما الأجوبة عن الأسئلة الباقية فتأتي في الفقرات التالية :

ب - التكملة الصالحة للتقديم :

تبلغ تكملة الاسم سبعاً ، وتكملة الفعل ستاً ، فيكون المجموع ثلاث عشرة تكملة . فأينها يصلح للتقديم ، وأينها لا يصلح له ؟

إن المبدأ العام في صلاحية تقدم تكملة ما هو صلاحية ضميرها لأن يقوم بجهتها إذا هي تقدمت . ومن هذا المبدأ سنناقش بالتفصيل أمر كل تكملة :

١ - (البدل) : هو تكملة للاسم يقصد منها توضيح ما قبلها وزيادة تحديده . ومثل هذه الوظيفة لا يمكن الضمير أن يقوم بها ، لأنه أكثر إبهاماً وغموضاً من الاسم الظاهر . فلهذا لا يجوز تقدم البدل ، والمباراة الثانية فيما يأتي مرفوضة : « رأيت أبا حفص عمر » ← عمر رأيت أبا حفص إياه .

٢ - (عطف البيان) : وظيفته كوظيفة البدل ، فحكمه كحكمه .

٣ - (التوكيد اللفظي) : ويقوم على تكرار اللفظ بحروفه .
وهذه الوظيفة ممتمة على الضمير ، لأنه ليس تكراراً للفظ الظاهر . وعلى
هذا لا يجوز تقديم التوكيد اللفظي ، والمبارة الثانية فيما يأتي مرفوضة :
« رأيت زيداً زيداً ← زيداً رأيت زيداً إياه » .

٤ - (التوكيد المعنوي) : ويجري - كما نعلم - بألفاظ مخصوصة ،
هي : النفس ، والمين ، وكل ، وكلا ، وكلتا . ولما لم يكن الضمير
واحداً من هذه الألفاظ ، لم يكن صالحاً للقيام بمهمة التوكيد المعنوي ،
فتكون العبارة الثانية فيما يأتي مرفوضة : « رأيت زيداً نفسه » ← نفسه
رأيت زيداً إياه » .

٥ - (النعت) : علمنا أن النعت لا يكون إلا مشتقاً ، أو
جامداً في تأويل المشتق . والضمير ليس مشتقاً ولا هو في تأويل المشتق ،
لأنه كناية عن الذات ، وليس كناية عن صفة فيها . وعلى هذا تكون
العبارة الثانية فيما يأتي مرفوضة : « رأيت زيداً الكاتب » ← الكاتب رأيت
زيداً إياه » .

٦ - (الحال) : علمنا أن الحال لا تكون إلا وصفاً منكرأ ،
والضمير ليس وصفاً ولا هو نكرة ، بل هو كناية عن الذات ، ثم هو
معرفة . وعلى هذا ، فليس يصلح للقيام بمهمة الحال ، وإن كان تكون العبارة
الثانية مما يأتي مرفوضة : « جاء زيد ضاحكاً » ← ضاحكاً جاء زيد إياه » .

٧ - (التمييز) : علمنا أن التمييز لا يكون إلا نكرة ، والضمير
معرفة ، لذا لا يصلح للقيام بمهمة التمييز ، فالعبارة الثانية مما يأتي مرفوضة :
« اشتريت عشرين كتاباً » ← كتاباً اشتريت عشرين إياه » .

٨ - (المضاف إليه) : وظيفته - كما عرفنا - أن يعرف المضاف

أو يخصصه . وهذه الوظيفة يصلح لها كل من الظاهر والمضمر ، فتقول :
« قرأت كتاب سيويه » و « قرأت كتابه » . وعلى هذا يجوز للمضاف
إليه أن يتقدم تاركاً ضميره مهمة التباينة عنه ، فالعبارة الثانية فيها يأتي
صحيحة : « قرأت كتاب سيويه » ← سيويه قرأت كتابه .

وهذه التكملة - أي المضاف إليه - هي التكملة الوحيدة من تكملات
الاسم الصالحة للتقدم ، لأن ضميرها يستطيع - كما رأينا - أن يقوم بمهمتها .

ولنستأنف المناقشة ناظرين في تكملات الفعل :

٩ - (المفعول لأجله) : علمنا أن المفعول لأجله لا يكون إلا
مصدرًا قليلاً . ولما لم يكن الضمير مصدرًا قليلاً ، كان غير صالح للمفعولية
لأجلها ، فالعبارة الثانية بما يأتي مرفوضة : « سافرت طلباً للعلم » ← طلباً
للعلم سافرت إياه .

١٠ - (المفعول معه) : رأينا أن المفعول معه لا يشترط فيه
إلا أن يكون اسماً واقماً بعد واو بمعنى « مع » . وهذه الوظيفة يستطيع
الضمير أداءها بكل سهولة . وعلى هذا يجوز للمفعول معه أن يتقدم تاركاً
مكانه لضميره . فالعبارة الثانية بما يأتي صحيحة : « سافرت وزيداً » ←
زيداً سافرت وإياه .

١١ - (الظرف) : يقال عند بحث الظرف إن من جملة الأشياء
التي تنوب عنه ضميره ، وذلك إذا لم يضمن معنى « في » ، فيتعصب عند
ذلك مشبهاً بالمفعول به . وهذا يعني صراحة جواز تقدم الظرف ، وإحلال
ضميره محله ، فالعبارة الثانية بما يأتي صحيحة : « صمت الشهر كله » ←
الشهر كله صمته . لكنه في هذه الحالة يعتبر مفعولاً به على التوسع
باسقاط حرف الجر ، لا منصوباً على المفعولية فيها .

١٢ - (المفعول المطلق) : رأينا عند بحث الأشياء التي تنوب

عنه أن ضميره هو أحد هذه الأشياء . وهذا يعني صراحة صحة العبارة الثانية مما يأتي : « جلست الجلسة المريحة ← الجلسة المريحة جالستها » .

١٣ - (المفعول به) : رأينا عند بحث أشكال المفعول به أنه قد يأتي ضميراً ، وهذا يعني صراحة جواز تقدم المفعول به وترك مكانه لضميره ، فالعبارة الثانية مما يأتي صحيحة : « رأيت زيدا ← زيدا رأيت » .

١٤ - (المجرور بالحرف) : لم نشترط عند بحث المجرور بالحرف أن يكون هذا المجرور من نوع معين ، بل كل الذي اشترطناه أن يكون اسماً . ولما كان الضمير معدوداً في الاسماء ، كان صالحاً للحلول محل الظاهر . وعلى هذا يجوز للمجرور أن يتقدم تاركاً مكانه لضميره ، فالعبارة الثانية مما يأتي صحيحة : « سلمت على زيد ← زيدا سلمت عليه » .



والخلاصة : أنه من بين التكملات الثلاث عشرة (١) ، لا يصلح منها للتقدم في باب الاشتغال إلا خمس : واحدة من تكملات الاسم ، هي المضاف إليه ، وأربع من تكملات الفعل هي : المفعول المطلق - المفعول به - المفعول معه - المجرور بالحرف .

ومع ذلك ، فلا يكفي أن تكون التكملة واحدة من هؤلاء الخمس

(١) يلاحظ القارئ أن التكملات بلغت هنا (١٤) ، وقد قلنا في صدر الفقرة إنها (١٣) . وسبب الخلاف بين الرقنين أننا ذكرنا تكملة التوكيد مرتين : مرة بنوعها الانظري ، ومرة بنوعها المنوي . وكان قصدنا من ذلك بيان أن التوكيد بنوعه لا يصلح للتقدم في باب الاشتغال .

حتى يجوز لها أن تترك مكانها لضميرها ، وتقدم هي إلى صدر الجملة ، بل لا بد من توفر شرطين لذلك :

(اولها) : أن لا تكون نكرة محضة ، لأنها عندما تترك مكانها ، سيكون هذا المكان لضميرها ، والضمير - كما نعلم - معرفة ، فلا يجوز لها ، وهي النكرة ، أن تنيب عنها ما هو معرفة . وعلى ذلك تكون العبارة الثانية مما يأتي مرفوضة : « رأيت رجلاً ← رجلاً رأيت » . أما إذا كانت معرفة ، أو كانت نكرة مفيدة - والنكرة المفيدة كالمرقة - ، فيجوز لها أن تغادر مكانها منيبة ضميرها منها . نحو : « رأيت زيدا ← زيدا رأيت » . رأيت رجلاً صالحاً ← رجلاً صالحاً رأيت » .

(ثانيها) : أن يكون محلها الذي ستتركه من المحال الصالحة للظاهر والضمير معاً . فإن كان محلها مختصاً بالظاهر ، فلا يجوز لها تركه للضمير . فنحن نعلم أن بعض حروف الجر لا يجر إلا الاسم الظاهر ، مثل : « حتى - مذ - منذ - كي ... الخ » ، ففي مثل هذه الحالة ، لا يجوز للجور أن يترك مكانه لضميره ويتقدم هو إلى صدر الجملة . وعلى ذلك فالعبارات الثواني مما يأتي مرفوضة :

- « سرت حتى المدرسة ← المدرسة سرت حثاها » .
- « مارأيتك منذ يوم أمس ← يوم أمس مارأيتك منذ » .
- « كيم فعلت ذلك ؟ - ما كيم فعلت ذلك ؟ » .

ثم نحن نعلم أن بعض الأسماء لا يضاف إلا إلى الظاهر ، مثل : « دو - دات - قاب - معاذ - كم الخيرية ... » ، فإذا أراد المضاف إليه بعد هذه الأسماء أن يتقدم إلى صدر الجملة تاركاً محلها لضميره ، فلا يجوز له ذلك . والعبارات الثواني مما يأتي مرفوضة :

- « رأيت ذا الفضل -> الفضل رأيت ذاه » .
- « معاذ الله أن أفل هذا -> الله معاذه أن أفل هذا » .
- « كم كتاب قرأته ! -> كتاباً كمته قرأته » .

ج - ما يحدث للتعلم بعد تمررها :

في الحالة العامة ، وعند عدم وجود مانع من الواقع ، يجوز في التكملة التي تقدمت وتركت ضميرها في مكانها أحد أمرين :

- ١ - أن ترفع على أنها مبتدأ ، والجملة بعدها خبر عنها ، نحو :
« رأيت زيدا -> زيداً رأيت » . وفي هذه الحالة تخرج السألة من باب الاشتغال .

- ٢ - أن تنصب على أنها مفعول به لعامل محذوف وجوباً يفسره العامل الذي بعد التكملة . ويشترط في هذا العامل المحذوف المفسر أن يشارك العامل المذكور المفسر في لفظه ومعناه معاً ، نحو : « زيداً رأيت » ، والتقدير : رأيت زيدا رأيت ، أو في معناه فقط دون لفظه ، نحو : « الدار جلست فيها » ، والتقدير : حلات الدار جلست فيها .

فإن كانت التكملة المتقدمة هي المفعول به ، كان تقدير الفعل المحذوف أمراً سهلاً ، لأنه يمكن تقديره دائماً من لفظ الفعل المذكور ، نحو : « زيداً ضربته : ضربت زيدا ضربته - والهاء رفعها : ورفع السماء رفعها - الكتاب قرأه زيد : قرأ الكتاب قرأه زيد ... الخ » .

ولمّا تحدث الصعوبة في التقدير عندما تكون التكملة المتقدمة غير المفعول به ، نحو : « زيداً سافرت وإياه : صحبت زيدا سافرت وإياه - زيداً ضربت يده : أهنت زيدا ضربت يده - الجلسة الريحمة جلستها :

فعلت الجلسة الربحية جلستها - ثلاثة الفراسخ سرتها : قطعت ثلاثة الفراسخ سرتها ، (١) .



وقد يمرض في الكلام ما يوجب رفع التكملة المتقدمة ، أو يوجب نصبها ، أو يرجح أحد الأمرين .

واليك بيان ذلك :

١ - (يجب النصب) : وذلك إذا وقعت التكملة المتقدمة بعد أداة مختصة بالفعل ، كأدوات الشرط والعرص والتحضيض والاستفهام - ما عدا الهمزة - نحو : « إن زيدا رأيتَه فسلمت عليه - هلا الصدق قلته - هل ريدا رأيتَه ؟ » .

(١) لاحظ أن التالين الأخيرين يتصل أوفها على مفعول مطلق تقدم ، ويشتمل ثانيهما على ظرف مكان مقدم . وكان من الممكن تقدير فعل من لفظ الفعل المذكور مع كل واحد منهما ، فنقول : « جلست الخلة الربحية جلستها - سرت ثلاثة الفراسخ سرتها » ، إلا أن هذا التقدير غير مبول عند الحاة ، وإن كان أسلم للسنى ، وذلك لأنه يعني المطلق مطلقاً والظرف ظرفاً . ولم يأتون إلا أن يكون المقدر ناصباً للتكملة المتقدمة على أنها (مفعول به) فقط .

والواقع أنهم لم يصرحوا بذلك تمام الصريح ، وإنما يفهم ذلك من أمثلتهم في كتبهم . بل إن هذه الكتب - في حدود ما قرأت منها - لم تذكر مثلاً لاشتغال جري مع مفعول مطلق ، أو مفعول معه أو ظرف زمان ، أو ظرف مكان . بل تجدد كل أمثلتهم تدور على الاشتغال بين المفعول الصريح ، أو عن المجزور بالمرء ، أو عن المجزور بالإضافة . وهذا منهم غريب ، لأنهم لم يصموا على منع الاشتغال عن المطلق والظرف والمفعول معه ، بل على العكس تجد تعريضهم للاشتغال بعمل هذه الأبواب الثلاثة ، فصرحهم يقول : الاشتغال أن يندم اسم [أي اسم] ، وتأخر عنه فعل ، قد عمل في ضمير ذلك الاسم ، أو في سببه ، وهو المضاف إلى ←

٢ - (ويجب الرفع) : وذلك في موضعين :

(آ) - أن تقع التكملة بعد أداة لا بابها إلا الاسم ، وذلك مثل « إذا » الفجائية ، نحو : « خرجت فاذا الجو ملؤه الضباب » . فلو نصبت « الجو » على الاشتغال ، لكان تقدير كلامك : فاذا يملأ الجو ملؤه الضباب . وهذا ممنوع ، لأن « إذا » الفجائية لا بابها الفعل ، فلذلك لا يجوز تقدير فعل بعدها . ومن هذا القبيل أيضاً أن تقع التكملة المتقدمة بعد واو الحال ، ويكون الفعل المذكور مضارعاً مثبتاً ، نحو : « جئت والفرس يركبه أخوك » ، فلو نصبت الفرس على الاشتغال ، لكان تقدير كلامك : جئت ويركب الفرس يركبه أخوك . وهذا ممنوع ، لأن واو الحال - كما علمت - لا تدخل الجملة المضارعية المثبتة . ومنه أيضاً أن تقع التكملة المتقدمة بعد « ليتا » ، نحو : « ليتا زيد أراه » ، فلو نصبت زيدا على الاشتغال ، لكان تقدير كلامك : ليتا أرى زيدا أراه .

→ ضمير الاسم السابق . اهـ (هنا هذا التعريف عن شرح ابن عميل) .

فإذا كان الأمر كذلك ، ألا يبدو عجيباً سكتهم عن التمثيل للاشتغال عن المطلق والظرف والمفعول معه ؟ ! أم أنهم لم يجدوا في التصوص الرخصة شيئاً من هذا القبيل فسكوا عن التمثيل خشية أن يكونوا بتمثيلهم في موقف من يضع اللغة ؟

هذا ، ولا بد من الإشارة الى اخلاف النحاة في ناصب التكملة المتقدمة التي يسمونها المتفول عنه . وفيما يلي ما قاله ابن عميل في هذا الصدد :

« فنهب الجمهور الى أن ناصبه فعل مضارع وجوباً ... »

« والمذهب الثاني : أنه منصوب بالصل المذكور بعده ، وهذا مذهب كوفي . واختلف هؤلاء ؛ فقال قوم : إنه عامل في الضمير وفي الاسم معاً ، فاذا قلت : « زيداً صرته » كان « صرته » ناصباً لـ « زيد » وللهاء . ورد هذا المذهب بأنه لا يصل عامل واحد في ضمير اسم ومظهره . وقال قوم : هو عامل في الظاهر ، والضمير ملغى . ورد بأن الأسماء لا تلتصق بعد اتصالها بالعوامل ، « اهـ . وفي ابن يمين ردود أخرى على هذا المذهب لا يتسع المجال لذكرها .

وهذا مجتمع ، لأن « ليت » لا تفقد اختصاصها بالاسماء ولو اتصلت بها
« ما » الزائدة .

(ب) - ويجب رفع التكملة المتقدمة أيضاً إذا وقعت قبل أدوات
الاستفهام ، أو الشرط ، أو التضييق ، أو « ما » النافية ، أو لام
الابتداء ، أو « ما » التمجية ، أو « كم » الخبرية ، أو « إن »
واخواتها ، نحو : « رهير* هل أكرمته ؛ زيد* إن لقيت* فأكرمه ،
خالد* هلا* دعوت* ! الشر* ما فعلته ، الخير* لأننا أفعلناه ، الخلق الحسن*
ما أطيبه ! زهير* كم أكرمته ، أسامة* إني أحبه » . فالاسم في ذلك
كله مبتدأ ، والجملة بعده خبر عنه . وإنما لم يميز نصبه بفعل محذوف مفسر
بالمذكور ، لأن ما بعد هذه الأدوات لا يعمل فيما قبلها . والفعل إذا لم
يستطع أن يعمل في مكان ، لم يستطع أن يصير عاملاً مقدراً في ذلك المكان .

٣ - (ويرجع النصب) : وذلك في الصور الآتية :

(آ) - أن يقع بعد التكملة المتقدمة جملة إنشائية دالة على أمر
أو نهي أو دعاء ، نحو : « خالد* أكرمه - الكريم* لا تهنئه* - اللهم
أمر* زيد* يصبر* » . فلو رفعت التكملة المتقدمة لكانت الجملة الانشائية
بعدها خبراً عنها ، وهذا جائز ، ولكنه قليل ، فالنصب على تقدير فعل
محذوف أرجح .

(ب) - أن يقع قبل التكملة المتقدمة حرف عطف وقبله جملة
فعلية ، نحو : « لقيت القوم* حتى زيد* لقيت* » ، وإنما يرجع النصب هنا
ليكون المنصوب مع فعله المحذوف جملة فعلية معطوفة على الجملة الفعلية
السابقة ، وذلك لأن تشاكل الجمل المتعاطفة في الاسمية والفعلية أولى من
تخالفها . ومن ذلك قوله تعالى : « يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ » ،

والظالمين أعداء لهم عذاباً أليماً ، ، وقوله : « فريقاً هدى ، وفريقاً حقاً عليهم الضلالة » .

(ج) - أن تقع الكلمة المتقدمة بعد همزة الاستفهام ، نحو : « أزيداً رأيتَه ؟ » . وذلك لأن همزة الاستفهام تليها الأفعال أكثر مما تليها الاسماء . ومن هذا قوله تعالى : « أبشراً منا واحداً سمعه ؟ » .

٤ - (ويرجع الرفع) : إذا لم يكن في الكلام ما يوجب النصب ، أو يرجعه ، أو يوجب الرفع ، نحو : « خالدٌ أكرمتهُ » . لأنه إذا دار الأمر بين التقدير وعدمه ، فتركه أولى .

تغييرات :

١ - إذا رفعت الكلمة المتقدمة ، صارت مبتدأ ، وصارت الجملة بعدها خبراً عنها . وخرج التركيب بذلك من باب الاشتغال .

٢ - إذا تقدمت الكلمة ولم تترك صميراً لها في مكانها ، خرج التركيب عن أن يكون من باب الاشتغال . وليس هذا التقديم محصوراً في التكميلات التي ذكرناها ، بل هو حاز في غيرها ، فتقدم الحال ، نحو : « جاء زيد باسماً ← باسماً جاء زيد » ، كما يتقدم التمييز أيضاً ، نحو : « أنطيطب نفساً بنيل الى ← أنفساً نطيطب بنيل الى ؟ » .

٣ - قد يتقدم الفاعل ، أو نائب الفاعل ، ويترك كل منها ضميره في مكانه ، نحو : « ذهب الأولاد ← الأولاد ذهبوا - صُرب الأولاد ← الأولاد صربوا » ، فلا يسمى ذلك اشتغالا ، لأن رفع التقدم على الابتداء - في هذه الحالة - واجب . والاشتغال لا يكون في العمدة ، بل لا يكون إلا في التكميلات ، وبشرط أن تكون منصوبة بعامل مخنوف يفسره ما بعده .

١١ - التنازع

آ - تعريفه وأساليبه :

التنازع هو أن يتوجه عاملان منقداً إلى معمول واحد متأخر عنها ، كقوله تعالى : « آتوني قرعاً » عليه قيطراً ، حيث ترى أن كلا من الفعلين « آتوني » و « قرع » ، يطلب « قيطراً » بالمعواينة ، فكأنهما يتنازعان فيه .

وفي هذه الحال يمكنك أن تعطى الاسم الظاهر لأي العاملين شئت ، أما الآخر ، فلك أن تعطيه ضمير هذا الظاهر ، ولك ألا تعطيه شيئاً .

ولما كان العاملان قد يتفقان أو يختلفان في طلبها من حيث الرفع والنصب ، كان للتنازع دائماً أربع صور كلها جائز . واليك بيانها :

(آ) - (إذا كان العاملان يطلبان مرفوعاً) .

لهذه الحالة أربعة أساليب ، هي الآتية :

١ - (قام ، وقعد الرجال) ^(١)

(١) هذا الأسلوب لا يقبله سيويه ، فنده أن العامل الذي يطلب مرفوعاً لا بد من إعطائه هنا الرفع إما ظاهراً وإما ضميراً ، فالأسلوب الصحيح عنده أن يقال : « قاموا » ، وقعد الرجال . وحجته في ذلك أن الرفع ، فاعلاً كان أو نائب فاعل ، عمدة لا يجوز حذفها . ولبس جيء ، لأتينا هنا أن الأساليب ←

هنا نجد الاسم الظاهر « الرجال » أعطي فاعلاً للفعل الثاني
« قد » . أما الفعل الأول فلم يعط شيئاً .

(الاعراب : « قام . » فعل ماضٍ فاعله محذوف اكفاء بفاعل الثاني ،
« وقد الرجال » فعل وفاعل . « جملة : قام » ابتدائية لا محل لها . « جملة :
وقد الرجال » مبطونة على الابتدائية لا محل لها) .

٢ - (قام - وقعد - الرجال) (١)

هنا نجد المكس : فقد أعطي الظاهر للفعل الأول ، أما الثاني فلم
يعط شيئاً .

(الاعراب : « قام » فعل ماضٍ . « وقد » فعل ماضٍ فاعله محذوف
اكفاء بفاعل الفعل الأول . « الرجال » فاعل لقام . « جملة : قام الرجال »
ابتدائية لا محل لها . « جملة : وقد » مبطونة على الابتدائية لا محل لها . وهذا
من قبيل اللفظ على الجملة قبل تمامها ، وهو خلاف الأصل في المطف على الجمل ،
ولهذا السبب يرى البصريون إعمال الفعل الثاني في الظاهر هرباً من هذا العطف
المخالف للأصل) .

→ العربة لا تأمى حنف الشيء إذا دل الكلام عليه ، ولو كان هذا المحذوف
عمدة . والفوائد على ذلك أكثر من أن تحصى .

أما الكسائي والفراء فقد أجزأ هذا الأسلوب واستشهدا عليه بقول الشاعر :

تَعَفَّقَ بِالْأَرطَى لها ، وأرادَها
رجالٌ ، فَبَدَّتْ تَبْلَهُمُ ، وكَلَيْبُ

(البيت في وصف بقرة وحشية . تفق : لاذ . الأرطى : نوع من
الشجر . بفت : غلبت : كليب : جمع كلب . والمعنى : لاذ بشجر الأرطى ،
وأراد صيد هذه البقرة رجال وكلايم ، فلبت البقرة تبلمهم) .

(١) انظر الحاشية السابقة .

٣ - (قاموا ، وقعد الرجال)

هنا نجد الفعل الثاني قد أخذ الظاهر ، ولكن الأول لم يحرم حرماناً تاماً ، بل أرضي بالضمير .

(الاعراب : « قاموا » فعل وفاعل . والجملة ابتدائية . « وقعد الرجال » فعل وفاعل والجملة مطوقة) .

٤ - (قام - وقعدوا - الرجال)

هنا نجد الظاهر قد أعطي للأول ، أما الثاني فقد أرضي بالضمير .

(الاعراب : « قام الرجال » فعل وفاعل والجملة ابتدائية . « وقعدوا » فعل وفاعل والجملة مطوقة) .

(ب) - (إذا كان الماملان يطلبان منصوباً)

وصورها أربع أيضاً ، كلها جائز :

١ - (رايت ، وضربت زيداً)

أعطيت الثاني ، وحرمت الأول .

٢ - (رايت - وضربت - زيداً)^(١)

أعطيت الأول ، وحرمت الثاني .

(١) ومن النحاة من لم يميز هنا الأسلوب ، وطالب برفض الثاني بالضمع بعد أن حرم من الظاهر . وهو مردود بقول الفاعلة عائكة بنت عبد الطلب عمة النبي (ص) :

بمكاظ يُمشي الناظرين - إذا هُمُّو لحوا - شعاعه

٣ - (رايته ، وضربت زيداً) (١)

أعطيت الظاهر للثاني ، وأرضيت الأول بالضمير .

٤ - (رايته - وضربته - زيداً)

أعطيت الظاهر للأول ، وأرضيت الثاني بالضمير .

(ج) - (إذا كان الأول رافضاً والثاني ناصباً)

والصور الأربع نفسها ستتكرر :

١ - (وآني ، ورايت الرجال)

أعطيت الظاهر للثاني منصوباً ، أما الأول فحرمته مرفوعه لدلالة منصوب الثاني عليه .

٢ - (وآني - ورايت - الرجال)

أعطيت الظاهر للأول مرفوعاً ، أما الثاني فحرمته منصوبه .

٣ - (راووني ، ورايت الرجال)

أعطيت الظاهر للثاني منصوباً ، أما الأول فأرضيته بالضمير .

٤ - (وآني - ورايتهم - الرجال)

أعطيت الظاهر للأول ، أما الثاني فأرضيته بالضمير .

(د) - (إذا كان الأول ناصباً والثاني رافضاً)

والصور الأربع نفسها ستتكرر :

١ - (رأيت ، وآني الرجال)

٢ - (رأيت - وآني - الرجال)

٣ - (رأيتهم ، ورآني الرجال)^(١)

٤ - (رأيت - ورآوني - الرجال)

★ ★ ★

يمكن الآن تلخيص ما مر على الشكل الآتي :

١ - يمكنك أن تعطي الظاهر لأيّ العاملين شئت ، أما الآخر فيجوز لك إرضاءه بالضمير ، ويجوز لك حرمانه . سواء في ذلك أن يكون الماملان راضين أو ناصبين ، أو مختلفين في الرفع والنصب .

أما إذا أتيت إلا الذهاب في مذهب بعض النحاة ، فتلخيص المسألة يكون على الشكل التالي :

١ - إذا أعطيت الظاهر للأول وجب إرضاء الثاني بالضمير مطلقاً ، سواء أكان يطلب مرفوعاً ، أم كان يطلب منصوباً .

٢ - فإن أعطيت الظاهر لثاني ، فقد وجب إرضاء الأول بالضمير إذا كان يطلب مرفوعاً ، كما وجب حرمانه إذا كان يطلب منصوباً .

ب - شروطه :

١ - لا يقع التنازع إلا بين العوامل الآتية :

(١) ومن النحاة من لم يميز هذا الأسلوب ذاهباً الى أن الأول إذا حرم من الظاهر فلا يطى الضمير ، إذا كان يطلب منصوباً . وهو مردود بقول الشاعر :
إذا كنت ترضيه ، ورضيك صاحب
جهاراً ، فكن في الغيب أحفظ للمهد

- (آ) - الأفعال المتصرفة ، نحو : « قام - وقعد - زيد » .
 (ب) - أسماء الفاعلين والمفعولين ، نحو : « زيد مستقبل » -
 ومكرم - عمراً غداً ، ونحو : « زيد غزق » - وملطخ - ثوبه .
 (ج) - المصادر ، نحو : « عجبت من حبك - وتقديرك - زيداً » .
 (د) - أسماء التفضيل ، نحو : « زيد أضبط الناس - وأجمعهم
 - للعلم » .
 (هـ) - الصفات المشبهة ، نحو : « زيد كريم - وصالح - أبوه » .
 (و) - أسماء الأفعال ، نحو : « هبّات ، ودراكٍ زيداً ، أي :
 بعدد ، وأدرك زيداً .

وقد يقع التنازع بين اثنين من الموامل السابقة مختلفين في نوعها ،
 كأن يكون أحدهما فعلاً والآخر اسم فاعل ، وذلك كقوله تعالى : « هاؤمُ
 اقرؤا كتابية » .

والخلاصة : أنه لا يقع التنازع إلا بين الأفعال المتصرفة ، أو ما يشبه
 الأفعال المتصرفة من المصادر والمشتقات وأسماء الأفعال .

أما الاسماء والأفعال الجامدة والحروف ، فلا تنازع بينها ، ولا
 بين واحد منها وواحد من الموامل السابقة .

٢ - يشترط في العاملين المتنازعين أن يكون بينها ارتباط ، فلا
 يجوز أن تقول : « قام - قعد - أخوك » ، إذ لا ارتباط بين الفعلين .
 والارتباط يحصل بواحد من ثلاثة أمور :

(آ) - أن يعطف الثاني على الأول بحرف من حروف العطف ،
 كما رأيت في الأمثلة السابقة .

(ب) - أن يكون أولهما عاملاً في ثانيها ، كقوله تعالى : « وأنهم
 ظنوا - كما ظنتم - أن لن يبعث الله » . فالعاملان المتنازعان هنا ، هما

« ظنوا » و « ظننتم » ، والمعمول المتنازع فيه هو « أن لن يثبت الله »
ونلاحظ أن العامل الثاني ، وهو « كما ظننتم » معمول الأول « ظنوا » ،
لأن الكاف جارة للمصدر المؤول من « ما ظننتم » ، وهي وعبرورها
متعلقان بمفعول مطلق محذوف للفعل الأول ، والتقدير : طنوا ظناً كظنكم .
فَعَمَلُ الأول في الثاني خلق الارتباط بينها .

(ج) - أن يكون ثانيها جواباً للأول ، نحو قوله تعالى :
« يَسْتَفْتُونَكَ ؟ - قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ - في الكلالة » .

٣ - إذا تكرر العامل بلفظه ، نحو : « جاء حاء زيد » ، أو
برادفه ، نحو : « جاء ، أقبل زيد » ، فليس المسألة من باب التنازع ،
لأن الثاني هنا ، هو تأكيد لفظي للأول ، والتوكيد لا يعمل شيئاً ، إنما
هو لفظ عاطل عن العمل .

٤ - لا يكون تنازع إلا إذا كان كلا العاملين متجهاً إلى المعمول
المذكور ، نحو « اشتريت - وأكلت - قفاحة » . فأتى ترى أن القفاحة
مستتره ومأكولة ، أما إذا توجه العاملان إلى معمولين مختلفين ، فلا
تنازع عندئذ ، نحو : « يكفي - فلا أبني - اجتهدك » ، فالعاملان
هنا ليسا متجهين معاً إلى الاجتهاد ، إذ لو كانا كذلك لكان تقدير الكلام :
يكفي اجتهدك فلا أبني اجتهدك . وهذا فاسد . وإنما التقدير الصحيح :
يكفي اجتهدك فلا أبني غيره . وعلى هذا يكون لكل من العاملين
معموله الخاص به . وإذن فلا تنازع في معمول واحد .

٥ - ويشترط في العاملين أيضاً أن يكونا متقدمين على المعمول ،
كالأمثلة السالفة . فإن تقدم المعمول مرفوعاً ، نحو : « زيد قام وقعد » ،
فليس معمولاً لأحد منها ، بل هو مبتدأ معمول للابتداء ، أما « قام »

وقد ، فكل منها فاعله المستتر الخاص به . وإن تقدم المفعول منصوباً ، نحو :
« زيداً رأيتُ وأكرمتُ » ، فهو مفعول لأولهما ، أما الثاني فليس له
شيء ، وكذا إذا كان منصوباً متوسطاً بينهما ، نحو : « رأيتُ زيداً
وأكرمتُ » .

١٢ - التوكيد بالنون

أ - نونا التوكيد :

من أساليب التوكيد في المربية أن تتصل بهاية الفعل إحدى نونين تسميان بنوني التوكيد ، الأولى منها مفتوحة مشددة ، مثل : « إخطنْ » درسك ، ، والثانية ساكنة خفيفة ، مثل : « إخطنْ درسك » .

ب - الأفعال التي تُؤكّر :

يختلف الأفعال من حيث قبولها لنون التوكيد وعدمه فتكون على الشكل التالي :

- ١ - الماضي لا يؤكد مطلقاً بالنون ، فلا يقال : « ذهبَ زيدٌ » . وقال بعضهم : إن كان ماضياً لفظاً مستقبلاً معنى فقد يؤكد بها على قلّة . ومنه الحديث : « فامّا أدركنْ أحدُ منكم الدجالَ » ، فانه على معنى : « فامّا يدركنْ » . وكذلك إذا كان الفعل الماضي يعني الداء ، نحو : « أطالنْ اللهُ بقاءك » ، لأنه على معنى : لبطلنْ اللهُ بقاءك (١) .
- ٢ - فامّا فعل الأمر فيجوز توكيده مطلقاً . نحو : « إخطنْ المهدي » .

(١) ومنه قول الشاعر :

دامنْ سعدك ، لو رحمتْ مُنيماً
لولاك لم ياكْ للصباية جانحاً

٣ - وأما المضارع فله ثلاث حالات : حالة يجب فيها توكيده ، وأخرى يمتنع فيها ذلك ، وثالثة يجوز فيها التوكيد وعدمه :

(آ) - (فيجب توكيد المضارع بالنون) : إذا اجتمعت فيه أربعة شروط ، الأول : أن يقع جواباً لقسم ، والثاني : أن يكون مثبتاً ، والثالث : أن يكون مستقبلاً ، والرابع : أن يتصل بلام القسم ، نحو : « والله لأسافرن » . ففي هذه الحالة لا بد من التوكيد ، سواء أرغبت التكلم في التوكيد أم لم يرغب . فإذا رأيت عبارة يبدو لك أنه توفرت فيها هذه الشروط ، والفعل فيها غير مؤكد ، فاعلم أن أحد الشروط لا بد أن يكون مختلاً ، والأكثر أن يكون شرط الاثبات هو المختل ، ويكون في الكلام حرف نفي مقدر ، كقوله تعالى : « تالله تفتأ تذكر يوسف » ، أي : تالله لا تفتأ تذكر يوسف .

(ب) - (ويمتنع توكيد المضارع بالنون) : إذا وقع جواباً لقسم ، ثم اختل شرط من الشروط الثلاثة الباقية ، فمثال ما اختل فيه شرط الاثبات : « والله لا أخون العهد » (١) ، ومثال ما اختل فيه شرط الاستقبال : « والله لأقرأن الآن » (٢) ، ومثال ما اختل فيه شرط

(١) ويكثر في هذا المقام حذف حرف النفي ، ومنه الآية السابقة ، وقول لبي الاخيلة : « فآليت أبكي بد نوبة هالكاً » ، أي : آليت لا أبكي بد نوبة هالكاً .

(٢) ومنه قول الشاعر :

يبيأ لأبفض كل امرئ يزخرف قولاً ولا يفعل

لأن فضه حاصل وقت تكلمه ، لا أنه سيحصل بد ذلك .

وقول الآخر :

لئن تك قد ضاقت عليكم ميوشكم ليعلم ربي أن يتي واسع

لأن علم الله سبحانه حاصل في كل وقت ، لا في المستقبل فقط .

الاتصال بلام القسم : « والله لسوف أسافر » (١) .

(ج) - (ويجوز توكيد المضارع بالنون) : وذلك في أربع حالات :

١ - أن يقع بعد أداة من أدوات الطلب ، وهي : لام الأمر ، و « لا » ، الهاية ، وأدوات الاستفهام والتمني والترجي والمرض والتهضيض ، نحو : « لتجهدن » - لا تكلمن - هل نقرأن كثيراً ؟ ليتن تزورن زيداً - لعلك تفوزن - ألا تزورن زيداً - هلا تزورن زيداً .

٢ - أن يقع في شرط بعد أداة شرط مصحوبة بـ « ما » الزائدة . فإن كانت هذه الأداة هي « إن » ، فتأكده حينئذ قريب من الواجب ، ولم يرد في القرآن الكريم إلا مؤكداً ، كقوله تعالى : « وإما ينزغنك من الشيطان نزغاً فاستعذ بالله » ، وقوله : « فامسا ترين من البشر أحداً بقولي إني نذرت للرحمن صوماً فلن أكليم اليوم إنسياً » .

أما إن كانت الأداة غير « إن » ، فتأكده قليل ، نحو : « حينما تجلسن ترتحن » . وأقل منه أن يقع جواب شرط ، نحو : « حينما تجلسن ترتحن » (٢) ، وأقل من الاثنين أن لا تكون الأداة مصحوبة بـ « ما » الزائدة ، نحو : « من يجتهدن ينجح » (٣) .

(١) هذا ويمنع توكيد المضارع أيضاً إذا لم يكن في حلة تحيز توكيده ، وسنعرّف حالات الحواز في العرة الآتية .

(٢) ومنه قول الشاعر :

ومها تشأ منه فزارة تُعطيك

أي : تمنن . لكنه أبدل النون الساكنة الهمزة عند الوقف .

(٣) ومنه قول بنت مرة تربي أباها وتوعد قتلته بني قتيبة :

من تنفقن منهم فليس بأب

أبدأ ، وقتل بني قتيبة شافي

٣ - أن يكون منقياً بـ د لا ، ، أو د لم ، ، فمن الأول قوله تعالى : « واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة » . ومن الثاني قولك : « لم يجتهدن زيد (١) » .

٤ - أن يقع بعد « ما » الزائدة غير مسبوقه بأداة شرط ، كقولهم : « بجهد ما تبلغن » . أي : لا بد من التعب والمشقة حتى تبلغ ما تريد .

ج - ما يطرأ على الفعل عند توكيده :

إذا دخلت نون التوكيد على الفعل أحدثت فيه بعض التغيرات .
واليك شرحها :

١ - (الأمر الصحيح الذي لم يتصل به شيء) : إذا كان الفعل الذي يراد توكيده بالنون فعل أمر صحيح الآخر ، ولم يكن متصلاً بشيء من الضائر ، فكل ما يطرأ عليه هو أنه يبنى على الفتح : « اضر » ← « اضربن » .

٢ - (الأمر المعتل الآخر الذي لم يتصل به شيء) : أما هذا فيردله حرف العلة المحذوف ثم يبنى على الفتح : « اخش » ← « اخشين » ، ارم ← « ارمين » ، أغز ← « أغزون » (٢) .

(١) ومنه قول أبي الصماء يصف فماً صب فيه اللبن فلت رغوته :
يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ - مَا لَمْ يَلْمَأْ - شَيْخاً عَلَى كَرْسِيِّ مُعَمَّماً
أي : ما لم يطن : فل نون التوكيد الحفيفة ألفاً عند الوقف .
(٢) ويسري هذا الحكم على المضارع المجزوم بنحو آخره ، نحو : « لا نفس » ← « لا نفسين » ، لا ترم ← « لا ترمين » ، لا تقز ← « لا تقزون » .
وله من المفيد أن تلاحظ أن الألف المحذوفة إذا ردت أقبلت إلى ياء . وذلك لكي تتعمل الياء الباء على الفتح ، إذ الألف لا تقبل الحركات .

٣ - (الأمر المتصل بألف الاثنين) : وهذا لا يؤكد بالخشيفة ، بل بالثقيلة وحدها ، وهي معه مكسورة لا مفتوحة : « إضربا ← اضربان » .

٤ - (الأمر المتصل بواو الجماعة) : إذا كان ما قبل الواو مضموماً ، حذفت الواو : « اضربوا ← اضربن » ، فإن كان ما قبلها مفتوحاً ، بقيت ، ولكنها عندئذٍ تضم : « إخشوا ← إخشون » .

٥ - (الأمر المتصل بياء المخاطبة) : إذا كان ما قبل الياء مكسوراً ، حذفت الياء : « اضربي ← اضربن » ، فإن كان ما قبلها مفتوحاً ، بقيت ، ولكنها عند ذلك تكسر : « إخشي ← إخشين » .

٦ - (الأمر المتصل بنون النسوة) : وهذا لا يؤكد بالخشيفة ، بل بالثقيلة وحدها . ثم إنه لا يحذف منه شيء ، بل تضاف إليه ألف بين نون النسوة ونون التوكيد الثقيلة التي يجب أن تكسر هنا كما كسرت بعد ألف الاثنين : « إضربن ← إضربان » .

٧ - (المضارع) : وأحكامه كأحكام فعل الأمر ، صحيحاً ومعتلاً ، ومتصلاً بالضمائر ، وغير متصل ، سوى أنه إذا كان من الأفعال الخمسة ، وأكد بالنون الثقيلة ، حذفت نون الرفع كراهية توالي ثلاث فوات . والأشلة : « يضرب ← يضربن » ، يخشى ← يخشين » ، يرمي ← يرمين » ، يقرئ ← يقرؤن » ، يضربان ← يضربان » ، يضربون ← يضربون » ، يخشون ← يخشون » ، تضربان ← تضربان » ، تخشون ← تخشون » ، تضربن ← تضربن » .

د - أحكام النون الخفيفة :

١ - رأينا في الفقرة السابقة أن النون الخفيفة لا تستعمل بعد

الف الاثنين ونون النسوة ، فلا يقال : « إضربان » ولا : « يضربنان » .
وأجاز ذلك يونس بشرط أن تكسر ، فتقول : « إضربان - يضربنان » .

٢ - نون التوكيد الخفيفة ساكنة ، فإذا التقت بساكن بعدها
وجب حذفها هرباً من التقاء الساكنين ، فتقول : « إقرأ الكتاب » يناء
الفعل على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة التي حذفت دعماً لاتقاء
الساكنين ، والأصل : « اقرآن الكتاب (١) » .

وقد تحذف وليس بعدها ساكن . ومنه ما انشده الجاحظ :
« كاقيلَ قبلَ اليومِ : خالفَ تئذَ كرا (٢) » ، والأصل : خالفنَ .

٣ - إذا وقفت على النون الخفيفة ، وكان ما قبلها مكسوراً أو
مضموماً ، جاز لك إبقاؤها ، نحو : « إضربنَ - إضربينَ » ، وجاز
لك حذفها ، ولكن يجب عندئذ رد واو الجماعة وياء المخاطبة اللتين حذفنا
لأجلها ، نحو : « اضرِبُنْ ← اضرِبوا ، اضرِبِي ← اضرِبِي » .

٤ - إذا وقفت على النون الخفيفة ، وكان ما قبلها مفتوحاً ، جاز
لك إثباتها ، نحو : « إضربنَ » ، وجاز لك قلبها ألفاً كنون التنوين ،
نحو : « يا زيد اضرِبْ (٣) » .

(١) ومنه قول الأصبط بن قريع السدي :
ولا تُهينَ الفقيرَ علَّكَ أنْ تركَعَ يوماً والدهرُ قد رَفَعَهُ

والأصل : ولا تَهِن .

(٢) تمام البيت :

خلافاً لقولي من فيالة رأيهِ كاقيلَ قبلَ اليومِ خالفَ تئذَ كرا

(٣) ومنه قول الأعشى :

وصلَ على حينِ العشياتِ والضحى ولا تحمدِ الشيطانَ ، والله فاحمداً

والأصل : فاحدن .

١٣ - العدد

تستعمل العربية في أسلوب المد عشرين لفظاً فقط . ومنها كـبر
العدد أو صغر فلن نخرج ألفاظه عن هذه الكلمات العشرين ، وهي :

واحد = أحد	عشرون
اثنان	ثلاثون
ثلاث	أربعون
أربع	خمسون
خمس	ستون
ست	سبعون
سبع	ثمانون
ثمان	تسعون
تسع	مئة
عشر	ألف

ولهذه الألفاظ - عند المد - مشكلات كثيرة : فبعضها يذكر
ويؤنث ، وبعضها الآخر يثبت على صورة واحدة ، ثم إن بعضها يفرد فلا يضاف ،
وبعضها الآخر يضاف فلا يفرد ، وبعضها الثالث يركب ... إلى مشكلات
أخرى عديدة سنحاول فيما يلي حلها واحدةً واحدةً :

أ - تركيز العدد وتأنيته :

هذه المشكلة محصورة في القائمة الأولى ، أي في ألفاظ الواحد ،

حتى « الشرة » . ويمكن قسمة هذه الألفاظ - من حيث سلوكها في التذكير والتأنيث - إلى ثلاث زمر :

١ - (واحد - اثنان) : هذه الزمرة توافق معدودها في التذكير والتأنيث ، سواءً أكانت وحدها في العدد ، أم كانت مع غيرها ، نقول : « جاء رجل واحد - جاءت امرأة واحدة - جاء رجلان اثنان - جاءت امرأتان اثنان - جاء واحد وعشرون رجلاً - جاء اثنان وعشرون رجلاً - جاءت واحدة (١) وعشرون امرأة - جاءت اثنان وعشرون امرأة » .

٢ - (ثلاث - أربع - خمس - ست - سبع - ثمان - تسع) : وهذه الزمرة تخالف معدودها في التذكير والتأنيث ، فتلحقها التاء إذا كان معدودها مذكراً ، وتسقط منها إذا كان معدودها مؤنثاً ، نحو : « ثلاثة رجال - ثلاثة عشر رجلاً - ثلاثة وعشرون رجلاً - ثلاث فتيات - ثلاث عشرة فتاة » .

٣ - (عشر) : لهذا اللفظ سلوكان : فإن كان مفرداً ، أي ليس معه غيره من ألفاظ العدد ، فإنه كالزمرة الثانية يخالف : « عشرة رجال - عشر فتيات » ، وإن تركب معه لفظ آخر ، فهو موافق : « خمسة عشر رجلاً - خمس عشرة امرأة » .

ولهذا اللفظ مشكلة أخرى تتعلق بحركة شينته ، فهذه الشين مفتوحة أبداً إذا كان العدود مذكراً : « عشرة رجال - خمسة عشر رجلاً » ، ويجوز تسكينها إن كان العدود مؤنثاً : « عشر نساء - خمس

(١) والواحدة مرادف هو « احدى » ، ويمكن استعماله هنا ، فنقول : « احدى وعشرون امرأة » .

عشرة امرأة ، . وبنو نعيم يكسرونها في هذه الحالة ، فيقولون :
« خمس عشرة امرأة » .

أما القائمة الثانية ، وهي المؤلفة من ألفاظ المقوود « عشرين ...
تسعين » ، ولفظي المئة والألف ، فلا تتبدل صورها تبعاً لمدودها ،
تقول : « عشرون رجلاً - عشرون امرأة - مئة رجل - مئة امرأة -
ألف رجل - ألف امرأة » .

ب - العدد المركب والعدد المفرد :

كان المنتظر من المرية - بعد أن تتجاوز في المد العشرة - أن
تلتجأ إلى المطف ، فتقول : « واحد وعشرة .. اثنان وعشرة .. ثلاثة
وعشرة ... إلخ » . ولكنها لم تفعل ذلك ، بل نزع حرف المطف ،
وجملت الكلمتين كلمة واحدة ، فقالت : « أحدهم - اثنا عشر - ثلاثة
عشر ... إلخ » . فلما تجاوزت « العشرين » ، هجرت التركيب ، ولجأت
إلى المطف ، فلم تقل : « أحد عشرون - اثنا عشرون » بل قالت :
« واحد وعشرون - اثنان وعشرون » .

إن نزع حرف المطف بين العددين هو ما يسمى بتركيب العدد .
وقد رأينا أنه لا يقع إلا في الأعداد التي بين العشرة والعشرين ، أي :
١١ - ١٢ ... حتى ١٩ ، فقط .-

فالذا نظرنا إلى أعدادنا من هذه الزاوية ، أي زاوية التركيب وعدمه ،
وجدناها على أربعة أشكال :

١ - أعداد مركبة تركيباً إضافياً ، أي هي مضافة ومعدودها

مضاف اليه ، وذلك مثل « خمسة رجالٍ - مئة رجلٍ - ألف رجلٍ - سبعُ فتياتٍ - مئة فتاةٍ ... الخ » .

٢ - اعداد مركبة تركيباً عددياً : ونعني بها هذه الزمرة التي ليس بين جزأها حرف عطف : « أحد عشر - خمسة عشر - تسعة عشر » .

٣ - اعداد مركبة تركيباً عطفياً : وهي تلك التي بين أجزائها حرف عطف ، مثل « خمسة وعشرون - أربعة وثلاثون - مئة وأربعون ... الخ » .

٤ - اعداد مفردة : أي ليست مركبة أي نوع من أنواع التركيب ، وهذه هي ألفاظ العقود إذا لم يكن معها عدد آخر ، مثل : « عشرون رجلاً - خمسون امرأة » .

ج - تعريف العدد بـ « ال » :

إذا أريد تعريف العدد بالألف واللام ، نُظْمِر اليه من حيث التركيب وعدمه :

١ - فإن كان مفرداً ، أدخلت « ال » عليه ، نحو : « جاء العشرون رجلاً » .

٢ - وإن كان مركباً تركيباً اضافياً ، أدخلت « ال » على المضاف اليه ، لا عليه هو ، فنقول : « جاء خمسة الرجالٍ - ورأيت مئة الرجل » . ولا تقل « جاء الخمسة رجالٍ - ولا : رأيت المئة رجلٍ » .

٣ - وإن كان مركباً تركيباً عددياً ، أدخلت « ال » على جزئه الأول فقط ، فنقول : « جاء الخمسة عشر رجلاً » .

٤ - وإن كان مركباً تركيباً عطفياً ، أدخلت « ال » على كل جزء من أجزائه ، فنقول : « جاء المئة والخمسة والمشرون رجلاً » .

د - اعراب العدد ونحوه :

يمكن قسمة ألفاظ العدد - من حيث الاعراب والبناء - إلى أربع زمر :

١ - (واحد - ثلاثة - أربعة - خمسة - ستة - سبعة - ثمانية - تسعة - عشرة - مئة - ألف) : وهذه معرفة ، وعرابها بالحركات الثلاث ، فالضمة للرفع ، والفتحة للنصب ، والكسرة للجر ، نحو : « جاء خمسة رجالٍ - رأيت مئة رجلٍ - مررتُ بألف رجلٍ » .

٢ - (عشرون ثلاثون ... حتى التسعين) : وهذه معرفة أيضاً ، إلا أنها تتبع في اعرابها الجمع المذكور السالم ، فالواو للرفع ، والياء للنصب والجر ، مثل : « جاء عشرون رجلاً - رأيت ثلاثين رجلاً - مررت بأربعين رجلاً » .

٣ - (اثنان - اثنتان) : وهذان اللفظان معرفان أيضاً ، إلا أنها يتبعان المتنى في اعرابه ، فالألف للرفع ، والياء لكل من النصب والجر ، نحو : « جاء رجلان اثنان - رأيت رجلين اثنتين - مررت باثنين من الرجال » .

٤ - (الأعداد المركبة تركيباً عددياً) : وهذه مبنية على فتح الجزأين ، فلا تنغير في رفع أو نصب أو جر ، هـول : « جاء خمسة عشر رجلاً - رأيت خمسة عشر رجلاً - مررت بخمسة عشر رجلاً » . وتقول في اعرابها : « خمسة عشر » جزآن مبنيان على الفتح في محل

رفع ، أو في محل نصب ، أو في محل جر ، بحسب موقع هذا المدد من الاعراب .

ويستثنى من ذلك « اثنا عشر » ، واثنتا عشرة » ، إذ الجزء الأول من كل من هذين العددين معرب ، وليس مبنياً . واعرابه كاعراب المثنى ، كما رأينا . أما فونه فقد سقطت لقيام الجزء الثاني مقامها ، وليس سقوطها للاضافة ، لأن الجزأين مركبان تركيباً عددياً ، لا تركيباً إضافياً . تقول : « جاء اثنا عشر رجلاً - ورأيت اثني عشر رجلاً - ومررت بآثني عشر رجلاً » . ويكون الاعراب على الشكل التالي : « جاء » فعل ماض . « اثنا » فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الألف لأنه ملحق بالمثنى ، وحذفت فونه لقيام الجزء الثاني مقامها . « عشر » جزء مبني على الفتح لا محل له من الاعراب . « رجلاً » تمييز .

قلنا إن جزأي المركب مبنيان على الفتح ، وهذا صحيح ، إلا إذا كان الجزء الأول منتهياً بياء ، فينبى عندئذ على السكون ، تقول : « جاءت ثمانى عشرة امرأة » ، ورأيت ثمانى عشرة امرأة - ومررت بثمانى عشرة امرأة » ، وتقول في الأعداد الترتيبية (١) : « جاء الطالب الحادي عشر - والثاني عشر - ورأيت الحادي عشر - والثاني عشر - ومررت بالحادي عشر - والثاني عشر » .

وبمناسبة الحديث عن اعراب الاعداد ، نرى من المفيد التنبيه على أن بعض الاعداد الأصلية والترتبية تنتهى بالياء مثل : « الثاني - الحادي - الثاني » . فهذه الكلمات تعسد في جنس الاسم المنقوص ، وعلى ذلك فياؤها تحذف في حالة التنكير المرفوع والمجرور ، وتثبت في حالة التعريف ،

وحالة التذكير المنصوب ، كما أنه لا يظهر عليها من الحركات إلا الفتح ، أما الضم والكسر فيقدران عليها . تقول : « جاءت ثمانٍ من النسوة - مررت بثمانٍ من النسوة - جاءت النسوة الثماني - جاءت ثماني نسوة - رأيت نسوة ثمانياً » . وتقول : « جاءت النسوة الثماني » - مررت بالنسوة الثماني » - رأيت النسوة الثماني » .

ونضيف إلى ما تقدم أن هذه الأياء تثبت في حالة التركيب مطلقاً ، كما لاحظت من الأمثلة التي سلفت في المركبات .

هـ - تمييز العدد :

ويمكن قسمة الفاظ العدد - من حيث التمييز - إلى ثلاث زمر :

١ - (التمييز جمع مجرور بالاضافة) : ولا يكون هذا إلا بعد الفاظ « ثلاثة ... إلى العشرة » . تقول : « جاء خمسة رجال » - رأيت عشر فتيات » .

٢ - (التمييز مفرد مجرور بالاضافة) : ولا يكون ذلك إلا بعد لفظي « المئة والألف » . تقول : « جاء مئة رجل » - رأيت ألف رجل » .

٣ - (التمييز مفرد منصوب) : ويقع ذلك بعد الأعداد المركبة ، وبعد الفاظ العقود ، تقول : « جاء خمسة عشر رجلاً - جاء عشرون رجلاً » .

و - إضافة العدد إلى غير تمييزه :

رأينا في الفقرة السابقة أن العدد قد يكون مضافاً إلى تمييزه ،

نحو : « خمسة رجال » . ولكن هذه الاضافة محصورة في الفاظ معينة ، كما رأيت ، وليست هي قصداً . إنما الذي تقصده هنا أن يضاف العدد إلى غير معدوده ، كأن تقول لزيد الذي أعارك عشرين كتاباً : « قرأت عشرين » ، أي : قرأت العشرين التي تملكها من الكتب .

هذه الاضافة ليست محصورة في الفاظ معينة ، بل إن كل الفاظ العدد صالحة لها ، ما عدا « اثنا عشر - واثنى عشرة » . فتقول لزيد مشيراً إلى كتبه : « هذه ثلاثتك - وهذه عشرينك - وهذه عشروك - وقرأت عشرينك - ونظرت في مئتك ... الخ » .

واختلف النحاة في أمر الاعداد المركبة إذا وقعت في مثل هذه الاضافة :

١ - فذهب البصريون إلى وجوب بقاء الجزأين مبنيين على الفتح . فتقول على مذهبهم : « هذه خمسة عَشْرَكَ » .

٢ - وأجاز قوم لإعراب الجزء الثاني ، مع بقاء الأول مبنيّاً ، فيكون المرب مجروراً بالاضافة ، فتقول : « هذه - ذ. خمسة عَشْرِكَ » . والاعراب : « هذه » مبتدأ . « خمسة » جزءٌ مني على الفتح في محل رفع خبر ، وهو مضاف . « عشر » مضاف اليه مجرور ، وهو مضاف ، والكاف في محل جر بالاضافة .

٣ - وأجاز الكوفيون إعراب الجزأين ، فيكون الأول بحسب موقعه من الجملة ويكون الثاني مضافاً اليه ، ثم يأتي المضاف اليه الآخر ، تقول : « هذه خمسة عشر زيد » . والاعراب : « هذه » مبتدأ . « خمسة » خبر مرفوع ، وهو مضاف . « عشر » مضاف اليه ، وهو مضاف . « زيد » مضاف اليه .

ز - الاعداد الترتيبية :

تنقسم ألفاظ العدد إلى قسمين : الأعداد الأصلية ، وهي تلك التي تمين مقدار معدودها ، فإذا قلت : « جاء خمسة رجال » ، فهم السامع أن عندك رجالاً يبلغ مقدارهم خمسة ، والاعداد الترتيبية ، وهي التي تشير إلى ترتيب معدودها بالنسبة إلى غيره ، لا إلى مقداره ، فإذا قلت : « جاء الرجل الخامس » ، فليس معنى ذلك أن « الرجل » يبلغ في المقدار « خمسة » ، وإنما يعني أنه أتى بعد أربعة سبقوه في الترتيب .

ولهذه الأعداد مشكلاتها الخاصة التي تتعلق بصياغتها ، وتركيبها واستعمالها . ولنبدأ بحلها واحدة واحدة :

١ - (صياغتها) : إذا كان الترتيب عندك (١) ، فقل : « جاء الرجل الأول » ، للمذكر ، وقل للمؤنث : « جاءت المرأة الأولى » . هذا إذا لم يكن مع ال (١) عدد آخر ، فإن كان معه غيره ، فقل : « جاء الرجل الحادي عشر » - وجاءت المرأة الحادية عشرة (١) .

فإن وصلت في الترتيب إلى (٢) ، فاشتق من العدد الأصلي عدداً ترتيبياً على وزن « فاعل » ، فقل : « الثاني » ؛ واستمر في ذلك حتى (١٠) : « الثالث - الرابع - الخامس - السادس - السابع - الثامن - التاسع - العاشر » .

فإذا وصلت إلى (١١) ، فاجعل الجزء الأول ترتيبياً فقط ، أما

(١) يقول الصرفيون إن « الحادي » مقلوب « الواحد » جلت فاؤه في آخره ، فالأصل « وحد » اهلب إلى « حدو » ، فلما جلت على وزن فاعل ، صار : « حدو » ، فاهلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها : « حادي » . وعلى هذا يكون وزنه « عالف » لا « فاعل » . ومثل ذلك يقال في « الحادية » .

الثاني فتركه على لفظه الأصلي ، واستمر في ذلك حتى (١٩) : « الحادي عشر - الثاني عشر - ... » ، ولا تقل : « الحادي العاشر - الثاني العاشر ... » .

فإذا وصلت إلى (٢٠) ، فلا تشتق منه شيئاً ، بل أضف « ال » اليه ليصير عدداً ترتيبياً ، فنقول : « جاء الولد العشرون ، ورأيت الولد العشرين - ومررت بالولد العشرين ^(١) » . ولا تقل : « جاء الولد العشرون » .

وما قلناه في (٢٠) يقال مثله في كل الفاظ المقود (٣٠ - ٤٠ - ٥٠ ... الخ) .

فإذا تجاوزت (٢٠) ، فاجعل الجزء الأول مشتقاً على وزن « فاعل » ، أما المقود فتحلّ بالالف واللام فقط ، ثم يعطف الجزآن أحدهما على الآخر ، هكذا : « الحادي والعشرون - الثاني والعشرون - الثالث والعشرون .. الخ » .

فإذا وصلت إلى (١٠٠) أو (١٠٠٠) ، فافعل بهما ما فعلت بالمقود ، قل : « جاء الرجل المئة » - ورأيت الرجل المئة - ومررت بالرجل الألف » . ولا تشتق منها شيئاً ، إذ لا يقال : « الرجل المائي - والرجل الآلف » .

فإذا تجاوزت المئة والألف ، فافعل بما زاد عليها ما فعلته في السابق ، واجمل بينه وبين لفظي « المئة والألف » كلمة « بعد » ، فنقول فيمن ترتيبه (١٠١) : « الأول بعد المئة » ، وفيمن ترتيبه (١٠٠١) : « الأول بعد الألف » ، وفيمن ترتيبه (١٠٥) :

(١) كما يجوز لك أن تقول : جاء الولد المتم عشرين ، ورأيت الولد المتم عشرين ، ومررت بالولد المتم عشرين .

« الخامس بعد المئة » ، وفيمن ترتيبه (١١٥) : « الخامس عشر بعد المئة » ، وفيمن ترتيبه (١٢١) : « الحادي والعشرون بعد المئة » ... وهكذا .

٢ - (تأييدها وتذكيرها) : هذه المسألة لا تنافي منها سلسلة الأعداد الترتيبية ، فهي توافق معدودها تذكيراً وتأنيئاً دائماً تقول : « جاء الرجل الخامس - جاءت المرأة الخامسة » . ويستوي في ذلك أن تكون مفردة وأن تكون مركبة ، تقول : « جاء الرجل الخامس عشر - جاءت المرأة الخامسة عشرة » .

٣ - (تركيبها) : تركيب مع « العشرة » تركيباً عديداً مثل أخواتها الأصلية ، أي ينير حرف عطف ، تقول : « الحادي عشر - الخامس عشر ... الخ » . وتركب مع الفاظ العقود تركيباً عطفياً مثل أخواتها الأصلية أيضاً ، فتقول : « الخامس والعشرون - السادس والثلاثون ... الخ » .

٤ - (اعرابها) : إذا كانت مفردة أو معطوفة ، فهي معرفة بالحركان الثلاث ، تقول : « جاء الرجل الخامس » - رأيت الرجل الخامس - مررت بالرجل الخامس - جاء الرجل الخامس والعشرون ... الخ ، فان ركب مع العشرة ، فالجزآن مبنيان على الفتح ، نحو : « جاء الرجل الخامس عشر » - رأيت الرجل الخامس عشر - مررت بالرجل الخامس عشر ، إلا ما كان منها منتهياً بالياء ، فيكون بناؤه على السكون ، نحو : « جاء الرجل الحادي عشر » - مررت بالرجل الحادي عشر - رأيت الرجل الحادي عشر » .

هذا ، ولا يستثنى من البناء الرقم (١٢) ، خلافاً لما رأيناه في

الاعداد الأصلية ، فتقول : « جاء الرجل الثاني عشرة » ، بالبناء على السكون
و « جاءت المرأة الثانية عشرة » ، بالبناء على الفتح .

ملاحظات :

١ - يجري المد في المرية على طريقتين : الأولى أن تبدأ بالآحاد
ثم تندرج إلى العشرات فالثلاث فالألوف . وكان العرب قديماً يفضلون هذه
الطريقة ، فكانوا إذا أرادوا عد (١١٢٥) قالوا : « جاء خمسة وعشرون
ومئة وألف رجل » . والطريقة الثانية : أن تبدأ بأعلى لفظ في العدد
ثم تندرج منه إلى ما دونه حتى تصل إلى العشرات فتقفز من فوقها إلى
الآحاد ثم تعود إلى العشرات . وهذه الطريقة هي النالبة اليوم ، فتقول في
عد الرقم السابق : « جاء ألف ومئة وخمسة وعشرون رجلاً » .

٢ - إذا تألف العدد من أجزاء كثيرة ، فالشيء الممدود يأخذ -
باعتباره تمييزاً - الحكم الذي ينسجم مع آخر لفظ يأتي في عملية العد .
ففي مثل (١٠٥) ، تقول : « جاء مئة وخمسة رجال » ، فتجمع
كلمة « الرجال » وتجعلها مضافاً إليها ، لأنها وقعت بعد كلمة « خمسة » .
أما لو اتبعت الطريقة الأخرى ، أي بدأت بالآحاد ، فيجب أن تقول :
« جاء خمسة ومئة رجل » ، بفراد كلمة « رجل » ، لأنه وقع بعد كلمة
« مئة » . وتقول في (١٢٥) : « جاء مئة وخمسة وعشرون رجلاً » ،
فتنصب العدود على التمييز لأنه وقع بعد كلمة « عشرون » . فإذا بدأت
بالآحاد ، قلت : « جاء خمسة وعشرون ومئة رجل » ، بجر العدود
بالإضافة لوقوعه بعد كلمة « مئة » .

٣ - وإذا كثرت أجزاء العدد ، فقد يقع بعض ألفاظه معدوداً لا
قبله ، وعدداً لا بعده ، وتطبق في هذه الحالة كل الأحكام التي عرفناها

سابقاً ، من حيث التمييز والتذكير والثأنث . لاحظ ما يأتي :

(١٢٥٠٠٠) : جاء مئة ألفٍ وخمسة وعشرون ألف رجلٍ .
لاحظ أن كلمة « ألف » الأولى جاءت مجرورة بالاضافة ، لأنها معدود
لكلمة « مئة » ، ونحن نعلم أن معدود هذه الكلمة مفرد مجرور بالاضافة .
ثم لاحظ أن كلمة « ألف » الثانية جاءت منصوبة على التمييز ، لأنها
معدودة لكلمة « عشرون » ونحن نعلم أن معدود هذه الكلمة مفرد
منصوب على التمييز . ثم لاحظ أخيراً أن كلمة « ألف الثانية » هي في
الوقت نفسه عدد لكلمة « رجل » ، لذلك جاء مفرداً مضافاً إليه ، كما
تقضي بذلك القواعد المروفة .

(٥٥٢٥) : جاء خمسة آلافٍ وخمسة مئة وخمسة وعشرون
رجلاً . لاحظ أن كلمة « خمسة » تكررت في العدد ثلاث مرات : ففي
المرّة الأولى كانت مؤنثة ، لأن معدودها ، وهو كلمة « آلاف » ، مذكر ،
وفي الثانية جاءت مذكرة ، لأن معدودها ، وهو كلمة « مئة » مؤنث ،
وفي المرة الثالثة عادت إلى اثأنث ، لأن معدودها الآن ، وهو كلمة
« رجلاً » مذكر .

٤ - إذا كان في العدد عدة أجزاء ، وكل واحد منها معدوده
الألف ، فالأفضل ، والذي كان متبعاً سابقاً ، أن تذكر « الألف » مع
كل جزء ، مثل (١٢٥٠٠٠) ، فهنا عندنا « مئة ألف » + « خمسة
وعشرون ألفاً » . فقول : « عندي مئة ألفٍ وخمسة وعشرون ألفٍ
ليرة » ، ولا تقل : « عندي مئة وخمسة وعشرون ألف ليرة » ، كما
يفعل أكثرهم اليوم ، لأنه لو سمعك عربي قديم وأنت تقول ذلك ، لظنك
تعد من اليمين إلى الشمال ، وإن عندك « مائة » ليرة فقط ، و « خمسة
وعشرون ألف ليرة » . ويكون حاصل ما معك بالارقام (٢٥١٠٠)
ليرة . وهذا خلاف مرادك ولا شك .

٥ - رأينا أن ال (١) له لفظان : « واحد - واحد » ،
والثاني منها لا يستعمل إلا مركباً مع العشرة ، نحو : « أحد عشر » ،
أما الأول فيستعمل حين الافراد ، نحو : « جاء رجل واحد » ، ومع
ألفاظ العقود ، نحو : « واحد وعشرون » . ولا يستعمل واحد منها في
مكان الآخر ، فلا يقال : « جاء رجل أحد - ولا : جاء أحد وعشرون
رجلاً » ، كما لا يقال : « جاء واحد عشر رجلاً » . وأما « واحدة » ،
واحدى » فيستعمل أولهما مفرداً ومع ألفاظ العقود ، فنقول : « جاءت
امرأة واحدة - وجاءت واحدة وعشرون امرأة » ، ويستعمل ثانيهما مركباً
مع العشرة ، ومطوفاً على ألفاظ العقود ، نقول : « جاءت إحدى عشرة
امرأة - وجاءت إحدى وعشرون امرأة » ، ولا يقال : « جاءت امرأة
إحدى - ولا : جاءت واحدة عشرة امرأة » .

٦ - لم يكن عند العرب لفظ للمعدد إذا جاوز الألف . فكانوا
يمبرون عن المليون (١ ٠٠٠ ٠٠٠) بقولهم « ألف ألف » وعن
المليار (١ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠) بقولهم « ألف ألف ألف » . فاذا شئت
أنب أن تستعمل لفظي المليون والمليار ، فطبق عليها كل الأحكام التي
تطبق على لفظي المئة والألف . فنقول : « جاء مليون رجل » ، ومليار
رجل » ، بجمل المعدود مفرداً مجروراً بالاصافة .

٧ - تعامل كلمة « بضع » معاملة الأعداد من (٣ - ١٠) ،
فتذكر مع المؤنث ، وتؤنث مع المذكر ، كما أن تميزها جمع مجرور بالاصافة .
نقول : « جاء بضعة رجال » - جاءت بضع فتيات » . وإذا ركبت مع
العشرة بنيت معها على الفتح ، وبقي لها حكمها في التذكير والتأنيث . نقول :
جاءنا بضعة عشر رجلاً - وبضع عشرة امرأة » .

خاتمة**في عمل المصدر والمستقات**أ - نظرية العامل :

يرى النحاة أن الظواهر الاعرابية - أي تميزات أواخر الكلام من رفع ، إلى نصب ، إلى جر ، إلى جزم - إنما هي نتيجة تأثير بعض الكلام في بعض . فسموا الكلمة المؤثرة عاملاً ، والكلمة المتأثرة معمولاً ، والظاهرة الاعرابية الحادثة عملاً . ففي مثل قولك : « لم أسافر » ، تكون « لم » هي العامل ، و « أسافر » هي الممول ، والجزم الحاصل على « أسافر » هو العمل .

ثم أطلقوا فقالوا : ما من ظاهرة إعرابية إلا لها عامل أحدثها .
فلما قيل : ولكن المبتدأ مرفوع ، وليس قبله شيء حتى يكون رافعاً له ، قال النحاة : العامل هنا معنوي غير ملفوظ ، إنه الابتداء .
فالابتداء هو الذي عمل الرفع في المبتدأ .

ولما قيل : ولكننا نجد في العربية كلمات لا تتغير أواخرها مهما سبقها من العوامل ، فنقول : « جاء سيويهِ ، ورأيت سيويهِ ، ومررت بسيويهِ » ، وكل ذلك بالكسر ، فهل مثل هذه الكلمات خارجة على قانون العمل والعامل والممول ؟ قال النحاة : لا . ولكن العمل في هذه الكلمات البنية يكون في محلها لا في لفظها .

وهكذا انقسم العامل - عندم إلى قسمين : عامل لفظي ، وعامل

معنوي ، كما انقسم العمل عندهم إلى قسمين : عمل لفظي ، وعمل محلي . واسترسالاً في هذه انقسمة قالوا : والممول قيمان : معمول مباشر ، كالفاعل في قولك : « جاء زيد » ، وممول غير مباشر ، وهو التابع لأحد الممولات الباشرة ، كالنعت في قولك : « جاء زيد الكريم » ، والمطوف في مثل : « جاء زيد وعمر » ، والتوكيد في مثل : « جاء زيد نفسه » ، والبدل في مثل : « جاء زيد أبو عبد الله » .

هذا هو ما يسمى بنظرية العامل .

وليس ما قلناه هو كل شيء في هذه النظرية ، بل إن تقريراتها وقواعدها أكثر من أن يتسع لها هذا الحيز الذي خصصناه لرضها عرضاً سيما ليكون تمهيداً لما زيد بحثه في هذه الخاتمة من عمل المصدر المشتقات .

ولا بد ، في الختام ، من الإشارة إلى أن هذه النظرية سيطرت سيطرة تامة على التفكير النحوي منذ عهد الخليل وسيبويه إلى أيامنا هذه ، فأفادت النحو العربي في مواطن ، كما كانت عبئاً ثقيلاً عليه في مواطن أخرى . ذلك أن المؤمنين بها أبوا إلا أن يخضعوا لها سلوك اللغة بكل ما فيه من تنوع وشذوذ . ولكننا نعلم أن اللغة ليست مادة جامدة يمكن إخضاعها لقوانين ثابتة ، بل هي كالكائنات الحية تماماً : تولد ، ثم تنمو ، ثم تموت ، ويكون لها في أثناء ذلك سلوكها الحر ، ومنطقها الخاص ، وزواياها التي لا يمكن تفسيرها أو تحليلها . وكل هذا يجعل من عملية تفسير سلوك لغة ما بنظرية واحدة ، عملاً غير مجدٍ ، إن لم نقل إنه عمل لا يدل على تفكير سليم .

ولقد أحس الناس ، منذ القديم ، بما في هذه النظرية من تعنت واستبداد ، وبما نجره على النحو العربي من الضرر الفادح ، فأعلنوا الثورة

عليها مطالبين بالنائها ، وتخليص النحو من شرورها . وكان على رأس هؤلاء في الماضي ابن مضاء القرطبي في كتابه « الرد على النحاة » .
أما في العصر الحاضر فيكاد أغلب النحاة المعاصرين أن يكونوا من أعدائها التحمسين في عداوتها .

ب - عمل المصدر :

المصدر اسم يدل على الحدث ، وهذا يعني أنه كالفعل ، لأن هذا أيضاً يدل على الحدث . وإذا كان الأمر كذلك ، كان من الطبيعي أن يكون للمصدر في الجملة عمل يشبه عمل الفعل فيها : فيكون له فاعل قام به ، ومفعول وقع عليه ، وظرف حدث فيه ... إلى آخر ذلك مما عرفناه من تكميلات الفعل .

هذا هو ، إذن ، ما يسمى بعمل المصدر ، وهذا هو سبب عمله .

ولكن المصدر ليس كالفعل تماماً ، فالفعل يعمل بغير شرط ، أما المصدر فلا بد لعمله من توفر بعض الشروط . وقبل الكلام على هذه الشروط نرى من الأفضل أن نعرض عليك صوراً من عمل المصدر :

١ - (عجبت من شرب اليوم زيدٌ عسلاً) : في هذه الصورة نجد المصدر « شرب » ، قد أضيف إلى ظرفه ، وهو « اليوم » ، ثم رفع فاعلاً هو « زيد » ، ثم نصب مفعولاً به هو « عسلاً » . وهذا الأسلوب في استعمال المصدر نادرٌ جداً .

٢ - (عجبت من شرب العسل زيدٌ اليوم) : وهذه الصورة أكثر شيوعاً من سابقتها . وفيها نجد المصدر مضافاً إلى مفعوله ، ثم نجده قد رفع الفاعل ، ونصب الظرف

٣ - (عَجِبْتُ مِنْ شَرَبِ زَيْدٍ الْعَسَلِ الْيَوْمَ) : وهذه أكثر الصور شيوعاً ، وفيها نجد المصدر مضافاً إلى فاعله ، ناصباً المفعول به والظرف .

٤ - (أَوْ إِطْعَامُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا) : في هذه الآية الكريمة ، نجد المصدر « إطعام » منوئاً غير مضاف إلى شيء . ومع ذلك نصب « يَتِيمًا » على المفعولية . لكن استعمال المصدر عاملاً وهو منون ، كما في هذه الآية ، قليل .

٥ - (أَنْتَ كَثِيرُ الضَّرْبِ زَيْدًا) : المصدر في هذه الصورة محليٌّ بالأنف واللام ، ومع ذلك فهو ناصب « زَيْدًا » على المفعولية . وهذه الصورة قليلة الوجود في الكلام العربي .

٦ - (أَنْتَ كَثِيرُ النَّوْمِ) : هنا لا نجد للمصدر فاعلاً ولا مفعولاً . فأما فقدان المفعول فيعود إلى أن حدث « النوم » حدث لازم لا يحتاج إلى مفعول به ، وأما فقدان الفاعل فيعود إلى استتاره في المصدر نفسه .

يمكننا الآن أن نلاحظ الأشياء الآتية :

١ - المصدر كفعله تماماً تمدياً ولزوماً ، فيأخذ مفعولاً به إذا كان فعله متعدياً ، ويكتفى بفاعله إن كان فعله لازماً .

٢ - المصدر كالفعل تماماً من حيث تكلمته بالتكلمات كلها ، فيكون له ، كما لفعله ، مفعول به ، وظرف ، ومفعول معه ، مثل : « يسرني سفرك وزيداً » ، ومفعول لأجله ، مثل « يسرني اغترابك طلباً للعلم » ، وبحرور بالحرف مثل : « تعجبي كتابتك بالقلم » ... الخ .

٣ - إن المصدر يعمل في كل أحواله ، منوئاً ، ومضافاً ، ومحلياً بـ « ال » . إلا أن عمله وهو مضاف أكثر منه وهو منون ، وعمله

وهو ممنون أكثر منه وهو محليّ بـ « د ال » .

٤ - إن المصدر قد يضاف إلى أحد معمولاته فيحدث فيه الجر لفظاً ، أما سائرهما فيحدث فيه ما يستحق من رفع أو نصب .

٥ - إن الإضافة التي تحدث بين المصدر وأحد معمولاته هي إضافة لفظية شكلية ، وليست إضافة معنوية محضة (١) . بمعنى أن المضاف إليه يظل في الاعتبار النحوي معمولاً للمصدر على جهة من الجهات ، وإن كان هو في اللفظ الظاهر مضافاً إليه . ففي مثل : « يسرني شرب زيدٍ المسلي » ، يكون « زيد » فاعلاً للشرب في المعنى ، وإن كان في اللفظ مضافاً إليه . ويعرب بأنه فاعل مجرور لفظاً مرفوع محلاً . وفي مثل : « يعجبني شربُ المسلي زيدٌ » نقول : « المسلي » مفعول به للشرب مجرور لفظاً بالإضافة الشكلية ، منصوب محلاً .

ويترتب على هذا أنه إذا وجد تابع للمعول الذي أضيف المصدر إليه ، جاز لهذا التابع أن يتبع المعول على لفظه المجرور ، أو على محله من الرفع والنصب ، فنقول : « يسرني شرب زيدٍ وعمرو المسلي » جاراً المظوف ، أو : « يسرني شربُ زيدٍ وعمرو المسلي » رافضاً المظوف . فتكون في الحالة الأولى اتبعته على اللفظ ، وفي الحالة الثانية اتبعته على المحل . ونقول : « أحب شرب المسلي الحلو » بجر الصفة على اللفظ ، و « أحب شرب المسلي الحلو » بنصب الصفة على المحل ، لأن الموصوف مفعول به في المعنى .

٦ - إن المصدر قد يرفع فاعله ، كما رأينا في المثالين الأول والثاني ، أو قد يضاف إليه ، كما رأينا في المثال الثالث ، أو قد يستتر فاعله فيه ،

(١) راجع مبحث الإضافة .

كما في المثل السادس . لكن هذه الصور الثلاث ليست هي كل شيء ، إذ قد يحذف فاعل المصدر نهائياً ، من غير أن يستكن فيه ضميره ، نحو : « سرفي تكريم العاملين » . فهنا لا نرى فاعلاً للتكريم ظاهراً ، ولا يمكن أن نقرر ضميراً مستتراً مستكناً في التكريم هو فاعل له ، لأننا مجمل من قام بهذا التكريم . وعلى هذا ، فإذا قرر له فاعل في شكل ضمير مستتر ، عاد هذا الضمير على لا شيء .

ولنتساءل الآن : ما الشروط التي يجب توفرها في المصدر حتى يعمل عمل فعله ؟ .

والجواب : ليس هناك إلا شرط واحد ، وهو أن يكون المصدر مستعملًا للدلالة على وقوع الحدث . فإذا كان مستعملًا لغير ذلك ، لم يعمل .

ولكن ، متى نعرف أنه مستعمل للدلالة على وقوع الحدث ؟

والجواب : نعرف ذلك إذا وقع في أحد الموقعين الآتين :

١ - أن يستعمل مفعولاً مطلقاً قائماً عن فعله ، نحو : « حفظاً درسيك (١) » ، أي : احفظ درسيك .

٢ - أن يصح إحلال المصدر المؤول محله ، نحو : « يسرفي حفظك الدرس » ، إذ يمكن هنا إحلال المصدر المؤول فتقول : « يسرفي أن تحفظ الدرس » .

ونسأل الآن : ومتى نعلم أن المصدر مستعمل لغير الدلالة على الحدث ؟

والجواب : إذا وقع في المواقع الآتية :

١ - إذا استعمل مفعولاً مطلقاً مؤكداً لفعله ، نحو : « مررت الكتابَ تمزيقاً » .

- ٢ - إذا استعمل مفعولاً مطلقاً مبنياً لنوع فعله ، نحو : « مرت سيرة الصالحين » .
- ٣ - إذا استعمل مفعولاً مطلقاً مبنياً لعدد مرات فعله ، نحو : « ضربت الولد ضربتين » .
- ٤ - إذا كان مصغراً ، نحو : « يعجني ضَرْبُكَ » .
- ٥ - إذا خرج عن المصدرية إلى الاسمية ، نحو : « العلم نور » .
والصدر اليمي كالصدر المادي في كل أحكامه .

ج - عمل اسم المصدر :

لاسم المصدر كل أحكام المصدر في العمل ، إلا أن إعماله قليل ، نحو : « يعجني عطاؤك زيداً ديناراً » . حيث نجد « المطاء » ، وهو اسم المصدر « اعطاء » ، مضافاً إلى فاعله ، وهو الكاف ، وناصباً مفعولين هما « زيداً وديناراً » .

د - عمل اسم الفاعل :

يعمل اسم الفاعل عمل فعله ، سواء في ذلك أن يكون متعدياً أو لازماً . فالتمدي نحو : « هل مكرم سعيدٌ ضيوفه ؟ » ، واللازم نحو : « خالدٌ مجتهدٌ أولادُهُ » ، حيث نجد « مكرم » في المثال الأول رافضاً لفاعله « زيد » ، وناصباً لمفعوله « ضيوفه » ، وحيث نجد « مجتهد » في المثال الثاني مكثفياً برفع الفاعل ، وهو « أولادُهُ » .

ويتفق اسم الفاعل مع المصدر في أمور :

- ١ - أنه قد يستتر فيه فاعله ، نحو : « أنت حافظُ درسك » ،
إذ الفاعل هنا ضمير مستتر تقديره « أنت » .
- ٢ - أنه قد يضاف إلى مفعوله ، نحو : « أنت حافظُ الدرس » .
- ٣ - أنه يعمل منوناً ، نحو : « أنت حافظُ درسك » ، أو
مضافاً ، كما رأينا في المثال السابق ، أو محلياً بـ « ال » ، نحو :
« أنت الحافظُ درسك » .

ولا يختلف عن المصدر إلا في شيء واحد ، وهو أنه لا يضاف
إلى فاعله ، فلا يقال : « هل حافظُ زيدٍ الدرس ؟ » .

هذا ، ولا يعمل اسم الفاعل إلا في حالتين :

- ١ - أن يكون محلياً بـ « ال » . وحيثُ لا يحتاج إلى أي
شرط آخر ، نحو : « أنت الكاتبُ رسالةً » - جاء الكاتبُ رسالةً -
الكاتبُ رسالةً قادمٌ ... الخ .
- ٢ - فإذا لم يكن محلياً بـ « ال » ، وجب أن يدل على الحال
أو الاستقبال ، ثم أن يكون مسبوقاً بنفي أو استفهام ، أو أن يكون
خبراً لمبتدأ أو نعتاً أو حالاً ، والأمثلة : « ما كاتبُ زيدٍ رسالةً غداً (١) » -
« هل كاتبُ زيدٍ رسالةً ؟ » - زيد كاتبُ رسالةً - جاء الطالبُ الكاتبُ
رسالةً - جاء زيد ضاحكاً ثغره » .

حيث تجب « كاتب » الأول مسبوقاً بنفي ، رافضاً لزيد على الفاعلية ،

(١) وضنا في المثال كلمة « غداً » للدلالة على أن اسم الفاعل دال على
دفع الحدث في المستقبل . ولم نكررها في الأمثلة التالية اكفاءً بوجودها في المثال
الأول .

ناصباً الرسالة على المفعولية ، وتجدد « كاتب » الثاني مسبقاً بالاستفهام ، عاملاً مثل عمل الأول ، وتجدد « كاتب » الثالث خيراً للببتدأ « زيد » ، ناصباً الرسالة على المفعولية ، أما الفاعل فضمير مستتر فيه تقديره « هو » ، يعود على « زيد » ، وتجدد « كاتب » الرابع نمّاً للطالب ، ناصباً الرسالة على المفعولية ، أما الفاعل فضمير مستتر فيه تقديره « هو » ، يعود على « الطالب » ، وتجدد كلمة « ضاحك » حالاً من زيد ، رافعاً « ثمره » ، على الفاعلية .

فإن دل اسم الفاعل على المضي لم يعمل ، فلا يقال : « زيد كاتبٌ رسالةً أمس » ، بل يقال : « زيد كاتب الرسالة أمس » ، بالإضافة .

هـ - عمل مبالغة اسم الفاعل :

تعمل مبالغة اسم الفاعل عمل الفعل بالشروط نفسها التي هي لاسم الفاعل ، نحو : « هل حلالٌ زيدٌ مشككتَه ؟ » .

و - عمل اسم المفعول :

يعمل اسم المفعول عمل الفعل المبني للسجول ، فيرفع نائب الفاعل . وشروط عمله وأحواله كشروط اسم الفاعل وأحواله ، نحو : « هل محفوظٌ درسك ؟ - ما محفوظٌ درسك - أنت محفوظٌ درسك - جاء المحفوظٌ درسه ... » . والدرس في كل ذلك نائب فاعل مرفوع .

ز - عمل الصفة المشبهة :

تعمل الصفة المشبهة عمل اسم الفاعل اللازم ، لأنها مشبهة به ،

ولأنها مشتقة من الفعل اللازم . غير أن لك في معمولها ، وهو فاعلها ، أربعة أوجه :

- ١ - أن ترفعه على الفاعلية ، نحو : « زيدٌ جميلٌ وجهه » .
 - ٢ - أن تحجره بالاضافة ، نحو : « زيدٌ جميلٌ الوجه » .
 - ٣ - أن تنصبه على التمييز ، نحو : « زيدٌ جميلٌ وجهاً » .
 - ٤ - أن تنصبه على التشبيه بالمفعول به . ويشترط عند ذلك أن يكون معرفة ، نحو : « زيدٌ جميلٌ وجهه » - أو : « زيدٌ جميلٌ الوجه » .
- واعلم أنه تمتنع لإضافة الصفة المشبهة إلى معمولها إذا اقترنت بـ « ال » ، وكان معمولها مجرداً منها ، أو مضافاً الى مجرد منها ، فلا يقال : « زيد هو الحسن خلقه » - ولا : « زيد هو العظيم شدة بأس » ، ولكن يقال : « زيد هو الحسن الخلق » - « وزيد هو العظيم شدة بأس » .

ح - عمل اسم التفضيل :

يقتصر عمل اسم التفضيل على رفعه فاعلاً مستتراً فيه ، فقولك : « زيدٌ أكبرُ الرجال » ، يساوي في المعنى قولك : « زيد فاق الرجال في الكبر » . وعلى ذلك يكون له فاعل على شكل ضمير مستتر فيه ، تقديره « هو » .

ولا يجوز له أن يرفع الفاعل الظاهر إلا إذا صلح وقوع فعل بمناء موقعه ، ولا يتأتى ذلك إلا في أساليب نادرة مثل : « ما رأيت رجلاً أوقع في نفسه النصيحة كزهير » ، إذ يمكن أن تضع الفعل مكان اسم التفضيل « أوقع » ، فتقول : « ما رأيت رجلاً تقع في نفسه النصيحة كزهير » . وعلى ذلك تكون « النصيحة » فاعلاً ظاهراً لاسم التفضيل « أوقع » .

القِسْمُ الرَّابِعُ
فِي الْأَدَوَاتِ

مقدمة

في معنى الأداة وانظارتها

أ - معنى الأداة النعوية :

اسمع مني العبارة الآتية : « رجل عصا حمار ضرب » . وقل لي هل فهمت شيئاً ؟ ستقول : لا .

وليس هذا صحيحاً تماماً . فهذه الكلمات لم تنهب في الهواء دون أن تترك في نفسك أثراً ، لقد أثرت في خيالك صور هذه الأشياء التي ندعوها « الرجل والمصا والحمار والضرب » . ولكن هذه الصور ظلت في خيلتك منفصلاً بعضها عن بعض لا يجمع بينها رابط . هذا هو إذن النقص الذي يجعل العبارة غير ذات دلالة . وقبل أن نتقل الى عبارة غيرها ، تعال نحللها لتحديد ما فيها من عناصر .

لو أعدنا النظر فيها لوجدناها ألفاظاً تدل على أشياء . لنقل إذن : إنها تتألف من عنصرين :

١ - من أشياء ، أو قل : من ماهيات .

٢ - من ألفاظ تدل على هذه الأشياء ، أو قل : من دوال على الماهيات (١) .

(١) تسمى دوال الماهيات في علم اللغة الحديث (Sémantèmes) . انظر كتابنا « الوجيز في لغة اللغة » ص ٢٧٣ وما بعدها .

إسمع الآن عبارتنا الماضية وهي بهذا الشكل الجديد : « ضرب الرجل حماراً بمصاه » . وقل لي : هل فهمت منها الآن شيئاً ؟ ستقول : نعم . إذن ما الذي دخل العبارة حتى جعلها تامة الدلالة ؟ لماذا أصبحت الكلمات الآن مرتبطاً بعضها ببعض ؟ ما نوع هذه الروابط التي قامت بين الكلمات ؟

وفي الجواب نقول :

لقد قامت بين « الرجل » و « ضرب » علاقة نحوية نسميها علاقة الفاعلية ، وقد دل على هذه العلاقة وجود الضمة على نهاية كلمة « الرجل » . وكذلك قامت علاقة أخرى بين « ضرب » و « حماراً » تسمى علاقة المفعولية ، والذي دل على هذه العلاقة هو الفتحة الموجودة في نهاية كلمة « حماراً » ، أما المصاه فملاحقها بـ « ضرب » هي علاقة الواسطة ، والذي دل على هذه العلاقة هو حرف الباء الذي اتصل بالكلمة .

وهناك أشياء أخرى صرنا نفهمها من الجملة الآن ، منها أن الرجل شخص معروف ، والذي دل على ذلك هو « ال » المتصلة به ، ومنها أن الحمار غير معروف ، والذي دل على ذلك هو هذه النون الساكنة التي نسميها التنوين ، والتي لحقت آخر كلمة « حماراً » ، ومنها أن المصاهي ملك للرجل ، بدلالة الهاء التي اتصلت بنهاية الكلمة ... الخ .

إذن ، فقد دخل العبارة عنصران جديدان :

١ - معان لحقت بالماهيات ، وريطت فيما بينها ، وهي : الفاعلية ، والمفعولية ، والتعريف ، والتنكير ، والواسطة ... ولنسم هذه المعاني بالمعاني النحوية ، أو الفصائل النحوية ، أو المقولات النحوية ، أو الأبواب النحوية (١) .

(١) كل من التسميات بما يليها في اللغات الأجنبية (Catégorie grammaticale) .

٢ - ألفاظ دلت على هذه المعاني النحوية ، هي الضمة ، والفتحة ، و د ال ، ، والتثوين ، والباء ... ولنسم هذه بالإدوات النحوية (٢) .

وهكذا أصبحت عبارتنا - ومثلها كل العبارات التامة الفيدة - مؤلفة من العناصر الأربعة التالية :

- ١ - ماهيات (هي الاشياء والمعاني) .
 - ٢ - دوال على الماهيات (هي الاسماء والأفعال) .
 - ٣ - معان نحوية (كالفاعلية والمفعولية وغيرها) .
 - ٤ - دوال على المعاني النحوية (وهي الأدوات) .
- إذن ، فالأداة النحوية هي : لفظ دال على معنى من المعاني النحوية .

ب - أسطال الأدوات :

مرت معنا - عند تحليلنا للعبارة السابقة - أشكال متعددة للأداة النحوية ، ومع ذلك ، فليست هذه هي كل الأشكال الممكنة لها . لننظر الآن في أشكالها بالتفصيل :

- ١ - قد تكون الأداة صوتاً مفرداً ، (كالضمة الدالة على الفاعلية ، والفتحة الدالة على المفعولية ، والكسرة الدالة على الإضافة ، والواو الدالة على جماعة الذكور العقلاء ، والياء الدالة على المخاطبة ، والنون الدالة على التنكير ... وهكذا) .

- ٢ - قد تكون الأداة مقطعاً صوتياً واحداً . (ومن هذا النوع

كثير من الحروف ، مثل : بـ - لـ - مِن - عن - في - كي - لن - لم - ما - إن - بل ... الخ) .

٣ - قد تكون الأداة كلمة مؤلفة من عدة مقاطع (مثل « ليس » الدالة على النفي ، و « صار » الدالة على التحول ، و « كان » الدالة على المضي ، و « كيف » الدالة على الاستفهام عن الحال ، و « ليت » الدالة على التمني ... وهكذا) .

٤ - قد تكون الأداة عبارة بتمامها ، وذلك مثل « لا سيما » في نحو قولك : « أحب الرياضة ولا سيما السباحة » ، فهذه العبارة لا تقوم في الجملة بأكثر مما يقوم به أي حرف . وعند التحليل الوظيفي للجملة ، لا بد من اعتبار « ولا سيما » أداة مثل بقية الأدوات .

٥ - وأخيراً ، فقد تكون الأداة صفرًا ، وذلك في مثل قولك « ضَرَبَ » ، فنحن نفهم عند نطق هذا الفعل على هذه الشاكلة ، أنه وقع من مفرد مذكر غائب ، والذي دلنا على هذا المعنى النحوي - أي وقوعه من مفرد مذكر غائب - هو عدم اتصال الفعل بشيء من الأدوات ، فكان عدم وجود أداة ، هو أداة في حد ذاته له دلالة النحوية الخاصة .

هكذا ترى أن « الأداة » لا ترادف دائماً ما نسميه في النحو « بالحرف » ، فقد تكون حرفاً ، أو اسماً ، أو فعلاً ، أو عبارة كاملة .

ولكن أي الأدوات هو الذي سندرسه في هذا القسم ؟

بالطبع ، سنتخلّى عن الأدوات الصفريّة ، وعن تلك التي هي من نوع الحركات ، إذ لا فائدة ترجى من وراء دراستها ، في مجال النحو على الأقل ، وسنحصر هنا فيما سوى ذلك من الأدوات .

على أننا سنضم إلى الأدوات بعض الكلمات التي يخفى على المبتدئ ألا يهتدي إلى الوجه الصحيح في اعرابها ، إما لندرة استعمالها ، وذلك كبعض أسماء الأفعال والأصوات ، والمصادر الملازمة للمصدرية ، والظروف الملازمة للظرفية ... وهكذا ، وإما لقراءة التركيب الذي تأتي فيه ، مثل « ولا سيما ، وغيرها ، وإما لأن لها اعراباً خاصاً في استعمال خاص قد لا يهتدي المبتدئ إلى مظهره ، وذلك مثل كلمة « حقاً » وغيرها .

هذا ، وسنتبع في دراستنا للأدوات الترتيب الأبجدي الذي سار عليه ابن هشام في كتابه « معني اليب » ، لاعتقادنا أنه أكثر فائدة للتعلم من الترتيب المعنوي الذي سار عليه الزخشي في كتابه « الفصل » .

حرف الـ وُف

[الهمزة]

آ - (الهمزة حرف نداء) :

ويكون لنداء القريب ، كقول امرئ القيس :
أفأظمُ مهلاً ، بمضَ هذا التدلُّلِ
وإن كنت قد أزمعت صرحي فأجْمِلي

ب - (الهمزة حرف استفهام) :

وذلك في نحو قولك : « أزيدُ قائمٌ ؟ » .
أحكمها :

١ - يجوز حذفها ، كقول عمر بن أبي ربيعة :
فوالله ما أدري ، وإن كنت دارياً
يَسْبَعُ رَمِيْنَ الجمرِ أم بثانٍ ؟

أي : أبسبع ؟

٢ - تستعمل للتصور والتصديق (١) ، فالأول نحو : « أزيدُ
جاء ؟ » ، والثاني نحو : « أجاهَ زيدُ ؟ » .

(١) الصور : السؤال عن الشيء ، مكاناً كان أو زماناً أو ذاتاً ...
والتصديق : السؤال عن الحدث . وأدوات الاستفهام كلها للتصور ، نحو : « من
جاء ؟ » - ماذا فُت ؟ أين جلست ؟ متى سافرت ؟ « أما التصديق فليس له إلا
« هل » ، نحو : « هل جاء زيد ؟ » .

٣ - يجب تصورها على كل شيء ، حتى على حروف المطف ،
كقوله تعالى : « أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ ؟ » .

معانيها :

- ١ - الاستفهام الحقيقي ، نحو : « أَجَاءَ زَيْدٌ ؟ » .
- ٢ - التسوية ، كقوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ
أَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ، لَا يُؤْمِنُونَ » . وفي هذا المعنى يجب تأويل
ما بعدها بمصدر يكون له محل من الاعراب . والتقدير في الآية : إنذارك
وعدم إنذارك سواء .
- ٣ - الإنكار الابطالي : وهذه تقتضي أن ما بعدها غير واقع ، وأن
مدعيه كاذب ، كقوله تعالى : « فَاسْتَفْتَيْهِمْ زَيْتُونَ أَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ
الْبُنُونَ ؟ ! » .
- ٤ - الإنكار التوبيخي : وهذه تقتضي أن ما بعدها واقع ، وأن
فاعله ملوم ، كقوله تعالى : « أَتَسْبَحُونَ مَا تَجْتَنُّونَ !! » .
- ٥ - التقرير : ومعناه حملك المخاطب على الاقرار والاعتراف بما
أنت عالم به ، كقوله تعالى : « أَأَنْتَ فَطَرْتَ هَذَا بِلَهْمٍ يَا إِبْرَاهِيمُ ؟ » .
- ٦ - التهم ، كقوله تعالى : « أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ مَا يُعْبَدُ
آبَاؤُنَا ؟ » .
- ٧ - الأمر ، نحو قوله تعالى : « أَسْلِمْتَ » ، أي : أسلموا .
- ٨ - التعجب ، كقوله تعالى : « أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ
الْقُلُوبَ ؟ ! » .
- ٩ - الاستبطاء ، كقوله تعالى : « أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ
تُخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ ! » .

ج - (الهمزة فعل أمر) :

وذلك في نحو قولك : « إ زيدا » أي : عِدْ زيدا ، لأنه من الفعل « وإى » بمعنى « وَعَدَ » . وقول عند الوقف : « إ » ، بإضافة هاء السكت .

[١]

آ - (الألف حرف إنكار) :

وذلك في نحو قولك : « أزيده » !! ؟ ، تقول ذلك إذا قال لك أحدهم : « رأيت زيدا » ، فاردت أن تنكر عليه ما يقول . فالألف التي بعد « زيد » ، للانكار ، أما الهاء الساكنة فللسك . وهذه الألف لا تأتي إلا في نهاية الجملة الانكارية ، وبشرط أن تكون الكلمة التي تنتهي بها هذه الجملة مفتوحة الآخر ، نحو : « أقرأ زيد الكتابه !! ؟ » . وقول منكراً أن يكون زيد قد سافر : « أسافراه » . وحقيقة هذه الألف انها اشباع للفتحة التي قبلها .

ب - (الألف للتذكر) :

وهذه مثل سابقها في كونها إشباعاً للفتحة التي قبلها ، وإنما تأتي بعد كلمة مفتوحة الآخر تلكاً عندها التكلم ليتذكر ما يقوله بعدها ، نحو : « رأيت أحدا ... وعمر » .

ج - (الألف علامة للاتين لا محل لها) :

وهي تلك التي في لنة « أكلوني البراغيث » ، نحو : « جاء زيد وعمر » .

د - (الألف ضمير متصل) :

وهذه لا تكون إلا في محل رفع ، نحو : د زيد وعمرو جاءا -
زيد وعمرو ضربا .

هـ - (الالف كافة) :

وهي التي تأتي مع « ين » ، فتكفيها عن الاضافة إلى الجملة التي
بعدها ، كقول بنت النعمان :

فينا نسوسُ الناسَ والأمرُ أمرُنا
إذا نحن فيهم سوقةٌ ليس تُنصَفُ

وقال بعضهم : هذه الألف بقية من « ما » الكافة ، وقال آخرون :
هي إشباع لفتحة « ين » ، وليست كافة . وعلى هذا تكون الجملة بعدها
مضافاً إليها .

و - (الالف حرف فصل بين الهمزتين) :

وهي تلك التي تحشر بين الهمزتين لتسهيل النطق بهما ، نحو :
« أأكل زيد » . والأمين بها ههنا جائز لا واجب .

ز - (الالف حرف فصل بين النونين) :

وهي تلك التي يؤتى بها وجوباً بين نون النسوة ونون التوكيد
الثقيلة ، نحو : « أدْرُسْنانِ » يا بنات .

ح - (الالف لندبة أو الاستغاثة أو التعجب) :

وهي تلك التي تلي المناهى الندوب ، أو المستنثات ، أو المتعجب
منه ، نحو : « وا ولدا - يا زيدا - يا روعتا ! » .

ط - (الالف بدل من نون التوكيد) :

وهي تلك التي تأتي بدلاً من نون التوكيد الخفيفة عند الوقف ،
كقول الأعشى :

ولا تبعد الشيطانَ ، والله قاعدا

ي - (الالف للإطلاق) :

وهي التي يؤتى بها لإطلاق القافية المفتوحة ، أي لمد الصوت بها ،
كقول المتنبي :

إذا أنت أكرمتَ الكريمَ ملكتهُ
وإن أنت أكرمتَ اللئيمَ تمردا

ك - (الالف علامة رفع) :

ويكون ذلك في المثنى والملحق به ، نحو : « جاء رجلانِ اثنا » .

ل - (الالف علامة نصب) :

ويكون ذلك في الاسماء الخمسة ، نحو : « رأيت أباك » .

م - (الالف فارقة) :

وهي التي يؤتى بها بعد واو الجماعة تفرقة بينها وبين الواو العاطفة ،
نحو : « الرجال قاموا » . وهذه الألف تكتب ولا تلفظ (١) .

(١) ليست كل هذه الألفات مما يدخل في مفهوم « الأداة النحوية » .
ولما ذكرناها لأن المرين قد اعتادوا - إذا صادفوها في الكلام - أن يربوها .
وقول « يربوها » أي يسوها ، لا أنت لهذه الألفات عللاً من الاعراب ، إذ
كلها لا محل لها من الاعراب ما عدا الألف التي هي ضمير الاثنين . وقد أشرنا إلى
أن محلها الرفع على الفاعلية ، أو على نابة الفاعلية .

[آ]

حرف لنداء البعيد ، نحو : « آ زيد » .

[أَجَلَ]

حرف جواب مثل نعم . ولا عمل له .

استعمالاته :

١ - يكون تصديقاً للخبر . يقال لك : « جاء زيد » فتجيب مصداقاً : « أجل » .

٢ - ويكون وعداً للطلاب . يقال لك : « أعطني ديناراً » فتقول : « أجل » .

٣ - ويكون إعلماً للمستخبر . يقال لك : « هل جاء زيد ؟ » فتقول : « أجل » .

[أُفْخَ]

اسم فعل مضارع بمعنى « اكره » أو « أتكره » .

[اُزْ]

اسم الزمان الماضي .

استعمالاته :

١ - يقع ظرفاً ، وهذا هو الغالب ، كقوله تعالى : « فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا » ، فهو في الآية في محل نصب على الظرفية الزمانية ، متعلق بنصره .

٢ - ويقع مفعولاً به ، كقوله تعالى : « واذكروا إذ كنتم قليلاً فكثركم » .

٣ - ويقع بدلاً من المفعول به ، كقوله تعالى : « واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها مكاناً شرقياً » ، فهو في الآية بدل من « مريم » .

٤ - ويقع مضافاً إليه بعد اسم زمانٍ صالح للاستغناء عنه ، نحو : « يومئذ - عندئذ - بعدئذ ... الخ » ، أو غير صالح للاستغناء ، كقوله تعالى : « ربَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا » . فهو في الآية والامثلة في محل جر بالاضافة .

وتضمن « إذ » معاني أخرى غير الظرفية ، فيختلف النحاة في إعرابها : فمنهم من يقيها على ظرفيتها ، ومنهم من يجد لها إعراباً آخر :

١ - (ضربت زيدا إذ أساء) : تضمنت هنا معنى التعليل ، فقال قوم : هي حرف تعليل لا عمل له ، والجملة بعده مستأنفة .

٢ - (بينا أنا جالس إذ أقبل زيد) : أفادت هنا المفاجأة ، فقال قوم : هي حرف للمفاجأة لا عمل له ، وقال آخرون : هي ظرف مكان ، وقال غيرهم : هي حرف توكيد زائد .

٣ - (وإذ قال ربك للملائكة) : قال قوم : هي حرف تحقيق هنا ، وفي كل الآيات المصدرة بها .

أحكامه :

١ - يانم « إذ » الاضافة إلى جملة ، إما اسمية ، كقوله تعالى : « واذكروا إذ أنتم قليل » ، وأما فعلية فعلها ماضٍ لفظاً ومعنى ، كقوله

تعالى : « وإذ قال ربك للملائكة » ، أو فطيلة فعلها ماضٍ معنى لا لفظاً ، كقوله تعالى : « وإذ يرضع إبراهيم القواعد » .

٢ - وقد يحذف أحد شطري الجملة بعدها ، فلا يعني ذلك أنها مضافة إلى المفرد ، ومنه قول الأخطل :

كانت منازلُ الألفِ عهدتهم
إذ نحن إذ ذاك دونَ الناسِ إخوانا
والتقدير : إذ نحن متلفون ... وإذ ذاك كائنٌ .

[إذا]

آ - (ظرف للزمان) :

وذلك في نحو قولك : « سأتيتك إذا طلعت الشمس » ، فإذا ظرف متعلق بأتيتك .

أحكامها :

١ - تازم « إذا » الاضافة إلى الجملة الفعلية ، نحو : « إذا جاء زيد فأكرمه » .

٢ - إذا جاء بعدها مرفوع فهو فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، نحو : « إذا زيد جاء فأكرمه » ، ولا يجوز اعتباره مبتدأ لما قلنا في الحكم الأول من أنها لا تضاف إلا إلى الجمل الفعلية .

٣ - ولهذا السبب أيضاً لا يجوز بعدها إلا النصب على الاشتغال حين يتقدم المفعول ، نحو : « إذا زيداً رأيته فسلم عليه » .

٤ - تتضمن « إذا » معنى الشرط فلا تجزم إلا في الشرع خاصة ،

كقول عبد القيس بن خفاف :

إستغن ما أغناك ربك بالتى وإذا تصببك خصامة فتجمل

٥ - تكثر زيادة « ما » بعدها ، نحو : « إذا ما رأيت زيدا فسلم عليه » .

٦ - إذا تضمنت « إذا » معنى الشرط ففي متعلقها مذهبان ، أحدهما يعلقها بالجواب ، ويجعلها مضافة إلى جملة الشرط ، وثانيها يعلقها بجملة الشرط ، فلا تكون عنده مضافة إلى شيء .

ب - (« إذا » فجائية) :

وهي التي في نحو قولك : « خرجت فلذا زيد واقف » .

واختلف النحاة في إعرابها :

١ - قال الأخفش : هي حرف للفجأة لا عمل له .

٢ - وقال البرد : هي ظرف مكان ، والتقدير : « خرجت فزيد واقف في الحضرة » .

٣ - وقال الزجاج : هي ظرف زمان ، والتقدير : « خرجت فزيد واقف وقت خروجي » .

وعلى القول بالظرفية المكانية أو الزمانية ، تكون متعلقة بالخبر « واقف » ، فإن لم يذكر الخبر ، كما في نحو قولك : « خرجت فلذا زيد » ، فهي متعلقة بخبر محذوف تقديره : مستقر .

وتقول العرب : « خرجت فلذا زيد واقفا » ، فالخبر في هذه الصورة محذوف ، و « واقفا » حال .

ومن « إذا » الفجائية ، تلك التي تأتي مكان الفاء الرابطة لجواب .

الشرط ، كقوله تعالى : « ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون » .

[ا ز ما]

مركبة من « إذ » و « ما » . وقد اختلف فيها النحاة : فذهب سيوبه إلى أنها أصبحت بعد التركيب حرفاً للشرط بمنزلة « ان » ، معيً وعملاً ، وذهب المبرد وابن السراج والفارسي إلى أنها باقية على ظرفيتها ، وأن « ما » زائدة بعدها كزيادتها بعد « إذا » الشرطية . هذا ، والجزم بـ « إذما » قليل .

[ا ذ ن]

حرف جواب ينصب المضارع بشروط : أن يتصدر ، ثم أن يليه المضارع الذي معناه الاستقبال ، ثم ألا يفصل بينه وبينه فاصل ، إلا أن يكون الفاصل ظرفاً ، أو مجروراً ، أو قسماً ، أو حرف « لا » ، أو منادى ، نحو قولك لمن قال لك : سأزورك : « إذن أكرمك - إذن غداً أكرمك - إذن والله أكرمك - إذن لا أخيب ظنك - إذن يا عبد الله أكرمك » . والاكثر إهمالها عند وجود الفاصل .

وفي الوقف عليها مذهبان : أحدهما يقف عليها بالألف تشبيهاً لنونها بتووين المنصوب ، وهؤلاء يكتبونها « إذا » . والآخر يقف عليها بالنون . وهؤلاء يكتبونها بالنون « إذن » .

وأكثر استمالاتها أن تقع جواباً لـ « إن » أو « لو » ، كقول كثير :

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أقبلها
وقول قُرَيْبُ بنِ أَنتَيْفٍ :

لو كنت من مازن لم تستبح إلي
 بنو القميطة من ذهل بين شيبانا
 إذن لقام بنصري معشر خشن
 عند الحفيظة إن فو لوثة لانا

[أُرَيْتَ]

اسم فعل أمر بمعنى « أخبرني » ، نحو : « أُرَيْتَ لو جاء زيد »
 فإذا تصنع ؟ « أي : أخبرني لو جاء ... »

والثاء فيه ليست ضميراً فاعلاً ، إنما هي حرف خطاب ، وذلك لأن
 أسماء الأفعال أسماء ، والثاء لا تتصل بالأسماء . أما فاعله - باعتبار أنه
 اسم فعل - فضمير مستتر فيه تقديره « أنت » . وهذه الثاء تتصرف
 بحسب المخاطب ، فتقول للمؤنثة « أُرَيْتِ » ، وللمثنى « أُرَيْتَا » وللجمع
 المذكر « أُرَيْتُمْ » وللجمع المؤنث « أُرَيْتُنَّ » . ومنه قوله تعالى : « قل
 أُرَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَأْوَكُمْ غُورًا فَمِنْ يَأْتِيكُمْ بِآءٍ مَعِينٍ ؟ » أي : أخبروني إن
 أصبح ... »

وقد ثبت تأوّه على هيئة المفرد المذكر ، وعندئذٍ تلحقه الكاف من
 أجل الخطاب ، فيقال : أُرَيْتَكَ ، أُرَيْتَكَ ، أُرَيْتَكُمَا ، أُرَيْتَكُمْ ،
 أُرَيْتُكُمْ . وبين سيويوه والفراء خلاف في إعراب كل من الثاء والكاف .
 (انظر ذلك في المتن - حرف الكاف) .

[اِسَى]

اسم صوت لجزر الغم .

[أُسْطَنَ]

لنة في د وشكان ، . (انظر وشكان) .

[أَف]

اسم فعل مضارع بمعنى د أتضجر ، .
وفيه لئات ، هي : أَفٌ - أَفٌ - أَفٌ - أَفٌ - أَفٌ - أَفٌ -
أَفٌ - أَفٌ - أَفٌ (بالامالة) - أَفٌ - أَفٌ - أَفٌ - .

[أَفَ]

لنة في د أف ، (انظر اف) .

[ال]

آ - (اسم موصول بمعنى الذي) :

وهي الداخلة على الظرف في قول الشاعر :
من لا يزالُ شاكراً على المنة فهو حرٌّ ببِشةٍ ذاتِ سعةٍ
أي : شاكراً على الذي معه .
وعلى الجملة الاسمية ، كما في قول الشاعر :
من القومِ الرسولُ اللهُ منهمْ لهم دانتِ رقابُ بني مَعَدٍ
أي : من القوم الذين رسول الله منهم .
وعلى الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع ، كما في قول الشاعر قرط
بن هلال :

يقول الخنّى وابضع المعجم ناطقاً
إلى رننا صوت الحمار اليُجَدِّعُ
أي : صوت الحمار الذي يجدمع .

وعلى أسماء الماعلين والمفعولين ، إذا كانت هذه الأسماء عاملة ،
نحو : « جاء الضارب زيداً » ، أي : الذي سيضرب زيداً .

وأما الداخلة على الظرف ، فالظرف متعلق بجمله الصلة المحذوفة .
والتقدير : من لا يزال شاكرراً على الذي هو كائن معه . وجمله الصلة
المحذوفة صلة لها . وأما الداخلة على الجملة الاسمية والفعلية ، فالجملة المذكورة
صلتها . وأما الداخلة على اسم الفاعل أو المفعول ، فالاسم وحده صلتها .
وليس له محل من الاعراب ، إنما الاعراب لـ « ال » وحدها . ففي
قولك « جاء الضارب زيداً » تكون « ال » فاعلاً لجاء ، أما الضمة التي
على « ضارب » فهي الضمة التي كان يجب ظهورها على « ال » باعتبارها
فاعلاً ، ولكن لما كانت مبنية لا تقبل الحركات ، ألقت حركتها على صلتها
« ضارب » .

وقلّ مثل ذلك إذا ظهرت على صلتها الفتحة أو الكسرة كما في
قولات : « رأيت الضارب زيداً » ومرتت بالضارب زيداً (١) .

ب - (حرف تعريف) :

وهذه نوعان : عهدية وجنسية (٢) ، وكل منها ثلاثة أقسام :

١ - « ال » لا يجر هذا الكتاب العديد ، بل يعتبر الداخلة على
« ال » حرف تعريف ، والاسم الذي يسبقها هو الموصوف به
السابقة له .

(٢) « العهدية » معناها العرفية . وهي تميز ما تدخل عليه تعريفاً ←

١ - « ال » للمهد الذكري : أي للتعريف الذكري . وذلك بأن يذكر اسم ليس فيه « ال » ثم يذكر مرة ثانية مصحوباً بـ « ال » فيكون تعريفها له نتيجة ذكره سابقاً ، كقوله تعالى : « كما أرسلنا إلى فرعون رسولا ، فعصى فرعون الرسول » ، أي : عصى فرعون هذا الرسول المذكور سابقاً .

٢ - « ال » للمهد الذهني : وهي تلك التي تدخل على اسم مبهود ، أي معروف ذهنياً ، كأن يكون صاحب الاسم مما هو معروف لدى المخاطب بحيث إذا ذكر اسمه انصرف ذهن المخاطب إليه ، وذلك كقولك لأحد الطلاب : « جاء المدير » .

٣ - « ال » للمهد الحضوري : وهي الداخلة على اسم مبهود ، أي معروف بسبب حضوره أمام المخاطب ، وذلك كقولك لطالب يترك كتابه : « لا تمزق الكتاب » . ومن هذا النوع تلك الداخلة على الاسم الذي بعد اسم الإشارة ، نحو : « جاني هذا الرجل » ، والداخلة على الاسم المنادى بعد « أيها » ، نحو : « يا أيها الرجل » ، والداخلة على الاسم الذي بعد « إذا » الفجائية ، نحو : « خرجت فلذا الأسد » ، والداخلة على اسم الزمان الحاضر ، كقوله تعالى : « اليوم أكلت لكم دينكم » .

٤ - « ال » جنسية لاستغراق الافراد : وهي التي يجوز إحلال « كل » محلها على الحقيقة ، كقوله تعالى : « وخلق الانسان ضعيفاً » ، إذ المعنى : وخلق كل إنسان ضعيفاً .

→ في اللفظ والمعنى . وأما الجنسية فلا عهد ما تدخل عليه إلا تصرفاً في اللفظ فقط ، أما في المعنى فيظل نكرة . لذا يصح في الجملة بعده أن تكون حالاً منه أو نتاً له .

٥ - « ال » جنسية لاستغراق خصائص الأفراد : وهي التي يمكن إحلال « كل » محلها على سبيل المجاز ، نحو : « زيد هو الرجلُ علماً » ، إذ المعنى : زيد هو كل الرجال علماً ، أي : اجتمعت فيه كل صفات الرجال الحسنة في العلم .

٦ - « ال » جنسية لتعريف الماهية : وهي التي لا يمكن وضع « كل » موضعها لا على سبيل الحقيقة ، ولا على سبيل المجاز ، وذلك نحو : « لا أشرب الخمر » .

ج - (زائدة) :

وهي التي لا تفيد مصحوبها تعريفاً ، لا في اللفظ كالجنسية ، ولا في المعنى كالمهنية . ولها نوعان :

١ - « ال » زائدة لازمة : وهي الداخلة على الاسماء الموصولة ، نحو : « الذي - التي - الذين - اللذين - اللتين - اللاتي » ، والملازمة لبعض الأعلام ملازمة دائمة ، نحو « اللات - الغزى - النضر - النعمان - السمومل - المدينة المنورة - البيت الحرام ... الخ » .

٢ - « ال » زائدة غير لازمة : وهي الداخلة على بعض الأعلام المنقولة ، وليست ملازمة لها ، نحو « وليد - الوليد ، حارث - الحارث ، أمين - الأمين ... الخ » ، ومنها الداخلة لضرورة شعرية على بعض الأعلام التي لا قبلها ، كقول الرماح بن ميادة :

رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً

شديداً بأعباء الخلفاء كاهله

الشاهد فيه قوله « اليزيد » .

ومنها الداخلة على الحال ، نحو : « ادخلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ » ،
وعلى التمييز كقول الشاعر :

رَأَيْتَكَ لِمَا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا
صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو
وذلك لأن الحال والتمييز لا يكونان إلا نكرتين ، فتكون « ال »
إذا دخلت عليها زائدة .

د - (حرف استفهام) :

وذلك كقولك : « أَلْ جَاءَ زَيْدٌ ؟ » . وهذه هي « هل » نفسها
أبدلت هاؤها همزة .

[أَل]

آ - (حرف استفتاح) :

وتأتي في صدور الجمل دالة على تحقق ما بعدها ، كقوله تعالى :
« أَلَا إِنَّهُمْ مُمَّ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ » ، وقوله : « أَلَا إِنَّ
أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ » .
وهي حرف عاطل لا عمل له .

ب - (مركبة من الهمزة و « لا ») :

أي من همزة الاستفهام ، و « لا » النافية للجنس . وهذه تعمل
عمل الحروف المشبهة بالفعل . ولها ثلاثة معانٍ :

١ - التوبيخ والانكار : كقول الشاعر :

ألا ارعواء لمن ولت شيبته
وآذنت بمشيب بعده هَرَمٌ ؟ (١)

٢ - التمني : كقول الشاعر :

ألا عمرَ ولي مستطاع رجوعه
فیرأب ما أثأت يَدُ الغلات ؟ (٢)

٣ - الاستفهام الحقيقي : كقول قيس بن اللوح :

ألا صطارَ لسلى أم لها جلد
إذا ألقى الذي لاقاه أمثالي ؟

ج - (حرف عرض ومحضيض) :

والعرض طلب بلين ، والمحضيض طلب بحث . ويختص « ألا » ،
هذه بالجملة الفعلية ، كقوله تعالى . « ألا تحبون أن يغفر الله لكم » .
وعند التحقيق تدخل « ألا » ، هذه إلى همزة استفهام ، مع « لا » النافية .

[أول]

آ - (حرف محضيض) :

لا عمل له . ويختص بالجل الفعلية الخبرية كسائر أدوات المحضيض ،
نحو : « ألا زرتنا ! » .

(١) فالهمزة للاستفهام التويخي ، و « لا » نافية للجنس ، و « ارعواء »
اسمها مبني على الفتح في محل نصب ، والخبر عنوف تعلق به الجار والمجرور « لمن » .
(٢) أثأت : أسدت . وإذا جاءت « ألا » لمني التمني فلا خبر لها لفظاً
ولا تديراً . بل تكني باسمها ، ويكون منها ومنه كلام تام .

حرف الألف

ب - (مركبة من « ان » و « لا ») :

أي من « أن » الناصبة للمضارع ، و « لا » النافية ، نحو :
« أريدُ ألاَّ أسافرَ » . فأسافر منصوب بأن للدغمة في « لا » . ومنهم
من لا يدغمها في الكتابة ، فيكتبها منفصلة هكذا : « أريد أن لا أسافر »
ولا مشكلة عندئذٍ .

[اء]

آ - (حرف استثناء) :

وذلك في نحو قولك : « جاء الطلابُ إلاَّ خالدًا » .

ب - (أداة حصر) :

وذلك في الاستثناء المفرغ خاصة ، نحو : « ما جاء زيد إلا راكبًا » .

ج - (مركبة من « ان » و « لا ») :

أي من « إن » الشرطية ، و « ولا » النافية ، كقوله تعالى :
« إلا تنصروه فقد نصره الله » ، أي : إن لا تنصروه ..

د - (وصفية) :

وهي التي تتركب مع الاسم الذي بعدها لتكوين كلمة واحدة تقع
صفة لما قبلها ، وتكون عندئذ بمنزلة « غير » التي يوصف بها . (راجع
مبحث الاستثناء) .

واشترط النحاة لها ثلاثة شروط : أن يكون موصوفها جمًّا ، ثم
أن يكون منكرًا ، ثم أن تقع في كلام يصح فيه الاستثناء ، نحو :
« جاءنا رجالٌ إلا زيدٌ » . قال رجال - كما ترى - جمع ، ثم هو منكر ،

ثم ان الكلام يمكن تحويله إلى تركيب استثناء فيقال : « جاءنا رجالٌ إلا زيداً » .

ثم اختلف النحاة في الشروط والاعراب . فأما سيبويه فلم يشترط لها شيئاً ، ومثل لها بمثال ليس فيه واحد من هذه الشروط ، وهو قوله : « لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لقلنا » . وأما ابن الحاجب فاشتراط عكس شرطهم ، وهو ألا يكون الكلام صالحاً للاستثناء ، وذلك كقوله تعالى : « لو كان فيها آلهةٌ إلا اللهُ لفسدتا » ، إذ لو قيلَ هذا الكلام الاستثناء لفسد معناه ، لأنه يصير عندئذٍ : لو كان فيها آلهةٌ ليس بينهم الله لفسدتا ، ويترتب عليه أنه لو وجد فيها آلهة بينهم الله لم تقسدا . وهذا كلام فاسد لأنه كفر حقيقي .

فأما في الاعراب فقال بعضهم : « إلا » وحدها هي اسم في محل رفع صفة لما قبلها (لرجال في المثال الأول ، ولرجل في مثال سيبويه ، ولآلهة في الآية الكريمة) ، وهي مضافة ، والاسم الذي بعدها مضاف إليه . ولكن لما كانت « إلا » هذه الاسمية تشبه « الا » الحرفية الاستثنائية في لفظها ، بنيت على السكون مثلها ، فأما حركتها التي تستحقها بحكم وقوعها صفة ، فقد ألقيت على المضاف إليه بعدها ، وعلى ذلك يكون « زيد » في المثال الأول ومثال سيبويه ، و « الله » في الآية الكريمة ، مضافاً إليها مرفوعين لفظاً ، مجرورين محلاً .

ورأى آخرون - ورأيهم أسهل - أن تكون هي وما بعدها كلمة واحدة يوصف بها ، وعلى هذا يكون « الا زيدٌ » صفةً لرجل ، و « الا الله » صفةً لآلهة .

[إلى] :

آ - (حرف جر أصلي) :

وله سبعة معانٍ :

١ - انتهاء النامية الزمانية : كقوله تعالى : « ثم أتوا الصيام إلى الليل » ، أو انتهاء النامية المكانية ، نحو قوله تعالى : « من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى » .

٢ - المعية : نحو : « الذودُ إلى النودِ إبلٌ » . أي : النود مع النود ابلٌ (١) .

٣ - التبيين : وهي الداخلة على ما هو فاعل في المعنى بـ فعل تعجب أو اسم تفضيل مما يعني حباً أو بغضاً ، كقوله تعالى : « ربِّ ! السجنُ أحبُّ إليَّ » مما يدعوني إليه ، إذ الياء في « إلي » هي فاعل « الحب » في المعنى .

٤ - مرادفة اللام : كقوله تعالى : « والأمر إليك فاعظري ماذا تأمرين » ، إذ المعنى : « الأمر لك » . وقال بعضهم : بل هي هنا لانتهاية الناية ، وتقدير الآية : الأمر متته إليك .

٥ - مرادفة « في » : كقول النابغة الذماني :

فلا تَنْتَرْ كَنْتِي بالوعيدِ كَأَنْتِي

إلى الناس مطلي به القارُ أجربُ

أي : كَأَنْتِي في الناس أجربُ .

٦ - مرادفة « من » : كقول عمرو بن أحرر الباهلي يصف ناقته :

تقول ، وقد عاليتُ بالكُورِ فوقها :

أُسْقَى فلا يروى إليَّ ابنُ احمرٍ ؟

أي : فلا يروى مني .

(١) الذود من الابل : ما كان بين الثلاثة والعمرة .

٧ - مرادفة « عند » : كقول أبي كبير الهذلي :

أم لا سبيل إلى الشباب وذكره
أشهى إلي من الرحيق السلسل
أي : أشهى عندي من الرحيق .

ب - (حرف جر زائد) :

قال بذلك الفراء مستدلاً بقراءة بعضهم : « فاجمل أقيده من الناس تهوى اليهم » ، أي : تهوأم . وعلى ذلك فحجروها مفعول به مجرور لفظاً منصوب محلاً .

[اليك]

اسم فعل أمر بمعنى « تنح » ، نحو : « اليك عني » .

[أم]

آ - (حرف عطف) :

ولا تكون كذلك إلا إذا سبقت بهمزة التسوية ، كقوله تعالى :
« إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون » ،
أو بهمزة يطلب بها و بـ « أم » التعين ، نحو : « أزيد عندك أم
عمرؤ ؟ » .

إلا أن التي بعد همزة التسوية تختلف عن التي بعد همزة التعين في
أمرين : أولهما : أن الكلام مع الأولى خبر لا استفهام ، فلذا لا يستحق
جواباً ، أما الثانية فالكلام معها استفهام على حقيقته ، لذا فهو محتاج إلى
جواب . الثاني : أن الأولى لا تكون إلا بين جملتين في تأويل المفردين ،

إذ التقدير في الآية : سواءٌ عليهم انذارك وعدم انذارك ، أما الثانية فتقع بين المفردين الصريحين - كما رأينا في المثال - ، وتقع بين الجلتين ، لكن لا على تأويلها بالمفردين ، وذلك نحو قوله تعالى : « أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ ؟ » . والنتيجة لكل ذلك أن « ام » التي بعد همزة التسوية لا تعطف إلا مصدرًا مؤولاً على مصدر مؤول ، وأن « ام » التي بعد همزة الاستفهام الحقيقي تستطيع أن تعطف المفرد على المفرد والجملة على الجملة .

هذا ، وتسمى « ام » العاطفة بـ « ام » المتصلة ، لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر ، وتسمى أيضاً معادلةً ، لأنها تعادل الهمزة في إفادة معنى التسوية ، إن كانت الهمزة للتسوية ، وفي إفادة معنى الاستفهام ، إن كانت الهمزة للاستفهام ، بمعنى أنها تعطي لمطوفها الذي هو بعدها نفس المعنى الذي تعطيه الهمزة لما دخلت عليه .

ويحوز حذف « ام » المتصلة العاطفة مع معطوفها إذا دل الكلام عليها ، كقول أبي ذؤيب الهذلي :

عطاني إليها القلبُ ، إني لأمره

سميعٌ ، فما أدري : أرشدُ طلابها

والتقدير : أرشدُ أم غي ؟

ب - (حرف إضراب) :

وهذه ليست عاطفة ، بل هي إضراب واستئناف بمعنى « بل » ، ولا تقع بعدها إلا جملة مستأنفة .

والحال التي تقع فيها ثلاثة :

١ - بعد الخبر المحض ، نحو : « جاء زيدٌ ، أم جاء عمرو » ،

أي : بل جاء عمرو . ومنه قوله تعالى : « تنزيلُ الكتابِ لا ريبَ فيه من ربِّ العالمين ، أم يقولون افتراءٌ » ، أي : بل يقولون افتراء .

٢ - بعد همزة لا يقصد بها التسوية ، ولا الاستفهام الحقيقي ، بل يقصد بها الاستفهام الإنكاري أو الإبطالي أو غيرهما ، كقوله تعالى : « أَلَمْ يَأْتِ الْفُلَّانَ بِمِائَةِ مِائَةٍ مِنْ الْمَرْكُوبِ ، أَمْ لَهُمْ آيْدٍ يَبْتَغُونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَمَّا هُمْ فِي الْفُلِّ يَدْعُونَ ، وَهُمْ فِي الْفُلِّ يَدْعُونَ ، أَمْ لَهُمْ آيْدٍ يَبْتَغُونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَمَّا هُمْ فِي الْفُلِّ يَدْعُونَ ، أَمْ لَهُمْ آيْدٍ يَبْتَغُونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَمَّا هُمْ فِي الْفُلِّ يَدْعُونَ .

٣ - بعد استفهام ، ولكنه بنير الهمزة ، كقوله تعالى : « هل يستوي الأعمى والبصير ، أم هل تستوي الظلمات والنور ؟ » . أي : بل هل تستوي الظلمات والنور ؟

وإذا وقع بعد « أم » التي لمعنى الاضراب مفرد ، فليس معنى ذلك أنها عاطفة له ، لأنها - كما قلنا - حرف استئناف لا عمل له ، وعند ذلك لا بد من تقدير ما يصير المفرد معه جملة استئنافية لا محل لها من الاعراب ، وذلك كقولهم : « إنها لايل » ، أم شاء ؟ . والتقدير : بل أهي شاء ؟

هذا ، وتسمى « أم » التي لمعنى الاضراب بـ « أم » المنقطعة ، وذلك لأن ما بعدها منقطع عما قبلها ، وليس مطوفاً عليه ، بل هو مستأنف .

والمنى الذي تأتي له « أم » المنقطعة هو الاضراب وحده تارة ، بحيث يصح وضع « بل » وحدها مكانها ، نحو : « سأتيك غداً ، أم تعال أنت إلي » ، إذ يمكن القول : « بل تعال أنت إلي » ، ثم الاضراب ومعه استفهام إنكاري أو طلي ، بحيث لا يصح إحلال « بل » وحدها في محلها ، بل لا بد مع « بل » من حرف استفهام حتى يستقيم المنى ،

فمن النوع الأول - أي الاضراب مع الاستفهام الانكاري - قوله تعالى :
 « أم له البناتُ ولِكُمُ البنونَ » ، إذ التقدير : بل آلهُ البناتُ ولِكُمُ
 البنونَ ؟ فلو حذفت من التقدير همزة الاستفهام قلت : بل له البناتُ
 ولِكُمُ البنونَ ، لاستحال المعنى . ومن الثاني - أي الاضراب مع الاستفهام
 الطلبي (١) - قولك : « هل جاء زيد أم جاء عمرو ؟ » ، إذ التقدير :
 بل هل جاء عمرو ؟ فلو حذفت من التقدير كلمة « هل » ، لانتقل الكلام
 إلى غير معناه ، أي لأصبح خبراً بعد أن كان استفهاماً .

ج - (حرف تعريف) :

وهذه خاصة بلمة اليمين ، ومنه الحديث الشريف : « ليس من
 أميرٍ امتصامٌ في امستفر » ، أي : ليس من البر الصيام في السفر .

[أما]

حرف استفتاح بمنزلة « ألا » ، وتكثر قبل القسم ، نحو : « أما
 والله لأكرمَنَّكَ » . ومنه قول أبي صخر الهذلي :

أما والذي أبكى وأصحك ، والذي
 أماتَ وأحيا ، والذي أمره الأمر
 لقد تركتني أحسدُ الوحش أن أرى
 أليفين منها لا يروعهما النمرُ

(١) الاستفهام الطلبي : هو الذي يطلب به العلم ، أي يطلب به الاخبار

عما هو مستفهم عنه .

[أَمَّا]

حرف شرط وتفصيل وتوكيد لا عمل له ، نحو : « خذ هذين الكتابين : فأما الأول ، فأعطه زيداً ، وأما الثاني فأعطه عمراً » .

وقد تبدل ميمها الأولى ياءً للتخفيف ، كقول عمر بن أبي ربيعة :
رَأَتْ رجلاً أَيْباً إِذَا الشَّمْسُ تَلَوَّضَتْ
فَيَضْحَى ، وَأَيْمًا بِالشَّيْءِ فَيَخْصَرُ

فأما تسميتها بحرف شرط ، فللزوم الفاء جوابها ، وأما كونها للتفصيل ، فلأن غالب أحوالها أن تكون له ، وأما كونها للتوكيد فلأن الجملة معها أقوى منها بنبرها ، تقول : « زيد ذاهب » ، فإذا أردت كلاماً أقوى من ذلك قلت : « أما زيد فذاهب » .

فإذا جاءت للتفصيل لم يكن من الضروري تكرارها ، بل قد يستغنى بذكر أحد القسمين عن الآخر ، كقوله تعالى : « هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آياتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ » ، فأما الذين في قلوبهم زيغٌ فَيتَّبِعُونَ ما تَشَابَهَ منه ابتغاءَ الفتنَةِ وابتغاءَ تأويله » . أي : وأما غيرهم فيؤمنون به ويكون معناه إلى ربهم .

ولا بدء لـ « أما » من فاصل بينها وبين الفاء . ويفصل بأحد ستة :

- ١ - بالابتداء ، نحو : « أما زيد فذاهب » .
- ٢ - بالخبر ، نحو : « أما في الدار فزيد » .
- ٣ - بجملة الشرط ، نحو : « أما إن جاء زيد فأكرمه » .
- ٤ - بمفعول الجواب ، نحو : « فأما اليتيم فلا تقهر » .
- ٥ - باسم منصوب على الاشتغال بفعل محذوف يفسره ما بعد الفاء ، نحو : « أما زيداً فاضربه » . ويجب في هذه الصورة تقدير الفعل

المحذوف بعد الفاء لا قبل المنصوب ، لأن « أما » تعتبر بحكم الفعل ، كما سنرى بعد قليل ، ولا يدخل فعل على فعل .

٦ - بظرف معمول لـ « أمّا » ، نحو : « أمّا اليومَ فاني ذاهبٌ » و « أمّا في الدار فان زيدا جالسٌ » . ولا يمكن اعتبار خبر « إن » هو العامل في الظرف ، لأن خبر « ان » لا يتقدم عليها ، فكذلك معموله ، فلم يبق غير أن يكون هذا الظرف معمولاً لـ « أمّا » . وخالف في ذلك المبرد والفراء وابن درستويه فأجازوا أن يكون الظرف معمولاً لخبر « إن » .

قلنا : « أمّا » حرف شرط . فأن جللتا الشرط ؟ أليس الشرط يحتاج إلى جملتين ؟ وفي الجواب عن هذا السؤال قيل : « أمّا » وحدها بمنزلة جملة الشرط ، لأنها على تأويل : « ما يمكن من شيء » .

إذن نقولك : « أمّا زيد فذاهب » ، يساوي : « ما يمكن من شيء فزيد ذاهب » ، وعلى هذا تكون « اما » هي أداة الشرط وهي فعل الشرط ، ولهذا السبب يتعلق بها الظرف كما رأينا قبل قليل .

[أمّا]

حرف ينلب استعماله مكرراً نحو : « جاء إما زيد وإما عمرو » .

وقد اختلف النحاة في أمر الثانية منها ، فذهب قوم إلى أنها حرف عطف ، وإن الواو التي معها زائدة . وقال آخرون : بل العاطف هو الواو ، و « اما » لا عمل لها .

واما « إمّا » الأولى فقد اتفقوا على أنها غير عاطفة ، لأنها تأتي

في أول الكلام وليس قبلها ما يمكن العطف عليه ، ولأنها قد تعترض بين العامل ومعموله ، كما اعترضت في المثال بين الفعل والفاعل .

وعلى كل فإن المعاني التي تأتي لها « إما » خمسة ، وهي نفسها المعاني التي تأتي لها « أو » . فاعرابها إذن أن يقال فيها : إنها حرف لكذا من المعاني الخمسة .

معانيها :

١ - الشك : نحو : « جاءني إما زيد وإما عمرو » . إذا لم تعلم الجائي منها .

٢ - الابهام : نحو : « سيأتيك إما زيد وإما عمرو » . إذا كنت تعلم الآتي ولكنك لا تريد أن يلمه المخاطب .

٣ - التخيير : كقوله تعالى : « إما أن تعذب وإما أن تتخذَ فيهم حسناً » .

٤ - الإباحة : نحو : « اقرأ إما قصة وإما ديواناً » .

٥ - التفصيل : نحو : « الكلمة : إما اسم وإما فعل وإما حرف » .

وقد يستغنى عن « إما » الثانية بذكر ما ينفي عنها ، نحو : « إما أن تتكلم بخير ، وإلا فاسكت » . ومنه قول المثقب العبدى :

فأما أن تكونَ أخي بصدقِ فأعرفَ منك غثي من مميني
وإلا فاطرِحتني واتخذني عدواً أتقيك وتثقيني

وقد لا تصاحب « اما » الثانية الواو ، كقول معبد بن قرط يدعو على أمه بالوت :

يا ليتما أمنا شالت نعامها أيها إلى جنة أيها إلى نار

وترى في البيت شاهداً آخر على إبدال ميمها الأولى ياء للتخفيف ،
ثم على فتح همزتها .

[أَمَّا مَكَ]

اسم فعل أمر بمعنى « تقدم » :

[آمِيع]

اسم فعل أمر بمعنى « استجب » .

[أُنْ]

آ - (ضمير منفصل) :

وهي تلك الموجودة في الضمائر : « أَنْتَ - أَنْتِ - أَنتَا - أَنْتُمْ -
أَنْنِ » . وهذا أحد رأيين في المسألة ، وعليه تكون الاء حرف خطاب .
والرأي الثاني أن الضمير هو كل الحروف الملقوطة .

ب - (حرف مصدري) :

وهي الداخلة على الأفعال المتصرفة ، ماضية كانت ، أم مضارعة ،
أم أمرية ، فمثال دخولها على الماضي : « سافرت بعد أن غربت الشمس » ،
ومثال دخولها على المضارع : « سَأَتِيكَ بعد أن تقرب الشمس » ، ومثال
دخولها على فعل الأمر : « كُتِبَتْ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ » .

وهي في كل ذلك مؤولة مع ما بعدها بالمصدر ، والجملة بعدها صلة
لها لا محل لها من الإعراب . ثم إن مصدرها المؤول يقع مواقع إعرابية
مختلفة : فيكون مبتدأ ، كقوله تعالى : « وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ » ،
والتقدير : الضيَامُ خَيْرٌ لَكُمْ ، ويكون فاعلاً ، نحو : « يَسْرِنِي أَنْ تَنْجَحَ »

والتقدير يسرني نجاحك ، ويكون مفعولاً به ، نحو : « أريد أن أسافر » ،
والتقدير : أريد السفر ، ويكون مجروراً بالاضافة ، نحو : « سأتيك بعد
أن تقرب الشمس » ، والتقدير : سأتيك بعد غروب الشمس ، ويأتي
مجروراً بالحرف ، نحو : « كتبت اليه بأن قم » ، والتقدير : كتبت اليه
بالقيام .

وحذف الجار قبلها قياسي ، نحو : « عجبت أن تسافر » . أي :
عجبت من أن تسافر . واختلف النحاة في اعراب المصدر عند حذف
الجار ، فقال قوم : هو في محل نصب بنزع الخافض ، وقال آخرون :
بل هو في محل جر على تقدير الحرف الجار موجوداً ، ثم يتعلق الجار
والمجرور بما قبلها .

وإذا دخلت « أن » هذه على المضارع نصبته ، أما إن دخلت على
غيره فلا عمل لها . لكن سببها للجملة التي بعدها بالمصدر ملازم لها في
كل أحوالها .

والذي يميز « أن » هذه من « أن » المخففة هو أن الأولى لا
تكون إلا بعد لفظ دال على غير اليقين ، نحو : « أريد أن - أحب أن
- آمل أن ... الخ » ، أما الثانية فسنراها في الفقرة التالية :

ج - (مخففة من أن) :

وهذه لا تقع إلا بعد فعل دال على اليقين ، نحو : « علمت أن
ستسافر » . وهي مثل سابقها : أي حرف مصدري . ثم اختلفوا في
عملها ، فقال قوم : هي عاملة في حالة التخفيف كما كانت عاملة في حالة
التشديد ، أي هي ناصبة للاسم رافعة للخبر ، ولكن اسمها وهي مخففة يجب
فيه أن يكون ضمير شأن محذوفاً ، وربما ثبت كقول الشاعر :

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني طلاقك لم أبخل وأنت صديق
كما يجب في خبرها أن يكون جملة .

وقال آخرون : بل هي مهمة ، ولا عمل لها إلا مسبك الجملة
بعدها بمصدر . (أنظر مبحث الحروف المشبهة بالفعل) .

د - (حرف تفسير) :

قال به بعضهم ، واشتروا لذلك ثلاثة شروط :

١ - أن تقع بين جملتين : فإن وقع قبلها المفرد فليست تفسيرية ،
كقوله تعالى : « وآخر دعوانهم أن الحمد لله رب العالمين » ، فهذه
مصدرية ، والمصدر المؤول خبر للبنداء « آخر » .

٢ - أن يكون في الجملة السابقة معنى القول دون حروفه ، كقوله
تعالى : « وانطلق الملائم منهم أن امشوا » ، إذ معنى الانطلاق هنا انطلاق
الأسنة بالقول . فإن كان في الجملة السابقة حروف القول لم يصح بحج
التفسيرية ، فلا يقال : « قلت لزيد أن قم » .

٣ - ألا يدخل عليها حرف جر ، نحو : « كتبت إليه أن قم » ،
فإن أدخلت الجار ، فقلت : « كتبت إليه بأن قم » ، كانت مصدرية لا
تفسيرية .

هـ - (زائنة) :

ولها أربعة مواضع :

١ - بعد « لما » الحينية : نحو : « لما أن أشرقت الشمس جاء زيد » .

٢ - بين القسم و « لو » ، نحو : « أقسم أن لو جاء زيد
لأكرمه » .

٣ - بين الكاف ومغفوضها ، وهذا نادر ، كقول الشاعر :

ويوماً توافياً بوجه مقسم
كَأَنَّ ظِيَّةً تَطْوِي إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

٤ - بعد « إذا » : كقول أوس بن حجر يصف صيداً :

فَأَمْسَلَهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَأَنَّهُ
مُعَاطِي يَدِرُ فِي لَجَةِ الْمَاءِ غَارُفٌ

[اُنْ]

حرف مشبه بالفعل يدخل على المبتدأ والخبر فينصب الأول ويرفع الثاني . وهي معها في تأويل المصدر . والجملة المؤلفة من اسمها وخبرها صلة لها لا محل لها من الاعراب .

وتقع مع صلتها مواقع إعرابية مختلفة : فتكون في محل رفع ، نحو : « سُرِنِي أَنْكَ مَجْتَهِدٌ » ، والتأويل : سُرِنِي اجْتَهِدْكَ ، وفي محل نصب ، نحو : « عَلِمْتَ أَنَّكَ مُسَافِرٌ » ، والتأويل : عَلِمْتَ سَفَرَكَ ، وفي محل جر ، نحو : « عَجِبْتَ مِنْ أَنْكَ رَاسِبٌ » ، والتأويل : عَجِبْتَ مِنْ رَسْوِيكَ .

وحذف الحار قبلها قياسي ، نحو : « عَجِبْتَ أَنْكَ رَاسِبٌ » . والخلاف في اعراب المصدر عندئذ كالخلاف الذي عرفته في « اُنْ » .

[اِنْ]

آ - (حرف شرط جازم) :

وتدخل على المضارعين فتجزمهما لفظاً ، نحو : « إِنْ تَجْتَهِدْ تَنْجَحْ » ، وعلى الماضيين فتجزمهما محلاً ، نحو : « إِنْ اجْتَهِدَ زَيْدٌ نَجَحَ » . وإذا

اقترن جوابها بالفاء ، أو د إذا ، الفجائية ، كان مجزومها الثاني هو جملة الجواب ، نحو : د إن تجتهد فانت ناجح ، .

ب - (حرف نفي) :

وتدخل على الجملة الاسمية ، كقوله تعالى : د إن الكافرون إلا في غرور ، ، أي : ليس الكافرون إلا في غرور ، وعلى الجملة الفعلية ، كقوله تعالى : د إن أردنا إلا الحسى ، ، أي : ما أردنا إلا الحسى .

وإذا دخلت على الجملة الاسمية فهي عند بعضهم عاملة عمل « ليس » ، ولكن بشروط (انظر هذه الشروط في مبحث الأفعال الناقصة) . وعند غيرهم : حرف عاطل لا عمل له .

ج - (مخففة من « إن ») :

وتدخل على الجملة الاسمية ، نحو : د إن زيداً لمنطلق ، . فهمن من يملها - كما رأيت في المثال - فيكون ما بعدها مبتدأ وخبراً ، ومنهم من يعملها ، نحو : د إن زيداً لمنطلق* ، فتكون ناصبة للاسم رافعة للخبر .

وتدخل على الجملة الفعلية فلا تكون إلا مبهمة . والأكثر عندئذ أن يكون الفعل بعدها ماضياً ناسخاً ، كقوله تعالى : د وإن كادوا ليفتنونك عن الذي أوحينا إليك ، ، وأقل من ذلك أن يكون مضارعاً ناسخاً ، كقوله تعالى : د وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم ، ، وأقل من الاثنين أن يكون ماضياً غير ناسخ ، كقول زوجة الزبير تخاطب قاتل زوجها :

شلت يمينك إن قتلت مسلماً حلت عليك عقوبة السعير

وأقل من الثلاثة أن يكون الفعل مضارعاً غير ناسخ ، كقولهم : د إن يزئك لتعئسك ، .

هذا ، ولا بد في « إن » ، الخففة من الثقيلة ، من لام مفتوحة بعدها تسمى اللام الفارقة ، لأنها تفرقها وتميزها من « إن » النافية . وتنحل هذه اللام على عجز الجملة أياً يكن شكلها : فتدخل على الخبر إن تأخر ، نحو : « إن زيدا لمنطلق » ، وعلى الاسم إن تأخر ، نحو : « إن في الدار زيدا » ، وعلى خبر الفعل الناقص ، وعلى فاعل الفعل التام . وذلك ظاهر في الأمثلة السابقة .

وهذه اللام هي اللام المزحلقة نفسها ، إلا أنها في الخففة لازمة لتفرقها وتميزها من « إن » النافية .

د - (زائدة) :

وزاد في عدة محال :

١ - بعد « ما » النافية ، كقول النابغة يمتنر للثمان :

ما إن أتيت بجي أنت تكرهه
إذن فلا رقت سوطي إلي يدي

٢ - بعد « ما » الوصلية ، كقول الشاعر :

يُرجي المرء ما إن لا يراه
وتعرض دون أدناه الخطوب

٣ - بعد « ما » المصدرية الزمانية ، كقول المعلّط :

ورجى الفتى للخير ما إن رأته
على السين خيراً لا يزال يزيد

٤ - بعد « ألا » الاستفاحية ، كقول الشاعر ينزل بمحيته

« غضوب » :

ألا إن سرى ليلى فبت كثيراً
أحذر أن تأتى النوى بنضوبها

هـ - وقبل مدة الإنكار ، كقول أحد الاعراب وقد سئل :
أخرج إن أخصبت البادية : « آنا إنه » ؛ ! ، منكراً أن يكون رأيه على
خلاف ذلك (١) .

[ان]

آ - (حرف مشبه بالفعل) :

تدخل على المبتدأ والخبر فتصب الأول ، ويسمى اسمها ، وترفع
الثاني ، ويسمى خبرها ، نحو : « إنَّ زيداً قائمٌ » .

وقد تنصبها في لغة ، كقول عمر بن أبي ربيعة :

إذا اسودَّ جنحُ الليلِ فلتَنَّتِ وَلَتَكُنَّ

خُطَاكَ خِفَافاً ، إن حراسنا مُسَدِّدا

وقد يرتفع بعدها الاسم فيكون مبتدأ ، وهو وخبره خبر لها ،
أما اسمها فيكون ضمير شأنٍ محذوفاً ، كقول الأخطل :

إنَّ منْ يدخلُ الكنيسةَ يوماً يلقَ فيها جاذراً وطبَّاءً

أي : إنَّه من يدخل ...

(١) مدة الإنكار هي ألف تلي الكلمة المفتوحة ، أو باء تلي الكلمة
المكسورة ، أو واو تلي الكلمة المضمومة . وهي في حقيقتها اشباع لهذه الحركات
يأتيه العربي عندما يريد استنكار سؤال وجه إليه ، أو خبر ألقي إليه ، فتقول
منكراً سفر زيد وقد أخبروك به : « أسافراه !! - أسافر الى القاهرة فيه !! -
أسافر زيده !! » ، والماء في كل ذلك للسكت .
وفي المثال أعلاه : الممزة الأولى للاستفهام الإنكاري . و « آنا » مبتدأ
محذوف الخبر . والتقدير : آنا لا أخرج ؟ ، و « ان » زائدة ، و « ي »
مدة إنكار ، والماء للسكت .

ولا يجوز اعتبار « من » اسماً لها ، لأنه اسم شرط جازم ،
بدليل جزمه للفعلين بعده ، واسم الشرط له الصدارة في الكلام فلا يعمل
فيه ما قبله ، فمعين أن يكون مبتدأ ، وأن يكون اسم « إن » ضمير
شأن محذوفاً .
ب - (حرف جواب) :

بمعنى « نعم » ، ولا عمل له حينئذٍ ، كقول عبيد الله بن قيس الرقيقات :
وَيَقُلْنَ : شَيْبٌ قَدْ عَلَا كُ ، وقد كُثِرَتْ ، فقلت : إنَّه
أي : قلت : نعم . . . والماء للسكت .

[إنما]

مكفوفة كافة لا عمل لها كقوله تعالى : « إنما المؤمنون إخوة » ،
ومثلها أيضاً : « إنما ، المفتوحة المعززة .

[أو]

حرف عطف ، له ثلاثة معانٍ :
١ - أن يكون لأحد الشيئين ، أو الأشياء ، نحو : « خذ
الكتاب ، أو القلم ، أو الدقر » ، أي : خذ أحد هذه الأشياء .
٢ - أن يكون لطلق الجمع ، كالواو ، نحو قول حميد بن ثور :

قومٌ إذا سمعوا المصريحَ رأيتهم
ما بين ملجيمٍ مُهَرِّرٍ أو - سافحٍ (١)
أي : رأيتهم بين هذا وذاك .

٣ - أن يكون للاضراب ، مثل « بل » ، كقوله تعالى :
« وأرسلناه إلى مئةٍ ألفٍ أو يزيدون » ، أي : بل يزيدون .

(١) السافح : الآخذ بنامية الفرس بلا لجام .

وقد ذكر له المتأخرون معاني كثيرة ، كالشك ، والابهام ،
والتخيير ، والاباحة ، والتقسيم ، ومرادفة « إلا » ، ومرادفة « إلى » ،
والتقريب ، والشرط ، والتبويض . وكلها مستفاد من ملاسات الكلام ،
وليست معاني حقيقية للحرف .

[أُوتَ]

اسم فعل مضارع بمعنى « أتوجع » .
وفيه لغات كثيرة : أُوتَ - أُوتَ - أُوتَ - أُوتَ - أُوتَ .

[أُوءَ]

اسم فعل مضارع بمعنى « أتوجع » . ولغائه كلمات « أوت » ،
فانظرها .

[أُيَ]

آ - (حرف نداء) :

وينادى به البعيد ، أو القريب ، أو المتوسط ، على خلاف في
ذلك ، نحو : « أي عبد الله » .

ب - (حرف تفسير) :

ويقع بين المفردين ، فيكون الثاني عطف بيان على الأول ، نحو :
« رأيت ليثاً ، أي أسداً » . ويقع بين الجملتين ، فيكون الثانية تفسيرية
لا محل لها من الاعراب ، كقول الشاعر :

وترمينني بالطرفِ أي أنتَ مذنبٌ وتقليني لكنَّ إياك لا أقلي

[أيّ]

آ - (اسم استفهام) :

فيستفهم بها عن كل شيء : عن الزمان ، نحو : « في أي يوم جئت ؟ » ، وعن المكان ، نحو : « في أي مكان جلست ؟ ... وإنما تأخذ معناها مما تضاف إليه .

ب - (اسم شرط) :

هي نفسها الاستفهامية ، تضمنت معنى الشرط فصارت تجزم فعاين ، نحو : « أيّأ تقرأ تستفد » .

ج - (اسم لمعنى الكمال) :

وتسمى « أي » الكمالية ، وهي الدالة على كمال موصوفها ، نحو : « زيدٌ رجلٌ أيُّ رجلٍ » أي : كاملٌ في صفات الرجال .
وإذا وقعت بعد نكرة كانت صفة له - كما في المثال السابق - ، وإن وقعت بعد معرفة نصبت على الحال منه ، نحو : « أقبل زيد أيُّ رجلٍ » ، أي : أقبل زيد كاملاً في الرجولية .

د - (اسم موصول) :

وهي تلك التي في قوله تعالى : « ثم لنزعنَّ من كلِّ شيعةٍ أيُّهم أشدُّ على الرحمن عتياً » .

وهذه مبنية على الضم لاضافتها وحذف صدر صلتها ، إذ التقدير : أيُّهم هو أشدُّ . أي : لنزعن الذي هو أشدُّ . هذا ما يقوله سيويه . وقد خالفه نحاة كثيرون ذاهبين إلى أن الاضافة والبناء لا يجتمعان .

هـ - (وصلة للنداء) :

وهي التي يتوصل بها إلى نداء ما فيه « ال » نحو : « يا أيها الرجل » . وهذه مبنية على الضم في محل نصب على النداء . ويكثر حذف الأداة قبلها ، فيقال : « أيها الرجل » .

و - (في محل نصب على الاختصاص) :

وهي التي تستعمل في الاختصاص الذي يجيء على شكل النداء ، نحو : « أنا - أيها الصديق - أجبك » . وهي مبنية أيضاً على الضم في محل نصب على الاختصاص .

[إي]

حرف جواب بمعنى « نعم » ، إلا أنه لا يستعمل إلا والقسم بعده ، كقوله تعالى : « ويستأنثونك أحق هو ؟ قل : إي وربي إنه لحق » .

[أبا]

حرف نداء للبعيد ، نحو : « أيا عبد الله » .

[ابع]

اسم صوت يزجر به الجمل لاناخته ، لا محل له من الاعراب .

[أينما]

أنظر « أمّا » و « إمّا » .

[أَيْمَنَ]

اسم مشتق من « اليَمَن » يستعمل للقسم مضافاً إلى لفظ الجلالة فقط ، نحو « وَايْمَنُ اللّٰهُ لِأَسَافِرُنَا » . وهو مبتدأ مخنوف الخبر وجوباً .
والتقدير : ائمن الله قسمي . وأجاز ابن عصفور أن يكون هو الخبر ،
والمبتدأ مخنوف ، والتقدير عندئذ : قسمي ائمن الله .

[اِيْرَ]

اسم فعل أمر بمعنى « إمض فيما أنت فيه من حديث أو فعل » .
وذلك كأن يكون أحدهم يحدثك ، ثم يسكت لسبب من الأسباب ، فتقول
له : « اِيْرَ » . أي : تابع حديثك ، أو إمض في حديثك .

[اِيْرَ]

هو مؤنث « اِيْ » . انظر « اِيْ » .

[اِيْرَهَا]

انظر « هيهات » .

[اِيْرَهَا]

انظر « اِيْ » .

[اِيْرَهَا]

اسم فعل أمر بمعنى « أكف » .

[اِيْرَهَا]

انظر « هيهات » .

[اِيْرَهَا]

انظر « هيهات » .

حرف الباء

[ب]

آ - (حرف جر أصلي) :

وله ثلاثة عشر معنى :

١ - الالتصاق : نحو : « أمسكت بزيد » .

٢ - التمدية : وهي التي تجعل اللازم متعدياً ، مثل همزة التمدية ،
وذلك نحو قوله تعالى : « ذهب الله بنورهم » ، أي : أذهب الله نورهم .
وقد قرئت الآية كذلك .

٣ - الاستعانة : وهي الداخلة على آلة الفعل ، نحو : « كتبت
بالقلم » .

٤ - السببية : نحو : « عاقبت زيدا باهماله » ، أي : بسبب إهماله .

٥ - المصاحبة : نحو : « اذهب بأمان الله » ، أي : مع أمان الله .

٦ - مرادفة « في » : نحو قوله تعالى : « ولقد نصّرَكُمُ الله
بيدر » ، أي : في بدر .

٧ - البدل : كقول قُرَيْبٍ بن أَثَيْفٍ :

فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا

شئوا الاغرة فرساناً وركباناً

أي : ليت لي بدلاً منهم .

- ٨ - المقابلة : وهي الداخلة على الأعواض ، نحو : « اشترت الكتاب بـ درهم » .
- ٩ - مرادفة « عن » : كقوله تعالى : « فاسأل به خبيراً » ، أي : اسأل عنه خبيراً .
- ١٠ - مرادفة « على » : نحو قوله تعالى : « ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤديه إليك » ، أي : تأمنه على قنطار .
- ١١ - التبعيض : أي مرادفة « من » ، كقوله تعالى : « عيناً يشرب بها عباده الله » ، أي : يشرب منها .
- ١٢ - القسم : نحو : « أقسم بالله » .
- ١٣ - مرادفة « إلى » : كقوله تعالى : « وقد أحسن بي إذ أخرجني من السجن » ، أي : أحسن إليّ .

ب - (حرف جر زائد) :

ومعناها التوكيد أبدأ . ومواضع زيادتها ستة :

- ١ - تَزَادُ فِي الْفَاعِلِ : وزياتها فيه على ثلاثة أقسام : واجبة ، وغالبة ، وضرورة .
- فأما الواجبة فهي في فاعل صيغة التمجيد الثانية « أفعل به » ، نحو : « أكرم زيداً » .
- وأما الغالبة فهي في فاعل « كفى » ، إذا كان بمعنى « إكفف » ، نحو قوله تعالى : « وكفى بالله شهيداً » ، إذ المعنى : « إكفف بالله شهيداً » . فلفظ الجلالة مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه فاعل « كفى » . فلن لم

يكن الفعل بمعنى الأمر لم تزد الباء في فاعله ، نحو : « يكفيني منك دينار » ،
إذ لا يقال : « يكفيني منك بدينار » .

وأما الضرورة في قول عمرو بن ملقط :

مها لي الليلة مها ليّه ؟ أودى بنعلي وسرباليّه

أي : ماذا أصابني الليلة ، لقد هلك نملاي وسربالي .

٢ - وتزاد في المفعول : كقوله تعالى : « وهزمي اليك بجذع النخلة تساقط عليك رطباً جنياً » ، أي : وهزي جذع النخلة .
وكررت زيادتها في مفعول « عرف » ونحوه ، مثل « عرفت بالأمر » ،
وعلمت به . كما زيدت في مفعول « كفى » ، كقول الشاعر :

فكفى بنا فضلاً على من غيرنا حب النبي محمد إيتانا

أي : فكفانا فضلاً حب النبي .

٣ - وتزاد في المبتدأ : نحو : « بحسبك درهم » - خرجت فاذا
زيد - كيف بك إذا كان كذا وكذا . وأصل ذلك كله : حسبك
درهم - خرجت فاذا زيد - كيف أنت إذا كان كذا وكذا .

وقد زيدت فيما أصله المبتدأ وهو اسم « ليس » بشرط أن يتأخر إلى
موضع الخبر ، كقراءة بعضهم : « ليس البرء بأن تولوا وجوهكم قيلَ
المشرق والمغرب » .

٤ - وتزاد في الخبر المنفي : نحو : « ما زيد بقائم » - وليس زيد
بقائم .

٥ - وتزاد في الحال المنفي عاملها : كقول التعريف المقيلي يمدح
حكيم بن السيّب :

فما رجعت بخاتبة ركاب حكيم بن السيّب منهاها

٦ - وُزَادَ فِي « النَّفْسِ وَالْمَيِّنِ » مُسْتَعْمَلَتَيْنِ فِي التَّوَكِيدِ : نَحْوُ :
« جَاءَ زَيْدٌ بِنَفْسِهِ » ، وَ « رَأَيْتُ زَيْدًا بَيْنِيهِ » .

[بَجَلٌ]

آ - (حَرْفُ جَوَابٍ) :

بَعْضُ نَعَمْ ، فَتَقُولُ لِمَنْ سَأَلَكَ : هَلْ جَاءَ زَيْدٌ ؟ : « بَجَلٌ » .

ب - (اِسْمُ فِعْلِ مُضَارِعٍ) :

بَعْضُ « يَكْفِي » ، نَحْوُ : « بَجَلِي » ، أَيْ يَكْفِينِي . وَهُوَ قَادِرُ
الِاسْتِعْمَالِ .

ج - (اِسْمٌ بِمَعْنَى « حَسَبَ ») :

فِيضَافُ إِلَى يَاءِ التَّكْلُمِ ، كَقَوْلِ طَرَفَةِ بْنِ عَبْدِ

أَلَا إِنِّي أَشْرَبْتُ أَسْوَدَ حَالِكًا

أَلَا بِجَلِي مِنْ ذَا الشَّرَابِ أَلَا بِجَلٌ

يَقُولُ : شَرِبْتُ مِنْ كَأْسِ الْمَنِيَةِ فَحَسْبِي مِنْ ذَاكَ الشَّرَابِ .

[بَخٌ]

اِسْمُ فِعْلِ مَاضٍ بِمَعْنَى « عَظُمَ وَفُتِحَ » .

وَفِيهِ لَنَاتٌ : بَخٌّ - بَخٌّ بَخٌّ - بَخٌّ بَخٌّ - بَخٌّ بَخٌّ - بَخٌّ بَخٌّ -
بَخٌّ بَخٌّ .

[بَسٌ]

اِسْمُ فِعْلِ أَمْرٍ بِمَعْنَى « اكْتَفَى » .

[بَطَّانَ]

اسم فعل أمر بمعنى « أبطىء » .

[بَعَثَكَ]

اسم فعل أمر بمعنى « تَأَخَّرَ » ، أو « إِحْذَرْ » شيئاً خلقك » .

[بَلَّ]

آ - (حرف عطف وإضراب) :

وذلك إذا تلاها مفرد ، لأنها لا تطف إلا المفردات ، نحو :
« جاء زيدٌ بل عمرٌو » .

ثم إن جاء قبلها أمر أو إيجاب ، نحو : « إضرِبْ زيداً بل عمرأ » ،
ونحو المثال الذي قبله ، فهي تجعل ما قبلها كالسكوت عنه ، فلا يحكم عليه
بشيء ، ويكون الحكم في حقيقته لما بعدها . أما إن تقدمها نهي أو نفي ،
نحو : « لا تضربْ زيداً بل عمرأ - وما قام زيدٌ بل عمرٌو » ، فهي
لتقرير ما قبلها على حالته ، وجعل ضده لما بعدها .

ب - (حرف إضراب واستئناف) :

وذلك إذا تلتها الجملة ، نحو : « جاء زيد ، بل جاء عمرٌو » .

ولها حيثُذ معنيان : الإضراب الإبطالي : ومعناه إلغاء الحكم
الذي قبلها وتقرير الحكم الذي بعدها ، كما في المثال السابق ، والإضراب
الاتقالي : وهذا لا يعني إلغاء الحكم الذي قبلها ، بل يعني تقريره ،

والانتقال منه إلى حكم آخر بعدها ، كقوله تعالى : « قد أفلح من
 زكّى ، وذكرَ اسمَ رَبِّهِ فصلّى » ، بل تؤثر الحياة الدنيا .
 وهي في كلا المعنيين حرف ابتداء ، والجملة بعدها مستأنفة لا محل
 لها من الاعراب .

[بَلَّهَ]

١ - (اسم فعل أمر) :

بمعنى « دع » ، وذلك إذا كان الاسم بعدها منصوباً ، نحو :
 « بَلِّهْ زيداً » . فيكون المنصوب مفعولاً به .

٢ - (مفعول مطلق) :

وذلك إذا جر الاسم الذي بعدها ، نحو : « بَلِّهْ زيدٌ » ،
 فتكون هي مصدرًا منصوباً على المفعولية المطلقة ، ويكون ما بعدها
 مضافاً إليه .

٣ - (اسم استفهام) :

وذلك إذا رفعت الاسم الواقع بعدها ، نحو : « بَلِّهْ زيدٌ ؟ » ،
 فتكون هي اسم استفهام بمعنى « كيف » مبنية على الفتح في محل رفع
 خبراً مقدماً ، ويكون ما بعدها مرفوعاً على أنه مبتدأ مؤخر .

وهي في جميع استعمالها ذات معنى واحد ، وهو بيان أن الاسم
 الذي بعدها أولى بالحكم مما قبلها ، نحو : « لقد أكرمت عدوي بله
 صديقي » ، أي : إذا كنت قد أكرمت عدوي فمن باب أولى أن أكون
 قد أكرمت صديقي .

[بلى]

حرف جواب مختص بالنفي ، ويفيد إبطاله ، كقوله تعالى : « أيجبُ
الإنسانُ أنْ لنَّ نجمعَ عظامه ؟ بلى » ، وقوله : « ألمْ يأتِكمُ
نذيرٌ ؟ قالوا : بلى » .

[بسم]

مركبة من كلمتين : الباء الجارة ، و « ما » الاستفهامية التي
حذفت ألها للدخول الجار عليها .

[به]

اسم فصل مرادف لـ « بهج » ، وهو مثله يستعمل مكرراً :
« به به » .

[بهل]

هو مقلوب « بلة » ، إلا أنه لا يستعمل إلا منصوباً على الصدارة
مضافاً إلى ما بعده ، نحو : « بهل زيد » .

[بهير]

ويقال فيه : « مَيِّد » . وهو اسم ملازم للنصب على الاستثناء
المنقطع ، وللإضافة إلى « أن » وصلتها ، نحو : « زيدٌ كثيرُ المالِ يَدَ
أثَهْ بَخِيلٌ (١) » .

(١) « يد » : اسم منصوب على الاستثناء ، وهو مضاف ، و « ان »
وما دخلت عليه في تأويل مصدر في محل جر بالإضافة .

حرف التاء

[ت]

آ - (حرف جر) :

وهي المختصة بحرف لفظ الجلالة في القسم ، كقوله تعالى : « وثالثه لا كيدن أصنامكم بعد أن قولوا مدبرين » . وربما جروا بها غير لفظ الجلالة ، كقولهم : « تَرَبِّي - تَرَبِّي الكعبة - تارحمن » .

ب - (حرف خطاب) :

وهي الموجودة في سلسلة ضمائر المخاطبة : « أنت - أنت - أنما - أتم - أنتن » . وهذا على مذهب من يرى أن الضمير هو « أن » ، وحدها . ومنهم من يخالف ، فيرى أن الحروف كلها هي الضمير . وعلى هذا ، لا يكون هناك تاء خطاب .

ج - (لتأنيث) :

وهي الساكنة الداخلة على الفعل ، نحو : « قامت هند - وجلست فاطمة .. الخ » . وهذه حرف لا محل له من الاعراب خلافاً للجولي الذي زعم أنها ضمير وأنها في محل رفع .

[تَسْوُ]

اسم صوت لئجر الحمار لكي يشرب . لا محل له من الاعراب .

[تَيْدَ]

اسم فعل أمر بمعنى « أمهل » ، نحو : « تَيْدَ زيداً » . وقد اتصل به كاف الخطاب ، فيقال : « تَيْدَكَ زيداً » .

حرف التاء

[تِئ]

اسم صوت لا محل له من الاعراب ، يستعمل للتاء التيس عند السفاد .

[تَمَّ]

اسم إشارة للمكان البعيد ، نحو : « جلس زيد ثمَّ » ، أي : جلس هناك . ولكنه لا يقبل « ها » التنبيه في أوله ، ولا كاف الخطاب في آخره ، كما تفعل أسماء الإشارة كلها . وهو ملازم للنصب على الظرفية المكانية . وقد يؤنث لفظه فيقال « تَمَّة » .

[تُمَّ]

ويقال فيها : « تُمَّ » أيضاً . وهي حرف عطف يقتضي التشريك والترتيب والتراخي ، نحو : « جاء زيد ، ثم عمرو ، ثم خالد » .

وقد تفقد معنى التراخي فيقال : « أخذت القلم ثم كتبت » ، إذ ليس بين أخذ القلم والكتابة مهلة ، وإنما هما عملان يعقب ثانيها الأول .

حرف الجيم

[ج]

فعل أمر للفرد المخاطب المذكور من « وجى - يجي » بمعنى « قطع » - يقطع ، ، نحو : « جِر رئة المصفور » ، أي : إقطعها .

[جىء]

اسم صوت لا محل له من الاعراب ، يستعمل لئجر الابل لكي تشرب .

[جاءء]

اسم صوت لئجر السبع ، لا محل له من الاعراب .

[جَلَّ]

آ - (اسم بمعنى « عظيم ») :

وذلك نحو قولك : « أصابني أمرٌ جَلُّ » ، أي : عظيمٌ .

ب - (حرف جواب) :

بمعنى « نعم » ، وذلك نحو قولك : « جَلَّ » جواباً عن سؤال : « هل جاء زيد ؟ » .

ج - (اسم بمعنى « أوجل ») :

وذلك في نحو قواك : « فعلت ذلك من جَلَلِك » ، أي : من أجلك .

[مِهْ]

اسم صوت لئجر الابل ، لا عمل له من الاعراب .

[مِهْوَتْ]

اسم صوت لئجر الابل لكي تشرب ، لا عمل له من الاعراب .

[مِهْيَر]

حرف جواب بمعنى « نعم » .

حرف الحاء

[حا ها]

اسم صوت للضأن كي يأكل ، لا محل له من الاعراب .

[حاشى]

اظر و حشا ، .

[حاشا]

آ - (فعل ماض متصرف) :

وهذه تكتب ألفها الأخيرة ياء لوقوعها رابعة ، نحو : « شَتَمَ زيد رفاقه وما حاشى أحداً منهم » ، أي : ولم يستثنِ أحداً منهم . وهو فعل ماض متصرف ، فيأتي منه المضارع « يحاشي » ، وفعل الأمر « حاش » .

ب - (فعل ماض جملد) :

وهو الذي يستعمل في الاستثناء ، نحو : « سكر القوم حاشا زيدا » . وفاعله في هذه الصورة هو ضمير مستتر تقديره « هو » ، يعود على مصدر الفعل المتقدم عليه ، أو على اسم فاعله ، أو على البعض المفهوم من الاسم العام . فإذا قيل : « سكر القوم حاشا زيدا » ، فالغنى : جانب هو - أي سكرهم ، أو السكران منهم ، أو بعضهم - زيدا . وعلى هذا يكون زيدا مفعولاً به منصوباً .

ج - (حرف شبيه بالزائد) :

وهو المستعمل في الاستثناء إذا كان ما يسببه مجروراً ، نحو :
 « سكر القوم حاشاً زيد » . فزيد مجرور لفظاً بحاشاً ، منصوب محلاً
 على الاستثناء .

د - (مفعول مطلق) :

وذلك إذا استعملت في التنزيه متونةً ، كقراءة بعضهم : « وَقُلْنَا
 حَاشَ اللَّهُ ، مَا هَذَا جَرأً ، إِنَّهُ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ » ، أو مضافةً
 كقراءة آخرين : « حَاشَ اللَّهُ » ، أو مبنيةً على الفتح لشبهها باختها
 « حَاشَ الحرفية » ، كقراءة آخرين : « حَاشَ اللَّهُ » . وهي في كل ذلك
 اسم منصوب ، أو في محل نصب على المفعولية المطلقة ، والتقدير : تنزيه
 الله ، تنزيهاً لله .

[هاي]

اسم صوت لزجر الأبل ، لا محل له من الاعراب .

[هب]

اسم صوت لزجر الجمل ، لا محل له من الاعراب .

[هني]آ - (حرف جر) :

وذلك إذا وليها المفرد المجرور ، كقوله تعالى : « سلام هي حتى

مطلع الفجر ، ، أو المضارع المنصوب ، نحو : « اجتهدتُ حتى أنجح » ،
ومجرورها في هذه الصورة هو المصدر المؤول من « أن » المضمرة بعدها
ومن جملة المضارع .

و « حتى » الجارة لا تجر إلا الاسم الظاهر ، أو المصدر المؤول ،
كما رأيت ، أما الضمير فلا يجز بها ، فلا يقال : « حياء - حياءها -
خاتم ... الخ » .

ومجرورها داخل في حكم ما قبلها إن لم يكن هناك قرينة تقتضي
خلاف ذلك ، فإذا قلت : « قرأت الكتابَ حتى الفصل الخامس » فهم
السامع العربي أن الفصل الخامس مقروء . وفي هذا الأمر تختلف عن
« إلى » ، فهذه إذا لم توجد القرينة التي تبين النفي الراد ، كان مجرورها
غير داخل فيما قبله ، فإذا قلت : « قرأتُ الكتابَ إلى الفصل الخامس » ،
فهم السامع العربي أنك توقفت عند الفصل الخامس فلم تقرأه .

هذا ، ولحقى الجارة الداخلة على المضارع المنصوب معنيان : مرادفة
« إلى » ، كقوله تعالى : « قالوا : لن نبشركَ عليه عاكفين حتى يرجع
إلينا موسى » ، أي : إلى أن يرجع إلينا موسى ، ثم مرادفة « كي »
التعليلية ، نحو : « أسلِمْتُ حتى تدخل الجنة » ، أي : كي تدخل الجنة .

ب - (حرف عطف) :

وذلك في نحو قولك : « أحبُّ الفاكهةَ حتى التفاحَ » .

ويشترط في مجرورها شروط :

١ - أن يكون مفرداً ، إذ لا تعطف « حتى » الجمل .

٢ - أن يكون ظاهراً لا مضمراً .

٣ - أن يكون بعضاً مما قبلها ، نحو : « قدم الحُجَّاجُ حتى المشاة » ، أو جزءاً مما قبلها ، نحو : « قرأت الكتابَ حتى خاتمته » ، أو كجزءٍ منه ، نحو : « أعجبتني القصة حتى مزاها » .

٤ - أن يكون غاية لما قبلها ، إما في زيادة أو نقص ، فالأول : « مات الناس حتى الانبياء » ، والثاني نحو : « نجح الطلابُ حتى الكسالى » .

هذا ، والمعنى الذي تحمله « حتى » العاطفة هو معنى الغاية دائماً .
وشيء آخر ، وهو أن مطونها داخل في حكم المطوف عليه قبلها دائماً ،
فاذا قلت : « قرأت الكتابَ حتى الفصل الخامس » كان الفصل الخامس مقروءاً بلا شك ، لأن المطف - كما نعلم - تترك في الحكم .

ج - (حرف ابتداء) :

وهي الداخلة على الجمل لا على المفردات ، وتدخل على الجملة الفعلية
كقول حسان بن ثابت يمدح النسيئة :

يُنْشَوْنَ حتى ما تهرُ كلابُهم

لا يَسْأَلُونَ عن السواد الثقيلِ

وعلى الجملة الاسمية ، كقول الفرزدق يهجو جريراً :

فواعجبا حتى كليبُ تَسْبِي كَانُ أباهُ نهشلُ أو مجاشعُ

وهي في الحالين حرف ابتداء لا عمل له ، والجملة بعدها استئنافية
لا محل لها من الأعراب .

[مَجْع]

اسم صوت لزجر الضأن .

[مَجْجُوراً]

حجراً : مفعول مطلق لفعل محذوف ، ومحجوراً : صفة له .
واللمنى : امنع نفسي متعاً ممنوعاً . وهي عبارة تستعمل في مقام التعمد ،
وذلك كأن يقال لك : ألترب الحجر ؟ فتقول : حجراً محجوراً !!

[مزاربك]

مفعول مطلق منصوب بالياء لأنه مثنى . والثنية فيه لا يقصد منها
العدد اثنان على سبيل الحصر ، بل المقصود بها التكثير ، فاللمنى : حذراً
بعد حذر . والكاف التي فيه في محل جر بالاضافة .

[مَسْرٍ]

ويقال : حس ، بالسكون والتخفيف . وهو اسم فعل مضارع
بمعنى « أنالم » .

[مَسَى]

لغة في « حاشا » . (انظر « حاشا ») .

[مَقّاً]

اسم منصوب على الظرفية المجازية ، وذلك في مثل قولك : « حقاً
أنك صادق » . ولا يليها إلا « أن » ، المفتوحة الهمزة ، فيكون المصدر
المؤول منها ومن صلتها في محل رفع مبتدأ مؤخر ، وتكون حقاً متعلقة
بالخبر المحذوف المقدم . التقدير : في الحق صدقك . أي : صدقك كائن
في الحق . هذا مذهب سيويوه . وبعض النحاة يرى أنه منصوب على
المصدرية . بمعنى أنه مفعول مطلق تاب عن فعله ويجعل المصدر المؤول فاعلاً
له . والتقدير : حق صدقك ، أي : ثبت صدقك .

[مَلْ]

اسم صوت لزجر الناقة .

[مَنَابِكْ]

مفعول مطلق . أحكامه كاحكام « حذاريك » . (راجع « حذاريك ») .

[مُوَبْ]

اسم صوت لزجر الابل .

[مَيَّ]

اسم فعل أمر بمعنى « أَقِيلْ » ، نحو : « حيَّ على الصلاة ،
حيَّ على الفلاح » ، أي : أَقِيلْ على الصلاة ، أَقِيلْ على الفلاح .

[مَيْثْ]

وفيها مسائل كثيرة :

١ - لغاتها : العرب تقول : « حيث » ، وطيء من بينها تقول :
« حَوْتْ » .

٢ - بناؤها : المشهور فيها البناء على الضم ، وقد تبنى على الفتح ،
وعلى الكسر .

٣ - إضافتها : المشهور أنها تضاف إلى الجملة ، اسمية كانت أو
فعلية ، نحو : « جلست حيث زيدٌ جالس - وحيث جلسَ زيدٌ » .
وقد سميت مضافة إلى المفرد ، كقول أحد الرجاز :

أما ترى حيثَ سَهيلٍ طالماً نجماً يضيء كالشهابٍ لامعاً

٤ - إهرابها : المشهور أنها مبنية غير معربة ، وسُمِّعَتْ معربة
مجرورة في قراءة : « والذين كذبوا بآياتنا سنستخرجهم من حيث لا
يملكون » . كما وردت في البيت السابق منصوبة على أنها مفعول به لفعل
« ترى » .

هـ - استعمالها : الغالب فيها أن تكون في محل نصب على الظرفية ،
وقد تجز بـ « من » ، نحو : « انطلقت من حيث وقف زيد » . وقد
سمت مجرورة بالإضافة ، وذلك في قول زهير بن أبي سلمى :

فشدّ ولم يفزع ميوتا كثيرة

لدى حيث ألقّت رحلها أم قشعم^(١)

وقد تقع « حيث » مفعولاً به . ومن ذلك البيت السابق « أما
ترى حيث سبيل طالما » .

٦ - معناها : المشهور أنها اسم للمكان . وقد تأتي للزمان قليلاً ،
ومنه قول أحدم :

حيثا تستقم يقدر لك الد
إذ المعنى : متى تستقم .

هذا ، وإذا دخلت عليها « ما » ، كفتها عن الإضافة ، وضمتها معنى
الشرط فجعلتها تجزم فملين . وهذا ظاهر في البيت السابق .

[مَبِيرَهْل]

اسم فعل أمر بمعنى « أقبل » . وقد بنون : « حيثلاً » . أو
قد يكون بألف من غير تنوين : « حيثلاً » .

(١) فاعل « شد » يود على حين بن ضمضم أحد مؤرثي حرب داحس
والقبراء . و « أم قشعم » : هي اللنية .

حرف الخاء

[غير]

أ - (فعل ماض متصرف) :

وذلك إذا استعملته في غير الاستثناء ، من نحو قولك : « خلا البيت من السكان » وهو في هذه الحالة فعل لازم لا يمتدئ الى المفعول به .

ب - (فعل ماض جليد) :

وذلك إذا استعملته في الاستثناء ، نحو : « قام القوم خلا زيدا » . وهو في هذه الحالة فعل متمد ، ومفعوله هو الاسم المستثنى بعده . أما فاعله فضمير مستتر تقديره « هو » يعود على مصدر الفعل السابق ، أو على اسم فاعله ، أو على البعض المفهوم مما قبله ، والتقدير : خلا القيام زيدا ، أو خلا القائم زيدا ، أو خلا البعض منهم زيدا .

ج - (حرف جر شبيه بالزائد) :

وذلك إذا استعملته في الاستثناء وجرت الاسم المستثنى به ، نحو : « قام القوم خلا زيدا » . فزيد مجرور لفظاً منصوب محلاً على الاستثناء .

حرف الدال

[دَجْ]

اسم صوت للدجاج لكي يأكل .

[دَعْ]

أ - (فعل أمر) :

وذلك في نحو قولك : د دع الكتاب .

ب - (اسم فعل) :

اسم فعل أمر بمعنى « اتمتعش » . ويقال للعائر ، أو لمن أصابته
حادثه .

[دَعَا]

اسم منصوب على المفعولية المطلقة ، نحو : د دعاً لك . والجار
والمرور متعلقان بغير محذوف مبتدأ محذوف . والتقدير : دعائي لك ، أو
ارادني لك . فهذا التركيب مثل تراكيب : د سقياً لك - ورعياً لك -
وبعداً لك ... الخ . ولا يقال : د دعاً لك ، إلا للعائر أو لمن أصابته
مصيبة ، ومعناه : اتمعشاً لك . وقد يقال : د دعدعاً لك .

[دَعَرَهَا]

انظر د دعاً .

[ده]

اسم صوت لزجر الابل .

[دوايك]

مفعول مطلق منصوب بالياء لأنه مثنى ، والكاف مضاف اليه .
والثنية فيه على معنى التكثير ، لا على معنى التثنية حصرأ . وممناء :
مداولة بعد مداولة .

[دونك]

اسم فعل أمر بمعنى « خذ » ، نحو : « دونك الكتاب » .
والكاف فيه للخطاب وليست ضميراً .

[دوه]

اسم صوت ، نداء للفصيل ، أي الجمل الصغير .

حرف الذال

[ذ]

أ - (اسم إشارة) :

اسم إشارة للفرد المذكر ، وذلك في نحو قولك : « إختَر بين ذا و ذا » . وتصل به « ها » التنبيهية فيصير « هذا » ، كما تصل به لام البعد وكاف الخطاب فيقال « ذاك » و « ذلك » .

ب - (من الأسماء الخمسة) :

ولا يكون ذلك إلا إذا كان منصوباً ، نحو : « رأيت ذا الفضل » .
ومنه : رأيت صاحب الفضل .

ج - (اسم موصول) :

وذلك إذا سبق بن أو ما استفهاميتين ولم يؤلف معها كلمة واحدة ولم يرد به الإشارة ، نحو : من ذا جاء ؟ أي : من الذي جاء ؟

[ذه]

اسم إشارة للفرد المؤنث ، نحو : « هات ذه الهواة » . وتصل به « ها » التنبيهية فيقال « هذه » .

[ذو]

أ - (من الأسماء الخمسة) :

ولا يكون ذلك إلا إذا وقع في مواقع الرفع ، نحو : « جاء ذو الفضل » .

ب - (اسم موصول) :

وذلك في لفظة « طيء » ، كقولهم : « جاء ذو فاز » ، أي :
جاء الذي فاز .

[ذني]آ - (اسم إشارة) :

اسم إشارة للمفرد المؤنث ، نحو : « ذني أفضل من ذي » .

ب - (من الاسماء الخمسة) :

ولا يكون ذلك إلا إذا وقع في مواقع الجر : « مررت بـذني
الفضل » .

[ذبياً]

هو مصدر « ذا » ، الاشارية . وتتصل به كاف الخطاب فيقال
« ذبئك » .

حرف الراء

[رَ]

فعل أمر من « رأى » ، نحو « رَ الرأي » ، أي : ليكن لك في الأمر رأيٌ .

[رُبَّ]

حرف جر شبيه بالزائد . وله معنيان : التكثير ، نحو : « رب كتابٍ فافع قرائته » ، أي : قرأت كثيراً من الكتب النافعة ، والتقليل ، نحو : « ربما قرأ زيد قصة » ، أي : كان زيد يقرأ القصص قليلاً .
أحكامها :

١ - لا تجر « رب » ، إلا المفرد النكرة ، فلا يقال : « رب رجالٍ » - ولا : « رب زيدٍ » .

٢ - ويجب في مجرورها الظاهر أن يوصف ، كما رأيت في المثال آنفاً .

٣ - إذا جرت « رب » الضمير - وهذا قليل - وجب افراد الضمير وتذكيره وتمييزه ، نحو : « ربُّه رجلاً صالحاً صادقته » .

٤ - يجب تصدير « رب » .

٥ - تعمل « ربُّ » مذكورة ومخوفة . ويكثر حذفها بعد الواو ، كقول الفرزدق يصف ذئباً :

وأطلسَ عَسَّالٍ وما كان صاحباً
 دعوت بناري موهناً فأتاني
 وأقل من ذلك أن تحذف بعد الفاء ، ومنه قول امرئ القيس :
 فثُثْلِكَ حُبْلَى قد طرقتُ ومرضع
 فألهيتها عن ذي تائمٍ مُحْوَلٍ
 وأقل منه أن تحذف بعد د بل ، . ومنه قول الراجز :

بل بلدر ذي صُمدٍ وآ كامٌ

وقد تحذف وليس قبلها شيء من الحروف ، ومنه قول جميل :
 رسم دارٍ وقتٌ في طَلَلِهِ كدت أقضي النداء من جَلَلِهِ

٦ - إذا دخلت عليها « ما » الزائدة ، فالتألب أن تكفها عن العمل ،
 وأن تلغي اختصاصها بالجلل الاسمية ، فتصير صالحة للفعلية والاسمية على حد
 سواء ، نحو : « ربما قرأ زيد قصة - وربما زيد قادم » . وقال بعضهم
 بل لا تدخل عند ذلك إلا على الفعلية .

وقد يبقى لها عملها - وهو قليل - ومنه قول عدي بن الرعلاء :

ربما ضربةٍ بسيفٍ حَقِيلٍ بين بصرى وطغنةٍ نجلاء

وإذا دخلت على الفعلية فالتألب في فعلها أن يكون ماضياً لفظاً
 ومعنى ، وقد يأتي مستقبلاً ، كقوله تعالى : « ربما يؤذ الذين كفروا لو
 كانوا مسلمين » .

٧ - في رب لغات كثيرة هي : رُبٌّ - رُبٌّ - رُبٌّ - رُبٌّ - رُبٌّ -
 - رُبَّتْ - رُبَّتْ - رُبَّتْ - رُبَّتْ - رُبَّتْ - رُبَّتْ - رُبَّتْ -
 - رُبَّتْ - رُبٌّ - رُبٌّ - رُبٌّ - رُبٌّ .

هذا ، وبجروها في محل رفع على الابتداء في نحو : « رب كتابٍ نافعٍ عندي » ، وفي محل نصب على المفعولية المقدمة في نحو : « رب كتابٍ نافعٍ قرأتُ » ، وفي محل رفع على الابتداء ، أو نصب على الاشتغال في نحو : « رب كتابٍ نافعٍ قرأته » . وإذا قبرت الاشتغال فيجب تقدير الفعل بـ « رب » وبجروها ، لأن لها الصدارة في الكلام ، فيكون التقدير : « رب كتابٍ نافعٍ قرأتُ قرأته » .

ولما كان مجرور « رب » مرفوع المحل أو منصوبه ، جاز في تأنيه مراعاة المحل ، فنقول : « رب كتابٍ نافعاً قرأتُ » - « رب كتابٍ نافعٍ » عندي ، « إلا أن مراعاة المحل في التاج المطوف قليلة ، نحو : « رب كتابٍ نافعٍ ورسالةٍ قرأتُ » .

[رَغِمَا]

مفعول مطلق منصوب ، نحو : « خرجت رَغِمَ المطرِ الزير » .

[رَهْ]

فعل أمر من « رأى » والماء فيه للسكت .

[رُوِيَ]

هو تصغير ترخيمي للمصدر « إرواد » بمعنى « إمهال » . وله أربعة استعمالات :

١ - فيستعمل اسم فعل أمرٍ بمعنى « أمهل » ، وذلك إذا بنيت على الفتح ، نحو : « رويدَ زيداً » أي : أمهلته . وقد اتصل به كاف الخطاب فيقال : « رويدك زيداً » .

٢ - وقد يستعمل للمعنى نفسه ، وهو على شكل مفعول مطلق

منصوب ، ويكون ذلك إذا نوَّنته أو أضفته ، نحو : « رويداً زيداً » -
و رويدَ زيدٍ » .

٣ - وقد يستعمل نعتاً ، على حد النعت بالمصدر ، نحو : « ساروا سيراً رويداً » . وفي هذه الصورة قد يأتي صفة لمصدر محذوف ، فيكون أيضاً مفعولاً مطلقاً ، ولكن على انتيابة عن المصدر ، لا على الأصالة كما رأينا سابقاً ، ويكون ذلك إذا رأيت انساناً يستعمل في عملٍ ، وأجبت أن يصالح عمله في تودة ، فنقول له : « رويداً » . والتقدير : طالع عملك علاجاً رويداً .

٤ - وقد يستعمل حالاً ، نحو : « ساروا رويداً » . وهذا على رأي البصريين الذين يميزون في مثل هذه المصادر أن تكون منصوبة على الحالية ، وقد رأينا سابقاً أن هذه المصادر منصوبة على المفعولية المطلقة ، لا على الحالية ، لأنها دالة على هيئة الحدث ، لا على هيئة المحدث .

[رَيْثٌ]

ظرف للزمان منقول عن المصدر ، وهو مصدر « راث يرث ريثاً » ، إذا أبطأ . ثم ضُمِّنَ معنى الزمان ، ويراد به المقدار منه ، نحو : « انتظر ريثاً صلي » .

استعماله :

١ - يستعمل مضافاً إلى الجملة ، نحو : « بقيت في الدار ريثاً انقطع المطر » - وسأبقى في البيت ريثاً ينقطع المطر » . ومعتبر في المثال الأول مبنياً على الفتح في محل نصب ، وذلك لأن الجملة التي أضيف إليها

مبنية المصدر ، فصهرها فعل ماض ، أما في المثال الثاني فيعتبر معرباً منصوباً ، لأن صدر الجملة هنا معرب ، وهو الفعل المضارع .

٢ - ويستعمل مضافاً إلى المصدر المؤول من « ما » المصدرية وما بعدها ، نحو : « بقيت في الدار ريثاً انقطع الطر » ، التفسير : ريثاً انقطاع الطر ، أو مضافاً إلى المصدر المؤول من « أن » وما بعدها ، نحو : « ساقى ريثاً أن ينقطع الطر » . لكن إضافته إلى « ما » وحلتها أكثر .

٣ - ويكثر استعماله في الاستثناء المفرغ ، نحو : « ما قصد عندنا إلا ريثاً قرأ الفاتحة » . ومنه الحديث : « قلم يلبث إلا ريثاً قلت » .

وهو في كل حالاته هذه منصوب على الظرفية الزمانية .

حرف الزاي

[زِهْ]

اسم فعل مضارع بمعنى « استحسن » . وأكثر ما يستعمل مكرراً ،
نحو : « زِهْ زِهْ » .

هرف السين

[س]

حرف استقبال يختص بالضارع ويخلصه للاستقبال ، نحو : « سيأتي زيد » . وزعم الكوفيون أنه مختصر من « سوف » .

[سَأَ]

اسم صوت لجزر الحمار كي يشرب .

[سَبَحَانْ]

اسم ملازم للاضافة ، والنصب على المفعولية المطلقة ، نحو : « سَبَحَانْ الله » . وهو يستعمل لعنيين : للتسييح ، وللتعجب .

[سَرَعَانْ]

اسم فعل ماض بمعنى « أَسْرَعَ » ، نحو : « سَرَعَانْ زيدٌ سَفَرًا » ، فزيد فاعله ، وسَفَرًا تمييز محوّل عن فاعل ، والأصل : سَرَعَانْ سَفَرٌ زيد . وقد يكون فاعله مصدرًا مؤوّلًا ، نحو : « سَرَعَانْ ما جاء زيد » ، التأويل : سَرَعَانْ مجيء زيد .

وسميته مثلثة : سُرَعَانْ - سَرَعَانْ - سِيرَعَانْ .

[سَعْ]

اسم صوت لزجر الابل .

[سَعْرِك]

مفعول مطلق منصوب بالياء لأنه متنى . وشأنه كشأن و حذاريك و حنانيك ، فاطرهما . إلا أنه لا يستعمل إلا مع « لبيك » ، فيقال : « لبيك وسعديك » .

[سواء]

هو اسم أصله المصدر « استواء » ، لكنه يستعمل اسماً بمعنى « مستو » ، وبسبب أصله المصدرى ، فإنه لا يثنى ولا يجمع عند الوصف به ، كقوله تعالى : « ليسوا سواءاً من أهل » .

وله استعمالات كثيرة :

١ - فيستعمل نمثاً للسكان ، نحو : « هذا مكان سيوى » ، والأحسن فيه حيثنذر أن يقصر وتكسر سينه ، كما رأيت في المثال .

٢ - ويستعمل اسماً بمعنى « الوسط » ، كقوله تعالى : « فاطلع فرآه في سواءٍ الجحيم » أي : في وسط الجحيم .

٣ - ويستعمل وصفاً بمعنى « التام » ، كقولك : « هذا درهم سواء » ، أي : تامٌ كاملٌ .

٤ - ويستعمل في الاستثناء ، فيكون بمنزلة « غير » في معناها وأحكامها ، نحو : « جاء القوم سوى زيد » . وهو في هذا مقصور مكسور السين .

[سوف]

حرف استقبال يختص بالمضارع . فهو مثل السين إلا أنه يخالفه في جواز اتصاله باللام ، كقوله تعالى : « ولسوف يطعك ربك قترضى » ، وفي جواز الفصل بينه وبين مضارعه بالفعل الملحق ، كقول زهير :
وما أدري ، وسوف - إخالٌ - إدري

أقوم آل حصنٍ أم نساء
وفيه لئان : سوف - سَفَ - سَوَ - سَيَ .

[سوي]

انظر « سواء » .

[سي]

اسم بمعنى « مثل » ، وأصله : « سيوي » ، انقلبت واؤه ياءً وأدغمت في الياء ، وذلك لاجتماعها مع الياء وهي السابقة بالسكون .

ويشئ فيقال : « هذان الأمران سيان » ، أي : متماثلان لا فرق بينهما .

وقد يتركب مع « لا » النافية للجنس و « ما » ، ليفيد أن ما بعدها له نصيب أكبر في الحكم الذي لما قبلها ، نحو : « أحب الرياضة ولا سيا السباحة » . ويجوز في الاسم الذي يليها في هذا التركيب ثلاث أحوال : الرض والنصب والجر . وأعراب هذا الأسلوب وأحكامه مختلفة . انظر تفصيلها في باب « الأساليب - أسلوب ولا سيا » .

[لا سيما]

انظر « سي » .

حرف الشين

[شـ]

فعل أمر من « وشى جي » ، نحو : « شـ الثوب » ، أي :
اجعل له وشياً وتلويناً .

[شـنـ]

اسم فعل ماض بمعنى « اقترق » ، نحو : « شتان زيدٌ وعمرو في
الكرم » ، أي : اختلفا واقتربا في الكرم .

حرف الصاد

[ص]

اسم فعل أمر بمعنى « اسكت » . وينون فيقال : « صه » بمعنى :
اسكت عن كل حديث .

حرف العين

[ع]

فعل أمر من « وعى يعي » بمعنى : حفظ يحفظ .

[عاج]

اسم صوت لزجر الناقة .

[عا عا]

اسم صوت لزجر العز لكي يأكل .

[عام]

اسم صوت لزجر الابل .

[هاي]

اسم صوت لزجر الابل .

[هرا]

١ - (فعل ماض متصرف) :

فيأتي منه المضارع « يعدو » ، وفعل الأمر « اُعْدُدْ » . وذلك إذا استعملته في غير الاستثناء ، نحو : « عدا التزأءُ عدواً سريعاً » .

٢ - (فعل ماض جامد) :

وذلك إذا استعملته في الاستثناء ونصبت ما بعده ، نحو : د جاء القوم عدا زيدا ، ، فيكون د زيدا ، مفعولاً به ، أما الفاعل فيعود على المصدر المفهوم من الفعل السابق ، أو على اسم الفاعل منه ، أو على البعض . والتقدير : عدا المحيي زيدا - أو عدا الجائي زيدا - أو عدا البعض زيدا .

٣ - (حرف جر شبيه بآوائد) :

وذلك إذا استعملته في الاستثناء وجرت ما بعده ، نحو : د جاء القوم عدا زيد ، ، فيكون د زيد ، مجروراً لفظاً منصوباً محلاً على الاستثناء .

[عَرَسَ]

اسم صوت لزجر البقل .

[عَرَزَ]

اسم صوت لزجر الضأن .

[عسى]

كلمة تنفي الرجاء . ولها استعمالات كثيرة ، وفي كل استعمال اختلف النحاة في إعرابها :

آ - (عسى زيد أن يقوم) :

ولهذا الاستعمال اعرابات مختلفة :

١ - عسى : فعل ماض ناقص . زيد : اسمها مرفوع بها . أن

يقوم : ناصب ومنصوب وفاعل مستتر . والمصدر المؤول في محل نصب خبر
عسى . والتقدير : عسى زيد قياماً .

ولما كان المصدر ، وهو حدث ، لا يقع خبراً عن الذات « زيد » ،
تأولوا هذه العبارة التأويلات الآتية : هي على تقدير مضاف محذوف قبل
الاسم : عسى أمرٌ زيد القيام - أو هي على تقدير مضاف محذوف قبل
الخبر : عسى زيدٌ صاحب قيام - أو هي على تأويل المصدر باسم فاعل :
عسى زيدٌ قائماً - أو هي على تقدير « أن » ، زائدة : عسى زيد يقوم .
وفي هذا الاعتبار الأخير تكون الجملة في محل نصب خبراً لمسى . (وهذا
اعراب الجمهور) .

٢ - عسى : فعل ماض تام متعد . زيد : فاعل مرفوع . أن
يقوم : ناصب ومنصوب وفاعل مستتر . والمصدر المؤول في محل نصب
مفعول به . التقدير : عسى زيد القيام ، أي : قارب زيد القيام .
(وهذا اعراب سيويه والبرد) .

٣ - عسى : فعل ماض تام لازم . زيد : فاعل مرفوع . أن
يقوم : ناصب ومنصوب وفاعل مستتر . والمصدر المؤول في محل جر بحرف
جر محذوف تقديره « من » . والجار والمجرور متعلقان بمسى . والتقدير :
عسى زيد من القيام ، أي : قَرُبَ زيد من القيام . (وهذا الاعراب
لسيويه والبرد أيضاً) .

٤ - عسى : فعل تام لازم . زيد : فاعله . أن يقوم : ناصب
ومنصوب وفاعل مستتر . والمصدر المؤول بدل من الفاعل . التقدير :
عسى زيد قيامه ، أي : قَرُبَ زيد قيامه . (وهذا الاعراب للكوفيين) .

٥ - عسى : فعل ناقص . زيد : اسمه . أن يقوم : ناصب ومنصوب

وفاعل مستتر . والمصدر المؤول بدل من الاسم سدة مسدة الاسم والخبر
لعى . (واختار هذا الاعراب ابن مالك) .

ب - (عسى أن يقوم زيد) :

وفي هذا الاستعمال اعرابان :

- ١ - عسى : فعل تام . أن يقوم زيد* : ناصب ومنصوب وفاعل .
والمصدر المؤول فاعل لعى . التقدير : عسى قيامُ زيدٍ ، أي : قَرُبَ
قيامُ زيد . (وهذا هو اعراب الجمهور) .
- ٢ - عسى : فعل ناقص . أن يقوم زيد* : ناصب ومنصوب وفاعل .
والمصدر المؤول سدة مسدة اسم عسى وخبرها . (وهذا اعراب ابن مالك) .

ج - (عسى زيد يقوم) :

هنا اتفق النحاة على أن « عسى » فعل ناقص ، وأن المرفوع
بمدها اسم لها ، وأن جملة المضارع غير المقترن بـ « أن » في محل نصب
خبراً لها .

د - (عسى زيد سيقوم) :

واعراب هذا الاستعمال كاعراب سابقه باتفاق . إلا أن هذا الأسلوب
نادر الاستعمال . ومنه قول قسام بن رواحة :

عسى طييء* ، من طييء* بعد هذه ،

ستطفئ* غلات* الكلى والجوانح^(١) .

(١) معنى البيت : عسى أن ينقصر بض طييء* على بعضها الباغي بد هذه
الحالة التي وصلوا إليها .

هـ - (عسى زيد قائماً) :

وهذا الاستعمال نادر أيضاً ، ومنه قول أحد الرجاز :
أكثرَ في اللوم ملحاً دائماً لا تكثِرَنّ إني عسيتُ صائماً
وفيه اعرابان :

- ١ - عسى : ناقصة . زيد : اسمها . قائماً : خبرها .
- ٢ - عسى : ناقصة . زيد : اسمها . قائماً : خبر لـ « يكون »
مخوفة ، التقدير : عسى زيد يكون قائماً . والجملة من « يكون المخوفة »
واسمها وخبرها خبر لمسى .

و - (عساه يقوم) :

وفيه اعرابات ثلاثة :

- ١ - عسى : حرف مشبه بالفعل . والماء اسمه . وجملة « يقوم »
خبره . (وهذا اعراب سيبويه) .
- ٢ - عسى : فعل ناقص ، والماء ضمير نصب تاب عن ضمير الرفع ،
وهو في محل رفع اسماً لمسى . وجملة « يقوم » في محل نصب خبراً لها .
(وهذا اعراب الأخفش) .
- ٣ - عسى : فعل ناقص . والماء خبره المقدم . وجملة « يقوم »
اسمه المؤخر . (وهذا الاعراب للبرد والفارسي) .

ز - (عسى زيداً قائماً) :

وفيه اعرابان :

- ١ - عسى : حرف مشبه بالفعل . زيداً : اسمها . قائماً : خبره .
(هذا الاعراب لسبويه) .

٢ - عسى : فعل ناقص . زيداً : خبره المقسم . قائم : اسمه المؤخر (وهذا الاعراب للمبرد والفارسي) .

ح - (عسى زيد قائم) :

واتفقوا هنا على أن « عسى » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير الشأن المحذوف ، و « زيد قائم » مبتدأ وخبر ، والجملة منها في محل نصب خبراً لـ « عسى » .

[عَلُّ]

اسم بمعنى « فوق » . ولا يستعمل إلا مجروراً بـ « من » . كما لا يستعمل مضافاً مطلقاً ، فلا يقال : « أخذته من علٍ السطح » . وإذا أريد تنكيره ، بمعنى أن يدل على فوقية غير محددة ، أعرب ، كقول امرئ القيس يصف فرسه :

مِكْرٌ ، مِغْرٌ ، مُقْبِلٌ ، مَلْبِرٌ مَعاً
كجَلُودٍ صَخِرَ حَطُّهُ السَّيْلُ من علٍ

أي : من فوقٍ غيرٍ محدد .

وإن أريد تعريفه ، أي أن يدل على علو مخصوص معروف لدى السامع ، بني على الضم كالظروف المنقطعة عن الإضافة لفظاً لا معنى . ومن ذلك قول أبي النجم المجلي يصف فرسه :

أَقْبُ من تحتٍ ، عَرِيضٌ من علٍ

[هَلٌّ]

لغة في « لعل » . (انظر « لعل ») .

[على]

آ - (اسم بمعنى « فوق ») :

وذلك إذا جرت بـ « من » ، نحو : « زلت من على النبر » .
فتكون « على » اسماً في محل جر بمن ، وهي مضافة ، والنبر مضاف إليه .

وزعم بعضهم أنها لا تكون إلا اسماً ، سواءً أجزت بمن أم لم تجر ، ففي قولك : « وقفت على النبر » تكون « على » عند اسم مبنياً على السكون في محل نصب على الظرفية المكانية متعلقة بوقت ، وهي مضافة ، والنبر مضاف إليه . ونسبوا هذا القول لسيويه .

ورد ابن هشام هذا المذهب بأمرين : بجواز حذفها ، كما في قول عروة بن حزام :

نحن قبيدي ما بها من صباية
وأخني الذي لولا الأئمة لقضاني

أي : لولا الأسوة لقضى عليّ ، فحذف حرف الجر « على » واتصّب المجرور بعدها . ولو كانت اسماً بمعنى فوق ، لما جاز ذلك ، إذ لا تقول : « جلست النبر » وأنت تريد : « جلست فوق النبر » . والأمر الثاني : أن العائد يجوز حذفه من جملة الصلة إذا كان الوصول مجروراً بعلى ، نحو : « جلست على الذي جلست » ، أي : على الذي جلست عليه . ولو كانت اسماً بمعنى فوق ، لما جاز ذلك ، إذ لا يقال : « جلست فوق الذي جلست » إلا أن تقول : « جلست فوق الذي جلست فوقه » .

ب - (حرف جر أصلي) :

ولها في ذلك ثمانية معانٍ :

١ - الاستعلاء الحقيقي ، نحو : « جلست على المقعد » ، أو المنوي ، كقوله تعالى : « فضلنا بعضهم على بعض » .

٢ - مرادفة « مع » ، كقوله تعالى : « وآتى المال على حبه » ، أي : مع حبه له .

٣ - مرادفة « عن » ، كقولهم : « رضي الله عليه » ، أي : عنه .

٤ - التحليل ، نحو قوله تعالى : « ولتكبروا الله على ما هداكم » ، أي ، لهدايته إياكم .

٥ - مرادفة « في » ، كقوله تعالى : « ودخل المدينة على حين غفلة » ، أي : في حين غفلة .

٦ - مرادفة « من » ، كقوله تعالى : « الذين إذا اكلوا على النار يستوفون » ، أي : اكلوا من الناس .

٧ - مرادفة الباء ، كقولهم : « اركب على اسم الله » ، أي : باسم الله .

٨ - الاستدراك والاضراب ، نحو : « زيد كثير المال ، على أنه بخيل » ، أي : ولكنه بخيل . وفي هذه الصورة تكون هي وبحرورها - وهو المصدر المؤول من « أن » واسمها وخبرها - متعلقين بخبر محذوف لبدأ محذوف تقديره « التحقيق » . أي : زيد كثير المال ، والتحقيق كائن على أنه بخيل* .

ج - (زائدة) :

وزيادتها قليلة ، وأكثر ما يكون ذلك أن تكون تعويضاً من « على » أخرى محذوفة ، وذلك كقول أحد الرجاز :

إن الكريم - وأيك - يَعمَلُ

إن لم يجد يوماً على من يَشكلُ

أي : إن لم يجد من يشكل عليه ، فحذف د عليه ، ثم عوض منها د على ، قبل د من . فتكون د من ، على هذا الاعتبار مفعولاً به لفعل د يجد ، وتكون د على ، زائدة .

وقال ابن جني : بل هي أصلية ، و د من ، مجرور بها ، وهما متعلقان بفعل د يشكل . أما فعل د يجد ، فليس له مفعول لأن الكلام انتهى عنده ، ثم استأنف الشاعر متسائلاً . والتقدير : إن الكريم يعمل إذا لم يجد شيئاً ... نلى من يشكل ؟

[عليّ]

اسم فعل أمر بمعنى ، أولنيه ، نحو : د عليّ بالكتاب ، أي : ترك أمره لي . ويقال د عليّ يزيد ، بمعنى : أرسلوه إليّ .

[عليك]

اسم فعل أمر بمعنى د الزمه ، نحو : د عليك يزيد .

[آ هم ؟]

مركبة من كلمتين : د عن ، حرف الجر ، و د ما ، الاستفهامية التي حذفت ألفها لدخول الجار عليها ، قال تعالى : د عمّ يساءلون ؟ عن النبأ العظيم ؟ .

[عس]

آ - (حرف جر أصلي) :

ولها في ذلك تسعة معانٍ :

- ١ - المجاوزة ، نحو : « خرجت عن الطريق » .
- ٢ - البديل ، كقوله ﷺ : « صومي عن أميك » ، أي : بدلاً منها .
- ٣ - مرادفة « على » ، كقوله تعالى : « ومن يَبْخُلْ فإنما يَبْخُلْ عن نفسه » أي ، يبخل عليها .
- ٤ - التلميل ، كقوله تعالى : « وما نحن بتاركي آلِهتنا عن قولك » ، أي : بسبب قولك .
- ٥ - مرادفة « بعد » ، كقوله تعالى : « عما قليل ليصبحنَّ نادمين » ، أي : بعد قليل .
- ٦ - مرادفة « في » ، نحو : « ضعف زيدٌ عن حملِ الرسالة » ، أي : ضعف في حملها .
- ٧ - مرادفة « من » ، كقوله تعالى : « وهو الذي يقبل التوبة عن عباده » ، أي : يقبلها من عباده .
- ٨ - مرادفة الباء ، كقوله تعالى : « وما ينطق عن الهوى » . والظاهر أنها في هذه الآية على حقيقتها ، أي هي للمجاوزة ، وأن المعنى : وما يصدر قوله عن هوى .
- ٩ - الاستمانة ، كقولهم « رميت عن القوس » ، أي : رميت بالقوس . والظاهر أنها هنا للمجاوزة أيضاً ، إذ المعنى : رميت السهام عن القوس .

ب - (حرف جر زائد للتعويض) :

ويكون ذلك إذا حذفت من مكان ، فتذكر في مكان آخر لتعويض ، وذلك كقول الشاعر زيد بن رزين :

أَجْزَعُ أَنْ نَفْسُ أَتَاهَا حَمَامُهَا

فَهَلَا الَّتِي عَنْ يَمِينِ جَنْبِكَ تَدْفَعُ ؟

أراد : فهلا تدفع عن التي يمين جنبيك ؟ فحذفت « عن » من أول الموصول ، ثم زيدت بعده .

ج - (حرف مصصري) :

وذلك في لثة بني تميم الذين يحملون المين في مكان الحمزة ، يقولون : « أريد عن أسافر » أي : أريد أن أسافر .

د - (اسم بمعنى « جانب ») :

وذلك حين تجر بمن أو على . فمن الأول قول قطري بن الفجاءة :

فلقد أراني للرماح دريئةً من عن يميني تارة وأمامي

ومن الثاني قول أحدم :

على عن يميني مررتِ الطيرُ سُتْحًا

وكيف سنوحُ واليمينُ قطيعُ ؟

[عند]

اسم لمكان الحضور ، نحو : « جلستُ عند زيد » ، أي في المكان الذي هو بحضرته ، أو لزمان الحضور ، نحو : « عند الامتحان » ، يكرمُ المرءُ أو يهانُ ، أي وقت حضور الامتحان . وهو في الحالين ظرف منصوب ، فإن دلَّ على المكان فهو ظرف مكان ، وإن دلَّ على الزمان فهو ظرف زمان . وقد يجز بمن ، فيقال : « ذهب من عند زيد » . ولا يجز بنيرها . أما قولهم : « ذهب إلى عنده » فهو غلط ولحن .

[عنرك]

اسم فعل أمر بمعنى « خذ » نحو : « عندك زيداً » ، أي : خذه .

[عَهْ]

اسم صوت يزجر به الضأن .

[عَوْضُ]

ظرف زمان لاستفراق المستقبل مثل « أبداً » ، إلا أنه يختص بالنفي . وهو معرب إن أضيف ، كقولهم : « لا أفعله عوض المائضين » ، فإن لم يضاف كان مبنياً إما على الضم ، وإما على الفتح ، وإما على الكسر ، نحو : « لن يأتي زيدٌ عوضٌ - أو : عوضاً - أو : عوضٍ » .

[عَيْسِر]

اسم صوت لزجر الضأن .

[عَيْسِر]

اسم صوت لزجر الابل .

حرف الفين

[غير]

اسم يعني خلاف ما يضاف اليه ، نحو : « زيدٌ غيرُ كسولٍ » ،
أي زيد مجتهد .

وهو اسم ملازم للاضافة ، فإن لم تكن في اللفظ ، فهي في المعنى ،
نحو : « قبضت عشرةً ليس غيرٌ » ، أي : ليس غيرها مقبوضاً .

وهو اسم موعّل في الابهام ، فلا تفيد الاضافة ترفيلاً ، فاذا
قلت : « جاء غيرُ زيدٍ » لم يُعرف بالضبط مَنْ الجائي ، بل كل الذي
يعرف أن الجائي ليس زيداً ، ولهذا يصح وقوعه صفةً للنكرة رغم
إضافته ، فتقول : « جاء رجلٌ غيرُ زيدٍ » ، كما يجوز نصبه على الحال ،
فتقول : « جاء زيد غيرَ راكبٍ » .

ولهذا الاسم استعمالات مختلفة :

١ - فيستعمل اسماً عادياً ، فيقع مواقع إعرامية مختلفة ، فهو فاعل
في نحو : « جاء غيرُ زيدٍ » ، ومفعول في نحو : « رأيت غيرَ زيدٍ » ،
ومجرور في نحو : « مررت بغيرِ زيدٍ » ، ومبتدأ في نحو : « غيرُكَ لا
يعرفني » .

وإذا أضيف إلى مستقٍ اكتسب منه حكمه في العمل ، ففي قولك :
« غيرُ قادمِ الزيدان » يكون « غير » مبتدأ ، و « الزيدان » فاعل له

سدة مسدة الخبر عنه ، فكأنك قلت : « ما قادمُ الزيدان » (١) .

وهذا هو شأن « غير » دائماً ، فكلما أُضيفت إلى اسم سلبته جميع أحكامه ، وقامت مقامه في الجملة جاعلة إياه مضافاً إليه . وسنرى ذلك واضحاً عند الكلام على استعمالها في الاستثناء .

٢ - ويستعمل وصفاً فيقع مواقع الوصف ، أي يكون خبراً ، نحو : « أنت غير عارف بي » ، ويكون حالاً ، نحو : « جاء زيدٌ غيرَ راکب » ، ويكون نعتاً نحو : « جاء رجلٌ غيرٌ عاقلٍ » . إلا أنه لا ينعت إلا النكرة ، كما رأيت في المثال ، أو المرف بـ « ال » الجنسية ، لأن المرف بها قريبٌ من النكرة ، وذلك كقوله تعالى : « إهدنا الصراط المستقيم » ، صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين ، حيث جاءت « غير » نعتاً للذين . وسبب ذلك أن « غير » موغل في التكثير ، فلا يتعرف عند إضافته .

٣ - ويستعمل مع كلمة « ليس » في نحو : « قبضت عشرةً ليس غير » ، فيجوز فيه عدة أمور :

آ - ليس غيرٌ : بالرفع والتنوين ، فيكون اسماً لها ، والخبر محذوف ، تقديره : مقبوضاً .

ب - ليس غيراً : بالنصب والتنوين ، فيكون خبراً لها ، والاسم ضمير مستتر ، تقديره : ليس المقبوض غيراً .

(١) ولهذا كانت « غير » في حكم حرف النفي . وعليه فاضافتها شيء لفظي لا يتد به ، ولذا يجوز لممول المضاف إليه أن يضم عليه ، هـول : أنا زيداً غير ضاربٍ ، لأنه في معنى : أنا زيداً لا أضرب . ولو كان اسماً حقيقياً لما جاز لممول المضاف إليه أن يضم ، لأن المضاف إليه لا يضم على المضاف ، وكذا معموله .

ج - ليس غير : بضمه بلا تنوين ، فيكون اسماً لها ، والخبر محذوف . ثم اختلفوا في هذه الضمة : فقال بعضهم : هي ضمة اعراب ، وحذف التنوين بسبب نية المضاف اليه ، إذ النية : ليس غيرها مقبوضاً . وقال آخرون : بل هي ضمة بناء لاقطاعه عن الاضافة لفظاً لا معنى ، على حدّ « لله الأمر من قبل ومن بعد » . وعلى هذا يكون مبنياً على الضم في محل رفع اسماً لها . كما يجوز اعتباره خبراً لها والاسم ضمير مستتر .

د - ليس غير : بفتحة بنين تنوين ، فيكون خبراً لها منصوباً باتفاق ، وحذف التنوين لأن المضاف اليه منوي لفظه ، والاسم ضمير مستتر تقديره « هو » .

وعلى كل الحالات فالجمله من « ليس » واسمها وخبرها نصب للنكرة قبلها .

هـ - وتستعمل « غير » في الاستثناء فيكون لها حكم المستثنى الواقع بعدها على شكل مضاف اليه :

آ - فيجب نصبها إذا كان الكلام تاماً مثبتاً ، نحو : « جاء القوم غير زيد » (١) .

ب - ويجوز الاتباع والنصب إذا كان الكلام تاماً منفيّاً ، نحو : « ما جاء القوم غير زيد - وغير زيد » .

(١) هذا هو رأي اللغابة التي اختاره ابن عصفور . أما الفارسي فاعتبرها في هذه الحالة - أي حالة اتصافها عند تمام الكلام وثبوته - منصوبة على الحال ، واختار ذلك ابن مالك . ويرى آخرون أنها منصوبة على التشبيه بطرف المكان . واختار هذا الوجه ابن الباقش .

ج - وتكون بحسب العوامل إذا كان الكلام مفرغاً ، نحو : « ما جاء غيرُ زيدٍ - وما رأيت غيرَ زيدٍ - وما مررت بنيرِ زيدٍ » .

هـ - وإذا أضيفت « غير » إلى مبني ، كالضائر مثلاً ، جاز الابقاء على امرأها ، فنقول : « جاء غيرُك » بالرفع ، وجاز بناؤها على الفتح شأن كل المبهمات إذا أضيفت إلى مبني ، فنقول : « جاء غيرُك » بالبناء على الفتح في محل رفع .

حرف الفاء

[ف]

آ - (حرف عطف) :

وذلك في نحو قولك : « جاء زيد فسلمت عليه » . وهذه تفيد ثلاثة أمور :

١ .. الترتيب : وهو نوعان : ترتيب معنوي ، بمعنى أن ما بعدها يأتي في الزمن بعد الذي قبلها ، كما هو ظاهر في المثال ، وترتيب ذكري ، وهو عطف من عمل على جملة ، نحو : توضأ زيد : فغسل وجهه ويديه ، ومسح رأسه ورجليه ، ونحو : « كلمت زيدا : فقلت له كذا وكذا » ، فواضح من هذين المثالين أن غسل الوجه قد سبق الوضوء ، وأن القول قد سبق الكلام .

ومن النجاة من قال : إن معنى الترتيب ليس لازماً لها ، بدليل قوله تعالى : « وكم من قرية أهلكناها ، فجاءها بأسنا » ، إذ مجيء البأس قبل الإهلاك لا يبدل ، وبدليل قول امرئ القيس :

فما نبك من ذكره حبيب ومنزل

يسقط اللوى بين الدخول فحو مل

إذ ليس بين « الدخول وحو مل » (١) أي نوع من أنواع الترتيب .

(١) الدخول وحو مل : مكافئ .

٢ - التعقيب : ومعناه أن الذي بعدها واقع عقب الذي قبلها بغير فاصل بينها ، سواء أكان بين الاثنين وقت قصير ، أم طويل ، فالأول نحو : « جاء زيد فعمرو » ، إذ الوقت بين مجيئها قصير ، لأن مجيء الثاني لا يحتاج إلى مهلة طويلة ، والثاني نحو : « تزوج زيد فولد له ولد » ، إذ الوقت بين ميلاد الولد وزواج أبيه طويل ، لأن الحدث الثاني يحتاج إلى مهلة تسعة أشهر على الأقل !

٣ - السببية : وهذا المعنى لازم لها إذا كانت « أن » مضمرة بعدها ، نحو قول الشاعر :

ألا ليت الشباب يعود يوماً فأخبره بما فعل المشيب

وهذا المعنى غالب فيها إذا عطفت جملة على جملة ، كقوله تعالى : « فوكره موسى ، قضى عليه » ، أو إذا عطفت صفة على صفة ، كقوله تعالى : « ثم إنكم أيها الضالّون المكذّبون لآكلون من شجر من زقوم فمالتون منها البطون » ، فواضح من هذه الشواهد أن إخبار الشباب سبب لثمني عودته ، وأن القضاء على الرجل نتيجة وكر موسى إياه ، وإن امتلاء البطون نتيجة الأكل من شجر الزقوم .

ب - (رابطة للجواب) :

وهي الواقعة في جواب الشرط ، نحو : « إذا جاء زيد فأكرمه » ، والواقعة في شبه جواب لشبه شرط ، نحو : « الذي يأتيني فله درهم » . وهذه حرف عاطل لا عمل له .

ج - (زائدة) :

وهي التي ترى حيث لا يصح وقوعها ، وذلك كالواقعة في الخبر في

نحو قولك : « زيد فاضربه » ، والواقعة في جواب لمّا ، نحو قولك :
« لما جاء زيد فسلمت عليه » ، إذ لا تقع الفاء في مثل هذه المواضع .

د - (حرف استئناف) :

وذلك إذا وقعت بين جملتين لا يصح العطف بينها لاختلافها خبراً
وانشأً ، نحو : « إئتني فاني أكرمك » ، وقوله تعالى : « إنا أعطيناك
الكوثر ، فصلّ لربّك وانحر » .

ومن النحاة من أنكر مجيء الفاء للاستئناف . واعتبرها في مثل
هذه المواضع حرفاً للسببية المحضة .

هـ - (فعل أمر) :

وذلك في نحو قولك : « فِ بوعدك يا فتى » ، فالفاء فعل أمر
من « وفى بى » .

و - (تزيينية) :

وهي التي لا يراد بها عطف ولا غيره . ولا توجد إلا في كلمة
« فصاعداً » ، وما أشبهها . (انظر « فصاعداً ») .

[فاع]

اسم صوت لزجر الغنم .

[فرطك]

اسم فعل أمر بمعنى « احذر ما أمامك » .

[فصاعداً]

في نحو قولك : « مع الكتاب بخمس ليرات فصاعداً » : القاء
تزيينية . صاعداً : حال منصوبة ، وعاملها وصاحبها محذوفان . والتقدير :
مع الكتاب بخمس ليرات فليذهب العدد صاعداً . هكذا يقدر التحاة ،
وفيه زلر ، لأنها بذلك تكون عاطفة لجملة على جملة ، وليست زائدة لازمين .

[فَطَطَ]

اسم فعل مضارع بمعنى « يكتفي » .

[فُئِمَ]

انظر « ثُم » .

[في]

آ - (حرف جر أصلي) :

ولها ثمانية معانٍ :

١ - الظرفية ، وهي إما مكانية ، نحو : « جلست في النار » ،
أو زمانية ، نحو : « سافرت في المساء » ، أو مجازية ، نحو قوله تعالى :
« ولكم في القصاص حياة » .

٢ - المصاحبة ، كقوله تعالى : « فخرج على قومه في زينته » ،
والظاهر أنها للظرفية .

٣ - الطعليل ، كقول الرسول ﷺ : « دخلت امرأة النار في
هرة » ، أي : بسبب هرة .

٤ - الاستعلاء ، كقوله تعالى : « وَلَأَصْلَبُ بَعْثَكُمْ فِي جُنُودِ
النَّحْلِ » ، أي : على جنود النحل .

٥ - مرادفة الباء ، نحو : « أَنْتَ خَيْرٌ فِي هَذَا الْأَمْرِ » ، أي :
خير به .

٦ - مرادفة « إلى » ، كقوله تعالى : « فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي
أَفْوَاهِهِمْ » ، أي : إلى أفواههم .

٧ - مرادفة « من » ، كقولك : « أَخَذْتُ كِتَابًا فِي خَمْسَةِ كُتُبٍ » ،
أي : من خمسة كتب .

٨ - المقايضة ، وهي الداخلة بين مفعول سابق ، وقاضٍ لاحق ،
كقوله تعالى : « فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ » ، أي : فما
متاع الحياة الدنيا بالقياس إلى الآخرة إلا قليل .

ب - (حرف جر زائد) :

وهي نوعان :

١ - زائدة للتعويض ، وهي التي تأتي عِيَوَاضاً من أخرى محذوفة ،
كقولك : « أَكَلْتُ فَمَا رَغِبْتُ » ، إذ الأصل : أَكَلْتُ مَا رَغِبْتُ فِيهِ .
فحذفت « في » من جملة الصلة ، فموض منها أخرى جارة للموصول .
وعلى هذا يكون الموصول مجروراً لفظاً منصوباً محلاً على أنه مفعول به
لفعل « أَكَلْتُ » .

٢ - زائدة للتوكيد ، وهي الداخلة على مفعول فعل متعدد قادر
على الوصول إلى مفعوله بنفسه ، كقوله تعالى : « وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا » ،
أي : اركبوها . والظاهر أنها الأصلية الظرفية ، وأن الفعل لم يأخذ
مفعوله لعدم تعلق الفرض به .

حرف القاف

[ق]

فعل أمر من « وقى يقي » ، نحو : « قِ نفسَك من البرد » ،
أي : احفظها .

[قد]

آ - (اسم بمعنى « حسب ») :

وهذه تستعمل على وجهين :

١ - مبنية على السكون ، نحو : « قدَّ زيدُ درهمٌ » و « قدني
درهمٌ » ، فتزاد نون الوقاية بينها وبين ياء التكامل للحفاظ على سكونها .

٢ - ومعرية ، نحو : « قدَّ زيدُ درهمٌ » و « قدني درهمٌ » ،
بغير نون وقاية .

وهي في كل ذلك اسم مرفوع على الابتداء ، أو في محل رفع على
الابتداء ، ودرهم : خبر عنه . والمعنى : حسي درهم ، وحسبُ
زيدُ درهم .

ب - (اسم فعل مضارع) :

بمعنى « يَكْنِي » . وذلك في نحو قولك : « قدَّ زيداً درهمٌ » ،
فيكون « زبداً » مفعولاً به ، و « درهم » فاعلاً لاسم الفعل .

ج - (حرف) :

وهذه لا تدخل إلا على الفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من التواصب والجوازم وحروف الاستقبال ، فلا يقال : « قد نِعِمَّ الرجل زيد - ولا : قد أُكْتُبُ » - ولا : قد ما جاء زيد - ولا : قد لن أسافر - ولا : قد سوف أسافر » . ومثال ما توفرت فيه الشروط : « قد جاء زيد » .

هذا ، وتعتبر « قد » مع الفعل كالكلمة الواحدة ، فلا يجوز الفصل بينها إلا بالقسم ، نحو : « قد - واقه - جاء زيد » . وقد يحذف الفعل بعدها لدليل ، كقول النابغة :

أَفِدَ الثَّرَحْلُ غَيْرَ أَنَّهُ رِكَابُ

لَمَّا تَزَلَّ بِرَحْلَانَا ، وَكَأَنَّ قَدِ

أي : وكأنَّ قد زالت .

ولها خمسة معانٍ :

١ - التوقع ، نحو : « قد يقدم الغائب » ، أي : أن قدمه متوقعٌ بين وقتٍ وآخر . وهذا المعنى لا يكون لها إلا مع المضارع .

٢ - تقريب الماضي من الحال ، نحو : « قد قام زيد » . تقول ذلك إذا كان قيامه قد جرى قبل كلامك بقليل . فأما إن كان مبعداً في الماضي فلا يجوز ذلك ، وكذلك إذا كان الفعل بما لا يدل على الزمان ، وتلك هي الأفعال الجامدة مثل « ليس - عسى - نعم - بشئ .. الخ » .

٣ - التقليل ، ولا يكون لها هذا المعنى إلا وهي داخلة على المضارع ، نحو : « قد يصدق الكذوب » ، أي : ربما يصدق .

- ٤ - التكثير ، نحو : « قد أقرأ في اليوم كتابين » ، أي : كثيراً ما أقرأ في اليوم كتابين .
 ه - التضييق ، نحو : « قد جاء زيد » .

[فَرَكَ]

اسم فعل أمر بمعنى « اكتب » .

[قَط]

آ - (ظرف زمان) :

لاستتراق ما مضى ، ولا تكون إلا بعد نبي ، نحو : « ما فعلته قط » . وهي مبنية على الضم أو الكسر أو السكون . وفيها لثات : قطّ - قطٍ - قُطْ - قُطْ - قُطْ - قُطْ .

ب - (اسم بمعنى « حسب ») :

وهذه مخففة الطاء ساكنتها ، نحو : « قطّ زيد درم » ، فتكون مبنية على السكون في محل رفع مبتدأ ، ودرم : خبر .

ج - (اسم فعل مضارع) :

وهذه تدخل فون الوقاية بينها وبين ياء التكلم ، نحو : « قطي درم » ، فتكون الياء مفعولاً به ، و« درم » فاعلاً لاسم الفعل .

[قَطَكَ]

اسم فعل أمر بمعنى « اكتب » أو « اقر » .

[قُوسٍ]

اسم صوت للدجاج لحته على الأكل .

حرف الكاف

[ك]

آ - (حرف جر) :

ومعناه التشبيه ، نحو : « زيد كالأسد » . وقد لفتق له النحاة معاني أخرى لا تثبت عند التحقيق .

ب - (حرف جر زائد) :

وهو الذي في قوله تعالى : « ليس كمثلِه شيء » . وقد تأوله بعضهم على الأصلالة ، فجعله اسماً مؤكداً بكلمة « مثله » .

ج - (اسم بمعنى « مثل ») :

ولم يسلم بذلك سيوبه إلا في الضرورة ، كقول المجاج :

يضحكن عن كالبَرَدِ المنهم^(١)

حيث الكاف اسم مبني على الفتح في محل جر بحرف الجر « عن » ، وهو مضاف ، والبرد : مضاف إليه .

وقال كثير ، منهم الأخفش والفارسي : يجوز اعتبار كل كاف جارة

(١) المنهم : النائب .

اسماً ، فجوزوا في نحو : « زيد كالأسد » أن تكون الكاف في موضع رفع خبراً للمبتدأ ، والأسد مخفوضاً بالاضافة .

ورد ابن هشام هذا المذهب بدعوى أن الكاف غير سالبة للجبر بحروف الجر ، إذ لم يسمع « مررت بكالأسد » . وليس بشيء ، لأن الاسمية لا يقررها صلاحية الكلمة للجبر بالحرف ، فما أكرر الكلمات التي لا خلاف في اسميتها ، ومع ذلك لا يمكن إدخال الجار عليها (١) .

د - (ضمير متصل) :

وذلك في نحو : « زيد أكرمك » .

هـ - (حرف خطاب) :

ولا محل لهذا من الاعراب لأنه حرف . وهو يوجد في أسماء الإشارة مثل « ذلك - تلك - أولئك » ، وفي الضمير المنفصل المنصوب مثل « إياك - إياكما ... » ، على مذهب من يرى أن « إيا » وحده هو الضمير ، وفي بعض أسماء الأفعال مثل « دونك - عليك - رويدك ... » .

[طائفة]

انظر « كائن » .

[كلن]

حرف بسيط يدخل على المبتدأ والخبر فينصب الأول ويرفع الثاني . وله معنيان :

(١) من ذلك مثلاً كلمة « لدى » ، فالتحاة يجمعون على اسميتها ، وعلى أنها ليست قابلة للجبر بالحرف ، إذ لا يقال : من لديه - أو : في لديه ...

١ - التشبيه ، وهو الغالب عليه ، والمتفق عليه ، نحو : « كان زيداً أسدً » .

٢ - التشك والظن ، ولا يكون هذا إلا إذا كان الخبر مشتقاً ، نحو : « كان زيداً مقبلاً » .

هذا ، ويقع « كان » في تركيب غريب اختلف النحاة في اعرابه ، وهو مثل قولك : « كأنك بالدنيا لم تكن » .

فقال الفارسي : الكاف حرف خطاب ، والباء زائدة ، فيكون أسل العبارة : « كان الدنيا لم تكن » . وهذا أسهل الاعرابات وأكثرها محافظة على المعنى .

وقال غيره : الكاف اسم كان ، والباء بمعنى « في » ، وهي متعلقة بتكن ، وتكن تامة فاعلها ضمير المخاطب المستتر . والتقدير : كأنك لم توجد في الدنيا .

وقال ابن عصفور : الكاف زائدة كافة ، والباء زائدة ، فالتقدير : كأنما الدنيا لم تكن .

وقال ابن عمرون : الكاف اسم كان ، والجار والمجرور خبرها ، وجلة لم تكن حال . والتقدير : كأنك موجود في الدنيا ولم تكن !

وقال الطرزي : الأصل : كأنك تبصر الدنيا لم تكن ، ثم حذف الفعل وزيدت الباء (١) .

[كأنما]

مكفوفة كافة لا عمل لها .

(١) كان قصدنا من عرض هذه الاعرابات الكثيرة عليك أن ترى سلامة اعراب الفارسي وفضله على غيره .

[كَأَيِّن]

ويقال فيه « كَأَيِّن » . كما أن فونه تكتب نوناً مرة ، وتنويناً مرة أخرى ، هكذا « كَأَيِّن » .

وهو اسم مبهم يكنى به عن العدد الكثير ، نحو : « كَأَيِّن من كتاب قرأت » ، أي : قرأت كثيراً من الكتب .

أحكامه :

١ - هو مبني على السكون .

٢ - واجب التصدير .

٣ - مفتقر إلى التمييز بسبب إبهامه .

٤ - الغالب على تمييزه أن يكون مجروراً بـ « بن » ، كقوله تعالى : « وكَأَيِّن من آية في السماوات والأرض يرون عليها وهم عنها معرضون » ، وقوله : « وكَأَيِّن من دابة - وكَأَيِّن من نير - وكَأَيِّن من قرية ... الخ » .

وقد يأتي تمييزه منصوباً ، على قلة ، ومنه قول الشاعر :

أطرد اليأس بالرجا فكأَيِّن آلاماً حم يسره بعدَ عُسْرٍ

٥ - لا يجوز جره بحرف ، فلا يقال : « بكأَيِّن تباع هذا الثوب » .

٦ - إذا وقع مبتدأ فلا يكون خبره إلا جملة .

٧ - ويقع مواقع امرائية مختلفة : فهو مبتدأ في نحو : « كَأَيِّن من كتاب لم أقرأ » ، أي : كثير من الكتب لم أقرأه ، وهو مفعول به في نحو : « كَأَيِّن من كتاب لم أقرأ » ، أي : كثيراً من الكتب لم أقرأه ، وهو مفعول مطلق في نحو : « كَأَيِّن من مرة سافرت » ، أي : سافرت عدة مرات ...

[كَغ]

بفتح الكاف وكسرها : اسم صوت لجر الطفل عما يُتَقَدَّرُ منه .

[كَزَا]

آ - (كناية عن شيء) :

وذلك في نحو قولك : « قلت لفلان كذا وكذا » و « فعلت به كذا وكذا » و « هل تذكر يوم كذا وكذا ؟ » ... الخ . وامرأب هذه كأمرب التي تليها .

ب - (كناية عن عدد) :

وذلك في نحو قولك : « اشتريت كذا كتاباً » ، أي اشتريت عدداً غير معلوم من الكتب .

وهذه لا تختلف عن « كَأَيْن » إلا في شيئين : أولهما أنها ليست واجبة التصدر ، والثاني أن تمييزها لا يكون إلا منصوباً . كما أن الغالب عليها أن تستعمل مكررةً بالمطف ، نحو : « قرأت كذا وكذا كتاباً » .

وهي والتي قبلها تسمان مواقع إعرابية مختلفة ، فهي مبتدأ في نحو : « كذا رجلاً جامناً » ، أي : عددٌ من الرجال جامناً ، وفاعل في نحو : « جامناً كذا رجلاً » ، أي : جامناً عددٌ من الرجال ، ومفعول به في نحو : « اشتريت كذا وكذا كتاباً » ... الخ .

ج - (مركبة) :

من كاف التشبيه ، و « دا » الاشارة ، نحو قولك : « كذا كرمي » ، أي : كرمي مثل هذا .

ويدخل على « كذا » هذه ما يدخل على أسماء الإشارة ، فتدخلها
« ها » التنيية ، فيقال : « هكذا كرمي » ، وحرف الخطاب ، فيقال :
« كذلك كرمي » ، ولام البد مع حرف الخطاب ، فيقال : « كذلك كرمي » .

ويطلب على « كذا » هذه أن تستعمل مفعولاً مطلقاً ، نحو :
« كذلك فاعملوا » ، أي : اعملوا عملاً كهذا العمل . فإذا اعتبرنا الكاف
التشبيهية حرف جر كانت هي وجروها متعلقين بصفة محذوفة لمفعول مطلق
محذوف ، والتقدير : اعملوا عملاً كائناً كذلك العمل ، وإن اعتبرناها اسماً
بمعنى مثل - وهذا جائز خلافاً لابن هشام - كانت هي في محل نصب على
المفعولية المطلقة نائبة عن المصدر ، والتقدير : اعملوا مثل هذا العمل .
وكان اسم الإشارة بعدها مضافاً إليه .

[كذلك]

انظر « كذا » المركبة .

[كُلٌّ]

اسم موضوع للاستغراق . فإن أضيف إلى المفرد النكرة ، نحو :
« كل رجل يعرف ذلك » ، أو إلى الجمع المعروف ، نحو : « كل الرجال
يعرفون ذلك » ، كان معناه استغراق الأفراد ، وإن أضيف إلى المفرد
المعرفة ، نحو : « كل الرجل صالح » ، كان معناه استغراق أجزاء الفرد
الواحد .

ولهذا الاسم استعمالات مختلفة وفي كل استعمال له أحكام :

١ - فإذا أريد استعماله نعتاً لنكرة أو معرفة من أجل الدلالة على
كماله ، وجب أن يضاف إلى اسم ظاهر يماثل الموصوف لفظاً ومعنى ، نحو :
« رأيت رجلاً كلَّ الرجل » ، وكقول الشاعر :

وإن الألف حانت يفتلج دماؤهم
مُ القوم كل القوم يا أم خالد
وفي هذا الاستعمال لا يكون معناها إلا بيان كمال الموصوف ، وأنه
يشتمل على جميع صفات جنسه .

٢ - وإذا أريد استعمالها للتوكيد ، وجب إضافتها إلى ضمير يسود
على المؤكد ، كقوله تعالى : « فسجد الملائكة كلهم » .

٣ - فإن لم تستعمل لنت أو توكيد ، بل كانت بحسب العوامل ،
جاز إضافتها إلى الظاهر ، كقوله تعالى : « كل نفس بما كسبت رهينة » ،
وجاز افرادها ، كقوله تعالى : « وكلاً ضربنا له الأمثال » .

٤ - وإذا أضيفت إلى ضمير لا يعود على مؤكد قبلها ، فالتأنيب
ألا تقع إلا مبتدأ ، نحو : « كلهم يعرف زيداً » ، ولا يقال : « جاء
كلهم » ، بإيقاعها فاعلاً ، ولا : « رأيت كلهم » ، بإيقاعها مفعولاً ،...
السخ » .

ويترتب على هذا أنها إذا أضيفت إلى اسم مماثل لاسم قبلها كانت
نعتاً ، وإذا أضيفت إلى ضمير يعود على اسم قبلها كانت توكيداً ، فلت لم
يكن هذا ولا ذاك كانت بحسب العوامل .

٥ - ولفظ « كل » مفرد مذكر ، أما معناها فيحسب ما تضاف
إليه . فإن أضيفت إلى نكرة وجب مراعاة المعنى ، فقول : « كل رجل
يعرف زيداً » - كل امرأة تعرف زيداً - كل قوم يعرفون زيداً » .

٦ - وإن أضيفت إلى المعرفة ، أو قطعت عن الإضافة لفظاً ،
جازت مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى ، قول : « كل الرجال يعرف زيداً » -

أو : يعرفون زيداً ، وكلٌ يعرف زيداً - أو : يعرفون زيداً ، ، فن مراعاة اللفظ قوله **يَعْرِفُونَ** : « كلٌّ راعٍ ، وكلٌّ مسؤول عن رعيته » ، وقوله تعالى : « كلٌ يعمل على شاكلته » ، ومن مراعاة المعنى قوله : « كلٌ له قاتنون - وكلٌ في فلكٍ يسبحون » .

[كهد - كلنا]

اسمان موضوعان لاستفراق الاثنين ، كما وضعت « كل » لاستفراق الجميع .

ويختلفان عنها في أمور ، كما يتفقان في أمور :

١ - لا يستعملان نمناً لبيان كمال المنعوت .

٢ - يستعملان مثلها في التوكيد ، فيقال : « جاء الرجلان كلاهما - ورأيت اثنتين كليهما » .

٣ - إضافتها إلى ضمير لا يعود على مؤكد قبلها لا توجب إيقاعها موقع المبتدأ دائماً ، كما هو الشأن مع « كل » ، بل يجوز أن يقعا مواقع إعرابية مختلفة ، فها مبتدأان في نحو : « كلاهما يعرفني - كلنا كما تعرفني » ، وفاعلان في نحو : « جاء كلاهما - جاءت كلتاها » ، ومفعولان في نحو « رأيت كليهما - رأيت كلتيهما » .

٤ - خلافاً لـ « كل » ، يجب إضافتها دائماً لفظاً ومعنى إلى كلمة واحدة معرفة دالة على اثنين ، فيقال : « كلاهما - كلا الرجلين - كلتا - كلا الرجلين » ، ولا يقال : « كلا رجلين - كلا زيد وعمرو » .

٥ - يجوز دائماً مراعاة لفظها المفرد ، ومراعاة معناها التثنية ، فنقول : « كلاهما يعرف زيداً - أو : كلاهما تعرفان زيداً » ، إلا إذا كان الحدث

متبادلاً بينها ، فندتدجب مراعاة اللفظ ، فتقول : « كلاهما يجب صاحبه » ، ولا يجوز أن تقول : « كلاهما يجبان صاحبها » ، لأن المعنى المراد أن كلاهما واحد منها يجب الآخر ، فلو لم تراعى اللفظ لانقلب المعنى وصار أن لهما صاحباً مشتركاً ، وأن كل واحد منها يجب هذا الصاحب .

٦ - إذا أضيفت « كلا وكلتا » إلى الاسم الظاهر كاتنا في الأعراب كالفرد المقصور ، فتأزمان الالف مقدرة عليها الحركات الثلاث ، تقول : « جاء كلا الرجلين - رأيت كلا الرجلين - مررت بكلا الرجلين » ، أما إن أضيفتا إلى الضمير ، فهما ملحقتان بالثنى في إعرابه ، فتلحقها الالف في حالة الرفع ، والياء في حالي النصب والجر ، تقول : « جاء كلاهما - رأيت كليهما - مررت بكليهما » .

[كلاً]

حرف ردع وزجر لا عمل له ، قال تعالى : « أطلّع النبيّ ، أم اتّخذت عند الرحمن عهداً ؟ ! كلا . سنكتب ما يقول » . وقد تأتي في أوائل السور لمعنى الاستفتاح فقط ، كقوله تعالى : « وما هي إلا ذكري للبشر . كلا والقمر » .

[كلاهما]

كلمة مركبة من « كل » و « ما » المصدورية ، ولا يليها إلا جملتان ، ولهذا اشبهت أدوات الشرط ، بل لقد رأى بعضهم عدها في أدوات الشرط تسيلاً واختصاراً . ومثالها : « كلا جاء زيدٌ أكرمته » . وتعرب على الشكل التالي :

كل : منصوبة على الظرفية الزمانية ، متعلقة بالفعل « أكرمته » ،

الذي هو جواب في المني . وهي مضافة إلى المصدر المؤول بعدها . (وانما اكتسبت الظرفية من هذا المصدر النائب عن الظرف كما سنرى) .

ما : مصلرية زمانية .

جاء زيد : فعل وفاعل . والمصدر المؤول من « ما » والجملة في محل جر بالاضافة . (وهذا المصدر فيه معنى الظرف ، لأنه على تقدير مضاف محذوف : كل وقت مجيء زيد . فتكون نيابته عن الظرف كنيابة المصدر عنه في نحو قولك : « جئتك صلاة العصر » ، أي : وقت صلاة العصر . وهذا المني قد انتقل منه إلى كلمة « كل » ، لأن هذه الكلمة تأخذ معناها مما تضاف إليه) .

أكرمته : فعل وفاعل مفعول به .

جملة : « جاء زيد » : صلة « ما » لا محل لها من الاعراب .

جملة « أكرمته » : ابتدائية مؤخرة من تقديم لا محل لها من الاعراب ، إذ الأصل : أكرمت زيدا كلما جاء ، أو هي شبه جواب شرط لا محل لها من الاعراب .

وعلى هذا الاعراب يكون تقدير التركيب كله : « أكرم زيدا في كل مجيء له » .

وهناك إعراب آخر يجمل « ما » اسماً نكرة بمعنى « وقت » ، فتكون الجملة بعدها نعتاً لها ، لكن هذا يحوج إلى تقدير عائد في الجملة يعود على « ما » ، كي تربط الجملة الصفة بموصوفها ، فيكون التقدير : كل وقت مجيء فيه زيد أكرمه . والاعراب الأول أقرب إلى المعنى وأبسط .

١ - (خبرية) :

وهذه يخبر بها عن العدد الكثير ، نحو : « كم كتاب قرأت !! » ،
أي : قرأت كثيراً من الكتب . وسميت خبرية لأن الكلام معها ليس على
جهة الاستفهام ، وإنما هو على جهة الاخبار .

٢ - (استفهامية) :

وهذه يطلب بها تعيين العدد ، نحو : « كم كتاباً قرأت ؟ » .

وتشتركان في أمور وتختلفان في أخرى :

١ - فتشتركان في أن كليهما : اسم ، مبهم ، كناية عن عدد ،
مفتقر الى التمييز ، مبني على السكون ، واجب التصدير .

أما اختلافهما ففي شيئين : في المعنى ، وفي التمييز : فمعنى الأولى
الاخبار بالكثرة ، ومعنى الثانية الاستفهام عن العدد . وتميز الأولى بمرور
دائماً بالاضافة (١) أو بمن ، وتميز الثانية منصوب أبداً (٢) . وذلك ظاهر
في المثالين السالفين .

ثم إن تمييز الاستفهامية لا يكون إلا مفرداً ، أما تمييز الخبرية ،

(١) ولكن يجب نصبه إذا فصل بينه وبين « كم » فاصل ، نحو « كم
عندي كتاباً !! » . إذ لا نحور الاضافة عند وجود الفاصل .

(٢) ويجوز جره بمن إذا جرت « كم » الاستفهامية بحرف جر ، نحو :
« بكم من قرش اشتريت الكتاب ! » . وقد يحذف الجار فيقال : « بكم قرش
اشتريت الكتاب ؟ » والأفضل نصبه على كل حال ، فنقول : « بكم قرشاً اشتريت
الكتاب ؟ » .

فيجوز إفراده ، نحو : « كم كتاب قرأت !! » ، كما يجوز جمعه ،
نحو : « كم كتب قرأت !! » .

هذا ، وللكلمتين مواقع إعرابية مختلفة :

١ - فإن مُبَيَّنًا بالذات ووليها اسم مرفوع ، كاتنا في موقع الخبر
المقدم ، نحو : « كم رجلاً عدوكم ؟ - كم رجلاً أتم !! » .

٢ - وإن ميزا بالذات ووليها الظرف ، أو الفصل الذي استوفى
مفعوله ، كاتنا في موقع المبتدأ ، نحو : « كم رجلاً عندك ؟ ، وكم رجلاً
رأيت ؟ - وكم رجلاً عندي !! » ، وكم رجلاً رأيت !! » .

٣ - وإن ميزا بالذات وكان بعدها فعل لم يستوف مفعوله ، كاتنا
في موقع المفعول به المقدم ، نحو : « كم كتاباً قرأت ؟ - كم كتاب
قرأت !! » .

٤ - وإن ميزا بالظرف ، كاتنا في موقع الظرف ، نحو : « كم
ساعة اشتغلت ؟ - كم ساعة اشتغلت !! » .

٥ - وإن ميزا بالمصدر ، كاتنا في موقع المفعول المطلق ، نحو :
« كم مرة سافرت ؟ - كم مرة سافرت !! » .

وقد يحذف التمييز للعلم به ، فلا يتغير إعرابها ، نحو : « كم
سافرت ؟ » ، فكأن هنا مفعول مطلق لأنها سؤال عن عدد مرات وقوع السفر .

[كما]

مركبة من كاف التشبيه ، و « ما » المصدرية ، أو الموصولة ، أو
الزائدة غير الكافة بحسب التركيب الذي هي فيه .

فإن وقع بعد « كما » مفرد مجرور ، كانت « ما » زائدة غير كافة ،

كقول عمرو بن براقة :

وثصر مولانا ونعلم أنه كما الناس مجروم عليه وجارم
فالكاف جارة ، و « ما » زائدة ، و « الناس » مجرور بالكاف ،
والجار والمجرور متعلقان بنجر أن المحذوف .
وإن وقع بعدها الجملة الاسمية ، كانت « ما » زائدة كافة ، كقول
نهشل بن حري :

أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد
كما سيف عمرو لم تخنه مضاربته

ف « كما » هنا مكفوفة كافة ، و « سيف » مبتدأ ، وجملة
« تخنه مضاربته » في محل رفع خبراً عن المبتدأ ، والجملة الكبرى مستأنفة
لا محل لها من الاعراب .

وإن وقت بعدها الجملة الفعلية ، كانت « ما » مصدرية ، وكان
المصدر المؤول مجروراً بالكاف ، ثم كان للجار والمجرور اعراب ما بحسب
موقعه من الكلام :

ففي مثل قول أبي صخر الهذلي :

وإني لتمروني لذكراك هزئة كما اتفض الصغور بالله القطر

تكون الكاف والمصدر المؤول المجرور بها ، متعلقين بصفة محذوفة
ل « هزة » . والتقدير : هزة كائنة كاتفاضة الصغور .

وفي مثل قولك : « بكى زيد » كما يبكي الأطفال ، تكون
الكاف والمصدر المؤول المجرور بها متعلقين بصفة محذوفة لفعول مطلق
محذوف . والتقدير : بكى زيد بكاءً كبكاء الأطفال .

وفي مثل قوله تعالى : « كما بدأنا أول خلقٍ نبيده » ، يجوز

اعتبار « ما » مصدرية ، فتكون الكاف والمصدر المؤول المجرور بها متعلقين بصفة المفعول المطلق المحذوف ، فالتقدير : نبيد أولَ خلقٍ إعادةً كائنةً كبديثنا له ، ويجوز اعتبار « ما » اسماً موصولاً ، فتكون الكاف جارة للموصول ، وهي ومجرورها متعلقان بحال محذوفة من الضمير في « نبيده » ، والتقدير : نبيده كائناً كالذي بدأناه .

هذا ، واختلف النحاة في اعراب قولهم : « كنْ كما أنت » ، فقال بعضهم :

١ - ما : موصولة ، و « أنت » مبتدأ حذف خبره ، والجملة صلة « ما » ، والكاف ومجرورها متعلقان بخبر « كن » المحذوف . والتقدير : كن كائناً كالذي أنت هو .

٢ - وقال غيرهم : ما : موصولة ، وأنت : خبر حذف مبتدؤه . وسائر الاعراب يماثل ما قبله . والتقدير : كن كائناً كالذي هو أنت . وبهذا أعربوا قوله تعالى : « إجمال لنا إلهاً كما لهم آلهة » أي : كالذي هو لهم آلهة .

٣ - وقال غيرهم : ما : زائدة غير كافة ، والكاف جارة للضمير « أنت » ، والجار والمجرور متعلقان بخبر « كن » . والتقدير : كن كائناً كأنت .

٤ - وقال غيرهم : ما : زائدة كافة ، وأنت مبتدأ حذف خبره ، والجملة خبر « كن » ، والتقدير : كن (كما) أنت عليه (١) .

(١) يلاحظ القارىء أننا اعتبرنا الكاف جارة في كل الاعراب ، لكن هذا لا يعني عدم جواز اعتبارها اسماً بمعنى مثل في كل الاعراب أيضاً . وعليه تكون الكاف هي الصفة ، أو هي الحال ، أو هي المفعول المطلق ، أو هي الخبر ، ←

[كـ]

آ - (اسم استفهام) :

وذلك في قول الشاعر :

كي تجنحون إلى سِلْمٍ وما تُثْبِرَتُ
قتلاكم ولظى الهيجاءِ تضطرم ؟
أراد : كيف ؟ فحذف الفاء ، كما قال بعضهم : « سَوَ أَفعل »
يريد : سوف أَفعل .

ب - (حرف جر) :

وهي الداخلة على « ما » الاستفهامية في قولهم : « كَيْمَ فعلت
ذلك ؟ » ، أي : لم فعلته ؟ ، والداخلة على « ما » المصدرية ، كقول
الشاعر :

إذا أنت لم تنفعَ فضرَّ ، فانما
يُرجى الفقى كما يضرُّ وينفعُ^(١)

أي : يُرجى الفقى للضرر والنفع .

ج - (حرف مصدرية ونصب) :

وذلك في نحو قولك : « ذهب إلى المدرسة لكي أتعلّم » ، أي :
للتعلّم .

→ بحسب الوجوه الامراية المختلفة ، ثم يكون ما بعدها مجروراً بالاضافة . وفي
حال اعتبار « ما » كافة ، تكون الكاف مكفوفة عن الاضافة .
(١) ويرى بعضهم أن « ما » هنا كافة كفت « كي » عن عمل النصب .

واختلف النحاة في « كي » غير المسبوبة باللام التمليلية ، كما في قولك : « نهبت إلى المرساة كي أتملم » ، فقال بعضهم : هي المصدرية الناصبة ، ومصدرها في محل جر بلام التمليل المنهوبة ، وقال آخرون : بل هي حرف جر ، والناصب للمضارع هو « أن » المضرة بمصدرها . ويحمل الوجهين قول الشاعر :

أردتُ لكيا أن تطيرَ بقربي فتركها شتاً بيضاء بلقسع

فهمنا اجتمعت لام التعليل ، و « كي » ، و « أن » ، فيجوز اعتبار « كي » حرف جر للتعليل مؤكداً للام التعليل ، ويكون النصب بـ « أن » ، كما يجوز اعتبار « كي » هي الناصب ، فتكون « أن » توكيداً لها .

[كيت]

اسم يكنى به عن الجملة ، قولاً كانت أو فعلاً ، وقال بعضهم : بل لا يكنى بها إلا عن جملة القول ، نحو : « قلت لزيد كيت وكيت » . وهو مبني على الفتح في محل نصب على أنه مفعول به . ولا يستعمل إلا مكرراً بالطف ، كما رأيت في المثال .

[كيف]

آ - (اسم استفهام) :

وذلك في نحو قولك : « كيف حال زيد ؟ » (١) .

(١) ويرى سيبويه أنها ظرف ، وأنها منصوبة أبداً على الظرفية ، وذلك لأن جوابها عنه أن يقال : زيد على أحسن حال ، أو هو في أحسن حال . ومن العلوم أن أدوات الاستفهام كلها تنصب إعراب ما يجاب به عنها ، كما ستري بعد قليل .

وتقع هذه مواقع إعرابية مختلفة ، وإنما يحدد هذا الموقع معرفة
 جوابها : فإن قلت : « كيف زيد ؟ » كانت خبراً ، لأن الجواب عنها
 يأتي خبراً : « زيدٌ عليلٌ » . وإن قلت : « كيف كان زيد ؟ » كانت
 خبراً لكان ، لأن الجواب عنها : « كان زيدٌ عليلًا » ، وإن قلت :
 « كيف وجدت زيداً ؟ » كانت مفعولاً ثانياً لوجد ، لأن الجواب عنها :
 « وجدت زيداً كريماً » ، وإن قلت : « كيف نام زيد ؟ » كانت حالاً
 من زيد ، لأن الجواب عنها : « نام زيدٌ مستلقياً » ، أو كانت مفعولاً
 مطلقاً إذا كنت تسأل بها عن هيئة النوم ، لا عن هيئة النائم ، ويكون
 الجواب عنها عندئذٍ : « نام ريد نوماً هادئاً » .

فإن أُجبت عنها دائماً بالجار والمجرور ، قلت : « زيد على خير ،
 نام زيد على أحسن حال ... الخ » كما يقول سيويوه ، فلا بد من اعتبارها
 ظرفاً كما فعل هو .

ب - (اسم شرط) :

إذا تضمنت « كيف » معنى الشرط صارت واحدةً من أدواته ،
 نحو : « كيف تجلس أجلس » . ثم اختلف النحاة فيها : فقال قوم : هي
 غير جازمة مطلقاً ، وقال غيرهم : بل يجوز الجزم بها ، وعدم الجزم بها
 مطلقاً ، وقال غيرهم : بل لا يجوز الجزم بها إلا إذا اقترنت بـ « ما »
 الزائدة ، نحو : « كيفما تجلس أجلس » .

ثم قالوا : لا يكون شرطها وجوابها إلا فعلين متفتحين اللفظ والمعنى ،
 كما ترى في المثالين السالفين .

وهذا الذي قالوه يتناقض مع تسليمهم بشرطيتها في قوله تعالى :
 « ينفق كيف يشاء » ، وقوله : « بصوركم في الأرحام كيف يشاء » ،

وقوله : « فيسقطه في السماء كيف يشاء » ، إذ الجواب في هذه الآيات كلها محذوف دل عليه الكلام السابق ، وليس في الكلام السابق فعل متفق مع فعل الشرط لفظاً ومعنى^(١) .

وإذا تضمنت « كيف » معنى الشرط لم تقع إلا مفعولاً مطلقاً ، لأنها تكون عندئذ ربط الحدين بكيفية واحدة ، لأن قولك : « كيف تجلس أجلس » يعني : اجلس الجالس الذي تجلسه .

[كيفما]

انظر « كيف الشرطية » .

(١) سبق أن قلنا في بحث الشرط عند الكلام على « كيف » : إن اشتراط النحاة أن يتفق شرط « كيف » وجوابها في اللفظ والمعنى ، أمر لا لزوم له ، ودلنا على ذلك بما تقدم ، وهذه الآيات حجة على النحاة . (راجع بحث الشرط) .

حرف اللام

[ل]

آ - (حرف جر أصلي) :

ومعانيها كثيرة ، هي :

- ١ - الاستحقاق ، وهي الواقعة بين معنى وذات ، نحو : « الحمد لله » .
- ٢ - الاختصاص ، نحو : « الراج للفرس » .
- ٣ - المثلث ، نحو : « الكتاب لزيد » .
- ٤ - التملك ، نحو : « وهبت لزيد كتاباً » .
- ٥ - شبه التملك ، كقوله تعالى : « جعل لكم من أنفسكم أزواجاً » .
- ٦ - التعليل ، نحو : « هيأت نفسي للسفر » .
- ٧ - توكيد النفي ، وهي التي تسمى بلام الجحود ، نحو : « ما كنت لأخون المهد » .
- ٨ - مرادفة « إلى » ، كقوله تعالى : « كلُّهم يجري لأجلٍ مسمى » ، أي : إلى أجل .
- ٩ - مرادفة « على » ، كقوله تعالى : « ويخرون للأذنان » ، أي : عليها .
- ١٠ - مرادفة « في » ، نحو : « مضى لسييله » ، أي : في سييله .

١١ - مرادفة « عند » ، نحو : « كتبتك لخمس خلون من رمضان » ،
أي : عند خمس .

١٢ - مرادفة « بعد » ، كقوله تعالى : « أقم الصلاة للولك
الشمس » ، أي : بعد غروبها .

١٣ - مرادفة « مع » ، كقول متمم بن نويرة يرثي أخاه مالكا :
فلما تفرقنا كآني ومالكا لطلول اجتماع لم نبت ليلة معا
أي : مع طول اجتماعنا .

١٤ - مرادفة « من » ، كقول جرير :
لنا الفضل في الدنيا وافقك راغم
ونحن لكم يوم القيامة أفضل
أي : ونحن أفضل منكم يوم القيامة .

١٥ - التبليغ ، وهي الجارة لاسم السامع لقول أو ما في معناه ،
نحو : « قلت له » .

١٦ - مرادفة « عن » ، كقول الشاعر :
كضرائر الحسناء قلن لوجهها حسداً وبفضاً : إنه لديم
أي : قلن عن وجهها .

١٧ - الصيرورة ، وتسمى لام العاقبة ، ولام المآل ، كقوله
تعالى : « فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً » . الشاهد في
اللام الداخلة على « يكون » .

١٨ - التعجب مع القسم ، وتختص هذه باسم الله تعالى ، نحو :
« لله ، لقد أصبح زيد شاعراً » ، أي : والله لقد أصبح زيد شاعراً .
وإنما نقول ذلك إذا كنت في عجب من صيرورته شاعراً .

١٩ - التعجب وحده ، نحو : « يا تَجَالِ الرِّيحِ » (١) ، ونحو :
« لَهْ دره فارساً » .

٢٠ - التبيين ، وهي ثلاثة أنواع :

(آ) - لام تبيين المفعول من الفاعل في اسلوب تمجبي فله دال على الحب أو البغض ، نحو : « ما أحبني ! - ما أبغضني ! » ، فإن قلت : « ما أحبني لزيد » كان المعنى أنك أنت الحب ، وزيداً محبوباً . وإنما بين ذلك دخول اللام على « زيد » ، فلو أدخلت عليه « إلى » ، فقلت : « ما أحبني إلى زيد » ، لانتقل المعنى وصار زيد محباً ، وصرت أنت محبوباً .

(ب) - لام تبيين المفعول في اسلوب دعائي مثل « سقياً لزيد » ، فزيد هو المدعو له بأن يسقيه الله تعالى . وهذه اللام لا تتعلق بالمصدر المذكور للدعاء ، لأن فله متعد لا يحتاج إلى اللام ، ولو علقتها به لصار تقدير الكلام : اللهم اسق لزيد . وليس هذا اسلوباً عربياً . وإنما تقدير الكلام : اللهم اسق ... ودعائي لزيد ، أو ... إرادتي لزيد . وعلى هذا تكون اللام ومجرورها متعلقين بخبر مبتدأ مخوف .

(ج) - لام تبيين الفاعل في اسلوب دعائي ، نحو : « تباً لزيد » . وهذه كسابقتها في التأويل والتعليق ، سوى أنها دخلت على ما هو فاعل في المعنى ، إذ التقدير : ليَهْلِكْ ... لإرادتي لزيد .

ب - (حرف جر زائد) :

ولها مواضع ، وكلها يختلف فيه :

(١) وقد مر معنا في اسلوب نداء التعجب ونداء الاستغاثة أن منهم من يد هذه اللام زائفة .

١ - (اللام بين الفعل المتعدي ومفعوله) : كقول كثير :

أريدُ لأنسى ذكرَها فكأنما تمثّلُ لي ليل بكل سيلٍ

قال بعضهم : هي زائدة ، لأن الفعل « أريد » متعدٍ بنفسه فلا يحتاج إلى اللام ، يقال : « أريد أن أنسى » بنير لام .

وقال آخرون : هي أصلية للتعليل ، وليست داخلة على مفعول الفعل ، لأن مفعوله محذوف تقديره : أريد السلوان لأنسى ذكرها .

وقال الخليل وسيبويه : الفعل في مثل هذا التركيب مقدرٌ بمصدر مرفوع بالابتداء ، واللام ومجرورها خبر . والتقدير : الإرادة لفسيان الذكر . وعليه يكون الفعل غير ذي مفعول ، وتكون اللام أصلية للتعليل .

٢ - (اللام بين المضاف والمضاف إليه) : ويسمونها بالحقمة ،

ومثالها قول زهير :

سمتُ تكاليفَ الحياةِ ومن يعيشُ

ثمانين حولاً لا أبالك يسأم

قال بعضهم : اللام زائدة بين « أبا » والكاف . لأن « أبا » اسم لا النافية للجنس ، ولو لم يكن مضافاً ، ويكن الكاف مضافاً إليه ، لكان مبنياً على الفتح في محل نصب ، لأن هذا هو حكم اسم « لا » إذا لم يكن مضافاً . فلما كان منصوباً بالالف لأنه من الأسماء الخمسة ، دل ذلك على إضافته ، وإذن تكون اللام زائدة بينه وبين المضاف إليه .

وقال آخرون : بل اللام أصلية ، وهي ومجرورها متعلقان بالخبر المحذوف ، والتقدير : لا أبا كائن لك . أما الألف في « أبا » فليست للاعراب ، بل هي حرف أصلي من حروف الكامة ، فالاسم على ذلك مقصور ، وهو مبني على الفتح المقدر على الألف للتندر ، لأنه اسم « لا » النافية للجنس . وهذه لغة معروفة ، ومنها قول الراجز :

إن أباه وأبأ أباه قد بلنا في المجد غايتها

وقال غيرهم : اللام أصلية وهي ومجرورها صفة لـ « أبأ » ، والخبر محذوف ، وعليه تكون « أبأ » معربة منصوبة بالآلف لأنها شبيهة بالضاف ، لأن الموصوف يدخل في زمرة الشبيه بالضاف . والتقدير إذن : لا أبأ كائنًا لك مذموم .

٣ - (اللام في المفعول به لعامل ضعيف) : ويسمونها لام التقوية . وإنما يضعف العامل إذا كان متأخرًا عن معموله ، كقوله تعالى : « إن كنتم للرؤيا تعبرون » ، فلو كان الفعل « تعبرون » متقدمًا على « الرؤيا » ، لوصل إليها بفير اللام ، فتقول في غير القرآن : « إن كنتم تعبرون الرؤيا » . وكذلك يضعف إذا كان مشتقًا ، كقوله تعالى : « فمآل لما يريد » ، إذ لو كان العامل هنا نملًا بدلًا من مبالنة اسم الفاعل ، لما احتاج إلى اللام ، تقول في غير القرآن : « الله يفعل ما يريد » .

واختلف النحاة هنا :

فقال بعضهم : اللام هنا زائدة بدليل صحة سقوطها على الرغم من ضعف العامل ، فتقول في غير القرآن : « فمآل ما يريد » - إن كنتم للرؤيا تعبرون » . ولا يمكن اعتبارها أصلية لأن العامل متمدد بنفسه .

وقال آخرون : ليست اللام هنا زائدة ، لأن الزائد لا يأتي إلا لمنى التوكيد ، وهذه أتت لتقوية العامل للوصول إلى معموله ، وهذه الوظيفة هي وظيفة حرف الجر الأصلي لا الزائد . ولكن لما كان العامل متمددًا هنا بنفسه ، فلا نسميها أصلية تمامًا ، ولكن نسميها شبيهة بالأصلية . وعليه تكون اللام ومجرورها متعلقين بالعامل ، وبست كالأزائد التي لا يتعلق .

٤ - (لام المستغاث والمتعجب منه) : في نحو قولك : « يا لزيدٍ للضعيف المسكين » ، وقولك : « يا للعجب » :

فقال المبرد : اللام هنا زائدة ، والاسم بعدها مجرور لفظاً منصوب محلاً على النداء .

وقال ابن جني : اللام هنا أصلية ، وهي ومجرورها متعلقان بحرف النداء لنيابته عن فعل النداء .

وقال آخرون : اللام هنا أصلية وهي ومجرورها متعلقان بفعل النداء المحذوف ، ولكن لما كان فعل « أنادي أو أدعو » يمدى بنفسه لا باللام ، فانهم يضمونونه في الاستغاثة معنى الالتجاء ، وفي التعجب معنى التعجب ، فيكون التقدير في الاستغاثة : التجيء لزيد من أجل الضعيف ، وفي التعجب : أعجب للعجب .

ج - (حرف جزم) :

وهي المسماة عادة بلام الأمر ، نحو : « ليذهب زيدٌ إلى الدار » . ولها أحكام :

١ - هي مكسورة في اللغة المشهورة . وبنو سُلَيْمٍ يفتحونها .

٢ - يكثر أن تسكن إذا جاءت بعد الفاء والواو ، كقوله تعالى : « فليستجيبوا لي ، وليؤمنوا بي » .

٣ - وتسكينها بعد « ثم » قليل ، ومنه قراءة الكوفيين : « ثمَّ لِيَقْضُوا قَنَظَهُمْ ، وَلِيُؤْفُوا نَذْرَهُمْ » .

٤ - يجب استعمالها للطلب في موضعين : الأول إذا كان الفعل مبنياً للمجهول ، نحو : « لِيَتَعَنَّ يا زيدُ بحاجتي » ، إذ ليس للمبني للمجهول صيغة أمرية ، والثاني إذا كان الطلب موجهاً للغائب ، نحو : « ليكتبْ زيدُ درسه » ، إذ ليس للغائب أيضاً صيغة أمرية .

٥ - استعمالها للطلب من المخاطب قليل ، لأن للمخاطب صيغة أمرية تنفي عنها ، فنقول : « اكتب يا زيد » بدلاً من « لتكتب يا زيد » . ومع ذلك فقد استعملت للمخاطب ، كقوله تعالى : « فذلك فليفرحوا » .

٦ - واستعمالها لأمر التكلم نفسه قليل أيضاً ، لأنه لا حاجة لأن يأمر الانسان نفسه ، ومنه قوله تعالى : « وقال الذين كفروا للذين آمنوا اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم » .

٧ - قد تحذف لام الأمر في الشعر ويبقى عملها ، كقول الشاعر :
محمّدٌ تفدّر نفسك كل نفسٍ إذا ما خفت من شيءٍ تبالا
أي : لتفدّر .

د - (حرف لا عمل له) :

ولها أنواع :

١ - (لام الابتداء) : وتسمى لام التوكيد ، لأن هذا هو معناها . وهي لام مفتوحة تدخل على الابتداء ، نحو : « لزيد قادم » ، أو على الخبر إذا تقدم ، نحو : « لقادم زيد » ، أو على الفعل الجامد ، نحو : « لنعم الرجل زيد » ، أو على الماضي المقترن بـ « قد » ، نحو : « لقد جاء زيد » ، وعلى المضارع ، نحو : « ليقوم زيد » ، وعلى الماضي المجرد من « قد » ، نحو : « لقام زيد » (١) .

٢ - (اللام المزحلقة) : هي نفسها لام الابتداء زحلت إلى عجز الجملة بعد دخول « إن » ، المشددة عليها ، نحو : « إن زيدا قادم » . وانما زحلقتها عن صدر الجملة كراهية البدء بمؤكدتين .

(١) وقال بعضهم : لام الابتداء لا تكون إلا في الابتداء ، أما بقية اللامات فهي وافية في جواب قسم مقدر . وهذا تصف ظاهر .

٣ - (اللام الفارقة) : هي اللام المزلقة نفسها ، وإنما دعت فارقة لأنها تأتي بعد « إن » ، الخففة من الثقيلة ، تفرقها عن « ان » ، النافية ، نحو : « إن زيداً لقادم » .

٤ - (اللام الزائدة) :

قالوا : هي الواقعة في خبر المبتدأ ، كقول الراجز :

أُمُ الحُلَيْسِ لَجُورٌ شَهْرَبَهْ
تَرْضَى مِنَ اللحمِ بِظَمِّ الرَقَبَةِ

وفي خبر « أن » ، المفتوحة المهمزة ، كقراءة سميد بن جبير :
« ألا أنهم ليأكلون الطعام » .

وفي خبر « لكن » ، كقول الشاعر :

يا مومتي في حبٍّ ليلى عواذلي ولكنني من جها لمعيد

وفي خبر « ما » ، كقول الشاعر :

أَمْسى أبانٌ ذليلاً بمسدٍ عِزِّيهِ وما أبانٌ لمن أعلاجٍ سودانٍ

وفي خبر « ما زال » ، كقول كثير :

وما زلت من ليلى لئن أن عرقها

لكالماتم المقصى بكل سيلٍ

وفي المفعول الثاني لـ « أرى » ، كما في قولهم : « أراك لسانتي » ،

... الخ .

والحق أن كل هذه اللامات هي لامات ابتداء ، إذ المعنى فيهن جميعاً واحد ، وهو التوكيد ، وإنما حمل النحاة على جعلها قسماً خاصاً لأنها ليست صدىراً في جملها ، وقد قرروا أن لام الابتداء لها الصدارة في الجملة

وهو تقرير لا لزوم له ، أما كون لام الابتداء تعلق « ظن » عن العمل ، وتمنع النصب على الاشتغال ، فلا يلزمنا بادعاء الصورية لها ، بل يقال : إن المرية عاملت لام الابتداء معاملة أدوات الصدارة ، ولو لم تكن لها صدارة .

٥ - (اللام الواقعة في جواب لو ولولا) : نحو قوله تعالى : « لو كان فيها آلهة إلا الله لفسدتا » ، وقوله : « ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض » .

٦ - (اللام الواقعة في جواب القسم) : كقوله تعالى : « وتالله لأكيدن أصنامكم » .

٧ - (اللام الموطئة للقسم) : وهي الداخلة على أداة شرط للايدان بأن الجواب بعدها هو جواب قسم مقدر قبلها ، وليس جواباً للشرط ، كقوله تعالى : « لئن أخرجنّوا لا يخرجنّ معهم » ، ولئن قوتلوا لا ينصرونهم ، ولئن نصروهم ليؤلثنّ الأديار ثم لا ينصرون » .

وقد تدخل هذه اللام على « إذ » ، لشبهها بـ « إن » الشرطية ، ومنه قول الشاعر الذي باع جزءة الصوف واشترى بثمنها خمرأ فأغضب زوجته :

غضبت عليّ لأنّ شربتُ بجزءةٍ
فلأذّ غضبتُ لأشربنّ بخروفٍ

وقد تدخل هذه اللام على أداة الشرط ، والجواب له لا للقسم ، كقول ذي الرمة :

لئن كانت الدنيا عليّ كما أرى
تأريح من ليلى فلكلموت أروح

فأنت ترى أن الجواب اقترن بالفاء ، وهذا دليل على أنه جواب
للشروط لا للقسم . إلا أن بعض النحاة يسمي اللام هنا زائدة ، لأن الموطئة
لا تكون عندهم إلا إذا كان الجواب للقسم .

٨ - (اللام للبعد) : وهي اللاحقة لأسماء الاشارة ، نحو :
« ذلك - تلك » .

٩ - (فعل أمر) :

تكون اللام فعل أمر من « ولي يلي » ، نحو : « لي أمر زيد » ،
أي : تولّ شأنه .

[١٠]

١٠ - (نافية تعمل عمل « ان ») :

وتسمى نافية للجنس ، أو تسمى تبرئة ، لأنها تنفي الحكم عن
جميع أفراد جنس اسمها ، نحو : « لا رجل في الدار » .

وهي تعمل عمل الأحرف المشبهة بالفعل ، فتدخل على الابتداء والخبر
فتنصب الأول وترفع الثاني . لكن عملها مشروط بشروط :

١ - أن تنص على نفي الجنس ، وإلا وجب إجمالها وتكرارها ،
نحو : « لا رجل في الدار ولا امرأة » .

٢ - أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، وإلا وجب الإجمال
والتكرار ، نحو : « لا زيد عندي ولا عمرو » .

٣ - أن لا يتقدم خبرها على اسمها ، فإن تقدم وجب الإجمال
والتكرار ، نحو : « لا في الدار رجل ولا امرأة » .

٤ - أن لا يدخل عليها حرف جر ، فإن دخل وجب إهمالها ،
نحو : « سافرت بلا زاد » .

وإذا كررت « لا » النافية للجنس جز إعمالها ، وجاز الغاؤها ،
نحو : « لا حول ولا قوة إلا بالله » - أو : « لا حول ولا قوة إلا بالله » .
ومن الجائز أيضاً إعمال إحداها ، وإهمال الأخرى .

ويكثر حذف خبر « لا » النافية للجنس ، نحو : « لا ضير » - لا
شك - لا ريب - لا محالة - لا مشاحة - لا بأس - ... الخ » .

ويقل حذف اسمها ، نحو : « لا عليك » ، أي : لا بأس عليك .

وقد مر معنا أن اسمها يكون مبنياً على ما ينصب به إن كان
مفرداً ، وأنه ينصب إذا كان مضافاً أو شيئاً بالضاف (راجع بمبحث
الأحرف المشبهة بالفعل) .

ب - (نافية تعمل عمل « ليس ») :

وهذه لا يشترط لها إلا تأخر خبرها ، وعدم انتقاض نفيها بالا ،
أما تنكير معموليها ، فقد اشترطه بعضهم ، ونفاه آخرون للحجى اسمها معرفة
في قول النابغة الجعدي :

وحلت سواد القلب لا أنا باغياً

سواها ولا عن جيبها متراخيا

وأما نفيها فيكون للوحدة ، كما هو ظاهر في البيت ، ويكون

للجنس ، كقول الشاعر :

تمزّ فلا شيء على الأرض باقيا

ولا وزّر مما قضى الله واقيا

وعملها مع ذلك قليل حتى قال بعضهم إنها غير عاملة .

ج - (نافية عاطفة) :

ويشترط في هذه أن يسبقها إثبات أو أمر ، نحو : « جاء زيدٌ لا عمرٌو » - واضرب زيداً لا عمرأ ، « ثم أن لا تقترب بماطف ، فإن قيل : « جاءني زيد لا بل عمرٌو » فالماطف « بل ، و « لا » ردٌ لما قبلها ، وليست عاطفة ، وإذا قلت : « ما جاءني زيد ولا عمرٌو » ، فالماطف الواو ، أما « لا » فتوكيد لثاني ، وليست عاطفة لسبيين : لوجود عاطف معها ، ولتقدم النبي عليها . ثم يشترط فيها أن يتعاند متعاطفاها ، فلا يقال : « جاءني رجل لا زيدٌ » ، بل يقال : « جاءني رجلٌ لا امرأةٌ » .

د - (نافية لا حمل لها) :

وهذه تدخل الجمل الفعلية والاسمية ، كما تدخل على الاخبار والأحوال والنموت ، وتعرض بين الجار والمجرور ، والنائب والمنصوب ، والجازم والمجزوم ، والماطف والمطوف .

فإن كانت معترضة ، أو داخلة على فعل مضارع ، أو على فعل ماضٍ لفظاً مستقبلي معنى ، فلا يجب فيها شيءٌ ، نحو : « سافرت بلا زادٍ وغضبْتُ من لا شيءٍ » - اجتهدت كثيراً لكي لا أرسب - إن لا تجتهدَ رسب - ما جاء زيدٌ ولا عمرٌو - زيد لا يجب القراءة - لا رحم الله الأشرار ، .

أما إن دخلت على الجمل الاسمية ، أو على الفعلية التي فعلها ماضٍ لفظاً ومعنى ، أو دخلت على الاخبار والنموت والأحوال ، فيجب عندئذ تكرارها ، نحو : « لا جلٌ في الدار ولا امرأةٌ - زيد لا جاء ولا أرسلَ رسالةً - زيد لا شاعرٌ ولا كاتبٌ - جاءنا رجل لا طويلٌ ولا قصيرٌ - جاء زيد لا ضاحكاً ولا عابساً ، .

هـ - (نافية جوابية) :

وهذه تحذف بعدها الجمل كثيراً ، يقال لك : « آجاء زيد ؟ »
فتجيب : « لا ... » ، والأصل : « لا . لم يجيء » .

و - (نافية جازمة) :

وتختص بالدخول على المضارع ، وتقضي جزمه واستقباله ، سواء
كان النهي غاطباً ، كقوله تعالى : « لا تتخذوا عدوكم أولياء » ،
أو عائياً ، كقوله تعالى : « لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء » ، أو
متكلاً ، نحو : « لا أرىك ههنا » .

ز - (زائدة لا عمل لها) :

كذا قال النحاة في « لا » من قوله تعالى : « ما منعك أن لا
تسجد ؟ » ، وقوله : « ما منعك - إذ رأيتهم ضلّوا - أن لا تبغى ؟ » ،
وقول الأحرص :

وتلكحيني في اللهو أن لا أجّه
واللهو داعٍ دائبٌ غيرُ عاقلٍ

وغير ذلك من التراكيب المشابهة ...

ولما حملهم على ذلك أنهم لو اعتبروها نافية ، ثم فهموا من كل لفظ
معناه المعجمي ، لفسد المعنى المراد ، إذ يصبح المعنى في الآيتين : ما منعك
من عدم اتباعي ؟ - و : ما منعك من عدم السجود ؟ . فكأن الله
سبحانه يأمر هارون في الآية الأولى بعدم اتباعه ، ويأمر إبليس في الآية
الثانية بعدم السجود لآدم ، وهو خلاف المقصود من الآيتين . وكذلك في
البيت ، إذ يصبح المعنى : تلوميني على عدم حب الله ، وهو خلاف
المقصود ، إذ المقصود أنها تلومه على حب الله لا على عدم حبه .

ولكن المرية تعامل الجمل أحياناً بحسب معناها العام ، لا بحسب المعاني المفردة المعجمية كمثل مفرد على حدة ، فتراها تمطي الجملة حكماً قد لا ينسجم مع معانيها المفردة ، ولكنه ينسجم كل الانسجام مع معناها الكلي . وهذه التراكيب التي زعم النحاة أن « لا » زائدة فيها ، هي من هذا القبيل ، فقوله تعالى في الآيتين : « ما منعك » ، يساوي في المعنى « من أمرك » ، وعلى هذا تكون « لا » على أصلها ، أي نافية ، ويبقى المعنى سليماً ، وهو : من أمرك بعدم اتباعي - و : من أمرك بعدم السجود (١) . وكذلك يقال في البيت ، فإن قوله « تلحيني » يساوي في المعنى « تطلين مني » ، وعليه تكون « لا » نافية . ويكون المعنى : وتطلين مني عدم اللهو . وهو المقصود .

من هذا زى أن هذا القسم في « لا » وهو كونها زائدة ، لا داعي له على الإطلاق .

[لاء]

اختلف النحاة في حقيقتها ، وفي عملها :

ففي حقيقتها قال بعضهم : هي فعل ماض بمعنى « نقص » ، ثم استعمل في النفي كما استعملوا فعل « قل » ، كذلك في قولهم : « قل رجلٌ يفعل ذلك » ، إذ المعنى : ما رجلٌ يفعل ذلك .

وقال آخرون : هي « ليس » نفسها قلبت ياؤها ألفاً ، وسينها تاءً .

وقال غيرهم : بل هي مركبة من كلمتين : من « لا » النافية ، وتاء التأنيث .

(١) وقد قال بهذا جماعة من النحاة . انظر معني اللبيب ، الباب الثامن ، القاعدة الأولى ، الصورة الثامنة .

وفي عملها قال بعضهم : هي لا تعمل شيئاً ، فإن رفعت الاسم بعدها قلت : لات حينٌ مناصٍ ، فهو مبتدأ محذوف الخبر ، وإن نصبته ، فهو مفعول به لفعل محذوف تقديره : لا أرى حينَ مناصٍ .

وقال آخرون : بل هي عاملة عمل « إن » ، فالاسم المنصوب بعدها اسم لها ، وخبرها عندئذ محذوف ، وإن كان الاسم بعدها مرفوعاً فهو خبرها ، والاسم عندئذ محذوف .

وقال غيرهم : بل هي عاملة عمل « ليس » ، فإن رفع ما بعدها فهو اسمها والخبر محذوف وإن نصب ما بعدها فهو خبرها والاسم محذوف .

والشيء المتفق عليه أن « لات » لا تدخل إلا على أسماء الزمان ، نحو : « لات حينَ مناصٍ » و « لات ساعة مندم » ، وإن اسم الزمان هذا يكون وحده في الجملة ، فليس معه فعل ولا مبتدأ ولا خبر ، وأنه يجوز رفعه ويجوز نصبه ، والنصب هو الغالب عليه .

[لَبَّيْكَ]

مفعول مطلق منصوب بالياء لأنه متقّى ، والكاف في محل جر بالاضافة .

[لَرُ]

اظُر « لدن » .

[لَرْنُ]

اسم لا ابتداء الناية الكافية ، نحو : « جئتُ من لدنٍ زيدٍ » ، وكقوله تعالى : « وعلّمناه من لدنّا علماً » . أو لا ابتداء الناية الزمانية ، نحو : « جلستُ أقرأ من لدن تَرَكْتَنِي إلى الفجر » .

وفيه أحكام :

١ - أنها مبنية على السكون .

٢ - أن نونها قد تحذف ، كقول الراجز :

من لدّ شولاً قالى إلتلتها (١)

٣ - أن جرّها بـ « من » أكثر من نصبها على الظرفية ، ولم تأت في القرآن الكريم إلا مجرورة بمن .

٤ - أنها لا تقع إلا فضلة ، بمعنى أنها لا تكون خبراً مطلقاً ، فلا يقال : « زيدٌ لذي » أو : « زيد من لذي » على أساس أنها متعلقة بالخبر المحذوف ، أو هي وجارها متعلقان بالخبر المحذوف . وهذا يختلف عن « عند » و « لدى » اللتين هما بمعنىهما ، فهاتان تعان خبراً ، فيقال : « زيد عندي » و « زيد لدى الباب » . أما « لدن » فلا تكون إلا بعد تمام الجملة ، فيقال : « ذهب زيد من لذي » .

٥ - أنها تضاف إلى المفرد ، نحو : « أخذت من لدن زيدٍ كتاباً » ، وإلى الجملة ، نحو : « سافرت من لدن طلعت الشمس » . وبهذا تختلف عن « عند » و « لدى » اللتين لا تضافان إلا إلى المفرد ، فلا يقال : « سافرت عند طلعت الشمس » ولا : « سافرت لدى طلعت

(١) هذا كلام تهو له العرب ، ويجري بينها مجرى اللز ، وهو يدل في معناه قولنا اليوم : « شرحت له الأمر من الالف الى الياء » ، أي شرحته له برمته . والقول : جمع شاة ، وهي الناقة التي خف لبها ، أو هو مصدر « شات الناقة » إذا رقت ذنبها للضراب ، والابلاء : هو أن يكون للناقة ولد يلوها ، أي يتبعها . فيكون المعنى : من لدن أن رقت الناقة ذنبها للسفاد الى أن حبلت تم ولدت فكان لها ولد يتبعها . أي : من أول الأمر إلى آخره .

الشمس ، ، بل يقال : « سافرت عندما طلعت الشمس ، أو عند طلوع الشمس - و : « سافرت لدى طلوع الشمس » .

٦ - أنها قد لا تضاف مطلقاً ، نحو : « ذهبت من لدن غدوة » ، ينصب الندوة على التمييز ، فيكون المعنى : ذهبت من وقتٍ هو غدوة .

[لرى]

اسم بمعنى « عند » ، وله جميع أحكامه . (انظر « عند ») .

[لعا]

اسم فعل أمر بمعنى « ائتش » . يقال للماثر ، أو لمن أصابه مصاب .

[لعل]

حرف مشبه بالفعل يدخل على المبتدأ والخبر ، فينصب الأول ، ويسمى اسمه ، ويرفع الثاني ويسمى خبره . ومن العرب من ينصب بها المبتدأ والخبر ، وحكى يونس عنهم قولهم : « لعل أباك منطلقاً » .

وقد مر معنا أن بني عقيل يعاملونها معاملة حرف الجر الشبيه بالزائد . ومن ذلك قول كعب بن سعد يرثي أخاه أبا الفوار :

قلنتُ ادعُ أخرى وارفع الصوتَ جبهة

لعلَّ أبي الفوار منك قريبُ

وعليه يكون المجرور بعدها مبتدأ مجرور اللفظ مرفوع المحل .

وقد اتصل « ما » الزائدة بـ « لعل » فتكفها عن العمل ، وتلني اختصاصها بالجل الاسمية ، كقول الفرزدق :

أعيدُ نظراً يا عبد قيس لملها

أضاءت لك النارُ الحمارَ القيّدا

وقد يقترن خبرها بـ « أن » ، لشبهها بـ « كقول متمم بن نويرة :
لعلك يوماً أن تليماً مليمٌ*
عليك من اللاتي يدعنك أجداً

ومعانيها ثلاثة :

١ - التوقع ، وهو ترجي المحبوب ، نحو : « لعل زيدا نالج » ،
والاشفاق من المكروه ، نحو : « لعل المريض ميت » ، أي : أخشى
أن يموت .

٢ - التعليل ، وعليه حملوا نهايات الآيات من مثل : « لعلكم
تتقون - لعلكم تذكرون » .

٣ - الاستفهام ، أثبتته الكوفيون ، ولهذا علق بها الفعل في نحو :
« لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً » .

[لكن]

أ - (حرف استدراك لا عمل له) :

وذلك إذا وقعت بين الجملتين ، نحو : « ما جاء زيدٌ لكن جاء
عمرٌ » .

ب - (حرف عطف واستدراك) :

وذلك إذا وقعت بين مفردين وكانت مسبقة بنفي أو نهي ، ولم
يكن معها واو ، نحو : « ما جاء زيدٌ لكن عمرٌ » . فإن ذكرت الواو
معه ، نحو : « ما جاء زيدٌ ولكن عمرٌ » ، كان المطف للواو ، و
« لكن » حرف استدراك لا عمل له .

[لكن]

حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر . ومعناه الاستدراك .

وقد يحذف اسمه ، كقول الفرزدق :

فلو كنت ضيئاً عرفت قرابتي
ولكن زنجي عظيم المشافر

أي : ولكنك زنجي .

وتصل بها « ما » فتكفيها عن العمل ، كقول امرئ القيس :

ولكنها أسمى لجدي مؤثِّل
وقد يدركُ الجدي المؤثِّل أمثالي

[لم]

حرف نفي يجزم المضارع ويقلب زمنه إلى الماضي ، كقوله تعالى :
« لم يلد » ولم يولد » .

وزعم ابن مالك أن من العرب من لا يجزم المضارع بها ، كقول
الشاعر :

لولا فوارس من نهم وأسرثهم
يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

كما زعم اللحياني أن بعض العرب ينصب بها ، كقراءة بعضهم :
« ألم تشرح لك صدرك ؟ » .

[لما]

أ - (حرف نفي وجزم وقلب) :

أي : هي مثل « لم » تنفي المضارع وتجزمه ، وتقلب زمنه إلى

الماضي ، نحو : « لما يأت زيد » .

لكنها تختلف عن « لم » في خمسة أمور :

١ - أنها لا تجزم فعل شرط ، فلا يقال : « إن لما تأت فلن أكرمك » ، في حين أنه يقال : « إن لم تأت فلن أكرمك » .

٢ - أن نفيها مستمر إلى الحال ، فقولاك : « لما يأت زيد » معناه : حتى الآن زيد غير آتٍ . أما « لم » فيحتمل نفيها الاتصال كقوله تعالى : « ولم أكن بدعائك - رب - شقياً » ، أي : لم أكن شقياً ، ولا أزال كذلك ، ويحتمل الانقطاع ، كقوله تعالى : « هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً » ، أي : لم يكن شيئاً مذكوراً ، ثم كان .

٣ - يقلب على منفي « لما » أن يكون قريباً من الحال ، وعلى منفي « لم » أن يكون بعيداً في الماضي . وعبروا عن ذلك بقولهم : « لما » تنفي « قد فعل » ، و « لم » تنفي « فعل » . لأن « قد فعل » ماض قريب ، و « فعل » ماض بعيد .

٤ - أن منفي « لما » متوقع ثبوته ، بخلاف منفي « لم » ، فإذا قلت : « لما يثمر بستاننا » ، فمعناه أن إثماره متوقع بين يومٍ وآخر . أما إذا قلت : « لم يثمر بستاننا » ، فليس معناه أنه سيثمر في المستقبل القريب .

٥ - أن منفي « لما » جائز الحذف لدليل ، نحو : « اشتريت الكتاب لأقرأه ولما » ، أي : ولما أقرأه بعد .

ب - (حرف وجود لوجود) :

وذلك كقولك : « لما جاء زيدٌ سلت عليه » . ويرى بعضهم أنها في هذا التركيب وأمثاله ظرف بمعنى « حين » ، فيسمونها لذلك : « لما » الحينية . وقد فصلنا الكلام عليها في مبحث الشرط ، فارجع إليه .

ج - (حرف استثناء) :

ولا تستعمل إلا في الاستثناء المفرغ ، ولا يكون بعدها إلا جملة ، كقوله تعالى : « إن كل نفسٍ لما عليها حافظٌ » ، أي : ما كل نفسٍ إلا عليها حافظٌ ، وكقولهم : « أنشدك الله لما فعلت » ، أي : ما أسألك إلا فمالك . وقد حللنا هذه العبارة الأخيرة في مبحث الاستثناء ، فارجع إليه .

[لن]

حرف نفي ينصب المضارع ويخلصه للاستقبال ، نحو : « لن يأتي زيدٌ اليوم » . وقد يحزم المضارع بها في الضرورة ، كقول أعرابي يمدح الحسين بن علي رضي الله عنها :

لن يخيبَ الآنَ من رجائك مَنْ
حرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الخلقَ

[لو]

حرف شرط غير جازم . وقد فصلنا القول فيه في مبحث الشرط . وقد تخرج عن معنى الشرط إلى معنى المرض ، نحو : « لو تزورنا » .

[لو لو]

حرف شرط غير جازم . انظر تفصيل الكلام عليه في مبحث الشرط .

[لوما]

حرف شرط غير جازم مثل « لولا » .

[لَيْتَ]

حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر . وقد ينصبها ، كقول
المعراج :

يا ليتَ أيامَ الصبا رواجيا

ومعناه التمني ، وهو : طلب التمتع ، كقول أبي المتاهية :

ألا ليتَ الشبابَ يعودُ يوماً فأخبرَهُ بما قَمَلَ الشيبُ

وإذا اقترنت به « ما » الزائدة لم تلغ اختصاصه بالإسماء ، فلا يقال :
« ليتما جاء زيد » . ولهذا يجوز كفه عن العمل ، وابقاء عمله . وقد
روي بيت النابغة بالوجهين :

« قالتْ ألا ليتما هذا الحمامُ لنا إلى حمايتنا أو نصفه قدِ
بنصب الحمام ورقه » .

[ليس]

٢ - (فعل ماض ناقص) :

يرفع مبتدأ وينصب الخبر ، نحو : « ليس زيد قادماً » . وينو تميم
يلغون عمله إذا انتقض نفيه بـ « إلا » ، ومنه قولهم : « ليس الطبيبُ
إلا السكَّ » . وقد يبطل عمله بغير ذلك ، كقول هشام بن عتبة :

هي الشفاءُ لدائي لو ظفرتُ بها

وليس منها شفاءُ النفسِ مبذولُ

وتأوله بعضهم على أن اسمها ضمير شأن محذوف ، وأن الابتداء والخبر المرفوعين في محل نصب خبراً لها . وكذلك فعلوا بها إذا رأوها داخلة على الجملة الفعلية ، نحو : « ليس يدري زيدٌ شيئاً » . وهذا تكلف لا لزوم له ، والخير أن تعتبر في مثل ذلك حرفاً لا فعلاً . بل لقد ذهب ابن السراج والفارسي وابن شقير وجماعة إلى حرفيتها ، سواءً أكانت عاملة ، أم كانت مهملة . ولا يوجب هذا الرأي إلا شيء واحد لا أرى له أهمية كبيرة ، وهو أن « ليس » تتصل بها ضمائر الرفع كالأفعال ، فيقال : « لستُ - لستَ - لستم ... الخ » .

لذا ، فالتقول بحرفيتها عند دخولها على الجملة الفعلية قحط ، نحو : « ليس يعلمُ زيدٌ شيئاً » يبدو رأياً سديداً لا يبيح شيء ، لأن ضمائر الرفع لا تتصل بها في هذه الحالة .

ب - (حرف عطف) :

بمنزلة حرف المطف « لا » معنىً وعملاً . أثبت ذلك الكوفيون ، واستشهدوا عليه بقول ثقفيل بن حبيب يذكر الأشرم أبرهة الحبشي صاحب الفيل :

أبن المفرِّ والاله الطالِبُ والأشرم المقلوبُ ليس الغالبُ

حرف الميم

[م]

آ - (علامة جمع الذكور) :

وهي المتصلة بضمير جمع الذكور العقلاء ، نحو : « هُمْ - أَنْتُمْ - كُمْ » . وهي في اللغة المشهورة ساكنة ، نحو : « أَنْتُمْ خَيْرُ مِنْهُمْ » ، ولا تضم إلا عند التقائها بساكن آخر ، نحو : « أَنْتُمْ الْقَوْمُ الْكَرَامُ » . ويكثر ضمها في الشعر للضرورة ، كقول الفرزدق :

هذا ابن خير عبادِ اللهِ كُتَيْبِمو

هذا التقيُّ النقيُّ الطاهر الملم

ويجوز كسرهما إذا كانت متصلة بالماء المكسورة ، كما في البيت السابق ، إذ يمكن أن ينشد : هذا ابن خير عبادِ اللهِ كُتَيْبِمي ... وبعض العرب يضمها مطلقاً ، فيقول : « ائتمو - همو - كتابكو ... » .

ب - (عوض عن حرف النداء) :

وهي ميم مشددة مفتوحة تتصل بلفظ الجلالة عند حذف حرف النداء قبله ، نحو : « اللهم اغفر لي » . وشذ وجودها مع ثبوت حرف النداء كقول الشاعر :

إني إذا ما حدثُ ألعنا أقولُ يا اللهم يا اللهم

ج - (اسم استفهام) :

وهي « ما » الاستفهامية نفسها ، حذفت ألفها عند دخول الجار عليها ، كقوله تعالى : « عمّ يتساءلون ؟ » ، أي : عن أي شيء يتساءلون . وهي ميم يجب فتحها إشارة إلى ألفها المحذوفة ، نحو : « لِمَ - إلامَ - عمّ - بمَ - علامَ - ممّ ؟ ... إلخ » . وقد تسكن لضرورة شعرية ، كقول الشاعر :

يا أبا الأسودِ لِمَ خلقتي لهموهم طارقاتٍ وذِكْرُ ؟

[ما]

آ - (اسم موصول) :

وأكثر استعمالها أن تكون لنير الماقل ، كقوله تعالى : « ما عندكم ينفد » ، وما عند الله باق » . وقد تستعمل للماقل ، كقوله تعالى : « فأنكحوا ما طابَ لكم من النساء » ، وكقولهم : « سبحانَ ما سخرَكنَّ لنا » ، وقولهم : « سبحانَ ما يسيِّحُ الرعدُ بحمده » ، ولكن هذا قليل وأكثر ما تكون ما للماقل ، إذا اقترنت الماقل بغير الماقل في حكم واحد ، كقوله تعالى : « يسيِّحُ لله ما في السماوات وما في الأرض » .

ب - (معرفة تامة علمة) :

وسميت « معرفة » ، لأنها تقدر بلفظ « الشيء » ، و « تامة » ، لأنها لا تحتاج إلى صفة أو صلة تتم معناها ، و « عامّة » ، لأنها لا تقع مع عاملها صفة لما قبلها ، كقوله تعالى : « إنَّ تُبَدُّوا الصدقاتِ فنعما هي » ، أي : فنعم الشيء هي .

وهذا النوع من « ما » لا يقع إلا في عبارات المدح والثناء ، كما رأيت في الآية .

ج - (معرفة تامة خاصة) :

وسميت هذه « خاصة » ، لأنها تكون هي وعاملها صفةً لما قبلها ، نحو : « غسلته غسلًا نعمًا » ، أي : غسلًا يعمُّ الفسل . وهذه مثل سابقتها : لا تقع إلا في عبارات المدح والثناء .

د - (نكرة ناقصة) :

وهي التي تقدر بلفظ « شيء » ، وتحتاج إلى صفة تتم معناها ، نحو : « عندي ما سارُّ لك » ، أي : عندي شيء سارُّ لك . ومنه قول الشاعر :

لما نافع يسمى الليبُ فلا تكن *

لشيءٍ بيدٍ تقفه الدهرَ ساعيا

أي : لشيءٍ نافعٍ يسمى الليب .

هـ - (نكرة تامة) :

وهي التي تقدر بلفظ « شيء » ، ولا تحتاج إلى صفة تتم معناها . وتقع في ثلاثة أساليب : أسلوب التعجب ، نحو : « ما أجلَّ الريح ! » ، أي : شيءٌ جليلُ الريح ، وأسلوب المدح والثناء ، نحو : « غسلته غسلًا نعمًا » ، أي : نعم شيئاً (١) ، وأسلوب مخصوص من أساليب المبالغة هو الذي مثل قولهم : « إنَّ زيدا ممَّا أن يكتب » ، أي : إن زيدا مخلوق

(١) ويستخدمها بعضهم معرفة تامة ، كما رأيت في الفقرة « ج » . انظر تفصيل أعاريها في مبحث المدح والثناء .

من شيءٍ كتابةً فـ « ما » بمعنى « شيء » مجرور بـ « من » ، والمصدر
المؤول من « أن » وصلتها في موضع جر بدل منها .

و - (اسم استفهام) :

ومناها « أي شيء ؟ » ، كقوله تعالى : « وما تلكَ يمينك يا
موسى ؟ » .

ويجب حذف ألف « ما » الاستفهامية إذا جرّت ، وإبقاء الفتحة
دليلاً عليها ، كقول الشاعر الكيت بن زيد :

فلك ولاةُ السوءِ قد طال مُكثُهم

فصنمَ صنمِ العناءِ الطولُ ؟

وربما تبعت الفتحةُ الألفَ في الحذفِ ، وهو مخصوص بالشعر ،
كقول الشاعر :

يا أبا الأسودِ لمْ خلّفتي لهمومَ طارقاتٍ وذِكرٍ ؟

وقد تمت الألف للضرورة الشعرية ، كقول حسان :

على ما قام يشتمني لثيمٌ كخزير تمرّغَ في رمادٍ ؟

ز - (شرطية غير زمانية) :

وتستعمل هذه لنير الماقل ، كقوله تعالى : « وما تفعلوا من خيرٍ
يملئه الله » .

ح - (شرطية زمانية) :

وهذه معناها الزمان ، وهي في محل نصب على الظرفية الزمانية ،
ومنها قوله تعالى : « فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم » ، أي : استقيموا
لهم مدةً استقامتهم لكم ، وقول الشاعر :

مَا تَكُ يَا بَنَ عَبْدِ اللَّهِ فِينَا فَلَا ظِلًّا نَخَافُ وَلَا افْتِقَارًا

ط - (حرف نقي) :

وتدخل هذه على الجمل الفعلية والاسمية ، فإذا دخلت على الفعلية لم تعمل شيئاً ، نحو : « ما جاء زيد » ، وإن دخلت على الاسمية أعملها الحجازيون والتهاميون والتجديون عمل « ليس » بشروط مبروقة ، كقوله تعالى : « ما هذا بشراً » ، وأهلها التيميون ، نحو : « ما زيد قادم » . وقد تستعمل « ما » نافية للجنس ، فتعمل عمل « إن » ، وهذا نادر ، ومنه قول الشاعر :

وَمَا بَأْسَ لَوْ رَدَّتْ عَلَيْنَا تَحِيَّةً

قليلٌ على من يرفُ الحقَّ عابها

ي - (حرف مصدري) :

وهذه تؤول مع ما بعدها بمصدر يقع مواقع إعرابية مختلفة ، فهو مبتدأ مؤخر في قوله تعالى : « عزيزٌ عليه ما عتشم » ، أي : عنتشم عزيزٌ عليه ، ومفعول به في قوله تعالى : « ودوا ما عتشم » ، أي : ودوا عنتشم ، ومجرور بالحرف في قوله تعالى : « لهم عذابٌ شديدٌ بما نسوا يومَ الحسابِ » ، أي : بنسيانهم يومَ الحساب ، ومجرور بالاضافة في قوله تعالى : « ليجزيك أجرَ ما سقيتَ لنا » ، أي : أجرَ سقيك .

ك - (حرف مصدري زماني) :

وإنما سمي بالزماني لأن المصدر المؤول منه ومن صلته لا يقع إلا في موضع نصب على نيابة الظرفية الزمانية ، كقوله تعالى : « وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمتُ حياً » ، أي : دواي حياً ، والأصل : مدةً دواي

حياً ، فحذف المضاف الذي هو الظرف ، فتاب المضاف اليه - الذي هو المصدر - منابه .

والفرق بين « ما » المصدرية الزمانية هذه ، و « ما » الشرطية الزمانية التي سبقت ، أن هذه حرف ، وتلك اسم ، وأنَّ المنصوب على الظرفية أو على نيابتها هو المصدر المؤول هنا ، وهو « ما » نفسها هناك .

ل - (زائفة كافة) :

وهذه أنواع :

١ - كافة عن عمل الرفع ، ولا تتصل إلا بثلاثة أفعال ، هي : قلّ - كثر - طال . وأضاف بعضهم : شذّ ، ولا يدخلن عندئذٍ إلا على جملة فعلية صريح بفعلها ، كقول الشاعر :

قلّما يبرحُ اللببُ إلى ما يورثُ المجدَ داعياً أو مجيئاً

وندر دخولهن على الجملة الاسمية ، كقول المرار :

صددتِ فأطوتِ الصدودَ وقلّما

وصالٌ على طول الصدود يدومُ

٢ - كافة عن عمل النصب والرفع ، وهي المتصلة بـ « إن » ، وأخواتها ، كقوله تعالى : « إنما المؤمنون إخوة » . وإذا اتصلت « ما » ، الكافة بالأحرف المشبهة ألقت اختصاصها بالأسماء ، وجعلتها صالحة للدخول على الجمل الفعلية ، كقوله تعالى : « كأنما يساقون إلى الموت » ، « ما عدا » ليت ، « فان اختصاصها بالأسماء لا يزول ، فلا يقال : « ليتما جاء زيد » ، ولهذا جاز كفها عن العمل عند اقترانها بـ « ما » ، وجاز عدمه ، وقد روي بالوجهين قول النابغة الذبياني :

قالتُ ألا ليتما هذا الحاتمُ لنا إلى حمامتنا أو نصفه قدير

رفع الحمام على اللناء ، وبنصبه على الاعمال .

٣ - كافة عن عمل الجر ، وهذه تصل بأحرف وظروف وأسماء .
فالأحرف المكفوفة بها هي : « رب - ب - ك - من » . فالأول كقول
جذيمة بن مالك الأبرش :

ربما أوفيتُ في هلَمِّ تَرْفَعَنْ ثوبِي ثَمَلَاتُ

والثاني كقول الشاعر :

فلئن صرتَ لا تُحِيرُ جواباً لِمَا قد ثَرَى وَأَنْتَ خَاطِبُ

والثالث كقولهم : « كن كما أنت » .

والرابع كقول أبي حية :

وإِنَّا لَمَّا نَضَرُ الكَبْشَ ضَرْبَةً

على رَأْسِهِ تَلَقَى اللِّسَانَ من الفم

والظروف والأسماء المكفوفة بها عن الإضافة هي : « بعد - بين -
حيث - إذ - سي » ، نحو : « جئت بعدما جاء زيد - بينما أنا عند زيد
إذ أقبل خالد » - « حينما تجلس ترتع » - « إذا تجهد تنجح » - « أحب القراءة
ولا سيما قراءة موجهة » .

م - (زائدة للتعويض) :

فيعوض بها عن « كان » المحذوفة وحدها ، كقول الشاعر :

أبا خراشة أَمَا أَنْتَ ذَا قَرَرٍ فَاِنْ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ

إذ الأصل : « لأنك كنت ذا قعر ، فحذفت « كان » فانفصل
الضمير ، ثم زيدت « ما » للتعويض ، فأدغمت بأن ، فصارت « أما » .
أو تكون عوضاً من جملة « كان » المحذوفة كلها ، كقولهم :

« إفضل هذا إما لا » ، أي : إفضل هذا إن كنت لا تفعل غيره ،
فحذفت « كنت تفعل غيره » وعوض من الحذف « ما » ، فأدغمت
« إن » بها ، فصارت « إما لا » .

ن - (زائدة) :

وتزاد هذه في مواطن كثيرة :

- ١ - بين الفعل ومرفوعه ، نحو : « شتان ما زيدٌ وعمرو » .
- ٢ - بين الجار ومجروره ، نحو : « سأخرج عمًا قليل » .
- ٣ - بين المضاف والمضاف اليه ، نحو : « تبتُّ من غيرِ ما عمل » .
- ٤ - بعد أدوات الشرط ، كقوله تعالى : « فامَّا ترَينَ من
البشرِ أحدًا ققولي إني نذرتُ للرحمنِ صومًا » .
- ٥ - قبل « خلا - عدا - حاشا » ، نحو : « جاء القوم ما خلا
زيد » .

ملاحظة :

إعلم أن النحاة اختلفوا اختلافًا كبيراً في أقسام « ما » وفي مواضع
كل قسم . فمنهم من أثبت بعض الأقسام ومنهم من قأها ، ومنهم من ردها
« ما » في أحد التراكيب إلى قسم ، ومنهم من ردها إلى قسم آخر .
واليك نماذج من هذه الخلافات :

- ١ - « إن تبدوا الصدقات فنعما هي » : قيل : « ما » معرفة
تامة ، وقيل : « ما » نكرة تامة . فعلى الأولى تكون فاعلاً لنعم ، وعلى
الثاني تكون تمييزاً لفاعل نعم المستتر .
- ٢ - « ما أجل الريع » : قيل : « ما » نكرة تامة ، وقيل : بل

هي اسم موصول ، والجملة بعدها صلة لها ، والخبر محذوف ، والتقدير :
الذي جعل الربيع شيء عظيم . وقيل : بل هي نكرة موصوفة ، والجملة
بعدها صفتها ، والخبر محذوف ، والتقدير : شيء جعل الربيع شيء عظيم .

٣ - « غسلته غسلًا نعمًا » : قيل : هي نكرة تامة ، فتكون
تمييزاً لفاعل نعم المحذوف ، وقيل : بل هي معرفة تامة ، فتكون فاعلاً لنعم .
٤ - « ما دمت حيا » : قيل : هي حرف موصول ، وقيل :
بل هي اسم موصول .

٥ - « قلما - طالما - شديما » : قيل : هي كافة ، وقيل : بل
هي مصدرية .

٦ - « إنما المؤمنون إخوة » : قال البيانون : إن « ما » هنا
نافية ، وقال النحويون : بل هي زائدة كافة .

٧ - « كن كما أنت » : قيل : هي زائدة كافة ، وقيل : هي
اسم موصول ، والتقدير : كن كالذي هو أنت ، وقيل غير ذلك .

٨ - « بعدما - بينما » : قيل : هي زائدة كافة ، وقيل : بل
هي مصدرية . الخ .. الخ .

[ما دامت]

مركبة من كلمتين : « ما » مصدرية زمانية ، و « دام » فعل
ماض ناقص .

[ما إذا]

كلمة يختلف تحليلها باختلاف التراكيب التي توجد فيها :

١ - في قولك : « ماذا الكتاب ؟ » لا بد من اعتبارها كلمتين :

« ما » اسم استفهام ، و « ذا » اسم إشارة ، والمعنى : ما هذا الكتاب ؟
 ٢ - وفي قولك : « لماذا سافرت ؟ » لا بد من اعتبارها كلمة واحدة للاستفهام ، والمعنى : لأي شيء سافرت ؟

٣ - وفي قولك : « ماذا اشتريت ؟ » يمكن اعتبارها كلمة واحدة ، فتكون اسم استفهام في محل نصب على أنها مفعول به مقدم ، والتقدير : أي شيء اشتريت ؟ ويمكن اعتبارها كلمتين : « ما » اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم ، و « ذا » اسم موصول في محل رفع مبتدأ مؤخر ، وجملة « اشتريت » صلة لذا ، والتقدير : ما الذي اشتريت ؟ .

٤ - وفي قول الشاعر المثقّب البدي :

دعي ماذا علمتِ سأثقيهِ ولكنّ بالمغيّبِ نبيّني

لا بد من اعتبارها كلمة واحدة ، فإما أن تجعل اسماً موصولاً ، والجملة بعدها صلة لها ، والتقدير : دعي الذي علمته ، وإما أن تجعل اسم جنس بمعنى « شيء » ، والجملة بعدها صفة لها ، والتقدير : دعي شيئاً علمته .

[متى]

أ - (اسم استفهام) :

يستفهم به عن الزمان ، نحو : « متى جاء زيد ؟ » .

ب - (اسم شرط جازم) :

ويستعمل لربط الشرط والجواب بزمن واحد ، نحو : « متى تأتيني أكرمك » .

ج - (اسم بمعنى « وسط ») :

واستعمله بهذا المعنى نادر جداً ، وعليه خرج بعضهم قول أبي ذؤيب
الهذلي يصف السحب الصاعدة من البحر :

شربن بماء البحر ثم تَرَفَّقَتْ

مَنْ لُجَجِ خُضِرٍ لَهْنٌ ثِيَجٌ

فقالوا : أراد : وسط البحر .

د - (حرف جر) :

بمعنى « من » أو بمعنى « في » ، وهذا خاصٌ بلفظة هذيل ،
يقولون : د وضته متى كي ، أي : في كي ، و : د أخرجها متى
كيه ، أي : من كيه . وعلى هذا المعنى الأخير خرج بعضهم قول أبي
ذؤيب السابق .

[مر]

آ - (حرف جر) :

وذلك إذا وليها اسم مجرور ، نحو : د ما رأيته منذ يوم الخميس .
ومعناها « من » إن كان مجرورها يدل على الزمان الماضي ، كما في المثال
السابق ، فإن دل المجرور على الحاضر ، كان معناها « في » ، نحو :
د ما رأيته منذ يومنا هذا ، أي : في يومنا هذا .

ب - (ظرف) :

وذلك إذا وليها اسم مرفوع ، نحو : د ما رأيته منذ يومان ،
أو جملة فعلية ، نحو : د ما رأيته منذ سافر ، أو جملة اسمية ، نحو :
د ما رأيته منذ هو صغير .

ثم اختلف النحاة في إعرابها والاسم بعدها مرفوع ، فقال قوم : هي مبتدأ والمرفوع بعدها خبر ، ومعناها « الأمد » ، والتقدير : ما رأيت .. أمدُّ اتقاء الرؤية يومان ، وقال آخرون : بل هي ظرف في محل نصب مضافة إلى الجملة بعدها ، والمرفوع بعدها فاعل لفعل محذوف ، والتقدير : ما رأيت مذ كان يومان ، وقيل غير هذا وذاك مما لا يخلو من تصف . وكذلك اختلفوا فيها إذا كان بعدها جملة ، والمشهور من المذاهب أنها عندئذ ظرف مضاف إلى الجملة .

[مَضَى]

اسم فعل أمر بمعنى « اعذر » .

[مع]

اسم موضوع لمعنى المصاحبة . ويختلف إعرابه باختلاف استعماله :

١ - فإن أضفته منصوباً ، كان ظرفَ مكانٍ دالاً على موضع الاجتماع في نحو : « جلست مع زيد » ، أو ظرفَ زمانٍ دالاً على زمان الاجتماع في نحو : « جئتك مع العصر » .

٢ - وإن جرته بـ « من » ، وهذا نادر ، كان اسم مكان بمعنى « عند » مجروراً ، نحو : « ذهبت من معه » ، أي : من عنده .

٣ - وإن لم تضفه ، فهو منصوب على الحال في نحو : « جاء زيد وعمرو معاً » ، أو هو ظرف منصوب متعلق بخبر محذوف في مثل : « زيد وعمرو معاً » ، وقال قوم : بل هي منصوبة على الحال دائماً ، والخبر في مثل هذا المثال الأخير محذوف ، والتقدير : زيد وعمرو مجتمعان معاً .

[معازِ الله]

مفعول مطلق منصوب ، ولفظ الجلالة مضاف اليه .

[مَلَانِكَ]

اسم فعل أمر بمعنى « أثبت » .

[مَن]

أ - (اسم استفهام) :

وذلك في نحو قولك : « من جاء ؟ » ، وقوله تعالى : « مَنْ يَشْتَا مِنْ مَرْقَدًا ؟ » ، وقوله : « مَنْ رَبُّكُمْ يَا مُوسَى ؟ » .

ب - (اسم شرط جازم) :

وذلك في نحو قولك : « مَنْ يَجْتَهِدْ يَنْجُ » .

ج - (اسم موصول) :

وذلك في نحو قولك : « جاء من تعرفه » .

د - (نكرة موصوفة) :

ومعناها عند ذلك « شخص » ، كقول سُؤيد بن أبي كاهل :

رَبُّ مَنْ أَنْضَجَتْ غِيظًا قَلْبَهُ قَدْ تَنَى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعَ

أي : رب شخص أنضجت قلبه غيظاً قد تنى لي الموت . فن
مجرور برب في محل رفع مبتدأ والجملة بعده صفة له ، وجملة « تنى » خبر
له . وإنما تعين اعتبارها نكرة ، لأن « رب » لا تدخل إلا على النكرات .

[ميم]

آ - (حرف جر أصلي) :

ولها عدة معانٍ :

١ - ابتداء الغاية ، مكانية كانت كقوله تعالى : « سبحان الذي أسرى ببيده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى » ، أم زمانية ، كقول رسول الله ﷺ : « فطُفِرْنَا من الجمعة إلى الجمعة » .

٢ - التبعية ، أي أن تكون بمعنى « بعض » ، كقوله تعالى : « لن تنالوا البرَّ حتى تنفقوا مما تحبون » ، أي : حتى تنفقوا بعض ما تحبون . وعلى هذا المعنى تأتي « من » في مثل : « هذا الرجل من قريش » ، أي : هو بعض قريش .

٣ - بيان الجنس ، وهي الجارة للتمييز ، نحو : « كم من بلاد زرت » . وأكثر ما يكون ذلك بعد المبهات ، ولا سيما « ما » و « منها » ، لافراط إبهامهما ، كقوله تعالى « ما ننسخ من آية أو ننسبها نأت بجيرٍ منها أو مثليها » ، وقوله : « وقالوا : مها تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين » . وتكون هي ومجرورها متعلقين بصفة محذوفة للمميز إن كان نكرة ، نحو : « قرأت خمسة من الكتب » ، وبحال محذوفة منه إن كان معرفة ، نحو : « إن الذي حفظت من الشعر لا يكفي » .

٤ - التعليل ، كقوله تعالى : « بما خطيئتهم أغرقوا » ، أي : بسبب خطيئتهم .

٥ - البدل ، كقوله تعالى : « أرضيتُم بالحياة الدنيا من الآخرة ؟ » ، أي : بدل الآخرة .

٦ - مرادفة « عن » ، كقوله تعالى : « يا ويلنا قد كنّا في غفلةٍ من هذا » ، أي : عنه .

ب - (حرف جر زائد) :

ومعناها التنصيص على الموم ، نحو : « ما جاءني من رجلٍ » ، أو تأكيد الموم ، إن كان في الكلام ما يشير إلى الموم بدونها ، نحو : « ما جاءني من أحدٍ » ، إذ لو قلت : « ما جاءني أحدٌ » ، لكان الموم مفهوماً من كلمة « أحد » .

ولا تزداد من « إلا في مواضع مخصوصة ، وبشروط مخصوصة ، فتزداد في الفاعل ، والمفعول به ، والمبتدأ ، وبشرط أن يتقدمها نفي ، أو نهي ، أو استفهام ، وإن يكون مجرورها نكرة ، نحو : « هل جاء من أحدٍ ؟ » - « ما جاء من أحدٍ » - « هل رأيت من أحدٍ ؟ » - « ما رأيت من أحدٍ » - « هل مين كتاب عندك ؟ » - « ما مين كتاب عندي » .

[منذر]

مثل « مذ » في معناها وأقسامها وأحكامها . انظر « مذ » .

[منزا]

يمكن اعتبارها كلمة واحدة ، اسم استفهام للعاقل ، ويمكن اعتبارها كلمتين : « مَنْ » اسم استفهام ، و « ذا » اسم موصول ، نحو : « منذا جاء اليك ؟ » . فعلى الاعتبار الأول يكون التقدير : من جاء اليك ؟ وبمحسن كتابتها متصلة ، وعلى الاعتبار الثاني يكون التقدير : من الذي جاء اليك ؟ وبمحسن كتابتها منفصلة ، هكذا : من ذا ؟

[مَرَّ]

اسم فعل أمر بمعنى « أكفف » .

[صها]

آ - (اسم شرط جازم) :

وتستعمل لما لا يعقل ، كقوله تعالى : « وقالوا : مها تأتنا به من آية لتسحرنا بها فإنا نؤمن لك بؤمنين » .

ب - (اسم استفهام) :

ذكره جماعة منهم ابن مالك ، واستدلوا عليه بقول عمرو بن ملقظ :
مها لي الليلة مها ليته ؟ أودى بنعلي وسرباليتيه
أي : ما لي الليلة ؟

[صير]

انظر « يد » .

حرف النون

[ن]

آ - (نون التوكيد) :

وهي نونان : خفيفة ، وثقيلة . وقد اجتمعتا في قوله تعالى :
« لَيْسَ جَنَّةٌ وَلِيكُونَنَّ مِنَ الصَّاعِقِينَ » . وتختصان بالفعل ، وأما قول
رؤبة :

أَقَائِلُنْ أَحْضَرُوا الشُّهُودَا

فضرورة سوغها شبه الوصف بالفعل . (انظر شروط استعمالها في
مبحث التوكيد بالنون) .

ب - (نون التنوين) :

وهي نون زائدة ساكنة تلحق آخر الكلمة لغير توكيد . وقد
اختلف النحاة في أقسامها ، وجلة ما بلغوه في ذلك تسعة :

١ - تنوين التمكين : وهو اللاحق للاسم المرب المنصرف ،
مثل : « رجل - بيت - مال » .

٢ - تنوين التنكير : وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقاً بين
معرفة ونكرتها ، فقولك : « صه » بغير تنوين ، يعني « اسكت عن
الكلام الذي تقوله فقط » ، أما قولك : « صه » بالتنوين ، فيعني :
« اسكت عن كل كلام » . وقولك : « جاء سيوبه » بغير تنوين ، يقصد

منه رجلاً بينه ، أما قولك : « جاء سيويه » بالتون فتقصد منه رجلاً ما بمن يسمون بهذا الاسم .

وهذا التون يلحق ببعض أسماء الأفعال سماعاً ، مثل : « صه - مه - إيه » ، ويلحق قياساً الأعلام المختومة بـ « ويه » ، مثل : « سيويه - فطويه - خالويه » .

٣ - تون المقابلة : وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم ، مثل : « مسلمات - قاتات » . قالوا : هو في مقابلة النون التي في الجمع المذكور السالم ، مثل : « مسلمين - قاتين » . ورده بعضهم إلى تون التمكين .

٤ - تون العوض : وهو اللاحق لبعض الأسماء عوضاً من حرف أصلي ساقط ، مثل : « جوار - غوائس » جمع جارية وغاشية ، والأصل : جوازي - وغوائي ، فحذفت الياء لأنها من الأسماء المنقوصة ، وجاء التون عوضاً منها . ولم يقولوا إن التون للتمكين ، لأن جمع جوازي وغوائي من صيغ منتهي الجموع ، فهي محرومة من تون التمكين ، فكان هذا التون إذن عوضاً من الياء المحذوفة . فأما « قاض - وعال » فالتون فيها للتمكين لأنها من الأسماء المنصرفة المستحقة لتون التمكين .

وقد يكون تون الموض عوضاً من كلمة محذوفة ، كالتون اللاحق لبعض الأسماء الملازمة للإضافة عوضاً من المضاف إليه المحذوف ، مثل : « كل - وبعض » ، أو يكون عوضاً من جملة محذوفة ، وهو التون اللاحق لـ « إذ » في نحو قوله تعالى : « وانشقت السماء في يومئذ واهية » ، إذ المنى : فهي إذ انشقت واهية .

وقد رد بعض النحاة جميع أنواع تون الموض إلى قسم تون التمكين .

٥ - تنوين التثنية : وهو اللاحق للقوافي المطلقة بدلاً من حرف الإطلاق ، كقول جرير :

أقلى اللوم - عاذل - والمتابن
وقولي - إن أصبت - : لقد أصابن

والأصل : عتابا ... أصابا

٦ - التنوين العالي : وهو اللاحق لآخر القافية المقيدة ، كقول رؤبة :

وقائم الأعماقِ خاوي المخترقن

وسمي « غالباً » لتجاوزه حد الوزن .

وقال ابن مالك : إن تسمية اللاحق للقوافي المطلقة والقوافي المقيدة تنويناً مجازاً . وإنما هو نون أخرى زائدة ، ولهذا لا يختص بالاسم ، ويجمع الألف واللام ، ويثبت في الوقف . وكل ذلك لا يجوز مع التنوين الحقيقي .

٧ - تنوين الضرورة : وهو اللاحق لما لا ينصرف ، كقول امرئ القيس :

ويوم دخلتُ الخيلَ خدرَ عُنيزةٍ
فقلت : لك الولايات إنك مرجلي

والله نادى النبي على الضم ، كقول الأحموس :

سلامُ الله يا مطرُ عليها وليس عليك يا مطرُ السلام

ورده بعضهم إلى تنوين التمكن .

٨ - التنوين الشاذ : وهو اللاحق لبعض الأسماء البنية ، كقولهم « هؤلاء قومك » .

٩ - تنوين الحكاية : وهو اللاحق للأعلام المنقولة عن أسماء أو صفات منونة ، كأن تسمى رجلاً بكامة « عاقلة » . فتحكيها كما كانت قبل الملكية . وأكثر النحاة على أن هذا هو تنوين التمكين .

ج - (نون النسوة) :

وهي ضمير الاناث في نحو قولك : « النساء يذهبن » .

د - (النون علامة النسوة) :

وهذه حرف لا محل له من الاعراب ، وذلك إذا اجتمعت مع الفاعل في لفة « أكلوني البراغيث » ، نحو : « يذهبن النسوة » .
وهي علامة أيضاً في نحو : « كتابكن » - « كتابهن » ، على مذهب من يرى أن الضمير هو الماء فقط ، والكاف فقط .

هـ - (نون الوقاية) :

وتسمى نون المهاد أيضاً ، وهذه مواضعها :

١ - بين الفعل وياه المتكلم ، نحو : « ضربني - أكرمني » .
وجودها هنا لازم لوقاية الفعل المتصل به ياء المتكلم من الكسر . فأما قول رؤبة :

عددت قومي كمديد الطيسِ إذ ذهب القومُ الكرام ليبي

فضرورة ، والأصل أن يقول : ليسني .

وإذا كان الفعل من الأفعال الخمسة ، مثل : « يضربون - وتضربين - وتضربان » ، ثم اتصلت به ياء المتكلم ، جاز اجتماع النوين : نون الرفع للأفعال الخمسة ، ونون الوقاية ، فتقول : « يضربوتي » ، وجاز الاكتفاء بنون واحدة ، فتقول : « الرجال يضربوني » . واختلف النحاة

في النون المحذوفة : فقال بعضهم : هي نون الرفع ، وقال آخرون : بل هي نون الوقاية .

٢ - بين اسم الفعل وياء التكلم ، نحو : « دراكني - تراكني » ، أي : أدركني وأتركني .

٣ - بين الحرف المشبه بالفعل وياء التكلم ، نحو : « إني - كأتني » . ووجودها هنا جائز . وينبغ حذفها مع « لعل » ، فيقال : « لعلني » ، ويقل مع « ليت » ، فيقال : « ليتني » .

٤ - بين حرفي الجر « من - عن » وياء التكلم ، نحو : « منئي - عنئي » . ووجودها هنا لازم . فأما قول الشاعر :

أيها السائلُ عنهم وعني لست من قيسٍ ولا قيسُ ميني
فشاذ ، والأصل أن يقول : عنئي ومنئي .

٥ - بين « لدن وقد وقط » وبين ياء التكلم ، نحو : « لدثي - قدثي وقطني » (بمعنى حسبي) . ووجودها بين هذه المضافات ، وبين ياء التكلم ، لازم . وما ورد من الكلام مخالفاً لذلك فهو قليل نادر .

٦ - بين المشتقات وياء التكلم ، نحو : « هل أنت مكرمني ؟ » . ووجودها في هذا الموضع شاذ .

و - (النون فعل أمر) :

وهي نون مكسورة تكون فعل أمر من « ونى - يني » بمعنى قتر وتعب .

ز - (النون علامة الرفع) :

وهي نون الأفعال الخمسة ، نحو : « يكتبان - يكتبون - تكتبين » .

ح - (التون عوض عن التنوين) :

وهي الموجودة في المثنى ، مثل : « الولدان » ، وفي الجمع المذكر السالم ، مثل : « المعلمون » . وهذه التون تسقط في الاضافة كما يسقط التنوين في الاسم المفرد ، فتقول : « جاء معلما المدرسة وموظفوها » .

[النجاء]

اسم فعل أمر بمعنى « أسرع » . وقد اتصل به كاف الخطاب ، فيقال : « النجاءك » .

[نبع]

اسم صوت لزجر الابل كي تنبع .

[نعم]

حرف للتصديق ، أو للوعد ، أو للاعلام : فالتصديق بعد الخبر ، نحو :

- جاء زيد .

- نعم

والوعد بعد الأمر والنهي والطلب بصورة عامة ، نحو :

- أعط زيدا كتابه .

- نعم

والاعلام بعد الاستفهام ، نحو :

- هل جاء زيد ؟

- نعم

حرف الهاء

[هـ]

آ - (ضمير للغائب) :

وتستعمل في موضعي الجر والنصب ، كقوله تعالى : « قال له صاحبه وهو مجاوره » .

ب - (حرف للغيبة) :

وهي الهاء في « إياه » ، على مذهب من يرى أن الضمير هو « إياه » وحدها .

ج - (للسكت) :

وهي حرف ساكن يلحق أواخر بعض الكلمات عند الوقف عليها ، نحو : « وا زيدا » (١) . وربما وصلوها ، كقول المتنبي :

وا حرّ قلباه ممّن قلبه شميم

وعند ذلك ، فاما أن يضموها تشبيها لها بهاء الضمير ، وإما أن يكسروها على قاعدة التخلص من التقاء الساكنين .

[ها]

آ - (حرف تنبيه) :

وهي الداخلة على أسماء الإشارة ، نحو : « هذا - هؤلاء - ههنا » ،

(١) انظر قواعد الوقف في الجزء الأول من الكتاب .

ثم المتصلة بـ « أي » في النداء ، نحو : « يا أيها الرجل » . فأما في أسماء الإشارة ، فهي متممة فيها دلّ على بُعد ، فلا يقال : « ها ثم » - « هـ ... » ، وجائزة فيما سوى ذلك ، وأما في النداء فواجبة ، فلا يقال : « يا أي الرجل » . وقد تضم في النداء إتياعاً لحركة الياء ، فيقال : « يا أيّه الرجل » .

ب - (اسم فعل أمر) :

ومنه « خذ » ، نحو : « ها الكتاب » ، أي : خذ . وقد اتصل بها كاف الخطاب فيقال : « هاك الكتاب » - « هاكم الكتاب ... » . وقد تهمز ألفها فيقال : « ها الكتاب » .

[هاء]

اسم فعل أمر بمعنى « خذ » ، نحو : « هاء الكتاب » ، أي : خذ . وقد اتصل بها كاف الخطاب فيقال : « هاءك الكتاب » . وقد يستغنى عن الكاف ، فتصرف الهمزة تصرف الكاف الخطاب ، فيقال للفرد المذكر « هاء » ، وللؤنثة المفردة « هاء » ، وللشئ مذكراً أو مؤنثاً « هاؤما » ، ولجمع الاناث « هاؤن » ، ولجمع الذكور « هاؤم » ، ومنه قوله تعالى : « هاؤم اقرؤوا كتابه » .

[هات]

فعل أمر جامد بدليل قبوله الضمائر ، فيقال : « هاتي - هاتيا - هاتوا » ، ومنه قوله تعالى : « قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين » . وزعم الزخسري وشارحه ابن يعيش أنها اسم فعل أمر ، وأن الضمائر التي تلحقها إنما هي لقوة شبه هذا الاسم بالفعل ، وكأنما يمدانها علامات وليست ضمائر .

[هَادٍ]

اسم صوت لزجر الابل .

[هَالٍ]

اسم صوت لزجر الخيل .

[هَجَجٌ]

اسم صوت لزجر النعم والكلب .

[هَبَّاءٌ]

اسم صوت لزجر الكلب .

[هِمَعٌ]

اسم صوت للابل كي تسكن .

[هُسى]

وقد تكسر هاؤه ، اسم صوت لزجر النعم .

[هَكْرًا]

مركبة من ثلاث كلمات : د ها ، حرف التنبيه ، والكاف الجارة ،
و د ذا ، الاشارية .

[هَل]

آ - (حرف استفهام) :

وهو حرف موضوع لطلب التصديق الايجابي ، دون التصور ،

ودون التصديق السلي (١) ، فلا يقال : « هل زيداً ضربت ؟ » ، لأنه حينئذٍ سؤال عن المضروب ، لا عن الضرب ، ولا : « هل زيد قائمٌ أم عمرو ؟ » ، لأنه عندئذٍ سؤال عن القائم ، لا عن القيام ، ولا : « هل لم يقم زيد ؟ » ، لأنه سؤال عن القيام المنفي ، و « هل » لم توضع إلا للسؤال عن الحدث الإيجابي .

وتفترق « هل » من الممزة من تسعة أوجه :

١ - اختصاصها بالتصديق ، أي بالسؤال عن الحدث ، فلا يقال إلا : « هل جاء زيد ؟ » ، أما الممزة فهي للتصديق ، نحو : « آجاء زيد ؟ » ، وللتصور ، أي السؤال عن الشيء ، نحو : « آئت فلت هذا ؟ » .

٢ - اختصاصها بالإيجاب ، فلا يقال إلا : « هل جاء زيد ؟ » ، أما الممزة فهي للإيجاب والسلب ، نحو : « آجاء زيد ؟ - ألم يأت زيد ؟ » .

٣ - تخصيصها المضارع بالاستقبال ، نحو : « هل تسافر ؟ » ، أي : هل سيقع منك السفر في المستقبل ؟ بخلاف الممزة التي لا أثر لها في زمن المضارع ، فتأتي معه وزمنه المستقبل ، نحو : « أَسافر غداً ؟ » ، كما تأتي معه وزمنه الحاضر ، نحو : « أظن الآن زيداً قائماً ؟ » .

٤ ، ٥ ، ٦ - إنها لا تدخل على الشرط ، ولا على « إن » ، ولا

(١) مر معنا في حرف الممزة أن التصور هو السؤال عن الشيء ، زماناً كان أو مكاناً ، أو ذاتاً ، نحو : « متى سافرت - أين جئت - من جاء ؟ » ، وأن التصديق هو السؤال عن الحدث ، نحو : « هل جاء زيد ؟ » . فأما « هل » فهي للتصديق الإيجابي وحده ، وأما الممزة فهي للتصديق الإيجابي والسلي ، وللتصور أيضاً ، وأما سائر أدوات الاستهام فهي للتصور فقط .

على اسم بعده فعل ، فلا يقال : « هل إن جاء زيدٌ أكرمتَه ؟ » - ولا :
هل إن زيداً مسافرٌ ؟ - ولا : هل زيدٌ جاء ؟ ، والهمزة بخلاف
ذلك كله ، قال تعالى : « أفأن ماتَ أو قُتِلَ انقلبتم على أعقابكم ؟ -
أأنتَ لأنت يوسف ؟ - أجراً منّا واحداً تتبّعهُ ؟ » .

٧ - أنها تقع بعد العاطف ، نحو : « هل جاء زيد ؟ وهل
سلمتَ عليه ؟ » ، والهمزة تقع قبله ، تقول : « أجاء زيد ؟ أو سلمتَ
عليه ؟ » .

٨ - أنها تقع بعد « أم » ، كقوله تعالى : « قل هل يستوي
الاعمى والبصير » ، أم هل تستوي الظلمات والنور ؟ » .

٩ - أن الاستفهام معها على معنى النفي ، ولهذا يجوز مجيء
« إلا » المحصورة بعدها ، كقوله تعالى : « هل جزاء الإحسان إلا
الإحسان ؟ » ، أي : ليس جزاء الإحسان إلا الإحسان . كما يجوز
دخول الباء الزائدة على الخبر بعدها ، كقول الفرزدق :

يقول إذا اقلّوْلى عليها وأقردتْ

ألا هل أخو عيشٍ لذيدٍ بدائم ؟ (١)

أي : ليس أخو عيشٍ لذيدٍ بدائم .

كما صح عطف جملة على جملة خبرية ، كقول امرئ القيس :

وإن شغائي عبْرَةٌ مُهْرَاقَةٌ

وهل عند رسمٍ دارسٍ من مُمَوَّلٍ ؟

أي : وليس عند رسمٍ دارسٍ من مُمَوَّلٍ . ولو كانت على معنى

(١) اقلول عليها : صد وارثع . أقردت : سكنت .

الاستفهام الحقيقي ، لما جاز عطف جملتها على جملة خبرية ، لأن الاستفهام إنشاء ، والانشاء لا يعطف على الخبر .

ب - (حرف تحقيق) :

بمعنى « قد » . قاله بعضهم ، وبذلك فسروا قوله تعالى : « هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً » . أي : قد أتى ..

ج - (اسم فعل أمر) :

بمعنى « أسرع » ، نحو : « هل يازيد » ، أي : أسرع .

[شهر]

اسم صوت لزجر الخيل والناقة . وقد أتت اسم فعل أمر في قول النابغة الجعدي يهجو ليلي الأخيلية :

ألا حيتاً ليلي وقولا لها : هلا

أي : أقبلي وأسرعى .

[شهر]

حرف تخصيص ، أي حث على اتيان الفعل ، وذلك إذا وليها المضارع ، نحو : « هلا تزورنا » ، أي : زرنا . فان وليها الماضي كان معناها التوبيخ فيما تركه المخاطب ، نحو : « هلا أكرمت زيدا » .

وهي كأدوات الشرط : لا يليها إلا الفعل ، فان وليها الاسم فعلى تقدير فعل محذوف قبله ، نحو : « هلا زيدا » ، تقول ذلك لمن أكرم خالداً ، والتقدير : هلا أكرمت زيدا ، ونحو : « هلا زيد » ، تقول ذلك لمن قال : « أكرم خالداً » ، والتقدير : هلا أكرم زيد .

[هَلَمْ]

هي في لغة قريش اسم فعل أمر بمعنى « أَقِيلْ » ، نحو : « هَلَمْ يا زيد » ، أي : تعالَ ، وبمعنى « أَحْضِرْ » ، نحو : « هَلَمْ زيدا » ، أي : أحضره .
أما التميميون فيصاون بها الضائر ، فيقولون : « هَلَمْ » - هَلْسي - هَلْنا - هَلْتوا - هَلْمنَ » ، فتكون في لغتهم فعل أمر جامداً .

[هَمَّاهَمْ]

اسم فعل ماضٍ بمعنى « نَقِدَ » .

[هُنَا]

اسم اشارة للمكان . تتصل بها كاف الخطاب فيقال : « هناك » ، ولام البعد فيقال : « هنالك » . وقد تشدد نونها : « هُنَّا » ، فلا تكون إلا للمكان البعيد ، وعندئذٍ يمتنع دخول « ها » التنيهية عليها ، فلا يقال : « ههنا » كما يقال : « ههنا » .

[هُوَ]

ضمير رفع منفصل ، وكذلك فروعُه : هي - هما - هم - هن .
وإذا استعملته ، هو وفروعه ، في نحو : « زيد هو الفاضل » ، كان لك فيه وجهان : أن تجعله مبتدأ ، وتجعل ما بعده خبراً عنه ، فتقول : « زيد هو الفاضل » - وكان زيد هو الفاضل - وظننت زيدا هو الفاضل ، برفع « الفاضل » في كلِّ ، لأنه خبر عن الضمير ؛ ولك أن تجعله فصلاً ، وتجعل ما بعده بحسب المواضع التي قبله ، فتقول : « زيد هو الفاضل » برفع « الفاضل » لأنه خبر عن « زيد » ، و : « كان

زيد هو الفاضل ، بنصب « الفاضل » على أنه خبر لـ « كان » ، و :
 « ظننت زيدا هو الفاضل » بنصبه أيضاً على أنه مفعول ثانٍ لـ « ظننت » .
 والوجه الثاني هو الإفصح ، وعليه جاء التنزيل ، قال تعالى : « إن
 كان هذا هو الحق » بنصب الحق .

ثم اختلف النحاة فيه إن كان فصلاً : فقال بعضهم : هو في هذه
 الحالة حرف لا محل له من الاعراب ، وإن كانت له صورة الضمائر
 المنفصلة ، وقال آخرون : بل يبقى على اسميته ، ولكن لا يكون له محل
 من الاعراب ، فيكون شأنه كشأن أسماء الأفعال ، مثل : سَمَ ، ومَ :
 هي أسماء ، ولكن لا محل لها من الاعراب .

[هي]

انظر « هو » .

[هيا]

حرف نداء للبعد ، نحو : « هيا زيد » .

[هبّا]

اسم فعل أمر بمعنى « أسرع » .

[هبّيت]

وتثلاث تأوّه ، اسم فعل أمر بمعنى « أسرع » ، قال الشاعر :
 أبْلَغَ أميرَ المؤمنينَ _____
 أنْ المِراقَ وأهلَهُ سَلَّمَ إِلَيْكَ ، فَهَبَّيْتَ هَبَّيْنَا (١)

(١) المعنى : يا أبا المِراق بلغ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب بأن المِراق
 وأهله متعادون لأمرِك ، فأَسْرِعْ إلَيْهِمْ .

وإذا قلت : « هيت لك » ، كان الجار والمجرور متعلقين بـ « هيت »
محذوف مبتدأ محذوف ، والتقدير : دعائي كائن لك ، فاللام تبين للمخاطب
جيء به بعد استثناء الكلام عنه ، كما كان كذلك في « سقياً لك » .

وقال بعضهم في قوله تعالى : « وقالت هيت لك » : هيت : اسم
فعل ماض بمعنى « تهيأت » ، فلي هذا تكون اللام متعلقة به ، كما
تعلق بماء لو صُرِّحَ به ، وقال آخرون : بل هي اسم فعل أمر بمعنى
« أقبل » ، فلي هذا يكون اعراب اللام كاعرابها الأول .

[هَبَجَ]

اسم صوت لزجر الناقة .

[هَبَغَ]

اسم صوت لاناخة الابل .

[هَبَر]

اسم صوت لزجر الابل .

[هَبَكَ]

وقد تشدد ياؤه وتفتح ، اسم فعل أمر بمعنى « أسرِعْ » .

[هَبَّهَ]

لغة في هبّات .

[هَبَّهَات]

اسم فعل ماض بمعنى « بَعُدَ » . وفيه لغات كثيرة ، هي :

هِيَا - هِيَان - هِيَات - هِيَاتُ - هِيَانًا - هِيَان - هِيَانُ - هِيَاتُ - هِيَاتُ - هِيَا
 هِيَا - هِيَان - هِيَات - هِيَاتُ - هِيَان - هِيَانُ - هِيَات - هِيَاتُ - هِيَا .

[هِيَان]

انظر « هِيَات » .

حرف الواو

[و]

آ - (حرف عطف) :

نحو : « جاء زيدٌ وعمرو » . واختلف النحاة في إفرادتها :
فالأكثر على أنها لمطلق الجمع ، وأنها لا تفيد ترتيباً ولا مميةً ، وخالفهم
في ذلك قطرب والربيعي والقراء وثعلب وأبو عمرو الزاهد وهشام
والشافعي ، فذهبوا إلى أنها تفيد الترتيب .

ب - (حرف استئناف) :

كقوله تعالى : « واقفوا لله ، وعلِّموا لله » . فهذه الواو
ليست للعطف ، ولو كانت كذلك للزم عطف الخبر على الأمر ، وهذا غير
جائز ، فحين أن تكون للاستئناف . وكذا تقول في كل واو لا يصح
عطف ما بعدها على ما قبلها .

ج - (الواو للحال) :

وهي كل واو على تقدير « إذ » ، نحو : « جاء زيد والشمس
طالعة » ، التقدير : جاء زيد إذ الشمس طالعة .

د - (الواو للهيئة) :

وهذه نوعان : عاطفة ، وغير عاطفة :

فالماطفة هي التي ينتصب المضارع بعدها بـ « أن » المضمة ، نحو قول الشاعر :

لا تَنهَ عن خُلُقٍ وتَأْتِي مثلهُ
طرء عليك إذا فلتَ عظيمُ
ومعطوفها هو المصدر المؤول من « أن » وصلتها .

وغير الماطفة هي الداخلة على المفعول معه ، نحو : « سرتُ والنهر » .

هـ - (الواو لقسم) :

وهذه حرف جر أصلي ، وهي والقسم به متعلقان بفعل القسم المحذوف وجوباً معها ، نحو : « والله لا أكرمن زيداً » .

و - (واو رب) :

وهي التي تفتح بها الحكايات القصيرة في القصائد ، كقول امرئ القيس :

وليل كموج البحر أرخى سدوله
عليه بأنواع المموم ليتلي

واختلف النحاة فيها : فالكوفيون والمبرد على أنها هي الجارة لما بعدها ، وعليه تكون حرف جر شيئاً بالزائد ، وما بعدها مجرور اللفظ مرفوع المثل أو منصوبه بحسب العوامل التي بعده . والبصريون على أن الجر ليس بها ، بل بـ « رب » معنوفة بعدها ، وعليه ، تكون الواو حرف عطف ، وتكون الجملة بعدها معطوفة على شيء في نفس التكلم . وحجتهم في ذلك أنها لو كانت هي الجارة لجاز دخول واو العطف عليها كما تدخل على واو القسم ، كقول الشاعر :

ووالله لولا تمرُّهُ ما جِئْتُهُ ولا كان أدنى من عيد ومشرق
فلما لم يجز دخول الماطف عليها ، دل ذلك على أنها هي الماطفة .

ز - (الواو ضمير متصل) :

وهو ضمير الذكور المقلاء ، نحو : « الرجال قاموا » . والمشهور
بين النحاة أنها اسم ، وأنها في محل رفع فاعلاً أو نائب فاعل ، بحسب
الفعل المتصلة به . وذهب الأخفش والمازني إلى أنها حرف كياء التأنيث
الساکنة ، وأن الفاعل مستتر .

وقد تستعمل لغير المقلاء إذا تَرَبَّعُوا منزلتهم ، كقوله تعالى : « يا
أيُّها النمل ادخلوا مساكنكم » .

ح - (الواو علامة الذكور) :

وذلك في لغة « أكلوني البراغيث » ، كقول « أَحْيَحَّة بن الجلاح :
يلومونني في اشتراء النخيل ل أهلي فكلَّهم يَمْنُلُ »

واختلف النحاة فيها : فهي عند سيبويه حرف « دال » على الجماعة كما
أن التاء في « قالت » حرف « دال » على التأنيث ، وقيل : هي اسم مرفوع
على الفاعلية ، ثم قيل : إن ما بعدها بدل منها ، وقيل : مبتدأ ، والجملة
خبر مقدم .

ط - (واو الانكار) :

وهي مثل ألف الانكار : إشباع للضمة الآتية في نهاية عبارة
ملفوظة في استنكار ، كما لو قال لك أحدم : « جاء أحمد » ، فتقول
مستنكراً ذلك : « آأحمدوه ؟ » . فالواو إشباع لضمة « أحمد » ، والماء
للسكت .

ي - (واو التذكير) :

كقول من أراد أن يقول : « يقومُ زيدٌ » ، فني « زيد » ، فأراد مدّ الصوت ليتذكر ، إذ لم يرد قطع الكلام ، : « يقومـو » .
وحقيقة هذه الواو أنها كسابتها : اشباع للضمّة ، فهي ظاهرة صوتية وليست أداة حقيقية .

[وا]

آ - (حرف نداء) :

وهو يختص ببناء الندبة ، نحو : « وا زيدا ! » . وأجاز بعضهم استعماله في النداء الحقيقي .

ب - (اسم فعل مضارع) :

بمعنى « أعجب » ، كقول الراجز :
وا ، بأبي أنتِ وفوكِ الأشنبُ كأنما ذرٌّ عليه الزرّنبُ
أو زنجيلٌ وهو عندي أطيبُ

[واهأ]

اسم فعل مضارع بمعنى « أعجب » ، نحو : « واهأ له ما أطيبه ! » .

[وع]

اسم صوت لزجر الضأن .

[وراءك]

اسم فعل أمر بمعنى « تأخر » .

[وَسْطَن]

وتسلك واوه ، اسم فعل ماض بمعنى « أَسْرَعَ » .

[وَيْ]

اسم فعل مضارع بمعنى « أعجب » .

[وَيْلَكَ]

كقول عنزة :

ولقد شفى نفسي وأبرأ سقمها

فيل الفوارس : وَيْلَكَ عنتر أقدم .

واختلف النحاة فيها : فقال قوم : هي « وي » ، فسبها لحقتها كاف الخطاب ، وعليه ، تكون « وي » اسم فعل مضارع ، والكاف للخطاب ، وقال الكسائي : « أصل « ويك » « ويلاك » ، وعابه تكون « وي » ، مفعولاً مطلقاً مضافاً ، والكاف ضمير متصل في محل جر بالاضافة .

[وَيْكَأُ]

هكذا وردت متصلة في رسم القرآن في قوله تعالى : « ويكأنه لا يفلح الكافرون » . واختلف النحاة فيها على ثلاثة مذاهب :

١ - هي مركبة من « وي » الذي هو اسم فعل مضارع بمعنى « أعجب » ، و « كَأَنَّ » الحرف المشبه بالفعل ، ولكنه هنا ليس بمعنى التشبيه ، بل لمعنى التأكيد مثل « إِنَّ » ، فيكون التفسير : وَيْ إِنَّه لا يفلح الكافرون . وهذا المذهب للخطيل وسيويه .

٢ - هي مركبة من « وَيْلَكَ » التي هي اسم فعل مضارع مع

كاف الخطاب ، و « أَنْ » الحرف المشبه بالفعل ، وإما فتحت همزته لأنه معمول لاسم الفعل ، أو لفعل محذوف ، أو للام محذوفة ، والتقدير : أعجب أنه لا يفلح الكافرون - أعجب .. لعلم أنه لا يفلح الكافرون - أعجب لأنه لا يفلح الكافرون . وهذا مذهب الفراء .

٣ - هي كلمة واحدة اسم فعل مضارع بمعنى « أعجب » .

[وَبَرَأ]

اسم فعل أمر بمعنى « أسرع » .

حرف اياء

[ي]

أ - (ياء المتكلم) :

وهي ضمير متصل للنصب في نحو : « ضربي » ، وللجر في نحو : « كتابي » .

ب - (ياء المخاطبة) :

وهي ضمير متصل للمخاطبة ، لا يكون إلا للرفع ، فهي فاعل في نحو : « تقومين » ، ونائب فاعل في نحو : « أنت تُكْرَمين » .
وذهب الأخفش والملازني إلى أنها حرف للتأنيث ، وأن الفاعل أو نائب
الفاعل ضمير مستتر تقديره « أنت » . فذهبها فيها كمنهبا في واو الجماعة .

ج - (ياء الانكار وياء التذکر) :

هما كواو الانكار وواو التذکر : إشباع للكسرة ، وليستا أداتين
بالمعنى الصحيح للأداة .

[يا]

أداة نداء ، تصلح للبميد والقريب والمتوسط ، ولا يستعمل غيرها
في الاستفانة والتعجب ، وهي وحدها التي يجوز حذفها قبل النادى .
(راجع أسلوب النداء) .

خاتمة في الاعراب

١ - حقيقة الاعراب

يبدو ضرورياً ، في صدر هذه الخاتمة ، أن نحدد بالضبط ما نريده من كلمة « إعراب » . ذلك لأن لهذه الكلمة معاني مختلفة في اللغة والاصطلاح .

فالاعراب لغةً : هو الابانة والافصاح . تقول : أعرب فلان عن رأيه ، إذا أبان عنه وأفصح . وأما في الاصطلاح ، فللكلمة الاعراب أكثر من معنى واحد .

آ - فالاعراب مرةً : هو ضد البناء ، أي هو قابلية الكلمة لأن يتغير آخرها بحسب العوامل الداخلة عليها . فلكلمة « رجل » بهذا المعنى معربة ، لأنها تبدو مرفوعة مرةً ، ومنصوبةً أخرى ، ومجرورةً ثالثةً : تقول : جاء رجلٌ ، ورأيت رجلاً ، ومررت برجلٍ ، أما كلمة « سيويه » فهي مبنية ، لأنها تظل على صورة واحدة منها يدخل عليها من العوامل : تقول : جاء سيويه ، ورأيت سيويه ، ومررت بسيويه .

وينقسم الاعراب ، بهذا المعنى ، إلى ثلاثة أقسام :

١ - اعراب لفظي : وهو التغير اللفظي الظاهر في الكلمات المعربة غير المعتلة الآخر ، مثل : جاء رجلٌ ، ورأيت رجلاً ، ومررت برجلٍ .

٢ - اعراب تقديري : وهو تغير كان من المفروض أن يظهر على آخر الكلمة لولا موانع حالت دون ذلك . فمن هذه الموانع أن تكون الكلمة معتلة الآخر بالآلف أو الزاو أو الياء ، فبعض هذه الأحرف ،

لأسباب صوتية معروفة ، يتمذر ظهور الحركة عليه ، وذلك هو شأن الألف ، وبعضها الآخر لا يرفض رفضاً باتاً ظهور الحركات عليه ، إلا أن ظهور بعضها عليه يبدو ثقيلاً ، وذلك هو شأن الواو والياء مع الكسرة والضمة . لهذا كله نقول : جاء الفتي ، ورأيت الفتي ، ومررت بالفتى ، مقدرين على الألف ضمة مرة ، وفتحة أخرى ، وكسرة ثالثة ، لأن القوانين الصوتية تحكم باستحالة ظهور هذه الحركات على الألف ، ونقول : جاء القاضي ، ومررت بالقاضي ، فتفسر الضمة والكسرة على الياء ، ولا تظهرها ، لأن إظهارها يورث اللفظ ثقلًا ملحوظًا . ألا ترى أن قولنا : جاء القاضي ، ومررت بالقاضي ، أثقل منه في حال حذف هاتين الحركتين وجعلها مقدرتين على الياء ، أي ملحوظتين في الذهن قطعاً ؟

ومن هذه المواضع أيضاً أن يكون آخر الكلمة ، وهو محل الاعراب والتنوين ، مشغولاً بحركة لازمة لا يستطيع مفارقتها ، وذلك هو شأن المضاف إلى ياء المتكلم الذي يبدو آخره مشغولاً دائماً بكسرة لازمة لمناسبة ياء المتكلم ، فنقول : هذا كتابي ، وقرأت كتابي ، ونظرت في كتابي ، مقدرًا الحركات الثلاث على الباء دون أن تظهرها بسبب اشتغال المجل بحركة المناسبة ، وهذا هو أيضاً شأن المحكي إن لم يكن جملة ، وشأن المسمى به من الكلمات البنية أو الجمل ، وشأن البنيات إذا تعرضت لبناء آخر غير بنائها الأصلي : فنقول في إعراب « يشرب » ، من قولك : « كتبت كلمة يشرب » : إن « يشرب » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المجل بحركة الحكاية ، ونقول في إعراب « كيف » ، من قولك : « جاء كيف » ، مسمياً بها أحد الأشخاص : إن « كيف » فاعل مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المجل بحركة البناء الأصلي ، ونقول في إعراب « هذا » ، من قولك : « يا هذا » : إن « هذا » منادى مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره حركة البناء الأصلي .

٣ - اعراب محلي : وهو تغير اعتباري بسبب العامل ، فلا يكون ظاهراً ولا مقدراً . ولا يكون هذا إلا في الكلمات البنية والجل .

ونعود ثانية إلى معاني كلمة « الاعراب » فنقول :

ب - والاعراب مرة ثانية : هو نظام ما من أنظمة التغير . فإذا قلنا إن « إعراب المفرد » هو غير « إعراب الاسماء الخمسة » ، فأنما نفي أن نظام تغير المفرد القائم على الحركات ، هو غير نظام تغير الاسماء الخمسة القائم على الحروف . وفي كل كتاب من كتب النحو باب مخصوص يسمى « باب الاعراب » فيه تعرض الأنظمة المختلفة لتغير الزمر والفصائل المختلفة من الكلام .

ج - والاعراب ثالثة : هو النحو كله . ولا يكون للكلمة هذا المعنى إلا وكلمة « العلم » مضافة إليها ، فإذا قلنا « علم الاعراب » ، فأنما نفي بذلك هذا العلم الذي يبحث في أواخر الكلام من حيث قبولها للتغير وعدم قبولها له ، وفي القوانين التي تحكم هذا وذلك .

د - والاعراب أخيراً : هو فن تحليل الكلام ، ووصفه ، وبيان تأثير بعضه في بعض ، وذكر وظيفة كل جزء من أجزائه .

إن الاعراب ، بهذا المعنى الأخير ، هو موضوع خاتمتنا هذه . فما حقيقة هذا الاعراب ؟

١ - الاعراب تحليل :

ونعني بكلمة التحليل هنا ما نفنيه بها في علم الكيمياء ، أي فك المادة المركبة ، وردها إلى عناصرها الأولية التي تتألف منها . فنحن أن الكيمياوي الذي يحلل الماء إلى عشرينه الأوكسجين والهيدروجين ، إنما

هو يقوم بعملية « اعراب » للماء . وفي الفرنسية يطلقون على كلتا العمليتين ، عملية اعراب الكلام ، وعملية تحليل المركبات الكيماوية ، كلمة واحدة هي كلمة « Analyse » . وعلى هذا فإن فك أجزاء الساعة ، أو جهاز الراديو ، أو السيارة ، أو غير ذلك من الآلات ، ليس سوى « اعراب » لها .

وقد تبدو عملية تحليل الكلام أمراً على جانب كبير من السهولة ، وهذا صحيح في أغلب الأحيان ، ولا سيما إذا كانت أجزاء الكلام مستقلة بعضها عن بعض وممزولاً عنه في اللفظ والكتابة ، وذلك نحو : « سافر زيد إلى دمشق صباحاً » ، إذ من الواضح أن تحليل هذه العبارة لن يكون على غير الشكل الآتي : سافر زيد إلى دمشق صباحاً ← سافر + زيد + إلى + دمشق + صباحاً . إلا أن الأمر يختلف عندما تلتحم بعض أجزاء الكلام في بعض ، ويصبح من العسير على غير الخبير أن يعرف الأجزاء المكونة لما أمامه من كلام ، فعبارة « أكرمتي » تبدو لغير الخبير لفظاً مفرداً بسيطاً لا يمكن أن ينحل إلى ما هو أبسط منه ، أما الخبير بالكلام فيعلم أن هذه العبارة مؤلفة من أربع كلمات لا من كلمة واحدة ، وأنها تنحل على النحو التالي : أكرمتي ← أكرم + ت + ن + ي .

وزداد الأمر صعوبة عندما يوجد مركب كلامي يشبه في لفظه عنصراً كلامياً بسيطاً ، وذلك نحو « كريم » من قولك : « زيد كريم » ، فالعرب الناقل يظن اللفظ بسيطاً ، ويحكم متسرعاً بخطأ العبارة ، ويأمر برفع « كريم » لأنها خبر عن « زيد » ، أما العرب اليقظ فهو يعلم أن اللفظ مركب وليس بسيطاً ، وأنه ينحل إلى كلمتين على النحو التالي : كريم ← كاف التشبيه + ريم ، بمعنى « غزال » ، وإنذن تكون العبارة صحيحة لأنها بمعنى : زيد مثل ريم . وفي الواقع فإن أغلب الألفاظ

النحوية مبني على هذا النوع من الجنس .

إن تشبيه الكلام بالركبات الكيميائية والآلات المقدمة تشبيه صحيح إلى حد ما ، ولكنه ليس صحيحاً تماماً ؛ ذلك لأن هذه الركبات لا يجوز أن يسقط شيء من عناصرها الداخلة في تركيبها ، وإلا استحالت شيئاً آخر غير ما كانت ، فإلاء مثلاً يظل دائماً مشتملاً على عنصره السيطيين الأوكسيجين والهيدروجين ، وإذا حدث أن غاب أحدهما ، فلن يستطيع الآخر أن يتشكل ماءً وحده ، وأما في الركبات الكلامية فالأمر يختلف تماماً ، فهنا يمكن أن يسقط جزء واحد أو عدة أجزاء ، لأسباب بلاغية أو صوتية أو غير ذلك ، ويظل الكلام مع هذا كلاماً تاماً مفيداً لا غبار عليه من الناحية النحوية : ففي قولك « رَمَتْ فاطمة الكرة » سقطت الألف من فعل « رمى » ، لثلاثي ساكنان هما الألف نفسها وتاء التانيث الساكنة ، وفي قولك « والله لتكتبن » سقطت عدة كلمات ، هي فميل القسم ، وفاعله ، ثم واو الجماعة من فعل « تكتبن » التي كان سقوطها لأسباب الصوتية نفسه الذي أدى إلى سقوط الألف من فعل « رمى » ، في المثال السابق . وفي مثل هذه الأحوال ، فإن على المحلل للكلام ، أي العرب ، أن يرد إلى الكلام ما سقط منه ، أو على الأقل ، أن يلحظ في أثناء تحليله هذا الذي سقط ، وبغير هذا الرد أو اللحظ الذي نسميه تقديراً ، تكون عملية التحليل ناقصة من الوجهة النحوية . ومن الواضح أن لحظ ما قد يسقط من الكلام وتقديره يزيدان عملية التحليل صعوبة فوق صعوباتها الأخرى ، ويجعلانها أمراً عسيراً على غير العارف بأساليب اللغة العربية وقوانينها النحوية والصرفية والصوتية .

وأخيراً ، هناك صعوبة خطيرة تترسب العرب في أثناء تحليله للكلام . هذه الصعوبة تأتيه من جهة القوانين الصوتية خاصة ، ذلك أن هذه القوانين كثيراً ما تقضي ببدال حروف بحروف أخرى في ظروف وأحوال

مخصوصة ، فالياء الأولى من قولك « جاء معلّمٌ » ليست إلا الواو التي هي علامة الرفع في الجمع المذكر السالم ، والأصل هو « جاء معلّموي » ، ولكنها - وقد سبقت الياء بالسكون - انقلبت إلى ياء ، ثم أدغمت في ياء التكلم ، كما تفضي بذلك قوانين الاعلال المعروفة . وعلى العرب في مثل هذه الأحوال أن يكون على جانب كبير من اليقظة والاحاطة التامة بالقوانين الصوتية حتى يرد كل جزء من أجزاء الكلام الذي يحلله إلى شكله الحقيقي .

ولا بد أخيراً من التنبيه على حالة شاذة في عملية التحليل الاعرابي ، تلك هي حالة الحرف « ال » والاسم الداخل عليه ، فهذان المنصران يظلان في الاعراب كلمة واحدة ، وإن كانا في الحقيقة اللغوية كلمتين مستقلتين ، ففي عبارة مثل « جاء الولد إلى المدرسة » لا يكون التحليل على هذا الشكل : « جاء + ال + ولد + إلى + ال + مدرسة » ، بل يكون على هذا الشكل : « جاء + الولد + إلى + المدرسة » ، وذلك لشدة لصوق هذا الحرف بالاسم الداخل عليه ، من جهة ، ولكونه من العناصر النحوية العاطلة التي لا تتأثر بنيرها ولا يثّر غيرها بها ، من جهة ثانية . ومع ذلك ، فالتنا في بعض الأحيان فنزل المنصر « ال » عما يدخل عليه ونمّره في التحليل كلمة مستقلة ، ولا يكون هذا إلا في موضعين : الأول أن يكون الاعراب إعراب أدوات (١) ، والثاني أن تكون « ال » اسماً موصولاً لا حرفاً ، وذلك كقول أحدم :

من لا يزال شاكرًا على الله فهو حرٌّ ببيشةٍ ذاتِ سَمَةِ

فتحليل هذا الكلام لا بد أن يكون على الشكل الآتي : « على + ال + مع + ه » ، لأن « ال » هنا اسم موصول بمعنى الذي في محل

(١) سنقد لهذا النوع من الاعراب فصلاً خاصاً .

جر بحرف الجر د على ، (١) .

٢ - الاعراب وصف وتصنيف :

إن الوقوف - في عملية الاعراب - عند حد تحليل الكلام ورده إلى الأجزاء التي يتركب منها ، ليس وراءه كبير جدوى ، إذ ما الفائدة التي نرجوها من وراء معرفتنا أن عبارة « أكرمتي » مؤلفة من أربع كلمات ، لا من كلمة واحدة ؟ لهذا ، وليكون الاعراب ذا جدوى ، وجب رد كل جزء إلى أحد الأصناف الثلاثة التي يتألف منها الكلام ، وهي الاسم والفعل والحرف ، ثم إن كان الجزء العرب فعلاً ، وجب بيان ما ينتسب إليه من أصناف الفعل المختلفة ، فيذكر إن كان هذا الفعل ماضياً ، أو مضارعاً ، أو فعل أمر ، ويبين هل هو ثلاثي أو رباعي ؟ وهل هو مجرد أو مزيد ؟ وما حروف الزيادة فيه إن كان مزيداً ؟ وهل هو جامد أو متصرف ، أو ناقص التصرف ؟ وهل هو تام أو ناقص ؟ .. إلخ إلخ . ثم لا بد من وصف حاله أهو مبني أم معرب ؟ وإذا كان مبنياً فعلام هو مبني ؟ .. إلخ . ومثل هذا يقال في الجزء العرب إن كان اسماً ، أما إن كان حرفاً فلا بد من ذكر المعنى الذي أتى له هذا الحرف ، ذلك لأن الحرف في العربية يكون له في عبارة معنى ، ويكون له في عبارة أخرى معنى آخر . ويمكن بيان ذلك كله في إعراب العبارة التالية : « جاء الولد إلى المدرسة » ، فيقال :

جاء : فعل ماض ، ثلاثي ، مجرد ، أجوف ، مهموز اللام ، تام ، متصرف ، مبني على الفتح الظاهر على آخره .
الولد : اسم ثلاثي ، مجرد ، جامد ، اسم ذات ، مذكر ، مفرد ، معرفة ، صحيح الآخر ، معرب .

(١) راجع في قسم الأدوات أحكام وأحوال الأداة « ال » .

إلى : حرف ثلاثي لانتهااء الغاية المكانية ، مبني على السكون الظاهر على آخره .

الملموسة : اسم ثلاثي مزيد بليم والهاء ، مشتق من فعل درس لبيان مكان الدراسة ، مؤنث ، مفرد ، معرفة ، صحيح الآخر ، مرب (١) .

٣ - الاعراب ببيان تأثيرات :

بعد تحليل الكلام ، ووصف كل جزء من أجزائه وتصنيفها ، لا بد من ذكر ما إذا كان هذا الجزء أو ذاك مؤثراً في غيره ، أو متأثراً به ، أو غير قابل للتأثير أو التأثر . ففي إعراب العبارة السابقة نضيف إلى ما سبق ما يأتي :

جاء : فعل لازم ، راضح للسند اليه ، ناصب لما قد يأتيه من تكلمات الفعل ، لا محل له من الاعراب (٢) ، غير صالح لنصب المفعول به بسبب لزومه .

الولد : مرفوع بالفعل ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره .

إلى : حرف جر ، لا محل له من الاعراب (٣) .

الملموسة : مجرور بـ « إلى » ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره .

(١) لا شك أن الطالب القارئ سيستغرب هذا النوع من الاعراب لاختلافه الكبير عما ألفه من طرائق الاعراب في المدرسة . والمحق منه في ذلك . غير أننا سنوضح له أسباب هذا الخلاف بعد قليل . فلرجو منه عدم الاستعجال .
(٢) لا محل له من الاعراب : أي لا أثر لغيره فيه .

٤ - الاعراب بيانه وظائف :

بعد كل ما مضى لا بد - لكي يكون الاعراب كاملاً - من بيان الوظيفة التي يقوم بها كل جزء من أجزاء الكلام . فاعراب العبارة السابقة لا يكون كاملاً إلا إذا أضفنا اليه ما يأتي :

جاء : مسند إلى الولد .

الولد : مسند اليه . وبعبارة أخرى : فاعل .

إلى المدرسة : متعلقان بالفعل جاء . وبعبارة أخرى : إلى : حرف لتدنية الفعل القاصر إلى مفعوله . المدرسة : مفعول به غير صريح للفعل « جاء » .



سيدهش القارئ - ولا شك - من هذا الذي عرضناه من أمر الاعراب ، وسيقول : ولكننا - فيما اعتدناه من أساليب الاعراب - لا نقول أكثر هذا الكلام ، بل قد لا نقول إلا ربه أو عشره . وهذا صحيح إلى حد بعيد . بل إن ابن هشام يوصي أن يقال في إعراب نحو « لم أتم » : جازم ومجزوم ، فقط (١) . وهو أعراب نعتبره كاملاً من وجهة النظر النحوية . فما الأسباب التي سمحت بهذا الاختصار الشديد ؟

١ - أول هذه الأسباب أن الاعراب ينقسم إلى ثلاثة أقسام : إعراب نحوي ، وإعراب صرفي ، وإعراب أدوات (٢) وما ذكرناه نحن

(١) انظر خاتمة الباب السادس من كتابه « مني اللبيب » .

(٢) ستكون هذه الأقسام من الاعراب موضوع الفصل القادم .

من أمر الاعراب يشمل الأقسام الثلاثة ، في حين أننا في المدرسة ، كنا إذا أردنا إعراب بيت من الشعر مثلاً ، لم نكن نجري من أقسام الاعراب إلا القسم الأول فقط ، أي ما سميناه بالاعراب النحوي . وهذا القسم من الاعراب لا يهتم كثيراً بأمر التصنيف ، فهو لا يذكر من تصانيف الفعل والاسم إلا ما له مساس بأثر بعض الكلام في بعض : فكلمة مثل « جاء » يكفيه من أمر تصنيفها أن يقول فيها : إنها فعل ، وإنها فعل ماضٍ . فأما تصنيفه لها بأنها فعل ، فلن يثبت على أنها هي عامل الرفع في المسند اليه ، وأما تصنيفه لها بأنها فعل ماضٍ ، فلن يثبت على أنها مبنية ، وإلى أنها لا محل لها من الاعراب ، أي لا أثر لغيرها فيها . أما تصنيفاتها الأخرى من كونها فعلاً ثلاثياً مجرداً أجوف مهموز اللام ... الخ ، فذلك أمور يتركها لقسيمه الاعراب الصرفي ، لأننا في النحو - حيث ينصب كل اهتمامنا على العوامل والمعمولات - لا نجد فرقاً بين أن يكون الفعل ثلاثياً أوروباعياً ، وبين أن يكون مجرداً أو مزيداً ، وبين أن يكون معطلاً أو سميئاً . لأن كل هذه الأصناف من الفعل لها عمل واحد ، هو رفع المسند اليه ، ونصب المفعولات .

ثم إن الاعراب النحوي لا يذكر من أمر الحروف إلا ما له علاقة بقضية العمل ، فيقول في « إن » : حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر ، وفي « لم » : حرف جزم ، وفي « من » : حرف جر ، وفي « ما » من قولك « ما جاء زيد » : لا عمل لها . أما معاني هذه الحروف فلا يهتم بها كثيراً ، بل يتركها إلى قسيمه الثاني الذي دعواته بأعراب الأدوات . نعم ، هو يذكر في بعض الأحيان معاني ما يمر به من حروف ، ولكنه لا يفعل ذلك ، في الغالب ، إلا إذا كان معنى الحرف مساساً أو تلازم مع عمل نحوي معين : فإذا قال في « ما » : نافية ، فلن يثبت على أنها تختلف عن « ما » المصدرية التي تسبك ما بعدها مصدرأً ، وإذا قال في « لا » من قولك « لا رجل في الدار » : إنها

نافية للجنس ، فلأن هذا المعنى يجعلها كالحروف المشبهة بالفعل ، أي ناصبةً للاسم رافعةً للخبر ، وإذا قال في الفاء من قول الشاعر :

ألا ليت الشباب يعود يوماً فأخبره بما فعل المشيب :

إن الفاء حرف عطف لبيان السبب ، فلكي ينبه على أن المضارع المنصوب بعدها إنما نصبته « أن » المضمرة بعد فاء السببية ، لأننا نعلم أن هذا الحرف الناصب لا يضمّر بعد الفاء إلا إذا كانت الفاء تنفي السببية ... الخ .

وهكذا ، فإذا أسقطنا من عبارات الاعراب العام كل ما ليس له علاقة بالاعراب النحوي ، فإن الباقي لن يتجاوز في أي حال من الأحوال الثالث ، أو ما هو دون الثالث .

٢ - السبب الثاني : هو أن العبارات الخاصة بالاعراب النحوي قد يعني ذكر بعضها عن ذكر الآخر ، فنسقط في هذه الحالة ما يمكن الاستغناء بغيره عنه . مثال ذلك ما يأتي :

إن : حرف مشبه بالفعل ، يدخل على الابتداء والخبر ، فينصب الأول ويسمى اسمه ، ويرفع الثاني ويسمى خبره .

زيداً : اسمه منصوب به .

علم : خبره مرفوع به .

ففي هذه الحالة أستطيع أن أكتفي من إعراب « إن » بقولي : إنه حرف مشبه بالفعل ، ذلك لأن قولي عن « زيد » إنه اسمه المنصوب به ، وعن « علم » إنه خبره المرفوع به ، يعني عن عبارة « يدخل على الابتداء والخبر فينصب .. » ، لأن القولين لا يؤيدان إلا إلى شيء واحد .

٣ - السبب الثالث : هو أن الاعراب النحوي لا يهتم إلا

بالحالات الخاصة لكلمة ما في تركيب لنوي ما . فأما إن كانت الحالة عامة في الكلمة العربية ، فانه لا يبالى بالنص عليها ، لأن النص في هذه الحالة ليس فيه كبير غناء . ولهذا السبب نسقط من عبارات الاعراب النحوي كل عبارة لا تقص إلا على حالة عامة . مثال ذلك أننا في اعراب « إلى » من قولك « ذهب الولد إلى المدرسة » نسقط عبارة « إلى : لا محل لها من الاعراب » ، ذلك أن كون « إلى » لا محل لها من الاعراب ليس شيئاً طرأ عليها في هذا التركيب فقط ، بل هو حكم ملازم لها في كل التراكيب وفي جميع أحوال استعمالها ، بل إنه شيء عام في الحروف كلها ، فذكره مع كل حرف ، وفي كل تركيب ، أمر لا جدوى منه .

٤ - السبب الرابع الأخير : أننا عندما نرب كلاماً ما ، لا توجه باعرابنا إلى إنسان يحبل كل شيء عن قواعد اللغة واعرابها ، ولو فعلنا ذلك لكان عملنا في منتهى السخف وال حماقة ، بل توجه به في العادة إلى من يدانينا معرفة باللغة والاعراب ، وفي هذه الحالة ، أي عندما يجري الكلام بين متعاطي فن واحد ، فإن التكلم يميل عادة إلى أن يطرح من كلامه كل العبارات التي تعني أشياء معروفة ومسلماً بها لدى أهل هذا الفن ، لأن السامع في هذه الحالة يعرف بنفسه كل الأمور التي لم يذكرها التكلم ، ويعرف في الوقت نفسه أن التكلم يعرفها هو أيضاً . من هنا يمكننا اختصار الاعراب لعبارة « لم أنم » إلى حـد القول : انها جازم ومجزوم ، سواء أكان العرب استاذاً أمام تلميذه ، أم كان تلميذاً أمام استاذه ، أم كان أحدهما أمام زميل له .

هذا إلى أن الاساتذة يوصون تلامذتهم دائماً أن تكون عباراتهم في الاعراب من نوع ما قل ودل . يقول ابن هشام في خاتمة الباب السادس من كتابه « مفتي اللبيب » : « ينبغي للمعرب أن يتخير من العبارات أوجزها وأجمعها للمعنى المراد فيقول في نحو ضُربَ : فعل ماضٍ لم يُسمَّ

فاعله ، ولا يقول : مبني لما لم يُسمَّ فاعله ، لطول ذلك وخفائه ... وأن
يقول في الواو : حرف عطف لمجرد الجمع ، أو لطلق الجمع ، ولا يقول
للجمع المطلق ، وفي حق : حرف عطف للجمع والغاية ، وفي ثم : حرف
عطف للترتيب والمهلة ، وفي الفاء : حرف عطف للترتيب والتعقيب ، وإذا
اختصرت فيهن فقل : عاطف ومعطوف ، ونائب ومنصوب ، وجازم
ومجزوم ، كما تقول : جار ومجرور ، اهـ

٢ - اقسام الاعراب

رأينا في الفصل السابق أن الاعراب ينقسم إلى ثلاثة أقسام :
اعراب محوي ، واعراب صرفي ، واعراب أدوات . والذي نريد أن نبينه
في هذا الفصل هو حدود كل قسم من هذه الأقسام ، ومحيط الدائرة التي
ينحصر فيها اهتمامه .

١ - الاعراب المحوي :

وهو ما تنصرف اليه كلمة « الاعراب » إذا أطلقت . وهو يهتم
بكل ما تشتمل عليه العبارة اللغوية من عناصره . يستوي في ذلك الأفعال
والأسماء والحروف . بل إنه يهتم أحياناً بما لا علاقة له باللغة مطلقاً ،
ونعني بذلك بعض الحروف التي تكتب ولا تلفظ ، كالآلف التي رسمها بعد
واو الجماعة في نحو قولنا : « الرجال ذهبوا » .

وتنحصر اهتمامات هذا النوع من الاعراب فيما يأتي :

- ١ - هل العنصر العرب اسم أم فعل أم حرف ؟
- ٢ - فإذا كان فعلاً فمن أي أنواع الفعل هو ؟ أهو ماض أم
مضارع أم فعل أمر ؟
- ٣ - وإذا كان مبنياً فلام هو مبني ؟ أعلى الفتح أم على الضم أم
على السكون أم على حذف حرف العلة أم على حذف النون ؟ ولماذا ؟
- ٤ - وإذا كان مبنياً فأين حركة بنائه ؟ أي ظاهرة أم مقدرة ؟
وإذا كانت مقدرة فما المانع من ظهورها ؟

٥ - وإذا كان مبنياً فهل هو لا محل له من الاعراب أم هو في محل رفع أو جزم ؟

٦ - وإذا كان معرباً فما اعرابه ؟ أهو مرفوع أم منصوب أم مجزوم ؟ ولماذا ؟

٧ - وإذا كان معرباً فما علامة اعرابه ؟ وأين هي ؟ وإذا كانت مقدرة فما المانع من ظهورها ؟

٨ - وإذا كان الفعل ناقصاً ، أو كان مبنياً للجهول ، فيجب التنبيه على ذلك ، أما إن لم يكن هذا ولا ذاك فلا حاجة عندئذ إلى تنبيه .
وقبل المضي في بيان حدود اهتمامات الاعراب النحوي فيما يخص الاسم ، نرى من المفيد أن نورد بعض التطبيقات العملية لما قلناه فوق مما يختص بالفعل وحده :

جاء الولد : فعل ماض مبني على الفتح الظاهر على آخره . لا محل له من الاعراب .

رمى الولد الكرة : فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره الثعلب . لا محل له من الاعراب .

رمت فاطمة الكرة : فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة لالتقاء ساكنة مع تاء التانيث الساكنة . لا محل له من الاعراب .

رمى الكرة : فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع المتحرك . لا محل له من الاعراب .

إن جاء زيد جاء عمر أو : فعلان ماضيان مبنيان على الفتح الظاهر ، ومحلهما الجزم بـ « إن » ، لأن الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه .

يكتبُ زيدٌ رسالةً : فعل مضارع مرفوع متجرده عن الناصب والجازم (١) . علامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره .

البنات يلعبنَ : فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث ، في محل رفع لتجرده عن الناصب والجازم .

لا تكسَلْنِ : فعل مضارع مبني على الفتح لباشرته نون التوكيد ، في محل جزم بلا .

البنات لن يلعبنَ : فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث ، في محل نصب بـ « لن » .

إن لم تجتهدْ لم تنجحْ : فلان مضارعان مجزومان بـ ، ومحل كلٍ منها الجزم بان ، لأن الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه .

قمْ يا زيد : فعل أمر مبني السكون . لا محل له من الاعراب . ونستأنف الآن ما كنا فيه من بيان حدود اهتمامات الاعراب النحوي ، فنبول :

٩ - وإذا كان العنصر العرب اسماً ، فإن كان ظاهراً فلا حاجة إلى النص على ذلك ، أما إن كان ضميراً ، أو اسم إشارة ، أو اسماً موصولاً ، أو اسم استفهام ، أو اسم شرط ، أو اسم كناية ، فيحسن عندئذ النص .

١٠ - ثم يجب بيان موقع الاسم الاعرابي : أهو مبتدأ أم خبر ؟ أهو فاعل أم نائب فاعل ؟ أهو مفعول به أم مطلق أم منادى أم مستثنى أم مجرور بالحرف أم بالاضافة ... الخ الخ ؟

(١) ويفضل ابن هشام أن يقول البصريون : لحولُه محل الاسم (انظر الباب السادس من كتاب المعنى ، الأمر التاسع) .

١١ - وإذا كان الاسم في موقعه الطبيعي من الجملة سكّيتَ عن ذلك ، أما إن كان متقدماً على هذا الموقع أو متأخراً عنه فالأفضل النص على ذلك .

١٢ - وإذا كانت علامة الاعراب أصلية سكّيت عن بيان السبب ، أما إن كانت غير ذلك فالأفضل بيان السبب .

١٣ - وبما أن جميع الأسماء معرضة ، لتأثير فيها ، إما لفظاً وعلاً إن كانت معربة ، وإما علاً فقط إن كانت مبنية ، فإن عبارة « لا محل له من الاعراب » لا مكان لها في اعراب الاسم .

واليك الآن تطبيقاً عملياً لما مر :

السماءُ زرقاءُ : مبتدأ وخبر مرفوعان ، وعلامة رفعهما ضمّتان ظاهران .

جاء المعلومون : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم .

قادمٌ أخوك : خبر مقدم مرفوع ، علامة رفعه الضمة الظاهرة ، ومبتدأ مؤخر مرفوع ، علامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الخمسة ، والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر بالاضافة .

ونمود إلى الحديث عن الاعراب النحوي ، فنذكر منه ما يتعلق بالحرف :

١٤ - وإن كان العنصر المرب حرفاً فهل هو أسلي أو زائد ؟ ثم هل هو عامل أو غير ذلك ؟

١٥ - وإذا كان الحرف عاملاً فما عمله ؟ أهو الرفع أم النصب أم الجر أم الجزم ؟

واليك تطبيقاً لما مر :

لم يقم زيد : حرف جزم .

- ما قام زيد : حرف نفي لا عمل له .
 لا رجل في الدار : « لا » نافية للجنس تعمل عمل « إن » ،
 فت نصب الاسم وترفع الخبر .
 ليس زيد بعالم : الباء حرف جر زائد .

٢ - الاعراب الصرفي :

وهذا النوع من الاعراب يقصر همه على الأفعال والأسماء المتصرفة ،
 أما الحروف وما أشبهها من الموصولات وأسماء الإشارة والاستفهام والشرط
 ... الخ ، فلا يليق اليها بالاً ، وذلك لجودها وعدم قابليتها للتصرف .
 والأمور التي يهتم ببيانها هي :

- ١ - بيان كون العنصر العرب فعلاً أو اسماً .
- ٢ - بيان بابه إن كان فعلاً ثلاثياً مجرداً .
- ٣ - بيان كونه مجرداً أو مزيداً .
- ٤ - بيان المزيد فيه إن كان مزيداً .
- ٥ - بيان المعنى الذي أتت له الزيادة .
- ٦ - بيان مجرده إن كان مزيداً .
- ٧ - بيان ماضيه إن كان مضارعاً أو أمرياً .
- ٨ - بيان مفرده إن كان مثني أو جمعاً .
- ٩ - بيان نوعه من المشتقات إن كان مشتقاً ، مع بيان ما اشتق منه .
- ١٠ - بيان مكبّرهِ إن كان مُصَغَّراً .
- ١١ - بيان المنسوب اليه إن كان منسوباً .

- ١٢ - بيان المخنوف منه إن وجد .
- ١٣ - بيان ما فيه من قلب إن وجد .
- ١٤ - بيان ما فيه من إعلال أو ابدال إن وجدا .
- ١٥ - بيان نوع الانغم إن وجد .
- ١٦ - بيان نوع الحمزة إن وجدت .
- ١٧ - بيان الميزان الصرفي . وهذا أعظم الأشياء أهمية ، لأنه - بما يصور من واقع الكلمة - يشكل وحده ثلاثة أرباع التحليل الصرفي .

واليك تطبيقاً لبعض ما مر :

سَمِعَ : فعل ماضٍ ثلاثي مجرد سالم . بابهُ « عَلِمَ » (١) .
وزنه « قَمِيلَ » .

قال : الوزن « قَعَلَ » (٢) . فعل ماضٍ ثلاثي مجرد أجوف . فيه إعلال بالقلب ، وذلك أن أصله « قَوَلَ » ، لأنه من « القول » ، تحركت واؤه وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفاً .

يُقَاتِل : الوزن « يُتَعَاوَل » . فعل مضارع ماضيه « قَاتَلَ » : ثلاثي زيدت فيه الألف بين الفاء والعين لمعنى المشاركة . ومجرده « قَتَلَ » .

جاه : الوزن « عَفَلَ » . اسم ثلاثي مجرد . فيه قلب ، جلت فاؤه مكان عينه ، وأصله « وَجَه » . وفيه إعلال ، إذ الأصل « جَوَه » ، تحركت واؤه بعد فتحة فانقلبت ألفاً .

آرَام : الوزن « أَعْفَلَ » . جمع مفردة « رَثِمَ » . فيه قلب ،

(١) أي هو مثل « علم يلم » : مكسور العين في الماضي ، مفتوحها في المضارع .

(٢) وأجاز بعضهم وزنه بـ « قال » .

والأصل فيه « أرآم » ، لأن جمع « فِعِل » على أفعال ، فيكون جمع « رثم » هو « أرآم » ، لكن عينه - وهي همزة - تقدمت إلى مكان الفاء ، واجتمعت مع همزة « أفعال » فسهلت إلى الف لوقوعها ساكنة بعد همزة مفتوحة .

عليّ : الوزن « فِعل » ، اسم ثلاثي زيدت فيه الياء بين العين واللام لمعنى الصفة المشبهة . مشتق من « علا » . فيه إعلال بالقلب ، إذ الأصل « عليو » : اجتمعت فيه الياء والواو ، والسابقة ساكنة ، فانقلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء ادغاماً صغيراً .

صِلَة : الوزن « عِلَة » . اسم ثلاثي مجرد ، حذفت فاؤه من أوله وعوض عنها هاء في آخره ، وأصله « وصل » .

إزدهم : الوزن « اعمل » (١) . فعل ماض ثلاثي مزيد فيه همزة والتاء لمعنى المطاوعة . فيه ابدال ، إذ الأصل « ازتهم » أبدلت التاء دالاً لأن فاء الفعل زاي .

يعود : الوزن « يَفْعُل » . مضارع ماضيه « عاد » . ثلاثي مجرد أجوف . فيه إعلال بالنقل والتسكين ، إذ الأصل « يَعُوْدُ » ، فنقلت حركة الواو إلى العين قبلها فصار « يَعُوْدُ » .

عُدّ : الوزن « قُل » . أمر ماضيه « عاد » . ثلاثي مجرد أجوف . فيه إعلال بالهذف ، إذ الأصل « عُوْد » ، فحذفت الواو هرباً من الساكتين .

إسم : الوزن « إفع » . اسم ثلاثي مجرد . حذفت لامه وعوض منها همزة في أوله ، والأصل « سِمُو » ، لأنه من السمو . والهمزة فيه همزة وصل .

(١) وأجز بعضهم وزنه بـ « افعل » .

٣ - اعراب الأدوات :

وينحصر اهتمام هذا النوع من الاعراب في دائرة الأدوات فقط ، ونعني بها الحروف كلها ، ثم بعض الأفعال والأسماء مما له أكثر من استعمال في اللغة . مثال ذلك من الأفعال « كان » ، فنحن نعلم أنها تستعمل مرة تامة ، ومرة ناقصة ، ومرة ثالثة زائدة ، ومثال ذلك من الاسماء « ما » ، فنحن نعلم أنها تستعمل مرة نكرة تامة ، وأخرى نكرة ناقصة ، وثالثة معرفة تامة ، ورابعة معرفة ناقصة ، وخامسة اسم استفهام ، وسادسة اسم شرط ... الخ .

والاسئلة التي يجب عنها هذا الاعراب هي :

١ - هل الأداة المعربة اسم أو فعل أو حرف ؟

٢ - أمي عاملة أم مهملة ؟

٣ - هل هي زائدة ؟

٤ - ما معناها ؟

واليك تطبيقاً لذلك :

الآن يأتي المدرس : « ال » في كلمة « الآن » ، للمهد الحضوري ، أما التي في كلمة « المدرس » فهي للمهد الذهني .

ما كان أحسن ما صنع زيد : « ما » الأولى نكرة تامة ، والثانية حرف مصدري لا عمل له ، أما « كان » فهي زائدة لا عمل لها .

قلت لك هذا المال لزيد : اللام الأولى حرف جر أصلي للتبليغ ، واللام التي في « لزيد » حرف جر أصلي للملك ، و « ال » التي في « المال » للمهد الحضوري .

إذا ما جله زيد فما أتا بمسلم عليه : « ما » الأولى زائدة للتوكيد ،
و « ما » الثانية نافية عاملة عمل ليس ، و « إذا » ظرفية شرطية ، والباء
في « بمسلم » زائدة للتوكيد ، و « على » حرف جر أصلي للاستعلاء المجازي .



وفي ختام هذا الفصل نرى من المفيد أن نورد بعض الآيات
الشعرية معربة الأنواع الثلاثة من الاعراب ، ليتبين القارئ حدود كل
نوع ، وما يمتاز به عن قسيمه :

قال بشار بن برد :

إذا الملك الجبار صغر خدّه مشينا اليه بالسيوف فعاتبه

١ - الاعراب النحوي :

إذا : ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه (١) .
مبني على السكون في محل نصب .

الملك : فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، مرفوع وعلامة رفعه
الضمة الظاهرة على آخره .

الجبار : نعت للملك مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره .

(١) أما أنها ظرف لما يستقبل من الزمان فيعني أن العر بعدها مستقبل
الزمان وإن كان ماضي اللفظ ، وأما أنها خافضة لشرطها فيعني أنها مضافة وأن جملة
الشرط بعدها مضاف اليها محلها المنصوب ، أي الجر ، وأما أنها منصوبة بجوابها فيعني
أن ناصيا على الظرفية هو جوابها وأنها متعلقة به . هذا على مذهب من يقول إن
ناصيا هو الجواب ، وأما على مذهب من يقول إن ناصيا هو الشرط فلا تكون
خافضة لشرطها ، بل يكون شرطها جملة ابتدائية لا محل لها من الاعراب .

صعّر : فعل ماض مبني على الفتح الظاهر على آخره لا محل له من الاعراب . والفاعل ضمير مستتر تقديره هو .

خذّه : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره . والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر بالاضافة .

مشينا : فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع المتحرك . و « نا » ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل .

اليه : جار ومجرور متعلقان بفعل مشينا .

بالسيوف : جار ومجرور متعلقان بفعل نعاتبه .

نعاتبه : فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، والفاعل ضمير مستتر تقديره « نحن » ، والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به .

جملة الملك مع فعله المخنوف : مضاف اليها محلها الجر .

جملة صعّر : تفسيرية للفعل المخنوف لا محل لها من الاعراب .

جملة مشينا : جواب شرط غير جازم لا محل لها من الاعراب .

جملة نعاتبه : حالية محلها النصب .

٢ - الاعراب الصرفي :

ملك : الوزن « قَعِل » . اسم ثلاثي مجرد .

جبار : الوزن « فَعَّال » . صيغة مبالغة لاسم الفاعل « جبر » من

فعل « جبر » .

صعّر : الوزن « قَعَّل » . فعل ماض ثلاثي زيد فيه تضيف العين .

خذّه : الوزن « قَعَّل » . اسم ثلاثي مجرد .

مشينا : الوزن « فَعَلْنَا » . فعل ماض ثلاثي مجرد ناقص .
 سيوف : الوزن « فُعُول » . جمع مفردة « سيف » : اسم ثلاثي مجرد .
 تعاتب : الوزن « نفاعل » . فعل مضارع ماضيه « عاتب » : فعل
 ثلاثي مزيد فيه الألف بين الفاء واليّن . ومجرده « عتب » .

٣ - اعراب الأسماء :

إذا : ظرف لما يستقبل من الزمان ، متضمنة معنى الشرط .
 الملك : « ال » ، جنسية لاستغراق الأفراد .
 الجبار : « ال » ، جنسية لاستغراق الأفراد .
 إليه : « ال » ، حرف جر أصلي لانتهاى الغاية المكانية .
 بالسيوف : الباء حرف جر أصلي للاستعانة . و « ال » للمهد
 الذهني ، إذ قصده من « السيوف » هو « سيوفنا » .

وقال أبو حيّة التميري :

وإثنا لمّا نضربُ الكبشَ ضربةً

على رأسه تلقى اللسانَ من القم.

١ - الاعراب النحوي :

وإثنا : الواو بحسب ما قبلها . « إن » حرف مشبه بالفعل . « ثا »
 ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب اسم « إن » .
 لما : اللام مزحلقة . « من » حرف جر . « ما » مصدرية .
 نضرب : مضارع مرفوع للتجرد . والفاعل ضمير مستتر تقديره
 « نحن » . « ما » المصدرية وما بعدها بتأويل مصدر مجرور بـ « من » .
 والجار والمجرور متعلقان بـ « ان » المحذوف .

الكبش : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة .

ضربة : مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة .

على رأسه : جار ومجرور متعلقان بفعل « ضرب » . والماء ضمير متصل في محل جر بالإضافة .

تلقني : مضارع مرفوع للتجرد ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والفاعل ضمير مستتر تقديره « هي » ، يود على الضربة .

اللسان : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره .

من الفم : جار ومجرور متعلقان بالفعل « تلقى » .

جملة إن مع اسمها وخبرها : ابتدائية لا محل لها من الاعراب .

جملة ضرب الكبش : صلة « ما » المصدرية لا محل لها من الاعراب .

جملة تلقى اللسان : نعت للضربة محلها النصب .

٢ - الاعراب الصرفي :

نضرب : الوزن « تفعيل » . فعل مضارع ماضيه « ضرب » : ثلاثي مجرد سالم . بابه « جلس يجلس » .

كبش : الوزن « قتل » . اسم ثلاثي مجرد .

ضربة : الوزن « فعلة » . مصدر مرة للفعل « ضرب » .

رأس : الوزن « قتل » . اسم ثلاثي مجرد .

تلقني : الوزن « تفعيل » . فيه إعلال بالتسكين ، إذ الأصل « تُلْقِي » ، فلما تطرفت الياء بعد حرف متحرك ، وكانت حركتها الضمة ، حذفت هذه الحركة لثقل . ماضيه « ألقى » : ثلاثي زيهت

المهمزة في أوله . وقد سقطت هذه المهمزة من المضارع ، إذ الأصل « تؤلّتي » ، وذلك لسقوطها من المضارع السند إلى التكلم « أولّتي » ، حيث سقطت للهرب من اجتماع همزتين .

لسان : الوزن « فِعال » ، ثلاثي زيد ألفاً بين المين واللام .

فم : الوزن « فَعَّ » . اسم ثلاثي حذف لامه ، والأصل « فَمَوَّ » .

٣ - اعراب الادموات :

واثنا : الواو بحسب ما قبلها . « ان » للتوكيد .

لما : اللام للتوكيد مهملة لا عمل لها . « من » حرف جر أصلي لابتداء الناية . « ما » حرف مصدرى .

الكيش : « ال » جنسية لاستفراق الافراد .

على : حرف جر أصلي للاستعلاء الحقيقي .

اللسان : « ال » جنسية لاستفراق الافراد .

من : لابتداء الناية .

القم : « ال » جنسية لاستفراق الافراد .

٣ - شروط الاعراب

نفني شروط الاعراب المعلومات والأشياء التي يجب على المرء أن يتسلح بها حتى يكون إعرابه صحيحاً جيداً .

١ - معرفة القواعد :

فأول ما قد يتبادر إلى ذهن القارئ أن معرفة القواعد النحوية والصرفية والصوتية هي المدة الكاملة لكل مرء جيد . وهذا صحيح إلى حد بعيد جداً ، فغير المعرفة العميقة لقواعد اللغة يكون المرء عرضة للوهم والخطأ . ولكن هل يتبها لكل امرئ أن يحيط بقواعد اللغة دوساً وحفظاً ، وأن تكون هذه القواعد ماثلة كلها في ذاكرته بأصولها وفروعها في اللحظة التي يتصدى فيها للاعراب ؟ أعتقد أن هذا أمر عسير على أكثر الناس ، بل إنه عسير أيضاً على القلة المتخصصة التي لا عمل لها إلا الاشتغال بالنحو وتدرسه . وإني لأميل إلى الاعتقاد أن كبار النحاة أنفسهم لم يضعوا مصنفاتهم الضخمة من الذاكرة وحدها ، وإنما استعانوا على ذلك بكتابة ضخمة من المذكرات الخطية التي دونوا فيها حصيلة ما أبدعته قرائع من سبقهم .

هل يعني هذا الكلام أن الاعراب الصحيح وقف على القلة المتخصصة المتبحرة المحيطة بكل قواعد اللغة ؟

أما هنا فنكتفي في الجواب عن هذا السؤال بقولنا : لا . وأما في الفقرات التالية فسنري التفصيل الوافي لهذا الجواب المجهل .

٢ - معرفة الوظائف النحوية :

ليس الاعراب ترديداً يفاوياً لمبارات ومصطلحات قد يجهل أكثر الطلاب ما وراءها من معانٍ ، بل الاعراب هو - كما قلنا في صدر هذه الخاتمة - هو تحليل للكلام وبيان لوظيفة كل جزءٍ من أجزائه . الاعراب ليس حفظاً أعمى للقواعد ، بل هو فهم صحيح للدور الذي يلعبه كل عنصر من عناصره . ولنعلم أن النحاة الأوائل ، أولئك الذين وضعوا أصول النحو وفروعه ، والذين قدموا قواعد وقتنوا قوانينه واخترعوا مصطلحاته - لنعلم أن أولئك أعربوا الكلام العربي ولم يكن قبلهم قواعد ولا قوانين . بل إن هذه القواعد والقوانين نفسها لم تنشأ إلا نتيجة للاعراب القائم على الفهم الصحيح لوظائف أجزاء الكلام .

ولكن ماذا نفي بقولنا : وظائف أجزاء الكلام ... وأدوار عناصر الكلام ... ؟

نفي بذلك أن لكل كلمة من الكلمات وظيفة تؤديها في العبارة التي هي فيها . والاعراب إنما هو - في الدرجة الأولى - بيان لهذه الوظائف . فإذا قلنا عن كلمة إنها مفعول لأجله ، فالتنا نفي بذلك أنها الكلمة المبينة لسبب حدوث الفعل ، وإذا قلنا عن أخرى أنها مفعول معه ، فالتنا نفي أنها المبينة للطرف الذي حدث الفعل بمصاحبه ، وإذا قلنا عن ثالثة إنها حال ، فالتنا نفي أنها تقوم بوظيفة بيان الوصف الذي تلبس أحد الشركاء في الحدث أثناء وقوع هذا الحدث ، وإذا قلنا عن رابعة أنها نعت ، فهذا يعني أنها مبينة لوصف ثابت في الاسم الذي قبلها ، وإذا قلنا عن خامسة أنها حرف جر زائد ، كان معنى ذلك أنها جزء يحمل معنى توكيدياً في الكلام لا تأسيسياً ، بمعنى أنه يقوي أحد المعاني الموجودة في الكلام قبل دخوله ، وأنه لا يضيف إلى معاني العبارة معنى جديداً خاصاً به ، بحيث

انه لو نزع من العبارة لما اختلفت بنزعه ولا خسرت شيئاً من معانيها ...
الخ الخ .

المرب الجيد ، إذن ، هو من يقف همه على معرفة الوظيفة التي تؤديها الكلمة في العبارة ، ثم لا يهمل بعد ذلك شكل الكلمة ولا نوعها ولا حركتها الاعرابية ، ذلك أن الوظيفة النحوية الواحدة قد تقوم بها أشكال وأنواع مختلفة من الكلمات ، مثل الضمير والظاهر والمصدر والمشتق ، بل إن بعض الوظائف تصلح لكل من المفردات والجمد على حد سواء . ثم إن الحركة الاعرابية كثيراً ما تتلاعب بها عوامل شتى تجعلها على غير ما ينتظر أن تكون ، فقد تكون الكلمة مبنية على حركة غير الحركة المنتظرة ، أو تكون مربوبة بحركة غير الحركة الأصلية كما هو الشأن في المنوع من الصرف وجمع المؤنث السالم ، أو تكون مجرورة بحرف جر زائد أو بحرف جر شبيه باراتد أو باضافة لافية ... الخ الخ . فالمرب الذي يلتقي بكل اعتماده على شكل الكلمة أو على حركتها الاعرابية يعرض نفسه إلى ضلال كبير .

ولمضرب على ذلك بعض الأمثلة الموضحة :

١ - فالمرب الذي لا يعرف الفاعل إلا بالضممة الظاهرة على آخره سيخفى عليه أمر الفاعلين في عبارات الآتية :

ما جاء إلا أتم .

جاء أبي .

جاء القاضي .

ما جاء من أحد .

ضرب زيد خالدًا مفيدًا له .

لأن فاعل الأولى « أنم » مبني على السكون فلا يقبل ضمة ،
ولأن فاعل الثانية « أبي » متصل بباء التكامل فحمله الاعرابي مشغول
بكسرة المناسبة فلا يقبل ضمة ، ولأن فاعل الثالثة « القاضي » منقوص
لا يقبل على آخره ضمة ظاهرة ، ولأن فاعل الرابعة « أحد » مجرور
بحرف جر راند ، ولأن فاعل الخامسة « زيد » محرور بإضافة لفظية .
أما لو كان العرب يهتدي إلى الفاعل بوظيفته لا بحركته لعرف أن الجميع
فاعلون ، لأن الجميع قاموا بالأحداث المذكورة قبلهم .

٢ - والعرب الذي لا يعرف المفعول المطلق إلا إذا كان مصدراً
مذكوراً بعد فعل من جنسه سيخفى عليه أمر المفعولات المطلقة في
العبارات الآتية :

سرت الهونى .

سرت مثلما سار زيد .

سرت كما علمتني .

لأن « الهونى » ومثل « والكاف » ليست مصادر مذكورة بعد
أفعال من جنسها . أما لو كان العرب يهتدي إلى المفعول المطلق بوظيفته لا
بتبكاله لعرف أن الجميع مفعولات مطلقة ، لأن الجميع تؤدي وظيفة واحدة
هي وظيفة بيان هيئة الحدث ونوعه .

بل كثيراً ما تسيطر فكرة البسكل هيلى ذهن الطالب فتوقعه في
أخطاء فاحشة لا يجوز أن يقع فيها البتدئون أنفسهم . مثال ذلك أن يعرف
أحدهم « الشراب » من قولك : « شرب شراباً لذيذاً » مفعولاً مطلقاً ،
لمجرد أنه لاحظ اشتراكاً في الحروف بين « شرب » و « شراب » ، غير
منتبه إلى أن « الشراب » هو الشيء الشروب ، وليس هو الحدث المفعول ،
وأنه لذلك مفعول به وليس مفعولاً مطلقاً .

ولخظورة شأن و الوظيفة النحوية ، في الاعراب كنت أود أن أعرض على الطالب ههنا وظائف كل عصر نحوي ، ولم ينبغي من ذلك إلا كون هذه الوظائف قد عرضت بالتفصيل في أبواب وقصول الكتاب السابقة ، فيكون عرضها ثانية ههنا تكراراً لا لزوم له . فالرجو من الطالب الذي يقرأ هذا الكتاب أن يعود إلى الابواب النحوية كلها ، وأن يستخرج من كل باب نحوي وظيفته التي يؤديها إن لم يكن له غير وظيفة واحدة ، أو وظائفه الكثيرة إن كان يؤدي أكثر من وظيفة واحدة (١) ، ثم يدون ذلك في قائمة بحفظها ويحمل منها قانونه الأساسي في الاعراب ، ومرجه الذي يرجع اليه عندما تختلط عليه الأمور ، يلتبس باب نحوي بباب آخر ، إذ كثيراً ما يحدث أن يلتبس التميز بالحال ، والحال بالفعل المطلق ، وعطف البيان بالبدل ، وفي مثل هذه الحالة لا يجد الطالب من الوسائل للتمييز بين باب محوري ولب آخر ملتبس به إلا الوظيفة النحوية وحدها .

وختاماً لهذه الفقرة أرى من المفيد أن أسوف إلى القارئ هذه القصة القصيرة ليعلم منها مقدار الفائدة التي يستطيع أن يجنيها من اعتماده على « الوظيفة النحوية » في الاعراب .

عندما كنا صغاراً في أيام الطالب ، كان الواحد منا إذا عثر في قراءته الخاصة على فائدة نحوية شاردة ، أو على معلومات لم تلتق عليه بعد في الدروس - كان يسرع بما عثر عليه إلى زملائه فيسألهم في أمره ، أو يطلب منهم إعراب آيات تتضمن المشكلة المتعلقة بهذه الشاردة النحوية ، يريد من ذلك اعجازهم والتباهي أمامهم بما يعرفه ولا يعرفونه .

(١) وذلك كالفعل المطلق ، فانه يؤدي إحدى وظائف أربع : النيابة عن الفعل ، وبيان هيئة الحدث ، وبيان عدد مرات الحدث ، وتوكيد الحدث .

وعلى هذه الشاكلة أذكر أني مضيت مرة إلى أحد رفاقي طالباً منه
أن يعرب لي كلمة « نعم » من قول أبي فراس :

أراك عصي الدمع شيمتك الصبر
أما للهوى نهي عليك ولا أمر ؟
نعم . أنا مستأق وعندي لوعة
ولكن مثلي لا يُذاع له سر

وكنيت واتقاً بأنه يحبل أمر حروف الجواب ، وأنه لن يلبث حتى
يسترف بحجزه وجهه ، ولكن رفقي الذكي خيب ظني حين سكت برهة
يتأمل الكلمة ثم قال :

نعم : حرف جواب لا عمل له .

فسألته مدهوشاً : أكنت تعرف ذلك من قبل ؟ فقال : لا ،
فقلت : فكيف اهتديت إلى الاعراب الصحيح ؟ فقال : نظرت في الكلمة
فرايت أنها لا تأتي إلا بـ الجواب فلما علمت أنها له ، ثم أشكل علي أمرها
أني اسم أم حرف ؟ فجربت أن أوقعها في مواقع الاسم المرفوعة ، فلما لم
تصلح للابتداء ولا للحجر ولا للعالية ولا للفعولية علمت أنها حرف ، ثم
تساءلت : ما عمله ؟ فنظرت إلى ما بعده فوجدت مبتدأ وخبراً مرفوعين
ولا أثر له فيها ، فعلمت أنه حرف عاطل ، فقلت في إعرابه : هو حرف
جواب لا عمل له .

وهكذا ترى ، أنها القاري العزيز ، أن هذا الطالب الذكي ،
لانطلاقه في الاعراب من المنطلق الصحيح ، استطاع أن يهتدي إلى أمور
كثيرة لم يكن يعرفها ، فقد صنف الكلمة تصنيفها الصحيح ، وعرف
مناها وعملها ودورها في الكلام ، فكان شأنه كشأن النحاة الأوائل :

فهؤلاء لم يكن طريقهم ليختلف عن طريقه في شيء ، وعن هذا الطريق وحده جاءت كل قواعدهم وقوانينهم .

٣ - فهم المعنى :

ذكرنا في الفقرة السابقة أن اعراب كلمة ما لا يكون صحيحاً إلا إذا عرفنا الوظيفة النحوية التي تؤديها هذه الكلمة في العبارة . لكن هذه الوظيفة النحوية لا يمكن معرفتها إذا كنا نحمل المعنى المجمل للكلمة العربية . مثال ذلك كلمة « اللقم » من قولنا : « أكلت اللقم » ، فأول ما يتبادر إلى أذهاننا أنها مفعول به ، وهذا خطأ ، لأن المعجم يقول : « اللقم : سرعة الأكل » ، وعليه يكون الاعراب الصحيح لها أنها مفعول مطلق ، لأنها لا تدل على الشيء المأكول ، بل تدل على نوع من أنواع حدث الأكل ، ويان نوع الحدث هو وظيفة من وظائف المفعول المطلق لا المفعول به .

ولهذا السبب قالوا : الاعراب فرع على المعنى ، أي انه معتمد عليه ولا يتبهاً إلا بمعرفته ، ولهذا السبب أيضاً كان النحاة يوصون طلبتهم بالألا يعرفوا كلاماً قبل أن يعرفوا بالضبط معنى كل مفرد من مفرداته . يقول ابن هشام (١) : « وأول ما يجب على العرب أن يفهم معنى ما يبريه ، مفرداً أو مركباً ، ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور على القول بأنها من انتشابه الذي استأثر الله تعالى بعلمه » . اهـ

بل إن كبار النحاة أنفسهم لم يكونوا ينجلون من الاحجام عن إعراب ما لا يعرفون معناه . يقول ابن هشام (٢) : « وسألني أبو

(١) انظر مطلع الباب الخامس من كتابه « اللغني » .

(٢) أول الباب الخامس من كتابه « اللغني » .

حيان (١) - وقد عرض اجتماعنا - علامَ عطف « بمقلد » من قول زهير :

تَنِي نَقِيٍّ لَمْ يَكْتَفِرْ غَنِيمَةً
بَنَهَكَ ذِي قَرْبَى وَلَا بِحَقْلَدٍ (٢)

فقلت : حتى أعرف ما « الحقلد » ، فنظرناه ، فإدا هو سيء الخلق ، فقلت : هو مطوف على شيء مُتَوَهِّمٍ ، إذ المعنى : ليس بمكثر غنيمة (٣) ، فاستعظم ذلك . . اهـ

وعلى المرء حين يبحث في معنى كلام ليعرف علاقات كل جزء بنيره من الأجزاء أن يكون حذراً في هذا البحث حتى لا يكسر أصولاً ثابتة في النحو ، وإلا وقع في أخطاء فاحشة لا تقدر ، وتوهم أشياء لا وجود لها . من ذلك ما حدث لأحد رفاقنا في الجامعة ، إذ وقف يقرأ شيئاً في يده فقال : لا يمكنني عمل ذلك ، بنصب « العمل » ، فقلت له : لحن ، والوجه أن تقول « لا يمكنني عمل ذلك » ، برفع « العمل » لأنه فاعل الفعل « يمكنني » ، فقال : بل أنت المخطيء ، لأن « العمل »

(١) هو أمير الدين محمد بن يوسف النرناطي الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥ تليد أبي جهم بن الزبير وابن الضائع في النحو . رحل عن موطنه وتقل في شمال إفريقيا إلى أن ألقى عما ترحله في القاهرة سنة ٦٧٩ . قرأ عليه ابن هشام ديوان زهير .

(٢) المعنى : أنه لا يكتر ماله بانهك ذي القربى وطله .

(٣) المطف على التوهم : هو أن يطف التكلم شيئاً على شيء آخر فيعطى المطوف حكماً أو شكلاً متافراً لحكم أو شكل المطوف عليه . متوهماً أنه لفظ المطوف عليه على هذا الشكل أو بهذا الحكم . مثال ذلك أن يقول قائل : ليس زيد عالماً ، ثم يطف على « عالماً » ، فيقول : ولا شاعر ، فيجر المطوف متوهماً أنه قد أدخل الباء الزائدة على كلمة « عالم » ، أي ظاناً نفسه أنه قال : ليس زيد عالم ولا شاعر . ومن هذا قول زهير : ←

مفعول به ، قلت : وكيف يكون ذلك ؟ ، قال : أليس « يمكنني »
 بمعنى « أستطيع » ؟ فيكون العمل مفعولاً به في عبارة « لا يمكنني عملَ
 ذلك » كما هو مفعول به في عبارة « لا أستطيع عملَ ذلك » ، لأنني أنا
 المستطيع فأنا الفاعل ، والعمل مستطاع فهو المفعول . قلت : ولكن هذا
 خطأ من وجهين ، أولهما أن فعل « يمكنني » ليس مسنداً إلى التكلم كما
 هو الشأن في فعل « أستطيع » بل هو مسند إلى النائب بدليل ياء
 المضارعة في أوله ، ففاعله هو النائب ، أي « العمل » ، وليس المتكلم ،
 وثانيها أن التكلم تمثّل في العبارة بياء التكلم المتصلة بالفعل بدتوّن الوقاية ،
 ونحن نعلم أن هذه الياء لا تقع إلا في موقع النصب ، فإذا كانت هي
 الفعول به فليس للفعل « يمكن » غير فاعل واحد هو « العمل » ؟ ثم
 إن تفسيرك فعل « يمكنني » بفعل « أستطيع » ليس صحيحاً تماماً ، ذلك
 لأن المعنى الصحيح لقولنا : « أمكن الرجل غيره من نفسه » هو :
 جعل الرجل غيره يتمكن منه ، وعلى ذلك تكون عبارة « لا يمكنني
 العمل » مساوية لقولنا : « لا يجعلي العمل أتمكن منه » . وهكذا ترى

→ بدا لي أنني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً

ولا يجوز العطف على التوّم إلا إذا كان المظوف عليه مما يحسّ دخول
 العامل التوّم عليه ، كما هو ظاهر في المثال أعلاه وفي بيت زهير ، إذ أن دخول
 الباء الزائدة على الخبر للنفي جائز وكثير . أما أن أقول : ما جاء زيد ولا خالد ،
 بئر « خالد » متوهماً أنني قد جررت « زيدا » بالباء الزائدة ، فهذا لا يجوز ،
 لأن المظوف عليه فاعل ، والفاعل لا يجر هنا بالباء الزائدة .

وفي عطف التوّم قد يأتي المظوف على غير هيئة المظوف عليه ، وهذا
 ظاهر في بيت زهير الأول ، حيث عطف « ولا بمقلد » على « لم يكثر غنية » ،
 أي أنه عطف اسماً مجروراً بالباء الزائدة على فعل مجزوم ، وقد يبدو هذا غير
 جائز ، لأننا نعلم أن التجانس بين المتماطين شرط لا بد منه ، لكن الذي جاوز
 ذلك أن الشاعر توّم أنه قال : « ليس بمكثر غنية » بدلاً من « لم يكثر
 غنية » ، والمعنى كما ترى واحد ، مطف فائلاً : ولا بمقلد .

أن « العمل » هو دائماً فاعل ، والتكلم هو المفعول .

لكن رفيقنا النبي ظل على عناده مصراً على خطئه القبيح المعجيب .

ولا بد ههنا من التنبيه على خطأ يكثر أن يقع فيه المربون ، وهو قولهم إن هذا البيت من الشعر يعرب على وجهين . ووجه الخطأ في هذا القول هو جعلهم البيت الواحد معنيين ، ذلك أننا نعلم أن المعنى الواحد لا يكون له إلا إعراب واحد ، فإذا كان البيت امرأين فهذا يقتضي أن يكون له معنيان ، ولا اعتقد أن الشعراء أو غيرهم من الناس يقولون الكلام الواحد ويقصدون منه معنيين مختلفين . وعلى ذلك ، فليس لكلام ما غير إعراب واحد ، وهو الإعراب الذي يلائم المعنى الذي أراده المتكلم من كلامه . نعم ، إن النحاة قد أقروا لبعض الأساليب العربية عدة أعاريب ، ونعني بذلك أساليب المدح والتمجيد وما أشبهها ، لكن هذا ليس مما نحن فيه ، لأن هذه الأساليب لم تعرب بحسب الوظائف الحقيقية لأجزائها ، لأن هذه الوظائف قد جهلت تماماً بعد أن تحنطت هذه الأساليب على أشكالها المعروفة لها ، فجاءت أعاريبها تحكيمة لا تعتمد على سوى الظن والتأويل الذي يخرجها في أكثر الأحيان عن معانيها الصحيحة .

وسنرى تفصيل ذلك في الفقرة الآتية .

٤ - معرفة الأعاريب التحكيمة :

إن من يتنظر من اللغة أن تسير على قوانين ثابتة لا تحيد عنها ولا تنحرف يشبه في حماقة من يتنظر من الشجرة أن تنمو وتعتطف أوراقها على هيئة مخصوصة يكون قد رسمها لها من قبل زراعتها . وإن جهل من يظن أنه يستطيع حصر اللغة وتصرفاتها في بضع قواعد لا يختلف عن جهل من يظن أنه يستطيع بيضة قوانين عامة أن يفسر الحياة كلها بكل ما تزخر

به من تعقد وتنوع . ذلك أن اللغة كائن حي لا تختلف عن سائر الكائنات الحية في شيء . تنمو وتطور دون أن يملك شيئاً أمام هذا النمو وذلك التطور ، ودون أن نستطيع التنبؤ بالشكل الذي ستكون عليه في المستقبل . وهي في غوها وتطورها اللذين لا يبدو أنها محكومان بقوانين معروفة تخلق تميزات مخصوصة لمعانٍ معينة بحيث تبدو هذه التميزات ذات أشكال وتصاميم غريبة لا تتفق مع ما هو مألوف في هذه اللغة من طرائق التصميم . خذ على ذلك مثلاً أسلوب التعجب في عبارة من نحو « ما أجمل الربيع » ، فهذه العبارة لا يمكن أن نميز فيها فاعلاً من مفعولاً ، ولا مبتدأ من خبر ، ولا شيئاً من الأبواب النحوية المعروفة ، وكل ما نستطيع أن نقوله في شأنها واتقينا هو : إنها عبارة يقصد منها التعجب من جمال الربيع . أما أين الفاعل فيها وأين الفاعل ؟ وأين المبتدأ وأين الخبر ؟ فذلك أسئلة لا يمكن الإجابة عنها إجابة دقيقة صحيحة ، لأن هذه العبارة مبنية على خلاف الأصول المألوفة في بناء العبارة العربية . وقل ، مثل هذا في أساليب النداء والمدح والتم وغيرها .

أمثال هذه الأساليب الشائعة في بنائها ، الغريبة في تصميمها ، موجودة في كل اللغات ، وهي أساليب تند دائماً عن كل تحليل أو إعراب . وقد حل نحاة اللغات الأخرى مشكلتها بالقول : إنها أساليب خاصة تُحفظ وتحتذى ولا تحلل . ولو قد فعل نحائنا فعل غيرهم لاستراحوا وأراحوا ، ولكنهم أبوا إلا التعب لهم ولنيرهم من بدم ، فراحوا يربون هذه الأساليب رادين كل جزء من أجزائها إلى باب نحوي معروف . ولما كان كل إعراب لا بد له من اعتماد على معنى تظهر فيه الوظيفة النحوية للجزء العرب ظهوراً واضحاً ، راحوا يتأولون هذه الأساليب تأويلات غريبة أخطأهم التوفيق في أكثرها إن لم تقل فيها كلها . مثال ذلك أنهم لما رأوا المنادى منصوباً في بعض أشكاله قالوا إنه مفعول به ، فلما قيل لهم : فأين الفعل ، قالوا : إنه محذوف تقديره « أدعو » وقد نابت أداة النداء منابه .

كذا قالوا . ولكننا نعلم أن عبارة « يا عبد الله » تختلف كل الاختلاف عن عبارة « ادعو عبد الله » ، لأن الأولى انشائية والثانية خبرية . فانظر إلى مقدار التخطئ الذي وقع فيه النحاة حين أصروا على إعراب ما لا يعرب ، فأدى بهم ذلك إلى تحريف الكلام عن مواضعه . وأكبر دليل على تخطئهم أنك لا تجد خلافهم يحتدم إلا في مثل هذه المواطن الشائكة ، فعبارة « نعم الرجل زيد » فيها ثلاثة أعريب ، أما عبارة « ما أجمل الربيع » ففيها أكثر من ذلك ، وقد تجد أسلوباً تبلغ فيه مذاهب إعرابهم له ستة أو سبعة .

سر المشكلة يتضح إذا تذكرنا ما قلناه قبل قليل ، وهو أننا نجهل القوانين التي تتطور اللغة بموجبها . وعلى ذلك ، فنحن عاجزون عن أمرين : عن التنبؤ بما ستكون عليه أساليب اللغة في المستقبل ، وعن التخمين لما كانت عليه أساليب اللغة في الماضي . وعليه ، فإن كل تخمين لأصل أسلوب من هذه الأساليب المخطئة يبدو تخميناً تحكيمياً لا دليل عليه ، وإعراجه إنما هو إعراب تحكيمي أيضاً ، وليس ملازماً ، لأنه لا يقوم على معانٍ متفقٍ عليها .

ولكن ماذا يفعل الطالب في هذه الحالة ؟ هذا الطالب الذي أوصيناه في الفقرات السابقة ألا يقيم إعرابه إلا على المعنى الصحيح ، وعلى الوظائف النحوية الظاهرة ظهوراً تاماً لكل جزء من أجزاء الكلام . ماذا يفعل في أمر هذه الأساليب المجبولة الأصول ، الغامضة الوظائف النحوية لنواصرها ؟ أيحجم عن إعرابها ، كما يقضي بذلك النهج الصحيح ؟ أم يعربها كما فعل ذلك النحاة السابقون ؟ وإذا أعربها لأنه مطالب بذلك ، فهل يكتفي بوجه واحد ينتمي له لأنه يراه أقرب إلى الصواب ، ويضرب صفحاً عما سواه ؟ أم هل عليه أن يحفظ كل الوجوه مع كل تعليقاتها وتأويلاتها ؟

أما نحن فننصح له بالثانية : أي بأن يكون على معرفة كاملة بكل

أوجه الاعراب التحكية لأساليب العربية الخاصة مع كل ما ينبعها من تمليلات وتأويلات . وذلك لسيين : أولها أن الاختيار بينها أمر لا معنى له ، فليس بعضها أقرب إلى الصواب من بعضها الآخر ، بل الجميع سواء في البعد عن الصواب لا في القرب منه ، والثاني أنه إذا حفظ اعراباً واحداً لاسلوب ما ، ثم رأى أحداً يرب هذا الاسلوب غير الاعراب الذي يعرفه هو له ، فقد يخطئه بغير ما حق . أما إذا كان يعرف الأعراب كلها ، فلن يخطئ أحداً ولو طلع عليه باعراب بدع لم يقل به نحوي من قبل .

٥ - معرفة المحذوفات :

ذكرنا في صدر هذه الخاتمة أن التراكيب اللغوية كثيراً ما تسمح بسقوط بعض أجزائها من غير أن يؤدي هذا السقوط إلى خلل فيها . وذكرنا أيضاً أن على المرب أن يرد ، وهو يقوم بتحليل تركيب لنوي ما ، كل ما يكون قد سقط منه . وقد سمينا هذا الرد بالتقدير . والذي يزيد أن نجثه هنا هو أنواع هذه الأجزاء الساقطة ، أي المحذوفات ، ويان ما يقدر منها ، وما لا يقدر .

والواقع أن المحذوف على أربعة أقسام : قسم لا تقتضيه الصناعة الاعرابية ولا المعنى ، وقسم يقتضيه المعنى دون الصناعة ، وقسم تقتضيه الصناعة دون المعنى ، وقسم تقتضيه الصناعة والمعنى جميعاً .

واليك بيان ذلك :

١ - قد يدعوك أحد إلى طعام فترد قائلاً : « شكرأ . لقد أكلت » . هذه العبارة التي نطقت بها تشتمل على فعلٍ متمددٍ هو فعل « أكلت » ، ومع ذلك فليس له مفعول به ، فهل نستطيع أن نقول إن

المفعول به قد حذف ، وهل يجب علينا أن نقدره ؟ والجواب : لا . لأن الفعل على الرغم من كونه متدياً لا يحتاج ههنا إلى مفعول به ، لأن التكامل لم يتعلق غرضه بهذا المفعول ، ببارة أخرى : إن التكامل لا يريد ، أو لا يهتم بذكر المفعول ، فكل هم أن يفهم داعيه إلى الطعام أنه قد أكل ، أي أنه شبعان ولا حاجة به إلى طعام ، أما ماذا أكل ؟ فذلك أمر لا مدخل له في الموضوع .

فهذا هو القسم الأول من المحذوفات ، أي القسم الذي لا تقتضيه الصناعة ولا المعنى . والحق أن جعله أحد أقسام المحذوفات إنما كان من باب المجاز ، لأن الشيء لا يسمى محذوفاً إلا إذا اقتضاه شيء من صناعة أو معنى ، فأما ما لا يقتضيه شيء فلا يسمى محذوفاً ، بل يقال فيه : إنه غير مذكور .

وواضح أن هذا النوع من المحذوفات لا يجوز تقديره بحال من الأحوال ، لأن هذا التقدير يخل بنرض التكامل ، ويخرج الكلام عن جهته المقصودة ، بالإضافة إلى أنه تقدير تحكي لا دليل عليه ، إذ نحن نجعل تماماً كل شيء عن هذا المحذوف ، ففي المثال السابق لا نستطيع أن نقدر المفعول خبزاً لأنه قد يكون تمرأ ، ولا نستطيع أن نقدره تمرأ لأنه قد يكون تفاحاً ... وهكذا .

٢ - قال تعالى على لسان قتي موسى وهو يبين لموسى سبب خرقه للسفينة التي ركبها : « أما السفينة فكلت لمساكين يعملون في البحر ، فأردت أن أعيشها ، وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصباً » .

في الآية الكريمة صفة محذوفة ، والتقدير : يأخذ كل سفينة صالحة غصباً . وإنما قدرنا ذلك لأن المعنى لا يستقيم إلا به ، إذ لو كان الملك يتصب جميع السفن صالحها وفاسدها ، لما كان هناك سبب يدعو صاحب موسى إلى خرق السفينة .

فهذا هو القسم الثاني من المحذوفات ، أي القسم الذي يقتضيه
المعنى دون الصناعة الاعرابية . وهو محذوف يقدره المفسر ، لأن المعنى لا
يستقيم إلا بتقديره ، أما النحوي فلا يفعل ذلك ، لأن حرمان موصوف
من صفته لا يؤدي إلى الاخلال بالعبارة من الناحية النحوية .

ومن هذا النوع أن يحذف من الجملة جزء أساسي ، ولكن يقوم
غيره مقامه ، مثال ذلك قولك : « جاعنا عالم » ، فواضح أن الجائي هو
« رجل » موصوف بأنه عالم ، أي أن المحذوف هو الفاعل ، والفاعل
عمدة ، وحذفه يؤدي إلى الاخلال بالعبارة ، ومع كل ذلك لا تقدره ،
لماذا ؟ لأن صفة الفاعل قد قامت مقامه بعد حذفه ، فكلمة « عالم » التي
كانت صفة للرجل في حالة عدم الحذف قد صارت هي الفاعل بعد الحذف .
وإن ، تكون العبارة تامة من الناحية النحوية ، وبالتالي ، لا حاجة
بالمرء إلى تقدير شيء .

وحذف شيء وإثابة غيره منابه ، أو جملة ساداً مسدده ، كثير في
المرية ، منها أن يحذف الفاعل فينوب عنه ما نسميه بالنائب عن الفاعل ،
كالفعول به أو المصدر أو الظرف أو الجار والمجرور ، نحو : كسر الزجاج ،
وجلس الجلوس ، وجلس وسط الحديقة ، وجلس في الحديقة ،
ومنها أن يحذف الموصوف فينوب عنه صفته ، نحو : ركبت الأدم ، أي
الحصان الأدم ، ومنها أن يحذف المضاف فينوب المضاف اليه منابه ، نحو
قوله تعالى : « وأسأل القرية » ، أي أهل القرية ، لأن القرية نفسها لا
يمكن أن تُسأل .

٣ - قال طرفة بن العبد :

إذا القوم قالوا : مَنْ قَى ؟ خلت أني
عُتيتُ فلم أكسل ولم أتبلد

في قوله « القوم » فاعل حذف فعله الذي تقديره « قال » . وهذا هو القسم الثالث من المحذوف ، وهو الذي تقتضيه الصناعة الاعرابية دون المعنى ، ذلك لأن المعنى مستغن عنه بفعل « قالوا » المذكور بـ « القوم » ، فتقدير فعل « قال » قبل « القوم » فضول لا لزوم له من حيث المعنى ، بل إن الأساليب المريبة في البيان لتأبى هذا التقدير كل الإباء ، إذ لم يسمع قط أن العرب تلفظت بمثل هذه العبارة : « إن جاء زيد جاء فأكرمه » . ومع ذلك فنحن مضطرون من الناحية النحوية إلى تقدير هذا الفعل . لماذا ؟ لأن بعض النحاة (١) قد أسألوا أصلاً يقول : لا تدخل أدوات الشرط إلا على الأفعال ، فإذا وجدت أداة شرط قد وليها اسم مرفوع علم أن قبل هذا الاسم فعلاً محذوفاً .

٤ - قال تعالى : « وقيل للذين اتقوا : ماذا أنزل ربكم ؟ قالوا : خيراً » .

في قوله « خيراً » مفعول به حذف قبله الفعل والفاعل ، والتقدير : أنزل ربنا خيراً . وهذا هو القسم الرابع من المحذوف ، وهو الذي تقتضيه الصناعة والمعنى معاً . فاما من حيث المعنى فالحذف واضح بدليل قوله تعالى « ماذا أنزل ربكم ؟ » ، وأما من حيث الصناعة فإن تقدير فعل وفاعل محذوفين أمر ضروري حتى تكون العبارة كاملة ، لأن كلمة « خيراً » وحدها لا يمكن أن تؤلف عبارة تامة ، هذا بالإضافة إلى أنها منصوبة ، وإذن فلا بد لها من فاعل محذوف .

وهكذا ترى أن العرب لا يقدر من المحذوفات إلا ما تقتضيه صناعته النحوية فقط ، وذلك أن يجد خيراً بدون مبتدأ ، أو بالعكس ،

(١) قلنا « بعض النحاة » لأن منهم من لم يأخذ بهذا الأصل ، واعتبر الرفع بد أداة الشرط مبتدأ خبره الجملة التي بعده .

أو شرطاً بدون جزاء ، أو بالعكس ، أو مطوفاً بدون مطوف عليه ،
أو معمولاً بدون عامل ، أو موصولاً بدون صلة .. الخ .

٦ - التمرس بأساليب اليأس :

ومن شروط الاعراب الجيد أن يتمرس العرب بأساليب اليأس
العربي منظومه ومنتوره ، وأن يضمن المطالعة في كتب الأدب ممناً النظر
في كل ما يقرأ . فانه إن يفعل ذلك فسيري أن مقداراً لا بأس به من
كلام العرب لا ينطبق عليه شيء مما عرفه من القواعد . بعض هذا المقدار
سلم النجاة بشنوده معالين إياه بالضرورة الشعرية ، وبعضه الآخر عزوه
إلى اختلاف لغات العرب ولهجاتها ، وبعضها الثالث لم يجدوا له تعليلاً من
شيء فحاولوا رده إلى قواعدهم ، باللفظ مرة ، وبالاعتساف مرات ، وما
هو في الواقع إلا مظهر من مظاهر تمرد اللغة على كل محاولة لحصرها في
قواعد ثابتة محدودة ، فاللغة هي دائماً أوسع من كل القواعد التي توضع
لضبطها . والعرب الجيد في رأيي هو من يسلم ببداً التذود ، ويوسع من
دائرة هذا المبدأ لتضم كل ما ورد عن العرب غير منطبق على القواعد
المعروفة ، سواء في ذلك ما ورد في الشعر وما ورد في النثر أيضاً .

٧ - الذوق السليم :

وأخيراً وليس آخراً ، فإن الذوق السليم هو من أهم شروط
الاعراب الجيد إن لم يكن أهمها على الاطلاق . وهذا الذي نسميه ذوقاً
لا يمكن تحديده ولا تعريفه ، وإلا خرج عن كونه ذوقاً إلى كونه قاعدة
كسائر القواعد ، لذا سنكتفي بتسميته ذوقاً فقط . كذلك لا نستطيع أن
نحدد للعرب مواطن استماله للذوق ، فهو عدته في كل المواطن ، فبه

يعرف المعنى الصحيح لما يعرب ، وبه يعرب الاعراب الذي لا يجوز على المعنى ، وبه يعرف ما حذف وما لم يحذف ، وبه يعرف كيف يقدر المحذوف وأين ، وبه يهتدي إلى كمية ما يجب تقديره ، فلا ينقص إلى الحد الذي تحتل معه العبارة العربية ، ولا يزيد إلى الحد الذي لا تقتضيه الصناعة والمعنى ... الخ الخ .

٤ - اعراب الجملة

من الأشياء التي بكثر أن يخطئ الطلاب في إعرابها الجمل وأشباهها ، وبعض البنات كأسماء الشرط والاستفهام ، وذلك إما لانعدام الحركة الاعرابية التي يتخذها الطلبة هادياً لهم في الاعراب ، وإما لخفاء الوظيفة النحوية في هذه الأشياء . ولذلك كله عقدنا هذا الفصل وما سيتلوه من الفصول للبحث في هذه الأشياء وبيان طرائق اعرابها لتكون الفائدة آتم .

١ - صر الجملة :

اختلف النحاة في حد الجملة ، فعمم بعضهم فقال : هي ما تألف من مسند ومسند اليه ، كالفعل والفاعل ، نحو : قام زيد ، أو الفعل ونائب الفاعل ، نحو : ضرب الالص ، أو المبتدأ والخبر ، نحو : زيد قائم ، أو المبتدأ والفاعل الساذ مسد الخبر ، نحو : أقام الزيدان ، أو اسم الفعل وفاعله ، نحو : هبّات السفر ، أو الظرف وفاعله ، نحو : أفي الدار أحد ؟ أو الفعل الناسخ وما دخل عليه ، نحو : كان زيد قائماً ، أو الحرف المشبه بالفعل وما دخل عليه ، نحو : إن زيدا قائم .

إن فاجلة عند هؤلاء هي ما تألف من مسند ومسند اليه فقط ، سواء أتمت بها الفائدة كما في الأمثلة السابقة ، أم لم تتم كما في قولك : إن جاء زيد ...

وخصص آخرون فقالوا : الجملة هي العبارة المفيدة فائدة تامة يحسن السكوت عليها ، فمند هؤلاء لا تكون عبارة « إن جاء زيد .. »

جملة ، ائسم فائنتها . وإنما الجملة عندهم في مثل هذا التركيب الشرطي أن يقال : « إن جاء زيد فأكرمه » ، أي إن الجملة الشرطية لا تكون عندهم تامة إلا بمجموع الشرط وجوابه ، وكذا الأمر في كل كلام لا تتم الفائدة إلا بمجموعه لا يعضه .

والواقع أن هذا الحد الثاني هو حد ما يدعى في النحو « بالكلام » ، وليس حد الجملة ، لكن القائلين به لا يرون فرقاً بين « الكلام » و « الجملة » ، فيها عندهم اسمان لسمى واحد ، أما القائلون بالحد الأول فيرون أن « الكلام » و « الجملة » شيان مختلفان بينهما علاقة عموم وخصوص .

ونحن - معشر المرين - نجد أنفسنا مضطرين إلى الأخذ بالحدين معاً ، لأن هناك مواطن يصلح لها الأول وحده ، ومواطن أخرى لا يصلح لها إلا الثاني . خذ مثلاً على ذلك عبارة القسم ، فلو قلت : « أقسم بالله لأضربن زيداً » ، لوجدتني مضطراً إلى الأخذ بالحد الأول ، فتكون العبارة مؤلفة من جملتين : جملة القسم التي تقوم بوظيفة الابتداء ، ثم جملة « لأضربن » التي هي جواب القسم . أما لو قلت : « زيد أقسم بالله لأضربته » ، لوجدتني مضطراً إلى الأخذ بالحد الثاني ، أي بمجمل القسم وجوابه كلاً واحداً لا يتجزأ واقماً موقع الخبر عن « زيد » ، لأنني لو جعلت « أقسم » وحدها خبراً عن زيد لاختل الكلام ، لئسم الفائدة من هذا الخبر ، والخبر كما يقولون هو محط الفائدة ، ولو جعلت « لأضربته » وحدها خبراً عن زيد لئدا القسم بلا جواب . إذن لا بد ههنا من اعتبار القسم وجوابه جملة واحدة واقمة خبراً عن المبتدأ .

وفي بعض الأحيان نجد أنفسنا مضطرين إلى الأخذ بكلا الحدين في العبارة الواحدة ، مثال ذلك قولنا : « زيد إذا جاء فأكرمه » . فههنا لا

بد من النظر إلى التركيب الشرطي مرتين : مرةً على أنه جملتان أولاهما واقعة موقع المضاف إليه ، وثانيتهما واقعة موقع الجواب الذي لا محل له من الاعراب ، ومرةً ثانيةً على أنه جملة واحدة واقعة موقع الخبر عن زيد . وبعض المربين يذهبون هذا المذهب في كل ما يكون مجموعه قائماً بوظيفة نحوية معينة ، فيقولون في مثل « زيد والله لأضربنه » : جملة القسم ابتداء القسم لا محل لها من الاعراب ، وجملة « أضربنه » جواب القسم لا محل لها من الاعراب ، والمجموع القسمي خبر عن زيد محله الرفع ، ويقولون في مثل « زيد إن جاء فأكرمه » : جملة « جاء » ابتداء الشرط لا محل لها ، وجملة « أكرمه » جواب الشرط محلها الجزم ، والمجموع الشرطي خبر عن زيد محله الرفع ، ويقولون في مثل « قلت : سأسافر غداً وأحمل معي متاعى » : جملة « أسافر » ابتداء القول لا محل لها ، وجملة « أحمل » معطوفة على ابتداء القول فلا محل لها ، والمجموع مقول القول محله النصب . وهو المذهب الذي جرينا عليه فيما أعربنا من شواهد هذا الكتاب .

٢ - أقسام الجملة :

تنقسم الجملة ، بحسب ما تبتدأ به ، إلى ثلاثة أقسام : اسمية ، وفعلية ، وظرفية .

١ - فالاسمية : هي التي صدرها اسم ، سواء في ذلك أن يكون اسم ذات رافضاً للخبر ، نحو : المطر غزير ، وأن يكون اسماً مشتقاً رافضاً لفاعل سدء مسدء الخبر ، نحو : قادمٌ أبواك ، وأن يكون اسم فعل رافضاً للفاعل ، نحو : هيات السفر . ولا عبرة بما قد يتقدم على هذه الجملة من الحروف ، فالجملة من نحو : إن المطر غزير ، وما قادمٌ أبواك ، وليت زيداً قادم ، وإنما المؤمنون أخوة ، اسمية على الرغم من هذه الحروف التي سبقتها .

٢ - والفعلية : هي التي صدرها فعل ، سواء أكان الفعل تاماً معلوماً ، نحو : جاء زيد ، أم كان تاماً مجهولاً ، نحو : ضُربَ اللص ، أم كان ناقصاً ، نحو : كان زيد قائماً . ولا عبرة ههنا أيضاً بما قد يتقدم على هذه الجملة من الحروف ، فالجملة من نحو : قد جاء زيد ، ولم يأت زيد ، وإن جاء زيد ، وما جاء زيد ، فعلية على الرغم من هذه الحروف المتقدمة ، ولا عبرة أيضاً بما قد يسبق الفعل من الاسماء التي حقها أن تكون متأخرة عنه ، فالجملة من نحو : مبتسماً أقبل زيد ، فعلية ، لأن الحال التي في أولها مقدمة من تأخير ، إذ حقها أن تكون بعد الفعل لا قبله ، وكذلك الجملة من نحو : أيّ كتاب قرأت ؟ فعلية ، لأن الاسم ههنا مفعول به مقدم ، وحق المفعول أن يكون بعد الفعل لا قبله .

وإذا كان في الجملة حذف فلا يعلم ما هي حتى يرد المخوف ، فالجمل من نحو : يا عبد الله ، وزيداً أكرمه ، وإذا القوم قالوا ، ووالله لاجتهدنّ ، جل فعلية على الرغم مما يبدو من ظاهر لفظها ، لأنها جيماً جل مخوفة الفعل ، والتقدير فيها : أدعو عبد الله ، وأكرم زيداً أكرمه ، وإذا قال القوم قالوا ، وأقسم والله لاجتهدنّ .

٣ - والظرفية : هي المصدرة بظرف أو بجار ومجرور ، نحو : أعندك زيد ؟ وما في الدار أحدٌ .

وهذا القسم من الجمل لم يقل به إلا من يربب المرفوع الوارد بعد الظرف والمجرور فاعلاً بهما ، وليس مبتدأ مؤخرأ حذف خبره المقدم كما هو المشهور في الاعراب . وتأويل ذلك فيما يأتي :

إذا جاء في صدر الكلام ظرف أو جار ومجرور ، وليس قبلها نفي ولا استفهام ، وبعدها اسم مرفوع ، نحو : « عندك زيد ، وفي الدار رجل ، فلا خلاف في أن المرفوع مبتدأ مؤخر ، وأن خبره اسم مقدم

محذوف تقديره « مستقر » ، وأن الظرف والجار متعلقان بهذا الخبر المحذوف المقدم .

أما إذا جاء في صدر الكلام ظرف أو جار ومجرور ، وقبلها نفي أو أو استفهام ، وبمدها اسم مرفوع ، نحو : « أعنك زيد ، وما في الدار أحد » ، فلا يمكن اعتبار الكلام مبتدأ مؤخراً وخبراً مقدماً ، وذلك لأن النفي والاستفهام من خصائص الأفعال ، فوجودهما في صدر الكلام يدل على أن هناك فعلاً تقديره « استقر » قد حذف ، ولكننا لا نقول عن المرفوع الذي بعد الظرف والجار والمجرور انه فاعل للفعل المحذوف ، بل نقول إنه فاعل للظرف نفسه ، أو للجار والمجرور أنفسهما ، لأن هذين الشيئين قد نابا عن الفعل من بعد حذفه . وعلى هذا الاعتبار تكون الجملة الظرفية مشبهة للجملة المكونة من اسم فعل مع فاعل ، في كون كليهما مؤلفة من شيء ناب عن الفعل مع فاعل لهذا النائب . واليك ذلك موضحاً في اعراب الجملتين الآتيتين :

« هيات السفر »

هيات : اسم بمعنى الفعل « بَعُدَ » ، ناب منابه فلا محل له من الاعراب .

السفر : فاعل الاسم « هيات » لنيابته عن الفعل .

« ما في الدار أحد »

ما : نافية لا عمل لها

في الدار : جار ومجرور بمعنى الفعل « استقر » ، وقد نابا منابه فلا محل لهما من الاعراب .

أحد : فاعل للجار والمجرور لنيابتهما عن الفعل « استقر » .

وهنا أمر لا بد من التنبيه عليه ، وهو قولنا عن الجار والمجرور
 « لا محل لها من الاعراب » ، وهو قول لا أظن أن أحداً من النحاة
 قاله قبلنا ، بل الذي قالوه : أن الجار والمجرور معمولان للفعل « استقر »
 قبل حذفه (١) . وأرى أن قولنا أقرب إلى الصواب ، وذلك لأن الأصل
 فيما ناب عن شيء أن يأخذ حكمه ، ألا ترى كيف أننا نرفع « اللص » في
 قولنا : « ضَرِبَ اللص » ، لنيابته عن الفاعل المرفوع ، مع أنه مفعول
 به في المعنى ؟ أو لا ترى كيف أننا نرفع « الجلوس » في قولنا : « جَلَسَ
 الجلوس » ، لنيابته عن الفاعل ، مع أنه مفعول مطلق في المعنى ؟ أو لا
 ترى كيف أننا نرب « البيت » في قولنا : « جَلَسَ في البيت » ، بأنه
 مجرور لفظاً مرفوع محلاً لنيابته عن الفاعل ؟ فإذا كنا نرفع ما ناب عن
 الفاعل لفظاً أو محلاً لأن النوب عنه مرفوع ، فكيف لا نقول عما ناب
 عن الفعل الذي لا محل له من الاعراب إنه لا محل له من الاعراب ؟

أما قول النحاة إن الظرف والمجرور النائيين عن الفعل معمولان له
 فقول يوقع في تناقضات كثيرة . فلو سلمنا به للزمنا تقدير الفعل المحذوف ،
 لأن الأصل المعتمد في التقدير أنه إذا وجد معمول في الكلام ولا عامل
 له ، فيجب تقدير العامل ، ومن المعلوم أن القائلين بالجملة الظرفية لا
 يقننون فعل « استقر » المحذوف منها . ولو قدرنا الفعل المحذوف جرياً
 على الأصل الذي ذكرناه لوقعنا في تناقض آخر ، وهو أن الاسم المرفوع
 الوارد بعد الظرف والمجرور يصبح فاعلاً لهذا الفعل المقدر ، مع أنهم
 يقولون أنه مرفوع بالظرف والمجرور لنيابتها عن الفعل ، لا بالفعل نفسه .

إذن فلا سبيل إلى حل هذه التناقضات في إعراب الجملة الظرفية إلا

(١) انظر أول الباب الثاني من كتاب اللغني لابن هشام ، فصل « انقسام
 الجملة الى اسمية وفعلية وظرفية » .

بالقول عن الظرف والجار والمجرور إنها لا محل لها من الاعراب لنيابتها عن فعل لو كان ذكر لما كان له محل من الاعراب .

هذا ، وقد زاد بعضهم في أقسام الجملة قسماً رابعاً سموه الجملة الشرطية . وهو قسم لا حاجة اليه لأنه يترد إلى الجملة الفعلية ، لما أسلفنا من أنه لا عبرة بما يتقدم على الفعل من أحرف أو أسماء هي في نية التأخير ، فعبارة « إن جاء زيد » جملة فعلية ، لأن السابق للفعل حرف لا عبرة به ، وكذا عبارة « متى جاء زيد ... » فانها جملة فعلية ، لأن الظرف السابق للفعل في نية التأخير عنه .

٣ - الجملة الصغرى والجملة الكبرى :

وتنقسم الجملة من جهة ثانية إلى قسمين : صغرى ، وكبرى .

١ - فالصغرى هي الجملة الواقعة خبراً في أبواب المبتدأ والأحرف الخمسة والأفعال الناقصة ، وذلك كقولك : « زيد ينظم الشعر ، وإن زیداً ينظم الشعر ، وكان زيد ينظم الشعر » ، وكذلك الواقعة مفعولاً ثانياً في باب « ظن » ، وثالثة في باب « أعلم » ، لأن أصل هذين المنعولين هو الخبر كما نعلم ، وذلك نحو قولك : « ظننت زیداً ينظم الشعر ، وأعلمت بكرأ زیداً ينظم الشعر » .

٢ - والكبرى هي الجملة التي خبرها جملة ، أو التي مفعولها ذو الأصل الخبري جملة . وأمثلتها هي الأمثلة السابقة معتبراً في كل مثال تمام الكلام . ويتضح ذلك فيما يأتي :

[زيد (ينظم الشعر)]
[إن زیداً (ينظم الشعر)]

[كان زيد (ينظم الشعر)]
 [ظننت زيداً (ينظم الشعر)]
 [أعلمت بكراً زيداً (ينظم الشعر)]

فما بين المعقوفات جمل كبرى ، أما ما بين الالهة فجمل صغرى .

هذا ، وإذا كانت الكبرى متحدة الجنس بين صدرها وعجزها سميت بذات الوجه الواحد ، وذلك كأن يكون صدرها وعجزها اسمين ، أو أن يكونا فاعلين ، نحو :

[زيد (أبوه مسافر)]
 [ظننت زيداً (ينظم الشعر)]

أما إن اختلف صدرها عن عجزها في الاسمية أو الفعلية ، فإنها تسمى عند ذلك بذات الوجهين ، نحو :

[زيد (ينظم الشعر)]
 [ظننت زيداً (أبوه مسافر)]

٤ - مفرقة قبل اعراب الجمل :

لم يختلف النحاة في شيء كاختلافهم في أمر اعراب الجمل . ويأتي ان هشام على رأس النحاة الذين اهتموا بهذا الخلاف وأولوا الجمل عناية خاصة ، فقد أفرد لها في كتابه « المفتي » باباً خاصاً بحث فيه حدودها وأقسامها وأحكامها وكل ما يتصل بها . وعلى الرغم من كثرة الشواهد التي أوردها في هذا الباب ، وعلى الرغم من طول النقاش الذي أجراه حول كل شاهد مستعرضاً آراء النحاة فيه ، فإن القارئ لا يستطيع أن يشعر بعد قراءته للباب إلا أنه قد خرج منه صفر اليدين ، ذلك لأنه سيجد

نفسه أمام تناقضات غريبة ، لا بين النحاة المختلفين فحسب ، بل بين النحوي الواحد وبين نفسه أيضاً . ويمكن أن نأخذ ابن هشام نفسه نموذجاً للنحوي المتناقض مع نفسه :

١ - فهو يرفض مرةً أن تقع الجملة موقع السند اليه ^(١) ، ثم يقول بهذا الوقوع مرة أخرى : ففي مطلع كلامه على الجملة الواقعة مفعولاً تراه يقول : وعلمها النصب إن لم تنب عن فاعل ، وهذه النيابة مختصة بباب القول ، نحو (ثم يقال : هذا الذي كنتم به تكذبون) ، ثم تراه يقول في أواخر الباب : وأما قوله تعالى (وإذا قيل لهم : لا تقسدا في الأرض) ... فليس من باب الاسناد إلى الجملة .

ويقع في التناقض في هذه المسألة نفسها مرة أخرى ، وذلك عندما يقول في صدر كلامه على الجملة الثالثة الواقعة مفعولاً :

« قيل : وتقع أيضاً ^(٢) في الجملة المقرونة بمثلتي ، نحو « عليم أقام زيد » . وأجاز هؤلاء وقوع هذه فاعلاً ، وحلوا عليه (وتبين لكم كيف فعلنا بهم) ، (أولم يهد لهم كم أهلكنا) ، (ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجنننه) . والصواب خلاف ذلك . وعلى قول هؤلاء فيزداد في الجمل التي لها محل الجملة الواقعة فاعلاً . فان قلت : وينبغي زيادتها على ما قدمت اختياره من جواز ذلك مع الفصل القلي الملق بالاستفهام فقط « ظهر لي أقام زيد » ، قلت : إنما أجزت ذلك على أن المسند اليه مضاف محذوف ، لا الجملة ^(٣) ، اهـ

(١) السند اليه هو للبتداء ، والفاعل ، وقائب الفاعل .

(٢) أي تقع نيابة الجملة عن الفاعل .

(٣) كان ابن هشام قد أجاز قبل هذا الكلام (انظر النال السادس ←

فهذا كلام واضح وصريح ، يُفهم منه أن صاحبه يرفض أن تكون الجملة مسنداً إليها ، ويقول إن الصواب « خلاف ذلك » ، وعندما يتصور أن قارئه قد يطالبه بأن يزيد في الجمل الجملة السند إليها لأنه أقر صحة أن يقال « ظهر لي أقام زيد » ، ينبه هذا القارئ على أنه إنما أجاز ذلك على أن المسند إليه هو مضاف محذوف ، وليس الجملة . ومع كل هذا الرفض تراه يقرر صحة الاسناد إلى الجملة ، وذلك في التبيه الذي ختم به باب الجمل حيث يقول :

« هذا الذي ذكرته - من انحصار الجمل التي لها محل في سبع - جارٍ على ما قرروا ، والحق أنها تسع . والتي أهملوه : الجملة المستثناة ، والجملة السند إليها (١) » اهـ

ومرة ثالثة يقع في التناقض وهو يبحث هذه المسألة ، وذلك عندما يقول إن عبارة « ظهر لي أقام زيد » هي على تقدير « ظهر لي جواب أقام زيد » ، فهو إنما يقدر مضافاً محذوفاً لكي يسند إليه فعل « ظهر » ذاهباً من وراء ذلك إلى عدم جواز الاسناد إلى الجملة ولو كان الفعل قلبياً وكانت الجملة مصدرية بملق ، ولكنه ينسى في الوقت نفسه أن هذا المضاف محذوف ، وأن على الجملة الاستفهامية التي كانت مضافاً إليها أن تنوب عن المضاف بمد حذفه جرياً على القاعدة العامة المعروفة ، وعلى هذا يصبح فعل « ظهر » مسنداً إلى الجملة ، وهو عين ما يهرب منه بتقديره للمضاف المحذوف .

→ من أمثلة لفجة الفسرة (أن يقال « ظهر لي أقام زيد على أن يكون فاعل « ظهر » مضافاً محذوفاً ، وأن تكون جملة « أقام زيد » مضافاً إليها والتقدير : ظهر لي جواب أقام زيد ، أي جواب قول الفاعل ذلك .
(١) أتذكر أنه قال قبل قليل إن القول بوقوع الجملة مسنداً إليها خطأ والصواب خلافه » .

٢ - وهناك مسألة أخرى يبدو فيها ابن هشام متناقضاً مع نفسه أشد التناقض ، وهي مسألة وقوع الجلة بدلاً : ففي حين يقرره ، وفي حين آخر يرده . استمع اليه في حديثه عن الجلة السادسة بما له محل من الاعراب حيث يقول :

« الجلة السادسة : التابعة لفرد ، وهي ثلاثة أنواع : أحدها النعوت بها ... والثاني المطوفة بالحرف . . والثالث البدلة كقوله تعالى « ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك إن ربك لنو منفرة وفو عقاب اليم » ف « إن » وما عملت فيه بديل من « ما » و« صلتها » اه

ويقول أيضاً في الجلة السابعة التي لها محل من الاعراب :

« الجلة السابعة : الجلة التابعة لجلة لها محل . ويقع ذلك في بابي النسق والبذل خاصة » اه

كل هذا مع قوله في معرض رده على الشاويين (١) :

« وكأن الجلة المفردة عنده (٢) عطف بيان أو بديل ، ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبذل جلة » اه

٣ - وهناك مسألة ثالثة يضطرب فيها كلام ابن هشام اضطراباً عجيباً . ألا وهي مسألة القول أهو جلة ، أم هو شيء قصد لفظه فهو مفرد ؟ فأما حين يكون القول بمد قول مبني للمعلوم فانك ترى ابن هشام لا يتردد في تقرير جلية القول (٣) . ولعله فعل ذلك لأنه لا يجد من

(١) انظر المسألة الواردة في نهاية الجلة المفردة من الباب الثاني من كتاب اللغوي .

(٢) أي عند الشاويين .

(٣) وقد اعترضه الهمامي ذاهباً الى أن الكلام للقول شيء قصد ←

القوانين النحوية ما يمنع وقوع الجملة مفعولاً بها . وأما حين يكون المقول
بمد قول مبني للمجهول فانك ترى كلامه يضطرب : ففي مثاله السامع للجملة
المفسرة بدل كلامه على اعتقاده بجملية المقول . يقول :

« السامع : (وإذا قيل لهم : لا تقسدا في الأرض) زعم ابن
عصفور أن البصريين يقدرون نائب الفاعل في « قيل » ضمير المصدر ^(١) ،
وجملة النهي ^(٢) مفسرة لتلك الضمير ، وقيل : الظرف ^(٣) نائب عن
الفاعل ، فالجملة في محل نصب . ويؤيد بأنه لا تم الفائدة بالظرف ،
وبعدمه ^(٤) في (وإذا قيل : إن وعد الله حق) . والصواب أن النائب
الجملة ، لأنها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول ، فكيف انقلبت
مفسرة ؟ والفعل به متعين للنياية ^(٥) . »

وفي مواطن كثيرة يصرح بأن المقول بمد قول مبني للمجهول إنما
هو كلام يراد به لفظه ، وهذا يعني أنه مفرد لا جملة ، بل إنه يصرح
بعدم جملته ، وذلك في آخر الجمل التي لها محل من الاعراب حيث يقول :

→ لفظه ، فهو مفرد ، أو قل هو في حكم المفرد . وعليه فالكلام الذي بمد
القول يجب ألا يد في الجمل التي لها محل من الاعراب ، لأنه خارج عن الجملة
مدود في المفردات . (انظر حاشية الأمير على النخعي ، الباب الثاني ، الجملة الثالثة
الواقعة مفعولاً) .

(١) يعني أن نائب الفاعل لفعل « قيل » ضمير مستتر فيه تهديره « هو »
يسود على المصدر المفهوم من فعل « قيل » ، التهدير : قيل هو ، أي قيل القول .

(٢) أي جملة لا تقسدا .

(٣) يعني الجار والمجرور « لهم » .

(٤) أي ويرد هذا القول بعدم وجود الظرف في الآية المذكورة .

(٥) يعني أنه إذا حذف الفاعل وكان في الجملة مفعول به كان هذا المفعول
أول الأشياء بالنياية عن الفاعل . وقد سر ذلك في مبحث النائب عن الفاعل ، فراجع .

« وأما قوله تعالى (وإذا قيل لهم : لا تفسدوا في الأرض) ..
فليس من باب الاسناد إلى الجملة . »

هذه بعض المسائل التي وقع فيها ابن هشام في التناقض وهو يبحث
أمر الجمل ، ولو ذهبنا تنقصها جميعاً لطال بنا الكلام ولخرجنا بنتيجة
واحدة هي أن الباب الثاني من كتابه « المنى » إنما هو مجموعة تناقضات لا
سبيل إلى حلها . خذ على ذلك مثلاً كلامه في جملة الشرط : فهو يذهب
إلى أن « إن جاء » من قولنا « زيد إن جاء فأنا أكرمه » لا محل لها
لأنها جزء من الشرط ، والجزء لا محل له ، وإنما المحل للكل . ويترب
على كلامه هذا أن تكون جملة الجواب « فأنا أكرمه » لا محل لها أيضاً
لأنها جزء أيضاً ، وليست كلاً ، ولكننا نعلم أن هذه الجملة مقترنة بالقاء
وانها واقعة في جواب الشرط الجازم ، وابن هشام يقرر في هذه الحالة أن
تكون في محل جزم . فكيف يتأتى أن تكون الجملة الواحدة في محل
جزم وأن تكون لا محل لها من الاعراب في آن واحد ؟ !!

وإذا تركنا أمر التناقضات جانباً ، فأننا واجدون في باب الجمل
عند ابن هشام قطاً كثيرة غامضة تحتاج إلى إيضاح ، لكن المؤلف تناقض
عنها عامداً لأنه ليس في جيبته ما يقوله بشأنها . واليك على ذلك مثلاً :

قال في نهاية بحثه في الجملة المفسرة :

« مسألة : قولنا إن الجملة المفسرة لا محل لها خالف فيه الشاويين ،
فزعم أنها بحسب ما تفسره ، فهي في نحو (زيداً ضربته) لا محل
لها (١) ، وفي نحو (إنا كل شيء خلقناه بقدر) ، ونحو (زيداً

(١) لأنها تفسر لجملة اجدائية مفعولة لا محل لها . والتقدير : ضربت
زيداً ضربته .

الخبزَ يأكُلُه) بنصب الخبز ، في محل رفع (١) ... وكان الجملة المفسرة عنده عطف بيان أو بدل ، ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة ، وقد ينتُ أن جملة الاشتغال (٢) ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة مفسرة وإن حصل فيها تفسير ، ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف بيان ، وأختلِف في البديل منه ، اهـ

هذا الكلام يثير مسألتين يهرب ابن هشام من الإجابة عنها :

أولاهما : أن ابن هشام يرفض تفسيرية جملة الاشتغال ومعطوفيتها بياناً وبدليتها . فأما تفسيريتها فيرفضها لأن حد الجملة المفسرة عنده هو أنها (الفضلة الكاشفة للحقيقة ما تليه) . وجملة الاشتغال ليست فضلة ، بل هي عمدة لا غنى عنها ، لأنها تفسر فعلاً قبلها محذوفاً ، وأما معطوفيتها بياناً فيرفضها لأنها تفسير لمحذوف ، ولا يجوز في عطف البيان أن يحذف المعطوف عليه ، ولأن الجمهور لم يثبت وقوع البيان جملة ، وأما بدليتها فيرفضها لأن الجمهور أيضاً لم يثبت وقوع الاشتغال جملة . فإذا لم تكن جملة الاشتغال مفسرة ولا بياناً ولا بدلاً فماذا تكون بين الجمل ؟

سؤال يهرب ابن هشام من الإجابة عنه .

الثانية : أن ابن هشام إذا كان يرد على الشلوين زعمه بتمية جملة الاشتغال في محلها الاعرابي محل ما تفسره بحجة أنها لا يمكن أن تكون عطفًا بياناً ولا بدلاً ، فلا بد أن تكون في أحد قسمي الجمل ، إما في الجمل نوات المحل ، وإما في الجمل التي لا محل لها ، فأين هي من

(١) لأنها تفسر جملة خبرية محذوفة محلها الرفع . والتقدير : زيد يأكُل الخبزَ يأكُلُه .

(٢) يعني الجملة المفسرة لصل محذوف . (راجع أسلوب الاشتغال) .

هذين القسمين ؟ وإذا كان يمدّها في الجمل التي لا محل لها ، وهذا هو الظاهر من كلامه ، فلماذا لم يمدّها مفسرة ، بالمعنى الاصطلاحي لهذه الكلمة ؟ ونحن نعلم أن الجمل التي لا محل لها ست ، هي الابتدائية ، والمترضة ، وصلة الموصول ، وجواب القسم ، وجواب الشرط غير الجازم ، والمفسرة . فإذا لم تكن جملة الاشتغال التي يفيد كلام ابن هشام أنها لا محل لها ابتدائية لأنها ليست في صدر الكلام ولا منقطعة عما قبلها ، ولا مترضة لأنها عمدة لا فضلة صالحة للسقوط ، ولا صلة لمدم وجود موصول قبلها ، ولا جواب قسم لمدم وجود قسم قبلها ، ولا جواباً لشرط لعدم وجود شرط قبلها ، فلم يبق إلا أن نقول إنها المفسرة ، وإلا كان علينا أن نزيد في الجمل التي لا محل لها من الاعراب جملة الاشتغال . فهل يقول ابن هشام بهذا أم لا ؟

سؤال آخر تهرب ابن هشام من الإجابة عنه .



كل هذا الخلاف بين النحاة ، وكل هذا التناقض الذي يقع فيه النحوي الواحد بينه وبين نفسه ، وكل هذه النقاط النامضة والمسائل التي لا جواب لها ، كل ذلك لا يدل إلا على شيء واحد ، هو فقدان المنهج ، وتضارب المبادئ ، واختلاط المنطقات التي انطلق منها النحاة في إعراب الجمل . وحتى يفهم السر في كل ذلك لا بد من معرفة هذه المبادئ وتلك المنطقات ، وما رفضوه منها وما اعتمدوه ، ومقدار إخلاصهم لما اعتمدوه منها ومدى بدم عنده . فإذا عرفنا كل هذا فهمنا جانباً كبيراً من خلافهم وتناقضاتهم .

والواقع أنهم لم يصرحوا بهذه المبادئ إلا فيما ندر (١) ، وإذن ،

(١) وسنذكر ذلك في مواضع إن شاء الله .

فليس أمامنا - من أجل معرفة مبادئهم - إلا أن نطرح المبادئ الممكنة في الاعراب ، ثم ننظر في أعرابهم ، فإن وجدنا شيئاً منها منطبقاً على هذا المبدأ أو ذاك قلنا إنه من مبادئهم المعتمدة ، وأمکننا بالتالي أن نعرف مدى تمسكهم به أو تخليهم عنه ، وإن وجدنا غير ذلك قلنا إنه مبدأ مرفوض برمتيه .

١ - المبدأ الأول :

« ترب الجمل بحسب ما تؤديه من المعاني النحوية (١) : فكل جملة أدت معنى نحويًا يؤديه المفرد كان لها إعراب ذلك المفرد ، وأما التي لا تؤدي من المعاني ما يؤديه المفرد فلا محل لها من الاعراب » .

هذا المبدأ يقتضينا أن نعرب جملة « فانه مفيد » من قولنا « اطلب العلم فانه مفيد » على أنها في محل نصب مفعول لأجله ، لأنها تؤدي معنى نحويًا يؤديه المفعول لأجله ، وهذا المعنى هو بيان السبب للفعل السابق ، كما يقتضينا أن نعرب جملة « صنع من حديد » من قولنا « ابست خاتماً صنع من حديد » على أنها في محل نصب على التمييز ، لأنها تؤدي معنى نحويًا يؤديه التمييز ، وهذا المعنى هو بيان الذات لاسم مبهم الذات ، والاسم المبهم الذات في مثالنا هو الخاتم .

إن أعراب النحاة تشير بوضوح إلى أن هذا المبدأ المعنوي في الاعراب مرفوض البتة ، فهم يعربون الجملة من نحو مثالنا الأول على أنها مستأنفة لا محل لها من الاعراب ، كما يعربون الجملة من نحو مثالنا الثاني على أنها نعت يتبع في محله الاعرابي منوعته . بل انهم صرحوا بهذا الرفض

(١) قصد بالمعاني النحوية ما تؤديه المفردات من بيان السبب والزمان والمكان والتوكيد وبيان الذات ... الخ

حين قالوا : إن الارتباط معنى لا يستلزم عملية الاعراب (١) .

والظاهر أن النحاة قد تركوا هذا المبدأ الاعرابي إلى علماء المعاني ، ولذلك ترى المصطلحات الواحدة تأخذ مفاهيم مختلفة لدى الفريقين ، فالاستثنائ النحوي هو غير الاستثنائ البياني ، والاعتراض عند النحاة يختلف كل الاختلاف عن الاعتراض عند البيانيين . ونلم من ابن هشام أن بعضهم ، كالغضري ، كان يخلط بين المفاهيم البيانية والمفاهيم النحوية في إعرابه ، فيأتي بما يظنه النحوي الجاهل بعلم المعاني ، كأبي حيان مثلاً ، خطأ (٢) .

وللانصاف نقول : إن ترك النحاة لهذا المبدأ في الاعراب وتخليهم عنه للبيانيين كان في غاية الصواب ، إذ ليست مهمة النحوي دراسة معاني الكلام ، بل مهمته تنحصر في بيان العلاقات البنوية بين أجزاء الكلام ، ولا تدخل الجملة في اعتباره إلا إذا كانت على علاقة بنوية مع أجزاء أخرى من الكلام . ولتوضيح ما نعنيه بالعلاقات البنوية نورد المثال الآتي :

« قَعَلَ فاعِلٌ فَمَلَأَ فَمِلاً في المَفْعَلِ المَفَاعِلِ » .

فهذه الكلمات ليس لها عند البياني إعراب ، لأنها لا تحمل أي معنى على الإطلاق ، إنها مجرد رموز ، وهو لا يهتم إلا بالمعاني ، أما النحوي فيجد فيها كلاماً تاماً من حيث البنية اللغوية ، وهو يستطيع أن يقول في إعرابه : الكلمة الأولى فعل ماض ، والثانية فاعل مرفوع ، والثالثة مفعول منصوب ، والرابعة صفة للمفعول تبعه في النصب ، والخامسة حرف جر ، والسادسة مجرورة بحرف الجر ، والسابعة صفة للمجرور مجرورة مثله .

(١) انظر حاشية الأمير على المعنى عند الكلام على الجملة الستاقة .

(٢) انظر التنبيه الذي ختم به ابن هشام مبحث الجملة المعترضة .

النحوي إذن لا تهمة معاني المفردات ولا الجمل ، بل كل الذي يهيمه هو ما بين هذه المفردات أو هذه الجمل من علاقات تتصل بالبنية اللغوية ، إنه مثل عالم الرياضة أمام معادلة من نحو :

$$س^٢ + س - ٣ = ٠ .$$

فهذا لا يهيمه إلا علاقة الزائد بين $س^٢$ و $س$ ، أما ما وراء هذين الرمزين من أشياء حسية فأمر لا يأبه له على الإطلاق .

نعم ، إن النحوي لا يفتأ ينظر في معاني ما يعرب ، بل انسا قلنا في فصل سابق إن معرفة المعنى شرط من شروط الاعراب ، لكن النحوي لا ينظر في المعنى على أنه غاية في حد ذاته ، بل على أنه وسيلة للكشف عن العلاقة البنوية للعنصر المعرب ، أو عما يميناه هناك بالوظيفة النحوية .

٢ - المبدأ الثاني :

د تعرب الجمل بحسب ما يسلط عليها من عوامل : فما يسلط عليه رافع فهو في محل رفع ، وما يسلط عليه ناصب فهو في محل نصب ، وما يسلط عليه جار فهو في محل جر ، وما يسلط عليه جازم فهو في محل جزم ، وما لم يسلط عليه شيء فلا محل له من الاعراب .

والذي يبدو للوهلة الأولى أن هذا هو المبدأ الأثير عند النحاة ، لأنه مشتق من مبدأ العامل والمعمول ، هذا الذي بنوا عليه كل نجوم ، ولكن الواقع يشير إلى أنهم تمسكوا به كل التمسك في مواضع ، ونخلوا عنه في مواضع أخرى ، وهم في حالي تمسكهم وتخليهم لا يعدمون الحيل التي تبرئهم من تهمة التنكر لبدئهم الأول في العامل والمعمول . واليك أمثلة لذلك :

ففي جملة جواب الشرط الجازم المقترنة بالفاء أو بإذا الفجائية ، نحو
 « إن جاء زيد فأكرمه » تعبد عن يصرون على أن الجملة في محل جزم (١) .
 لماذا ؟ لأن الشرط الجازم لا بد له من مجزوين ، ولما كانت جملة الجواب
 في حال اقترانها بالفاء مصدرة بما لا يقبل الجزم لفظاً ولا محلاً ، كان
 الجزم واقعاً على محل الجملة برمتها (٢) .

أما في الجملة الواقعة بعد « حتى » كما في قول جرير :

فما زالت القتل تمجّ دماءها
 بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

فلنهم جميعاً - ما عدا الزجاج وابن درستويه - يرفضون تطبيق هذا
 البدأ ، فلا يقولون إن الجملة في محل جر بحتى ، بل يقولون إنها ابتدائية
 لا محل لها من الاعراب ، ولا تحسب نفسك محرجاً بإمام إذا قلت لهم :
 « أين مجرور حتى ؟ لأنهم سرعان ما يردون قائلين : « إن « حتى » هنا
 ابتدائية وليست جارة . فإذا طالبتهم بالدليل لم تعبد عندهم إلا أوهاماً لا

(١) وخالفهم النعماني فقال إنها لا محل لها من الاعراب ، منطلقاً من مبدأ
 آخر سنذكره بعد قليل .

(٢) كذا يقول ابن هشام ، وهو يعني بالمصدر الذي لا يقبل الجزم لفظاً
 ولا محلاً - يعني الفاء . وهنا منه عجب ، لأنه يقول في مكان آخر إنه لا عبرة
 بما يقدم الجملة من أحرف . وعلى هذا يمكن إجماع الجزم على محل فعل الأمر
 المصدر في جملة الجواب ، وتنحصر الشككة عندئذ فيما لو كانت الجملة اسمية نحو
 « إن جاء زيد فأنا مكرمه » حيث لا يتوفر فعل يقبل الجزم لفظاً ولا محلاً .
 وإلا لزمه أن يقول في جملة الشرط المجزوم بلم من نحو : « إن لم يحنّ زيد فلن
 أكرمه » أنها في محل جزم لأنها مصدرة بحرف « لم » وهو عنصر لا يقبل
 الجزم لفظاً ولا محلاً . ولا نعلم أحداً قال بهذا ، لا هو ولا غيره ، بل الجبّيع
 يفررون أن الفعل مجزوم اللفظ بلم ، وهو وحده مجزوم المحل بـ إن .

تقع أحداً غيرهم : استمع معي إلى ابن هشام يقول في آخر بحثه في « حتى » راداً على الزجاج وابن درستويه : « ولا محل للجملة الواقعة بعد « حتى » الابتدائية ، خلافاً للزجاج وابن درستويه ، زعماً أنها في محل جبر مجتى ، وردّه أن حروف الجر لا تعلق عن العمل (١) ، وإنما تدخل على المفردات أو ما في تأويل المفردات ، وأنهم إذا أوقفوا بعدها « ان » كسروها فقالوا « مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه » والقاعدة أن حرف الجر إذا دخل على « ان » قصحت همزتها (٢) نحو « ذلك بأن الله هو الحق » . اهـ

وهو دليل كل مرتكزه أن حروف الجر لم تُثرَ إلا جارة للمفردات الصريحة ، أو داخلة على الجمل المصدرة بحرف مصدري ، فإذا علمنا - وهذا ما سنراه بعد قليل - أن الرية ، في كثير من مظاهر سلوكها ، لا تأبه بهذا الحرف ، إنهار هذا الدليل دفعة واحدة .

وقد يجد القارئ في النصوص الرية ما يفريه بمجادلة النحاة ومحاجتهم في أمر « حتى » هذه ، ولكنني أنصح له ألا يفعل ذلك ، لأنه سيخرج من جداله خاسراً على كل حال ، فليس أحد أبرع من هؤلاء النحاة في التخلص من كل ما يمكن أن يجرهم . وليكن له من حال ابن طاهر معهم عبرة : فهذا النحوي يقول (٣) : « ان » أن ، الناصبة الداخلة على المضارع في نحو « أريد أن أسافر » هي غير « أن » الداخلة على الماضي في نحو « سافرت بعد أن غربت الشمس » . لأنه إذا

(١) التعلق عن العمل : أن يمنع العامل عن العمل في اللفظ مع الاحتفاظ له بمقتضى العمل في محل المعمول .
(٢) أي فتصير حرفاً مصدرياً ، ويصبح المصدر المؤول منها ومن صلتها مجروراً بالجار .
(٣) انظر في المتن حرف « أن » المتوعدة الهزئة الساكنة التو .

كانت هذه هي تلك فلماذا لا تقولون عن الماضي بعدها إنه في محل نصب بها كما تقولون عن الماضي بعد أداة شرط جازمة إنه في محل جزم بها ؟ . وهذا قياس وجيه لا غبار عليه ، ولكن النحاة لا يعجزون أن يردوه قائلين :

« إننا قلنا عن الماضي الواقع بعد أداة شرط جازمة انه في محل جزم لأن أداة الشرط تؤثر في معنى الماضي فتجعله مستقبلاً ، فهي لتأثيرها في معناه تعتبر مؤثرة في محله ، وأما « أن » الداخلة على الماضي فلأنها لا تؤثر في معناه ، تقول إنها لا تؤثر في محله » .

ياله من كلام عجيب !!!

٣ - المبدأ الثالث :

« تعرب الجمل بحسب المواقع التي تحتلها : فكل جملة احتلت موقفاً لمفرد ، كان لها اعراب ذلك المفرد ، وكل جملة احتلت موقفاً لا يحتله إلا الجمل ، فليس لها محل من الاعراب » .

ويظهر أن هذا هو المبدأ المتمد لديهم في إعراب الجمل ، فكثيراً ما نجد في كلامهم ما يلح اليه تليحاً ، أو بصرح به تصريحاً : يقول ابن هشام في مفتتح كلامه على الجمل التي لا محل لها من الاعراب : « وهي سبع ، وبدأنا بها لأنها لم تحل محل المفرد ، وذلك هو الأصل في الجمل » اه . ويقول الدماميني مصرحاً في معرض رده على من جعل جملة جواب الشرط الجازم المقترنة بإلغاء ذات محل من الاعراب - يقول : « التحقيق أن جملة الشرط (١) لا محل لها مطلقاً ، وذلك أن كل جملة

(١) يقصد جملة جواب الشرط .

لا تقع موقع المفرد فلا يكون لها محل (١) ، اه .

فالذا كان الأمر كذلك ، فالتنا نرى من الضروري أن نوضح ما نعنيه بكلمة المواقع ، حتى يكون هذا البدأ الاعرابي القائم على المواقع ، والذي يمتدح النحاة أنه مبدؤم الأساسي - حتى يكون واضحاً كل الوضوح في ذهن القارئ ، وحتى نستطيع ، بالتالي ، أن نقاش النحاة على أساس منه .

قلنا في مكان آخر من هذه الخاتمة إن الاعراب يبان وظائف نحوية ، وقلنا في مكان ثالث إن الاعراب يبان علاقات بنيوية ، والبارتان بمعنى واحد ، ولنقل الآن عبارة ثالثة بالمعنى نفسه ، وهي : إن الاعراب يبان مواقع .

ولكن ما المواقع ؟

لنتنظر إلى العبارة الآتية :

اشتربت خمسين [؟]

هذه عبارة ناقصة ، لأن فيها موقفاً شاغراً لم يحتله شيء ، وقد حصرتنا هذا الموقع بمقوفين ووضعنا فيه علامة استفهام إشارة إلى خلوه . وبالبداية نستطيع أن نعرف أن هذا الموقع هو موقع التمييز ، لأنه يأتي بعد مبهم هو العدد خمسون الذي يحتاج إلى ما يفسر ذاته ويميزها .

والسؤال الآن : أهذا الموقع للمفرد ، أم هو للجملة ، أم هو

لكليهما ؟

(١) انظر حاشية الأمير على المتن ، الجملة الخامسة مما لا محل له من الاعراب ، وكذا الجملة الخامسة مما له محل ، حيث نجد للامريني كلاماً في معنى كلامه هنا مع شيء من الزيادة .

والجواب : إنه للفرد وحده ، فأنت تستطيع أن تملأه بكل مفرد
تشاء ، ولكنك لا تستطيع أن تملأه بجملة منها يكن شكلها .
ولنحرب ذلك بالمثالين الآتين :

- ١ - اشتريت خمسين [كتاباً]
- ٢ - اشتريت خمسين [جاء الولد]

ها أنت ذا تلاحظ أن العبارة الأولى سليمة تماماً ، وأن الثانية لا
علاقة لها بالمرية البتة .

إذن نقول : إن وظيفة التمييز وظيفة خاصة بالفرد ، ولا تستطيع
الجملة أن تقوم بها ، وبعبارة أخرى : إن موقع التمييز موقع محتكر
لحساب المفرد ، أما الجملة فلا تستطيع احتلاله . ولذلك لا ترى بين الجمل
ذوات المحل جملة تسمى الجملة التمييزية .

والمواقع الموقوفة على المفرد كثيرة ، منها موقع المفعول المطلق ،
وموقع الظرف ، وموقع المفعول لأجله ، وموقع المفعول معه ... الخ .
ولننظر الآن إلى هذه العبارة :

أقسم بالله [؟]

واضح أن هذه العبارة ناقصة لوجود موقع شاغر فيها ، وواضح
أيضاً أن الموقع الشاغر هو موقع ما نسميه جواب القسم .
والسؤال الآن : أهذا الموقع للفرد وحده ، أم للجملة وحدها ،
أم لكليهما معاً ؟

والجواب : انه للجملة وحدها ، فأنت تستطيع أن تملأه بكل جملة
تشاء ، ولكنك لا تستطيع منها حاولت أن تملأه بمفرد أياً يكن شكل هذا
المفرد .

ولتجرب ذلك بالثالين الآتين :

- ١ - 'اقسم' بالله [لأسافرن']
- ٢ - 'اقسم' بالله [الولد]

ها أنت ذا تلاحظ أن العبارة الأولى سليمة تماماً ، وأن الثانية لا علاقة لها بالعمية البتة .

إذن نقول : إن وظيفة الاجابة عن القسم وظيفة خاصة بالجملة ، ولا يتبأ للمفرد أن يقوم بها . وبعبارة أخرى : إن موقع جواب القسم محتكر لحساب الجملة ، أما المفرد فلا يستطيع احتلاله . ولذلك لا ترى بين المفردات مفرداً تقول عنه انه جواب قسم مرفوع أو مجرور أو منصوب . وإذن ، فإن الجملة إذا وقعت في موقعها الخاص بها قلنا عنها : إنها لا محل لها من الاعراب .

ومواقع الجمل كثيرة أيضاً ، منها موقع الاجابة عن القسم ، وموقع الاجابة عن الشرط ، وموقع افتتاح الكلام ، وموقع الاعتراض ... الخ . ولننظر الآن إلى هذه العبارة :

زيد' [؟]

واضح أن هذه العبارة ناقصة ، لأن فيها موقماً شاغراً لم يحتله شيء ، وواضح أن هذا الموقع هو موقع الخبر ، لأنه يأتي بعد مبتدأ ينتظر السامع أن يسمع خبراً عنه .

والسؤال الآن : أهذا الموقع للمفرد وحده ، أم للجملة وحدها ، أم لكليهما معاً ؟

والجواب : إنه للمفرد بالأسالة ، ويمكن للجملة أن تحتله أيضاً .

ولنجرب ذلك بالثالين الآتين :

زيدٌ [مسافر]

زيدٌ [سافر أبوه]

ها أنت ذا تلاحظ أن كلتا المبرتين سليمة لا غبار عليها .

إذن نقول : إن وظيفة الاخبار وظيفة مشتركة بين المفرد والجملة ، فإن قام بها المفرد فمن طريق الأصلة ، وإن قامت بها الجملة فمن طريق النيابة ، لأن هذه الوظيفة هي وظيفة المفرد في الأصل ، وليست وظيفة الجملة . وبعبارة أخرى : إن موقع الاخبار موقع خاص بالمفرد أصلاً ، ولكن يسمح للجملة أن تحتله في بعض الأحيان .

وإذن ، فإن الجملة إذا وقعت في موقع مفرد ما قلنا عنها إنها ذات عمل من الاعراب ، وحكنا عليها اعراباً بما كنا نحكم به على المفرد من رفع أو نصب أو جر أو جزم فيما لو كان هذا المفرد هو الذي يحتل الموقع .

والمواقع الخاصة بالمفردات ، والتي يسمح للجملة أن تحتلها كثيرة أيضاً ، منها موقع الخبر ، وموقع المفعول به ، وموقع المضاف إليه ، وموقع الحال ، وموقع النعت ... الخ .

★ ★ ★

وهنا تنبيه لا بد منه : وهو أن المواقع المسموح بها للجملة لتحتلها عن طريق النيابة عن المفردات ليست كلها على درجة واحدة من الترحيب بالجملة ، فموقع الخبر مثلاً ، يبدو أكثر المواقع ترحيباً ، فهو مشرع الأبواب للجملة تحتله متى شئت ، وأباً يكن شكل المبتدأ ، ولا يلزمها من أجل احتلاله إلا أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ ، فتستطيع أن تقول : د زيدٌ [يجب القراءة] - العلمُ [يفيد صاحبه] - هذا

الْقَمْرُ [لا يَنْكَسِرُ] - مَنْ [جَاءَ] (١) ؟ ... الخ ، ، فهذه البارات مؤلفة من مبتدآت مختلفة الأنواع ، ومع ذلك فقد قبلت جميعاً أن تكون أخبارها جملًا ، أما موقع الحال فهو مقفل في وجه الجملة ، ولا يفتح لها إلا شروط معروفة ، منها أن يكون صاحب الحال مرفقة ، وأن تشتمل على رابط يربطها به ، ، وألا تكون مصدرية بحرف استقبال ... الخ ، فأنت تستطيع أن تقول : « جاء زيد [يبتسم] » ، ولكن لا تستطيع أن تقول : « جاء زيد [سيبتم] » ، ولو فعلت لما كانت الجملة واقعة في موقع الحال ، بل لكانت في موقع الاستئناف ، وبالتالي تكون من الجمل التي لا محل لها من الأعراب . وأما موقع المفعول به فيبدو أشد تزمناً ، فهو لا يفتح للجملة إلا في ثلاثة مواضع : أن يكون الفعل فعل قول ، أو يكون واحداً من أفعال « ظن وأعلم » وأخواتها ، أو أن يكون واحداً من الأفعال المعلقة ، فأنت تستطيع أن تقول : « قال زيد : [أنا مسافر] » ، ولكن لا تستطيع أن تقول : « سمعت [جاء زيد] » . وأما موقع المضاف إليه فيبدو أنه أكثر المواقع تشدداً مع الجملة ، فهو لا يفتح إلا إذا كان المضاف واحداً من أسماء الزمان ، أو واحداً من بضع كلمات قليلة أخرى ، فأنت تستطيع أن تقول : « وقفت حين [جاء زيد] » ، ولكن لا تستطيع أن تقول : « قرأت كتاب [جاء زيد] » . وعلى كل فهذه أمور نكتفي الآن بالتنبيه عليها ، وسنبجها بالتفصيل عند الكلام على كل جملة .



وهكذا نأتي إلى نهاية شرح المبدأ الذي اعتمده النحاة في إعراب

(١) من الآن فصاعداً سنحصر الجمل التي هي مدار الحديث بين المقوفات لتبميزها عما سواها . فيرجى الانتباه الى ذلك .

الجل ، والذي صفناه لهم قبلُ على الشكل الآتي : « تعرب الجمل بحسب مواقعها : فما وقع منها في موقع المفرد كان له اعراب ذلك المفرد ، وما وقع منها في المواقع الموقوفة على الجمل فليس له محل من الاعراب » .

ولنتظر الآن : هل تمسك النحاة بهذا الببدأ على حرفيته ؟ أم أدخلوا عليه بعض التعديلات ؟ وإذا كانوا قد عدلوا فيه فهل تمسكوا به في شكله المعدل ؟ أم تنكروا له في بعض الأحيان ؟ وأين وقع هذا أو ذاك ؟

وسنجيب عن كل هذه الأمثلة فيما يأتي ، وذلك بأن نعرض المثال ، ثم نبين ما كان يجب على النحاة أن يفعلوه إذا تمسكوا بحرفية مبدئهم ، وما فعلوه هم في الواقع . وعن طريق الموازنة بين الأمرين سيتبين القارئ مدى قرب النحاة من مبدئهم ، أو مدى بعدهم عنه .

١ - المثال الأول : جاء [الذي نجح]

واضح من هذه العبارة أن كلمة الكلمات المحصورة بين المقوفين واقعة في موقع الفاعل . فانطلاقاً من الببدأ الذي قررناه كان يجب على النحاة أن يقولوا : « الذي نجح » جملة في محل رفع فاعل .

فهل فعلوا ذلك حقاً ؟

الذي نعلمه أنه لم يقل بهذا إلا شيخ واحد مجهول الاسم ذكره ابن هشام في أول كلامه على الجملة السادسة بما لا محل له فقال : « وبلغني عن بعضهم أنه كان يلقي أصحابه أن يقولوا : إن الموصول وصلته في موضع كذا ، محتجاً بأنها كلمة واحدة » اهـ .

أما سائر النحاة فيرفضون هذا كل الرفض . وزى ابن هشام ،

كمادته ، يمضي فيمطرنا بوابل من الشواهد التي تدحض في رأيه زعم هذا الشيخ المجهول ، فاسمعه يقول : « والحق ما قدمت لك (١) ، بدليل ظهور الاعراب في نفس الوصول في نحو « ليقيم آيهم في الدار ، ولازمن آيهم عندك ، وأمرر بآيهم هو أفضل ، وفي التنزيل : « ربنا أرنا الذين أضلنا ، وقرىء « آيهم أشد (٢) ، بالنصب ، وروي :

..... فسلم على آيهم أفضل (٣)

بالنفض ، وقال الطائي :

..... فصحي من ذي عندهم ما كفانيا (٤)

وقال المقيلي :

نحن اللذن سبحو الصباحا (٥)

وقال الهذلي :

م الاثون فكوا الفل عني . اه

وتنظر في هذه الشواهد كلها فلا تراها تشهد إلا بجهل واحد ، وهو ظهور الحركة الاعرابية على الاسم الموصول ، ولو كان الشيخ المجهول يقول بأن الأثر الاعرابي هو لجملة العلة وحدها دون الاسم الموصول لكان

(١) أي ما سبق أن ذكر من أن الجملة بعد الاسم الموصول صلة لا محل لها من الاعراب .

(٢) تنبؤ البارة في الآية « ثم انتزعن من كل شعبة أيهم أشد على الرحمن عتيا » .

(٣) صدره : « إذا ما لقيت بني مالك » .

(٤) صدره : « فاما كرام موسرون لقيتهم » .

(٥) ثامه : « يوم النخيل غارة ملحاحا » .

في هذه الشواهد ما يدحض زعمه ، ولكنه لا يقول إلا أن الوصول واصله كالكلمة الواحدة ، فيها مجتلان مما موقفاً إعرابياً واحداً . وهذا كلام صحيح بدليل أننا لا نستطيع أن ننزل الوصول عن صلته وأن نتركه وحده في المحل الاعرابي ، فلو قلنا « جاء [الذي ...] » ، لما كان لكلامنا معنىً بشهادة جميع النحاة . أما الحركة الاعرابية ، وأما ظهورها هنا أو هناك ، فأمر لا يغير من واقع البنية اللغوية شيئاً . ولقد قلنا مراراً إن الحركة الاعرابية ليست دليلاً على شيء ، فما أكثر الأشياء التي تتلاعب بهذه الحركة فتجعلها على غير ما هو متوقع منها ، فهناك الجر بالمجاورة (١) ، وهناك الجر بحرف الجر الزائد ، وهناك ما يسمى بتقارض الأحكام (٢) ، وهناك تعدد اللمحات العربية الذي يجعلك ترى المرفوع في

(١) الجر بالمجاورة هو أن تجر اسماً لا يستحق الجر لمجاورته اسماً آخر مجروراً . ومنه ما ورد عن العرب من قولهم « هذا حجر ضب خرب » يجر « خرب » رغم أنه خبر ، لمجاورته المضاف إليه المجرور « ضب » . ومنه قول الشاعر :

كأن أبناً في مرايين وبه كبير أناس في بجاد منزله
حيث جر « منزله » لمجاورتها « بجاد » رغم أنها صفة لـ « كبير »
وكان حقها الرفع . (انظر الباب الثامن من كتاب المغني) .

(٢) تهاوئ الأحكام : أن يتبادل شيطان أحكامها الاعرابية ، أو أعمالها الاعرابية . وله صور كثيرة ، منها أن يتبادل « لم » و « لن » أعمالهما ، فتصبح « لم » ناصبة ، وتصبح « لن » جازمة ، فن الأول قراءة بعضهم « ألم تفرح لك صدرك » ينصب « تفرح » ، ومن الثاني قول الشاعر :

لن يحب الآن من رجائك من حرك من دون بابك الخلقه
يجزم « يحب » مع تحريكه بالكسر دفأً لالتقاء الساكنين . ومن صورهِ أيضاً أن يتبادل الفاعل والمفعول حركاتهما ، فيصبح الفاعل منصوباً ، ويصبح المفعول مرفوعاً ، ومنه قولهم « خرق الثوب المسار » برفع الثوب مع أنه المفعول ، ونصب المسار مع أنه الفاعل . (انظر الباب الثامن من كتاب المغني) .

لمجة ما منصوباً في لمجة أخرى (١) ، وهناك غير هذا وذلك مما يجعل العلاقة بين الوظيفة النحوية والحركة الانحرافية على درجة من الضعف لا تتحمل ، وبحيث نستطيع أن نقرر ، ونحن على شيء من الاطمئنان ، أن الحركة الاعرابية ليست دليلاً على شيء ، وأنها لا علاقة بينها وبين الوظيفة النحوية للكلمة (٢) .

ومما يكن قول الشيخ المجهول غريباً فليس بأغرب من قول النحاة في إعرابهم لنحو « جاء الضاربُ زيداً » . هم يقولون : إن « ال » اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل لفعل « جاء » ، و « ضاربُ » صلة « ال » لا محل له من الاعراب ، وأما الضمة التي على آخره فهي الضمة التي كان يجب أن تظهر على الموصول « ال » ، ولكنه لما كان مبنيّاً لا يقبل الحركة ألقاها على صلته بـ « ال » .

يا عجباً . يحرمون اسماً صريحاً من الاعراب ويدعون أنه صلة لا محل لها مع أن الضمة ظاهرة عليه ، ويقولون عن اسم آخر إنه هو الفاعل رغم أن له شكلاً لا يختلف عن شكل الحرف ، ويقولون عن الضمة إنها ضمة الموصول قد القيت على صلته التي تستطيع أن تتحملها . أفلا يحق للشيخ المجهول أن يقول الآن : وأنا قلت بثقل هذا أيضاً ، ولكي عكست ، فالضمة التي كانت مستحقة لمجموع الموصول مع صلته قد القيت على الموصول وحده لقدرته على تحملها ؟

(١) من ذلك ما ورد من أن بعضهم كان ينصب الاسم والخبر بد الحروف اللبية ، ومنه قول عمر بن أبي ربيعة :

إذا اسود جبح الليل فلنأت ولنكن خطاك خفافاً ، إن حراسنا أسدا

(٢) كان الخليل ممن يقولون بهذا (انظر كتابنا « الوجيز في فقه اللغة » فصل « حكاية الاعراب ») .

بلى والله . يحق له ذلك ولكن اللوم ليس عليه ، بل على النحاة الذين يمنحون أنفسهم من الحقوق ما ينكرونه على غيرهم .

ومع كل ذلك فسنسلم للنحاة بفصل الموصول عن صلته وجعله صالحاً لأن يحتل الموقع الاعرابي وحده . ونحن لا نفعل ذلك اقتناعاً بمحبتهم القائمة على ظهور الحركة الاعرابية ، بل نفعله لاعتقادنا أن الاسم الموصول ، وإن كان ناقصاً من الوجهة المنوية ومحتاجاً دائماً إلى جملة تم معناه ، فإنه من وجهة النظر البنوية اسم صحيح الاسمية ، ويستطيع أن يملأ فراغ ما يحتله من المواقع الاعرابية ، ثم لا تكون الجملة بعده إلا مجرد ذيل له يتم معناه .

ولكن هذا يقتضي تعديلاً في صيغة المبدأ الاعرابي . فلنصنعه الآن على الشكل الآتي :

« كل جملة تحتل موقع مفرد فلها اعراب ذلك المفرد ، شريطة ألا تكون صلة لاسم موصول ، فإن كانت كذلك ، فالوقع لموصولها ، والاعراب له ، أما هي فتبقى صلة لا محل لها من الاعراب » .

٢ - المثال الثاني : أريد [أن أسافر]

واضح من هذه العبارة أن كتلة الكلمات المحصورة بين المقوفين واقعة في موقع المفعول به . فانطلاقاً من المبدأ الذي قررناه كان يجب على النحاة أن يقولوا : « أن أسافر » جملة في محل نصب مفعول به .

فهل فعلوا ذلك حقاً ؟

والجواب : لا . بل الذي فعلوه أنهم قالوا : « أن » حرف موصول لا محل له من الاعراب ، وجملة « أسافر » صلة له لا محل لها من الاعراب .

قلنا : إذا كان كل من الحرف والجملة لا محل له من الاعراب ،
فمن الذي احتل موقع المفعول به إذن ؟

قالوا : المصدر المؤول .

قلنا : وما هذا المصدر المؤول ؟

قالوا : هو المصدر النسبى من الحرف المصدرى « أن » مع جملة
الصلة . فتقدير قولكم « أريد [أن أسافر] » هو « أريد [السفر] » .

قلنا : وهل هذا المصدر المؤول شيء حقيقي نتقدهونه ؟ أم هو
مجرد أمر اعتباري ألباتكم اليه الصناعة ؟

قالوا : بل هو شيء حقيقي ، وإلا ما جعلنا الوقع الاعرابي له
وحكنا على الجملة بأنها لا محل لها .

هذا ما قاله النحاة . أما نحن فنقول شيئاً آخر ، نقول : إن هذا
الحرف الذي يدعونه موصولاً ليس إلا أداة تستعملها الرميصة في بعض
الآحيان للوصول بها إلى الجملة المعمولة ، وتستغني عنها في آحيان أخرى
فتباشر جعلها المعمولة مباشرة . وعلى النحوي الأمين منهجه أن يكتفي
بإستقراء الأساليب الرميصة ليصل من ذلك إلى تحديد المواضع التي يستعمل
فيها هذا الحرف ، والمواضع التي لا يستعمل فيها . أما أن يدعي بأن هذا
الحرف يسبك مصدرأ أو شيئاً غير المصدر فهو ادعاء باطل لا دليل عليه .

وحجبتنا في ذلك من عدة وجوه :

١ - فالذي يبدو من سلوك الرميصة أنها لا تبالي كثيراً هذا الذي
يسمونه بالحرف المصدرى ، بدليل أنها في الوطن الواحد تستعمله مرة ،
وتستغني عنه مرة . خذ على ذلك مثلاً أسماء الزمان ، فأنت تستطيع دائماً

أن تضيفها إلى الجمل مباشرة ، وأن تضيفها إليها بتوسط هذا الحرف ،
 فنقول مرةً : « دخلت المدرسة يوم [دخلها زيد] » ، ونقول أخرى :
 « دخلت المدرسة يوم [أن دخلها زيد] » . وكذلك الشأن في خبر
 « كاد » وأخواتها ، فلك أن تأتي بهذا الخبر جملة طرية من هذا الحرف ،
 ولك أن تأتي به جملة مقترنة به ، فنقول مرةً : « كاد الولد [يسقط] » ،
 ونقول أخرى : « كاد الولد [أن يسقط] » . فلما كانت وجوده في
 هذه المواطن كعدمه ، دل ذلك على عدم أهميته من الناحية البنيوية .

٢ - بل إن العريية كثيراً ما تستغني عن هذا الحرف في المواطن
 التي عودتنا أن نراه فيها ، فقد جاء في المثل « [تسمعُ] بالْعَيْدِي خَيْرُ
 من أن نراه » ، والشكل المألوف في مثل هذه العبارة أن يقال « [أن
 تسمع [بالْعَيْدِي خَيْرُ من أن نراه » ، وقال الشاعر :

ألا أيُّ هذا الزاجري [أحضرُ] الوغى
 وأن أشهدَ اللذاتِ هل أنت غلدي ؟

والشكل المألوف أن يقال : « ألا أيُّ هذا الزاجري [أن أحضر]
 الوغى » ، وقال آخر :

وما راغني إلا [يسيرُ] بِشُرْطَةِ
 وعهدي به قَيْنًا يسيرُ بكيرِ

والشكل المألوف أن يقال : « وما راغني إلا [أن يسير]
 بشرطة » ، وقال آخر :

أريدُ [لأنسى] ذكرَها فكأنما
 تمثَّلُ لي ليل بكل سيلِ

والشكل المألوف أن يقال : « أريد [أن أنسى] ذكرَها » ،

وسمى عن العرب قولهم : « أريد [تقوم] » ، والمألوف كثيراً أن يقال :
« أريد [أن تقوم] » ... الخ .

فإذا كانت العربية تتخلى عن هذا الحرف في المواطن التي يمتد أنها فيه
أشد ما تكون تمسكاً به ، فهل يعني هذا شيئاً غير كونها يحلو لها كثيراً
أن تبأشر جعلها المعمولة مباشرة بغير توسط حرف مساعد ؟

٣ - ثم إن قول النحاة إن هذا الحرف مصدر يسيبك مصدراً
مفرداً من الجملة الواقعة بعده ليكون هذا المصدر واقعاً في الموقع الاعرابي -
هذا القول غير صحيح ولا يثبت للامتحان . وسنرى حقيقة ذلك فيما يأتي :

خذ العبارة الآتية : « أريد [أن يسافر زيد] » .

سيقول النحاة : إن موقع المفعول به ليس للجملة ، بل هو للفرد ،
أي هو للمصدر المؤول من « أن » وصلتها . والتأويل : « أريد
[السفر] » .

سنقول : ولكن بين العبارة وتأويلها فرقاً في المعنى ، فالعبارة تفهمنا
أننا زيد سفرأ واقعاً من زيد ، أما التأويل فيفهمنا أننا زيد سفرأ فقط ،
هذا إلى أن التأويل يخلو من فكرة الزمن التي تظهر واضحة في العبارة
الأصلية .

سيقول النحاة : إذن سنجعل التأويل على الشكل التالي : « أريد
[سفر زيد] » .

فنعول : ولكن هذا التأويل الجديد ليس مفرداً كما أديعتم أول
مرة ، بل هو مركب إضافي ، والإضافة فيه لفظية كما نعلم جميعاً ، لأنها
إضافة مصدر إلى فاعله ، وإذن فين الكلمتين اسناد ، والاسناد يعني جملة ،

وإنّ تركيب [سفر زيد] جملة لا مفرد ، وإن كانت هذه الجملة ذات تصميم مختلف . وهكذا فإن تأويلكم لم يزد على كونه هرباً من جملة الوقوع في جملة أخرى ذات بناء مختلف . إذن فدعوى أن الموقع الاعرابي لمفرد دعوى باطلة ، بل هو للجملة برمتها . ومما نحاولوا أن نضموا في هذا الموقع مفرداً فلن نستطيعوا إلى ذلك سبيلاً .

٤ - وأخيراً انظر ممي إلى العبارة التالية :

« [إن تسافر] أفضلُهُ »

هذه العبارة فاسدة باتفاق ، ولكن النحاة القائلين بالتأويل بالمصدر لا يملكون ما يملكون به فسادها ، بل إن نظريتهم تجبرهم على القول بصحتها رغم فسادها البادي لكل ناطق بالربية ، فإن التأويل يقول : « أن ، وما بعدها في تأويل مصدر مرفوع بالإبتداء ، وجملة « أفضلُهُ » خبر عنه ، والتقدير : [سفرك] أفضلُهُ .

وهكذا ترى أن عبارة لا يختلف اثنان في فسادها قد انتهت بالتأويل إلى عبارة لا يختلف اثنان في سلامتها .

أما نحن الذين لا نقول بالتأويل فنحن ما نطل به فساد العبارة ، فنقول : إن الأصل في الرمية أن يكون الاسناد بين مفردين ، نحو « زيد عالم » ، ولكن الرمية تتسامح في أن يكون أحد طرفي الاسناد جملة شريطة أن يظل الطرف الآخر مفرداً ، فمن سماحها بأن يكون الخبر وحده جملة قولك « زيد [ينظم] الشر (١) » ، ومن سماحها بأن يكون المبتدأ وحده جملة قولهم « [تسمع] بالمعدي خير من أن تراه (٢) » ،

(١) زيد : مبتدأ ، وجملة ينظم : خبر .

(٢) جملة تسمع : مبتدأ ، وخبر : خبر .

وقوله تعالى « سواء عليهم [أن أنزرتهم] أم لم تنزرتهم » (١) ، أما أن يكون كلا طرفي الاسناد جملة فهذا غير جائز لأنه يبعد الاسناد كثيراً عن شكله الأصلي ، إذن ففساد عبارة « [أن تسافر] أفضله » متأثر من كون كلا طرفي الاسناد جملة ، ونتيجة ذلك كله أن « [أن تسافر] جملة وليس في تأويل المفرد .

قد يقول النحاة : ونحن أيضاً عندنا ما نملل به فساد هذه العبارة .

فنقول لهم : وما هو ؟

فيقولون : هو الماء في جملة « أفضله » ، ذلك أننا لو اثبتناه ليكون رابطاً يربط جملة الخبر بالبتداء لماد على لا شيء ، لأن المود عليه هو المصدر المؤول ، وهو شيء تقديري وليس صريحاً حتى يود عليه ضمير ، ولو زعنا هذا الضمير لبقيت جملة الخبر بضمير رابط . فلما بطل الأمران ، أي نزع الضمير وإثباته ، بطل كون العبارة صحيحة .

وقد يبدو هذا التعليل مقبولاً لأول وهلة ، ولكن إذا تذكرنا ما يقوله النحاة في موطن آخر بدا لنا أن تعليلهم هذا ليس إلا واحدة من من حيلهم المروفة للتخلص من كل محرج يصادفهم . واليك توضيح ذلك :

سنقول للنحاة : ما تقولون في قوله تعالى « وأن تصوموا خيراً لكم » ، أصحح هو أم فاسد ؟

سيقولون : بل إنه لصحيح .

فعو : ولكن هذه الآية تشتمل على مثل الضمير الموجود في

(١) جملة أن أنزرتهم : مبدأ مؤخر ، وسواء : خبر مقدم .

مثالنا الفاسد ، فأتى ، لا نحن ، من يدعي بأن اسم التفضيل « خير » ضميراً مستكناً ، فإن لم يعد هذا الضمير المستكن على مصدركم المؤول فعلام يعود إذن ؟ فأتى الآن أمام أمرين فاختاروا ، فاما أن ترجعوا عن دعواكم باستئذان الضمير في اسم التفضيل ، وإما أن تسيده إلى مصدركم المؤول الذي رفضتم قبل قليل أن يعود عليه شيء .



ألم يأن للنحاة ، بعد كل الذي سقناه من الأدلة ، أن يتخلوا عن نظرية التأويل بالمصدر ، وأن يقولوا : إن [أن أسافر] جملة وليست مفرداً ؟

إني أعدهم ، إن فعلوا ذلك ، بجل في غاية البساطة لكثير من مشكلاتهم التي ورطتهم فيها نظرية التأويل . ولا أريد أن أعد لهم هذه المشكلات ، فهم أدرى مني بها ، ولكنني أعرض على القارئ نماذج منها ليرى مقدار ما نخبه من الخير إذا نحن تخلينا عن هذه النظرية :

خذ مثلاً العبارة : كاد الولد [أن يسقط]

يأتي النحاة فيؤولون « أن يسقط » بالمصدر « السقوط » ، فتصبح العبارة : كاد الولد سقوطاً ، فيرون أنها فاسدة بهذا التأويل ، لأن فيها اسناد مصدر إلى اسم ذات ، وهو أمر لا تميزه العربية ، إذ لا يقال فيها « الولد سقوطاً » ، فيلجؤون إلى تأويل ثان ، فيؤولون المصدر بمشتق ، فتصبح العبارة : كاد الولد ساقطاً ، وهي أيضاً عبارة فاسدة لم تلفظ العربية بمثلاً .

وهكذا ترى النحاة قد عجزوا ، بعد تأويلين اثنين ، عن أن

يصلوا إلى مفرد يستطيع أن يقوم مقام الجملة . والظاهر أنهم يحتاجون إلى تأويل ثالث ، أو إلى رابع ، أو إلى سلسلة لا نهاية لها من التأويلات .

خذ مثلاً آخر قول الشاعر :

ألا ليت الشباب يعود يوماً فأخبره بما فعل المشيبُ

يأتي النحاة فيؤولون « أخبره » بالمصدر « إخبار » ، ثم ينظرون فيجدون قبل هذا المصدر المؤول فاء سببية عاطفة ، فإذا أرادوا عطف المصدر المؤول على مصدر سابق لم يجدوا في الكلام الذي قبل الفاء مصدراً صريحاً يمكن العطف عليه ، ولا مصدراً مؤولاً نلوا الكلام من حرف مصدري سابق ، وعندئذ يقولون : نطفه على مصدر متصيدٍ ، أو متخيلٍ ، أو متزعٍ ، أو متوهمٍ من الكلام السابق .

فاظنر اليهم كيف وصل بهم الأمر إلى حد الوقوع في الأوهام والتخيلات والتصيّدات وفسر الكلام العربي لينزعوا منه بالقوة ما يشاؤون . وما ذلك كله إلا بسبب التأويل بالمصدر .

★ ★ ★

ومع كل هذا وذاك فسنسلم للنحاة جدلاً بنظرية التأويل بالمصدر ، لأننا نريد أن نسير معهم إلى آخر المدى لنرى هل كانوا آمناء على مبدئهم الاعرابي الذي ارتضوه لأنفسهم رغم بعض نظرياتهم الفاسدة ، أم لا ؟

غير أن التسليم بنظرية المصدر المؤول يقتضي إدخال تعديل جديد على المبدأ الموقفي في أعراب الجمل ليصير على الصيغة الآتية :

« تعرب الجمل بحسب مواقعها : فكل جملة وقعت في موقع المفرد فلها أعرابه ، شريطة ألا تكون مصدرة باسم موصول ، فإن كانت كذلك

فالواقع الاعرابي للاسم الموصول ، وشريطة ألا تكون مصدرية بحرف مصدري ، فإن كانت كذلك فالواقع الاعرابي للمصدر المؤول . وكل جملة وقعت في الواقع الموقوفة على الجمل فهي عما لا محل له من الاعراب . ويستبرر الوقوفان اللذان بعد الاسم الموصول والحرف الموصول من مواقع الجمل ، فالجملة في هذين الوقفين لا محل لها من الاعراب .

هل تمسك النحاة بهذا المبدأ بعد هذين التعديلين عليه ؟ لننظر :

٣ - المثال الثالث : ظلت واقفاً حتى [جاء زيد]

واضح من هذا المثال أن الذي بين المعقوفين جملة ، ولا يستطيع النحاة ادعاء وجود مفرد ، لأن الكلام يخلو من حرف مصدري سابق ، وواضح أيضاً أن الموقع موقع المفرد المجرور بحتى ، بدليل صحة وقوع المفرد فيه ، فلي حسب تأويل النحاة يمكن أن يقال : ظلت واقفاً حتى [مجيء زيد] . فانطلاقاً من المبدأ الاعرابي بعد تعديلاته يجب أن يقال : جملة « جاء زيد » في محل جر بحتى .

فهل فعلوا ذلك حقاً ؟

• الواقع أنه لم يفعل ذلك إلا اثنان فقط منهم ، هما الزجّاج وابن درستويه ، أما الباقيون فرفضوا ، ولكي يتخلصوا من اتهامهم بالخروج على المبدأ طلّعوا علينا بقسم جديد حتى فقالوا : « حتى » هذه ابتدائية وليست جارة ، والجملة بعدها مستأنفة لا محل لها من الاعراب .

٤ - المثال الرابع : إن جاء زيد [فأكرمه]

واضح من هذا المثال أن الموقع الذي بين المعقوفين هو موقع الإجابة عن الشرط ، ونحن نعلم أن الشرط لا يجاب إلا بجملة ، وإذن فإن الجملة

التي بين المقوفين واقعة في موقع هو وقف على الجمل وحدها ، فاضطلاحاً من المبدأ الاصرابي يجب أن يقال : جملة « فأكرمه » جواب شرط لا محل لها من الاعراب .

فهل ضلوا ذلك حقاً ؟

الواقع أنهم رفضوا ذلك وقالوا : هي في محل جزم لأن الشرط جازم ولأنها اقترنت بالفاء . وهو تلميل لا معنى له ولا يبرئهم من تهمة الخروج على المبدأ ، ولذلك زى الدماميني يقف أمامهم بجزم متمسكاً بالمبدأ قائلاً : جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقاً لأنها واقعة في مواقع الجمل ، لا في مواقع المفردات .

ونكتفي من الموضوع بهذا القدر. تاركين للقارئ ، إذا أحب ، أن يناقش النحاة بنفسه على هذه الشاكلة .



وبعد ، فهذا زيد من هذه المقدمة الطويلة ؟

سؤال لا بد أنه خطر على قلب القارئ . وأحب قبل الاجابة عنه أن يكون واضحاً تماماً أنني لم أسع فيما قلت إلى النيل من النحاة ولا إلى التشنيع على مناهجهم . ولقد سبق أن بينت في مقدمة الكتاب أنني أحب النحاة القدماء وأحترمهم وأعجب كل الاعجاب بهم ، ولكن كل أولئك لا يمنع أنهم بشر يصيرون ويخطئون ، كما لا يمنع من أن تنبه على خطئهم إن أخطؤوا ، وأن نشير إلى المواطن التي خرجوا فيها عن النهج الصحيح في البحث والدراسة .

أما ما أردته من هذه المقدمة فيمكن تليخضه فيما يأتي :

١ - أولاً : لقد وعدت قارئى في مقدمة الكتاب أن أكون محافظاً ، أي أن أقدم له النحو العربي كما وضعه القدماء . ولقد ظللت خلال أقسام الكتاب الأربعة محافظاً على وعدي هذا قدر المستطاع ، ولم أتدخل بآرائى الخاصة إلا في أضيق الحدود ، ولقد حرصت أن يكون ذلك في الحواشي ما أمكن ، أما الآن فقد حاولت أن يكون مخلصاً لقواعد النحاة وحدهم . فلما انتهى الكتاب بأقسامه المذكورة على هذا الوجه ، شعرت في هذه الخاتمة أنى أصبحت في حل من وعدي ، وأن باستطاعتي أن أعرض على قارئى آرائى الخاصة ، ولا سيما أنه أصبح ، بعد أن قطع معي هذا الشوط الطويل ، على قدر لا بأس به من التمكن من أصول النحو وفروعه ، بحيث لم يبق هناك داعٍ للخوف عليه من البلبلة إذا هو اطلع على وجهات نظر تختلف عما عرفه في السابق . لهذا كله انتهزت فرصة إعراب الجمل فرضت عليه وجهة نظري في الموضوع . وبالطبع ، فلم يكن التبجح هو فرضي من هذا العرض ، بل كنت أرمي منه إلى أمرين : أولهما أن أبين للقارئ أن الأسس القديمة التي أقيم النحو العربي عليها ليست على قدر كافٍ من الثبات والصلابة ، بل فيها ثغرات واسعة سمحت لعدد كبير من المشكلات أن ينفذ إلى هذا النحو ، والثاني أن أبين له أن هذه الأسس القديمة ليست قدراً مقدوراً على النحو العربي فلا يمكنه الفكك منها ، بل يمكن لهذا النحو أن يقوم على أسس أخرى قد تكون أمتن من الأولى وأشد منها صلابة .

٢ - ثانياً : لما كنت سأعرض على القارئ بعد قليل إعراب الجمل كما ارتأته النحاة ، وجدت من واجبي أن أقدم له مقدمة طويلة أشرح له فيها المبدأ الذي اعتمدوه في إعرابهم ، ليكون له من ذلك أساس يقف عليه كلما أراد أن يفهم أسباب خلافهم ، أو كلما بدا له أن يختار بين مذاهبهم .

هذا ما أردته بالضبط ، فإن كنت قد وثقت إليه ، فالحمد والشكر لله وحده ، وإن كان غير ذلك ، فللقارئ الحرية في أن يترك من صفحات هذه المقدمة ما يشاء .

والآن إلى اعراب الجمل . ونبدأ بالجمل التي لها محل من الاعراب .

٥ - الجمل التي لها محل من الاعراب :

وهي سبع عند بعضهم ، وأكثر من سبع عند آخرين . واليك بيانها :

١ - الجملة الواقعة خبراً

وعلمها الرفع إن كانت خبراً عن مبتدأ ، نحو : زيد [ينظم الشعر] ، أو كانت خبراً لأحد الحروف المشبهة بالفعل ، نحو : إن زيدا [ينظم الشعر] ، وعلمها النصب إن كانت خبراً لفعل ناقص ، نحو : كان زيد [ينظم الشعر] .

وإذا وقعت الجملة خبراً عن مبتدأ فلا يشترط في هذا المبتدأ إلا أن يكون مفرداً صريحاً ، أما إن كان جملة ، نحو : جاء زيد ، أو جملة مصدرية بحرف مصدري نحو : أن تسافر ، فلا يجوز له أن يأتي خبره جملة ، فلا يقال : جاء زيد [أرغب فيه] ، على تقدير « مجيء زيد [أرغب فيه] » ، ولا : أن تسافر [أفضله] ، على تقدير « سفرك أفضله » ، بل لا يأتي الخبر في هاتين الحالتين إلا مفرداً صريحاً أيضاً ، فأما المبتدأ الجملة الذي خبره مفرد فكقولهم : [نسمع بالمديني] خيرٌ من أن تراه ، وأما المبتدأ الذي هو جملة مصدرية بالحرف المصدري وخبره مفرد فكقوله تعالى : [وإن تصوموا] خيرٌ لكم . وقد مر شرح ذلك مستوفى في مقدمة اعراب الجمل ، وعليه اعتمدنا في إثبات أن الجملة

المصدرة بالحرف الذي يدعونه مصدرياً هي جملة في الاعتبار النحوي وليست في تأويل المفرد كما يزعمون . وهذا الشرط أهمله النحاة ، ولم أجد ، في حدود ما قرأت من كتبهم ، من نص عليه .

وأما الجملة الواقعة خبراً فلا يشترط فيها سوى اشتغالها على رابط يربطها بالبند (١) . واشترط بعضهم شرطاً آخر وهو أن تكون خبرية لا إنشائية .

وهذه أمثلة للجملة الخبرية مع ذكر ما دار حول بعضها من خلاف :

١ - زيدٌ [ينظم الشعر]

الجملة خبر عن الابتداء . ولا خلاف .

٢ - إن زيداً [ينظم الشعر]

الجملة خبر « إن » . ولا خلاف .

٣ - كان زيدٌ [ينظم الشعر]

الجملة خبر « كان » . ولا خلاف .

٤ - زيدٌ [سلم عليه]

قال بعضهم : الجملة خبر عن زيد ، وقال آخرون : الجملة انشائية ، فلا تكون خبراً ، وإنما هي مفعول به لقول محذوف هو خبر عن زيد ، والتقدير : زيدٌ مقولٌ فيه : سلم عليه .

٥ - عسى زيد أن [يقوم]

قال بعضهم : الجملة خبر « عسى » ، و « أن » زائدة . وقال آخرون : لو كانت « أن » زائدة لما نضبت ، والصحيح أنها مصدرية والجملة بعدها صلة لها ، أما الخبر فهو المصدر المؤول .

٦ - [نعم الرجل] زيد

قال بعضهم : الجملة خبر مقدم لزيد . وقال آخرون : بل هي ابتدائية لا عمل لها ، وأما خبر زيد فمحذوف تقديره : زيد المدح .

٧ - من [جاء بالحسنة] فله عشر أمثالها

قال بعضهم : الجملة خبر « من » ، لأنها تشتمل على ضميره العائد عليه ، ولأن أصل « من » الشرطية هي « من » الاستفهامية ، ونحن نعلم أن خبر الاستفهامية هو الجملة الواقعة بعدها ، نحو : من [جاء ؟] . فإذا تضمنت « من » الاستفهامية معنى الشرط فصارت شرطية ، فإن الأعراب يبقى على ما كان عليه ، وأما أن الفائدة لا تتم بجملة الشرط وحدها ، فلأنها بعد تضمنها معنى الشرط صارت محتاجة للجزاء من حيث النفي فقط لا من حيث الأعراب ، وذلك لأن التركيب الشرطي لا يكون إلا بجملتين . وقال آخرون : الجملة صلة « من » ، أو نائبة عن صلتها فلا عمل لها ، وذلك لأن أصل « من » الشرطية هو « من » الموسوية ، لأن قولك « من يجتهد ينجح » هو كقولك « الذي يجتهد ينجح » . وقال غيرهم : الجملة جزء الخبر فلا عمل لها ، لأن المحل للكل لا للجزء ، وإنما الخبر هو مجموع جملي الشرط والجزاء . وقال غيرهم : الجملة ابتداء الشرط فلا عمل لها ، والخبر هو مجموع ابتداء الشرط مع جزائه ، كقولك « من يجتهد ينجح » يساوي قولك « زيد إن يجتهد ينجح » . فلو أن الشرط

وجوابه مبنيان على الابتداء لكانت جملة « ان يجتهد » ابتدائية لا عمل لها من الاعراب ، ولكانت جملة « ينتجح » جواب الشرط لا عمل لها من الاعراب ، فلما بني مجموع الجملتين على الابتداء صار مجموعها خبراً عن هذا المبتدأ ، وبقي لكل جملة بنردها اعرابها السابق .

٨ - من جاء بالحسنة [فله عشر أمثالها]

قال بعضهم : الجملة خبر عن المبتدأ « من » ، لأنها محط الفائدة أولاً ، ولوجوب أن تشتمل على ضميره ثانياً . وقال آخرون : بل هي جواب شرط جازم مقترنة بالفاء فمحطها الجزم ، ولو اعتبرناها خبراً لكان لها محلان : محل جزم باعتبارها جواب شرط ، ومحل رفع باعتبارها خبراً عن مبتدأ ، وهذا لا يكون ، لأن الشيء الواحد لا يكون له محلان من الاعراب .

٩ - من [جاء بالحسنة فله عشر أمثالها]

قال بعضهم : مجموع الجملتين هو الخبر . وقال غيرهم غير ذلك . وقد مضى .

وهذا الخلاف جارٍ في كل اسم شرط وقع مبتدأ .

١٠ - ما [أحسن زيداً !]

قال البصريون : الجملة خبر « ما » . وقال الأخفش : يجوز هذا ، ويجوز أن تكون صلة لها . أو صفة لها ، وعليها فالخبر محذوف ، والتقدير : الذي حسن زيداً شيئاً عظيماً ، أو : شيء حسن لزيد شيئاً عظيم . وهذا كله مبني على خلافهم في « ما » التعجبية : أي فكرة تامة ،

أم نكرة ناقصة ، أم معرفة ناقصة (١) .

٢ - الجملة الحالية

وعلمها النصب دائماً ، نحو : جاء زيد [يضحك] .

وقد اشترطوا في هذه شروطاً :

١ - أن تكون جملة خبرية ، فإن كانت انشائية نحو : جاء زيد [سليمٌ عليه] ، فهي مستأنفة لا حالية .

٢ - ألا تكون مصدرية بدليل استقبال ، أي بكلمة دالة على الاستقبال ، فإن كانت كذلك نحو : جاء زيد [سوف أكرمه] ، فهي مستأنفة لا حالية .

٣ - أن تقع بعد معرفة محضة ، فإن وقعت بعد معرفة غير محضة مثل المرفع الجنسي في قوله تعالى : كمثل الحمار [يحمل أسفاراً] ، فهي غير متينة للحالية ، بل يصح اعتبارها حالاً ، ويصح اعتبارها نعتاً ، لأن المرفع الجنسي كالنكرة في المعنى . وكذا الأمر إذا وقعت بعد نكرة غير محضة مثل النكرة الموصوفة في قوله تعالى : وهذا ذكر مبارك [أنزلناه] ، فهذه صالحة للحالية والوصفية .

وقد تقع الجملة الحالية بعد النكرة المحضة ، ومنه قوله تعالى : وعسى أن تكرهوا شيئاً [وهو خيرٌ لكم] ، وقوله : أو كالذي مر على قرية [وهي خاوية] . وإنما تعين في هذه أن تكون حالاً على الرغم من كونها بعد نكرة ، لأنها مصدرية بالواو ، والواو لا تترشدين الموصوف

(١) انظر ص ٢٢١ وما بعدها من الجزء الثالث من هذا الكتاب .

وصفته ، خلافاً للزغشري ومن واقفه . كذا يقول ابن هشام . وعندني أن الحالية متعينة لا بسبب الواو ، بل لأن تذوق الجملة يشعر بحاليته ، إذ قد تأتي الجملة حالية بعد النكرة المحضة وليست مصدرية بالواو ، وذلك كقوله تعالى : وجاء من أقصى المدينة رجل [يسمى] ، فالحس اللاموي يشعر أن المقام هنا مقام بيان حال تلبس الفاعل أثناء قيامه بفعله ، لا مقام بيان وصف ثابت .

٤ - أن تشتمل على رابط يربطها بصاحبها . وربطها إما الضمير وحده ، وإما الواو وحدها ، وإما كلاهما معاً .

٥ - ألا يكون ما تعلقت به مبتدأ أو موصولاً ، فإن كان الأول فهي خبر عنه لا حال ، نحو : زيد [ينظم الشعر] ، وإن كان الثاني فهي صلة له ، نحو : جاء الذي [أكرمته] .
وقد تلبس الحالية بالمتروكة . وعندئذ فشرطها هذه تميزها منها .
وهذه أمثلة للجملة الحالية مع ذكر ما دار حول بعضها من خلاف :

١ - جاء زيد [يضحك]

الجملة حالية محلها النصب . ولا خلاف .

٢ - وعسى أن تكرهوا شيئاً [وهو خير لكم]

قال بعضهم : الجملة حالية بدليل تصدرها بواو الحال . وقال آخرون : الجملة صفة لتعلقها بنكرة محضة ، أما الواو فزائدة . وقد مر .

٣ - نحن [معاشر الأنبياء] لا نورث

قال بعضهم : جملة الاختصاص حالية . وقال آخرون : بسل هي متروكة لا محل لها .

٣ - المجدّة الواقعة مفعولاً

وعلمها النصب ، نحو قوله تعالى : قال : [إني عبدُ الله] .

وليس كل فعل متعدٍ بقادر على أن يأخذ مفعوله جملة ، فالأفعال من نحو « ضرب وأكل وشرب » وما شابهها لا يقع مفعولها إلا مفرداً . أما الأفعال التي يأتي مفعولها جملة فتحصورة فيما يأتي :

١ - فعل القول : نحو : قال [إني عبد الله] .

٢ - الفعل المرادف للقول : ونعني به كل فعل بمعنى « قال » ، نحو قول الشاعر :

رَجُلَانِ مِنْ مَكَّةَ أَخْبَرَانَا : [إِنَّا رَأَيْنَا رَجُلًا عُرْيَانَا]

وفي هذين خلاف سنذكره عند سرد الأمثلة .

٣ - « ظن وأخواتها » : ولا تقع الجملة هنا إلا مفعولاً ثانياً ، نحو : ظننت زيداً [ينظم الشعر] . وأصل هذه هو الخبر كما نعلم .

٤ - « أعلم وأخواتها » : ولا تقع الجملة هنا إلا مفعولاً ثالثاً ، نحو : أخبرت زيداً خالداً [ينظم الشعر] . وأصل هذه هو الخبر أيضاً .

٥ - الفعل القلي المعلق : ونعني به كل فعل قلي علق ، أي منع من العمل في لفظ مفعوله أو مفعوليه ، فالأول نحو : عرفتُ [من زيد؟] ، والثاني نحو : علمت [أي الرجال زيد؟] . والجملة مع الأول سادة المفعول الواحد ، ومع الثاني سادة مسددة المفعولين .

وهذه أمثلة للجملة المفعول بها مع ذكر ما دار حول بعضها من

خلاف :

١ - ظننت زيداً [ينظم الشعر]

الجملة مفعول ثانٍ لفعل « ظن » . ولا خلاف .

٢ - أخبرت بكرّاً زيداً [ينظم الشعر]

الجملة مفعول ثالث لفعل « أخبر » . ولا خلاف .

٣ - عرفت [من أبوك ؟]

الجملة مفعول بها لفعل « عرف » الملق بالاستفهام . ولا خلاف .

٤ - قال : [إني عبد الله]

قال بعضهم : الجملة مفعول بها لفعل « قال » ، لأنه يمكن الاخبار عنها بأنها « مقولة » ، أي إنك تستطيع أن تقول فيها ما تقوله في كل مفعول به عندما تخبر عنه باسم مفعول مشتق من الفعل الواقع به . واليك شرح ذلك : إذا أخبرت عن المفعول به من قولك « أكلت الخبز » قلت : الخبز ما أكل ، وإذا أخبرت عن المفعول به من قولك « شربت الماء » قلت : الماء مشروب ، وإذا أخبرت عن المفعول به من قولك « ضربت زيداً » قلت : زيد مضروب ، وإذا أخبرت عن جملة « إني عبد الله » من قوله تعالى « قال : [إني عبد الله] » قلت : الجملة مقولة . فإذا كان المأكل مفعولاً به لفعل الأكل ، والمشروب مفعولاً به لفعل الشرب ، والمضروب مفعولاً به لفعل الضرب ، فإن المقولة أيضاً مفعول بها لفعل القول . وقال آخرون : بل الجملة مفعول مطلق ، لأن جملة القول هي حدث القول نفسه ، فكما أن « القرفصاء » مفعول مطلق في قولك : جلست القرفصاء ، لأنها نفس الجلوس ، وكما أن « الهوى » مفعول مطلق

في قولك : سرت الهويني ، لأنها نفس السير ، فكذلك جملة « اني عبد الله » ، لأنها نفس حدث القول .

هـ - صاحَ زيدٌ : [أنا مسافر]

قال الكوفيون : الجملة مفعول بها لفعل « صاح » لأنه بمعنى « قال » . والقاعدة العامة أن الشيء إذا كان بمعنى شيء آخر أخذ حكمه . وقال البصريون : الجملة مفعول بها لقول مخنوف هو حال من زيد ، والتقدير : صاح زيد قائلاً : [أنا مسافر*] ، وانما قلنا ذلك لأن الجملة يمكن الاخبار عنها بأنها « مقولة » فتكون مفعولاً بها لفعل القول فقط ، ولكن لا يمكن الاخبار عنها بأنها « مصيحة » حتى تكون مفعولاً بها لفعل الصياح . وقال الزخشري : الجملة المحكية بمرادف القول تفسير له وليست مقولة لشيء ، وإذن فلا محل لها من الاعراب . وتابعه ابن هشام في ذلك فقال : وهو الظاهر .

٤ - الجملة المضاف اليها

ومحلها الجر ، نحو : دخلت المدرسة يومَ [دخلها زيد] .

ولا يشترط في الجملة المضاف اليها شرط ، أما مضافها فاشتراطوا أن يكون واحداً من ثمانية .

١ - اسماء الزمان : ونعني بها كل اسم موضوع لقطعة من الزمان مثل : اليوم ، والساعة ، والدقيقة ، والحين ، وال لحظة ، وما شابه ذلك . فكل هذه الاسماء يصح إضافتها إلى الجمل سواء كانت منصوبة على الظرفية نحو : جئت يومَ [جاء زيد] ، أم كانت غير ذلك نحو : جئت

في يومٍ [جاء زيد] ، و : يومٌ [يجيء زيدٌ] أحبُّ الأيامِ إلي ، و :
عرفت يومَ [يجيء زيد] ...

٢ - « حيث » : وتختص بذلك عن سائر أسماء المكان ، وإضافتها
إلى الجملة لازمة . وإذا خرجت عن الظرفية ففي إضافتها إلى الجملة خلاف
سنذكره عند عرض الأمثلة .

٣ - « آية » : بمعنى علامة . وفيها خلاف سنذكره في الأمثلة .

٤ - « ذو » : وفيها خلاف .

٥ - « لئن » : وفيها خلاف .

٦ - « ريث » : وفيها خلاف .

٧ - « قول » : وفيها خلاف .

٨ - « قائل » : وفيها خلاف .

وهذه أمثلة للجملة المضاف إليها مع ذكر ما دار حولها من خلاف .

١ - جئْتُ حينَ [جاء زيد]

قال الأكتون : الجملة في محل جر بالاضافة . وقال النمامي :
الجملة مقصود لفظها فهي مفرد لا جملة ، وعلى رأيه فلا يضاف شيء إلى
الجملة إطلاقاً .

٢ - جلست في حيثُ [جلس زيد]

قال الأكتون : الجملة في محل جر بالاضافة . وقال المهدي شارح
الدرية : إذا خرجت « حيث » عن الظرفية بأن جرَّت بالحرف خرجت

عن الاضافة إلى الجمل ، وصارت الجمل بعدها صفة لها ، والتقدير : جلست في مكانٍ [جلس فيه زيد] .

٣ - أعطني كتاب زيد بآية [زارك البارحة]

قال سيويو : الجملة مضاف اليها محلها الجر . وقال ابن جني : الجملة صلة لحرف مصدري محذوف ، والتقدير : بآية ما زارك البارحة . وعلى ذلك فالضائف اليه مفرد لا جملة ، وهو المصدر المؤول .

٤ - إذهب بذني [تسلم]

هذه عبارة مألوقة في الكلام العربي ، ومعناها المام : اذهب في وقت تسلم فيه . واختلف النحاة في تحليلها على وجهين ، فقال بعضهم : هي على تقدير : إذهب بوقتٍ صاحب سلامةٍ ، وعليه تكون « ذو » اسماً من الاسماء الخمسة ، واقعة موقع النعت لمنعوت منكر محذوف ثابت هي عنه بعد حذفه ، وتكون مضافة ، والجملة بعدها مضاف اليها . وقال آخرون : هي على تقدير : إذهب بالوقت الذي تسلم فيه ، وعليه تكون « ذو » اسماً موصولاً ، واقعة موقع النعت لمنعوت معرف محذوف ثابت هي عنه بعد حذفه ، وتكون الجملة بعدها صلة لها لا محل لها من الاعراب .

٥ - جئت لَدُنْ [جاء زيد]

قال الأثرون : الجملة مضاف اليها محلها الجر . وقال ابن مالك في بعض كتبه : الجملة صلة لحرف مصدري محذوف ، والتقدير : جئت لَدُنْ [جاء زيد] . والضائف اليه هو المصدر المؤول من الجملة ، وذلك لأن « لدن » ليست خالصة للزمان ، بل هي لبداً الغايات مطلقاً ، زمانية

كانت هذه النيات أو مكانية ، فلهذا لا تضاف إلا إلى المفرد ، فشأنها كشأن « قبل » و « بعد » ، فكما أن هاتين لا تضافان إلى الجملة فلا يقال : جئت قبل [جاء زيد] ، ولا : جئت بعد [جاء زيد] ، حتى تقول : جئت قبل أن [جاء زيد] ، و : جئت بعد أن [جاء زيد] ، فكذلك « لدن » . ولذا فالحرف المصري بعدها لا بد منه مذكوراً أو مقدراً . قال ابن الدهان : وهذا هو مذهب سيويه .

٦ - إجلس ريثَ [يأتي زيد]

والخلاف هنا كالخلاف في « لدن » .

٧ - قولُ [وُلِدَ لك غلام] يسعدني

قال الأكثرون : الجملة مضاف إليها محلها الجر . وقال اليماني : الجملة مقصود لفظها فهي مفرد لا جملة ، وإذن فهي خارجة عما نحن فيه .

٨ - قائلُ [وُلِدَ لك غلام] سينال مني مكافأة

والخلاف هنا كالخلاف في المسألة السابقة .

٥ - الجملة المجزومة بالشرط

ومحلها الجزم نحو : إن يجتهد زيد [فهو ناجح] .
وشرط هذه أن تكون أداة الشرط جازمة ، ثم أن تقترب بالفاء أو بـ « إذا » الفجائية . وقد تحذف الفاء أحياناً فتقول : ومنه قول الشاعر :

من يفعل الحسناتِ [الله يشكرها]
والشر بالشر عند الله مثلاً

والتقدير : من يفعل الحسنات [فإله يشكرها] .
وهذه أمثلة للجملة الواقعة في جواب الشرط الجازم مع ذكر الخلاف
الذي دار حولها .

١ - إن يجتهد زيد [فهو ناجح]

قال الآخرون : الجملة في محل جزم . وقال اللاميني : بل لا
عمل لها ، تمسكاً ببدأ أن الجملة إذا حلت في المواقع المخصصة للجملة فلا
عمل لها ، وموقع الإجابة عن الشرط هو للجملة وليس للفردات .

٢ - إن اجتهد زيد [ينجح]

يرفع « ينجح » . وهذا جائز إذا كان فعل الشرط ماضياً . ولا
خلاف في أن هذه الجملة ليست هي جواب الشرط ، ولكن الخلاف في
كونها جزءاً من جواب الشرط أو ابتدائية مؤخرة من تقديم : قال البرد :
الجملة ههنا خبر عن مبتدأ محذوف قبله فاء جزاء مخوفة ، والتقدير : إن
إن يجتهد زيد فهو [ينجح] ، وعليه فالجملة صغرى خبرية محلها الرفع ،
والجملة الكبرى جواب شرط محلها الجزم . وقال سيويه : يجوز هذا ،
ويجوز أمر آخر ، وهو : أن تكون مؤخرة من تقديم ، والتقدير :
[ينجح زيد] إن اجتهد ، وعليه فالجملة ليست صغرى ولا كبرى ،
وهي ابتدائية لا محل لها من الأعراب « أخيرت » من تقديم ، وهي دليل
الجواب المخوف ، وليست هي الجواب ولا جزءاً منه .

٦ - الجملة التابعة لفرد

وهي ثلاثة أنواع :

١ - الوصفية : وشرطها أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بوصفها ، ثم أن يكون موصوفها نكرة محضة ، فإن لم يكن كذلك ، كأن يكون نكرة مخصصة بوصف أو إضافة ، فهي سالحة لأن تكون نعتاً له أو حالاً منه ، وذلك نحو : « عندنا تلميذٌ نشيطٌ » [يجب المطالعة] ، « فجملة « بحب المطالعة » يمكن اعتبارها نعتاً للتلميذ ، ويمكن اعتبارها حالاً منه لأنه تخصص بوصفه بالنشاط .

وباعتبار أن الجملة الوصفية جملة تابعة ، فإن محلها في الاعراب تابع لاعراب موصوفها ، فهي في مثل قولك : جاء رجل [يحمل كتباً] ، محلها الرفع ، وفي مثل قولك : رأيت رجلاً [يحمل كتباً] ، محلها النصب ، وفي مثل قولك : مررت برجلٍ [يحمل كتباً] ، محلها الجر .

٢ - المعلقة على مفرد : ومحلها بحسب ما عطف عليه ، فهي في مثل : زيد كاتبٌ [وينظم الشعر] محلها الرفع لعطفها على خبر مرفوع ، وفي مثل : كان زيد كاتباً [وينظم الشعر] محلها النصب لعطفها على خبر منصوب ، وفي مثل : مررت برجلٍ كاتبٍ [وينظم الشعر] محلها الجر لعطفها على اسم مجرور .

٣ - المبدلة من مفرد : وهذه اختلف النحاة فيها : فمنهم من أثبتها ، ومثلوا لها بقوله تعالى : وأسروا النجوى الذين ظلموا : [هل هذا إلا بشرٌ مثلكم ؟] ، فالجملة عند هؤلاء بدل من « النجوى » ، ومنهم من نقاها ورد ما ورد منها مشابهاً للآية إلى نوع الجملة المفسرة .

٧ - الجملة المستتاة

وهي الواقعة بعد « إلا » ، ومحلها النصب على الاستثناء ، نحو : جاء الطلاب إلا [زيدٌ لم يأت] ، فزيد مبتدأ ، والجملة الصغرى « لم

يأت ، خبره ، والجملة الكبرى في محل نصب على الاستثناء .

ولا بد في هذه الجملة من أن يكون الكلام قبل « إلا » تاماً ، فإن كان مفرغاً كانت الجملة التي بعد « إلا » بحسب العوامل التي قبلها ، ففي مثل : « ما جاء زيد إلا [كتابه معه] » محلها النصب على الحالية لا على الاستثناء ، لأنها حال مفرغة من أحوال عامة لزيد لم تذكر قبل « إلا » ، وفي مثل : « ما علمت زيدا إلا [يفعل الخير] » ، محلها النصب على المفعولية لا على الاستثناء ، لأن فعل « علم » لم يستوف غير مفعوله الأول قبل « إلا » ، فتكون الجملة التي بعدها مفعولاً ثانياً له .

٨ - الجملة الواقعة مبتدأ

ومحلها الرفع . واختلف النحاة فيها ، فمنهم من أثبتها واحتج لها بالمثل العربي : [تسمعُ بالمُعْتَدِيّ] خيرٌ من أن تراه ، ومنهم من نقاها وحمل ما ورد منها على إضمار « أن » ، فعلى قول هؤلاء يكون المبتدأ هو المصدر المؤول من الجملة والحرف المصدرى المقدر ، لا الجملة نفسها .

٩ - الجملة الواقعة فاعلاً

ومحلها الرفع . وخلاف النحاة فيها كخلافهم في الواقعة مبتدأ ، فأما المثبتون لها فاحتجوا بقول الشاعر :

وما راغني إلا [يسيرُ بشرطة]

وعهدي به قيناً يسيرُ بكير

على اعتبار جملة « يسيرُ » فاعلاً لفعل « راغني » ، وأما النافون لها ، فأولوا ذلك وأمثلة على إضمار الحرف المصدرى .

ومنهم من فصل فقال : إن كان الفعل المسند قليلاً ، وكانت الجملة بعده مقترنة بملق ، جاز إسناد الفعل إلى الجملة ، نحو : ظهر لي [أ جاء زيد ؟] ، وإلا فلا .

١٠ - الجملة النائية عنه الفاعل

ومعها الرفع . وخلاف النحاة فيها كخلافهم في الواقعة فاعلاً ، فمنهم من أجازها مطلقاً ، وعلى رأي هؤلاء تكون عبارة : عليم [جاء زيد ؟] ، صحيحة ، على اعتبار جملة « جاء زيد » نائية عن الفاعل ، ومنهم من أنكرها مطلقاً ، وعلى رأي هؤلاء تكون العبارة السابقة فاسدة ، ومنهم من أجازها بالشرطين السابقين ، وهما كون الفعل المسند قليلاً ، وكون الجملة مقترنة بملق ، وعلى رأي هؤلاء لا تصح العبارة السابقة إلا بعد إضافة ملق إليها ، أي أن تصير هكذا : عليم [أ جاء زيد ؟] .

وأما الجملة المحكية بقول لم يسم فاعله ، كقوله تعالى : « وإذا قيل لهم : [لا تفسدوا في الأرض] ، فقد اختلف فيها النحاة : فأما النافون لأن تكون الجملة نائية عن الفاعل ، فقد اعتبروا نائب الفاعل في مثل هذه العبارة ضميراً مستتراً عائداً على المصدر المفهوم من الفعل « قيل » ، والتقدير : قيل هو ، أي قيل القول ، واعتبروا الجملة الواقعة بعد القول مفسرة لهذا الضمير المستتر ، ولا محل لها من الاعراب . وأما ابن هشام فيضطرب كلامه في شأن هذه الجملة ، مرة يقول : والصواب أن النائب هو الجملة لأنها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول ، فكيف انقلبت مفسرة (١) ؟ ، ومرة أخرى يقول : وأما قوله تعالى « وإذا قيل لهم :

(١) انظر المثال السابع من أمثلة الجملة المفسرة ، من الباب الثاني ، من

كتاب اللحي .

[لا تفسدوا في الأرض] ... فليس من باب الاسناد إلى الجملة (١) ،
ومرة ثالثة يقول : « وهذه النياحة مختصة باب القول » ، ويملل ذلك
بقوله : « إن الجملة التي يراد بها لفظها تنزل منزلة الاسماء المفردة (٢) » .
وهذا خلط عجيب ، لأن الجملة إذا أريد لفظها جاز الاسناد اليها مطلقاً ،
وليس ذلك مختصاً باب القول .

١١ - الجملة التابعة لجملة ذات محل

ومحلها بحسب محل ما تتبعه . ولها نوعان :

١ - المعطوفة على جملة ذات محل : ومثالها : زيد [ينظم الشعر]
و [يكتب القصة] ، فالجملة الثانية محلها الرفع لفظها على الجملة الأولى
التي محلها الرفع لوقوعها خبراً عن زيد .

٢ - المبدلة من جملة ذات محل : وهذه تختلف فيها ، فمنهم من
أثبتها مشروطاً لها أن تكون أوفى مما تبدل منه بتأدية المعنى المراد ،
واحتجوا لها بقول الشاعر :

أقول له : [ارحل] [لا تقيمناً عندنا]
ولا فكنت في السر والجهر مسلماً

فالجملة الثانية محلها النصب لكونها بدلاً من جملة « ارحل » التي
محلها النصب لوقوعها محكية بالقول ، والشرط المذكور متوفر فيها ، لأن
إظهار الكراهية ، وهو المعنى الذي أراده الشاعر من بيته ، ظاهر في

(١) انظر التنبيه الذي ختم به الجمل ذات المحل من الاعراب .

(٢) انظر الجملة الدالة الواقعة مفعولاً من كتابه النقي .

الجملة الثانية أكثر من ظهوره في الجملة الأولى ، لأن عبارة « ارحل » لا تدل دلالة قاطعة على الكراهية ، لأنك قد تقولها لمن تريد رجوله لا بداعي الكراهية ، بل بدواع أخرى ، أما عبارة « لا تقيم عندنا » فدلتها على الكراهية ظاهرة واضحة ، لما فيها من الطباق السلي مع عبارة « اقم عندنا (١) » .

وأما المنكرون لوقوع الجملة بدلاً فردوا ما ورد بما يوهما إلى التفسيرية مرة ، وإلى المستأنفة مرة أخرى .

٦ - الجمل التي لا محل لها من الاعراب :

وقد حصرها النحاة في سبع ، وهي :

١ - الجملة المستأنفة

وتسمى الابتدائية أيضاً ، وذلك لأن الكلام يبدأ بها . ولها نوعان :

١ - المفتوح بها النطق : كالجملة الأولى من قولك : [جاء زيد] يحمل كتبه .

٢ - المنقطعة عما قبلها : كالجملة الثانية من قولك : مات فلان [رحمه الله] .

وقولنا « المنقطعة » نفي به عدم التعلق باتباع أو إخبار أو نعت

(١) الطباق السلي ، كما هو معروف في علم البديع : هو الاتيان بكلمتين أو عبارتين متضادتين في المعنى بواسطة أداة نفي ، مثل : جاء - ما جاء ، جميل - غير جميل ... وهكذا .

أو حالية ... الخ ، أما الارتباط المنوي بنير ذلك فلا يضر ، فالجملـة الثانية من قولك : أكرمك زيد [فأكرمه] ، مستأنفة على الرغم من ارتباطها بما قبلها برابط الصلة .

وهذه أمثلة لجمل اخلف النحاة في استئنافيتها :

١ - إن قامَ زيدٌ [أقومُ]

قال سيويه (١) : الجملة مستأنفة ، مؤخرة من تقديم ، والأصل : [أقومُ] إن قام زيد ، وهي إذن دليل الجواب ، لا الجواب نفسه . وقال المبرد : الجملة خبر لمتدا محذوف ، والتقدير : إن قام زيد فأنا [أقومُ] .

وانما حملها على ذلك رؤيتها للضارع مرفوعاً بعد الشرط الجازم (٢) .

٢ - جاء القوم [خلا زيدا]

قال ابن عصفور : الجملة مستأنفة . وقال السيرافي : يجوز هذا ويجوز اعتبارها حالية ، على تقدير : جاء القوم خالين عن زيد .

٣ - جاء القوم حتى [زيدٌ جاء]

قال الجمهور : الجمل بعد « حتى » مستأنفة . وقال الزجاج وابن درستويه : إنها في موضع جر بحتى . وقد تقدم .

(١) هذا أحد قولين له في هذه الجملة .

(٢) مر معنا في مبحث جزم المضارع انه إذا وقع في جواب جزم وكان فعل الشرط ماضياً جاز رفعه وجاز جزمه .

٢ - الجملة المعترضة

وهي الواقعة بين شيئين متطالبين ، كالابتداء والخبر ، والفعل والفاعل ،
والجار والمجرور ، والمضاف والمضاف اليه ... الخ . وضابطها أن تصلح
للسقوط دون أن يؤدي ذلك إلى اختلال في علاقات الكلام بمضه يعض ،
وذلك نحو : [أظن] زيدٌ ، ونحو : زيدٌ [والله] فاجحٌ ،
ونحو : ترك زيد بعد وفاته [رحمه الله] ثروة طائلة .

هذا ، وقد اختلف في جملة الاختصاص من نحو : نحن [معاشرَ
الإنبياء] لا نورث ، فقال قوم هي معترضة ، وقال آخرون هي حالية .
وقد تقدم .

٣ - الجملة المفسرة

واختلاف النحاة في أمر هذه الجملة كثير ، واضطراب أقوالهم فيها
أكثر . ويمكن تلخيص ما قالوه بالآتي :

فأما ابن هشام فيضبطها بأنها : الفضلة الكاشفة للحقيقة ما تليها .
وبقوله في هذا الضابط « الفضلة » يحتز عن نوعين من الجمل يكشفان
حقيقة ما يليان : فأما النوع الأول فهو الجملة المفسرة لضمير الشأن ، كما
في قولك : إنه [لا يفلح الظالمون] ، فهذه الجملة عمدة لا فضلة ، ولها
عزل من الاعراب باتفاق . وأما النوع الثاني فهو الجملة المفسرة في باب
الاشتغال ، كما في قولك : زيداً [ضربته] ، فهذه عمدة أيضاً لا فضلة ،
لأن إسقاطها يخل بالكلام .

ولا ننري لماذا يحتز ابن هشام بضابطه عن هذا النوع الثاني من

الجل رغم أنه يسميه بالجملة المفسرة ، ورغم أنه يذهب إلى كونه لا محل له من الاعراب خلافاً للشاويين .

ومها يكن من شيء فالظاهر أن ابن هشام شعر بنموض ضابطه وعدم كفايته فمقب عليه قائلاً : وسأذكر لها أمثلة توضيحها (١) .

وبدلاً من أن يأتي بأمثلة توضح الجملة المفسرة - كما ادعى - وتبين بشكل حاسم حدودها التي تميزها عن غيرها ، نجد أنه يأتي بثمانية أمثلة كان خمسة منها مما جرى فيه خلاف ، أو مما هو محتمل للتفسير وغيره على رأي ابن هشام نفسه . وأضرب من ذلك أنه في بعض الأمثلة التي اختلف فيها وقف من المختلفين موقف الحبياد فلم يرجع رأياً على آخر . وكل هذا جعل من أمثله عاملاً في زيادة غموض الجملة المفسرة لا في وضوح حدودها .

وإذا رجعنا نحن إلى أمثله الثمانية الأساسية ، وإلى ما جاء في تضاعيف تنسياته واستطراداته من أمثلة أخرى ، أمكننا أن نستخلص رأيه في الجملة المفسرة على الشكل التالي :

١ - كل جملة مصدرية بحرف التفسير « أي » ، فهي جملة مفسرة ، وذلك كقول الشاعر :

وترمينني بالطُّرفِ أي [أنت مذنبٌ]
وتقلينني لكنَّ إياك لا أقلي

٢ - كل جملة أتت بعد لفظ فيه معنى القول وليس فيه حروفه (٢) ،

(١) يقصد الجملة المفسرة .

(٢) يعني كل فعل بمعنى « قال » ، مثل : صاح ، نادى ، هتف ،

أمر ، ... الخ .

فهي جملة مفسرة ، ولكن يشترط في هذه شرطان : الشرط الأول أن تكون مقترنة بـ « أن » ، التفسيرية ، كقوله تعالى : فأوحينا إليه أن [اصنع الفللك] ، فان لم تكن مقترنة بها ، نحو : نادى زيد : [تعال يا خالد] ، فهي إما محكية (١) لما فيه معنى القول على مذهب الكوفيين ، وإما محكية لقول محذوف على مذهب البصريين الذين يقدرونه : نادى زيد قائلاً : [تعال يا خالد] . والشرط الثاني ألا تقدر الباء الجارة قبل « أن » ، فان قدرتها كانت « أن » ، مصدرية لا تفسيرية ، وكانت الجملة صلة للحرف المصدرية لا مفسرة .

٣ - كل جملة أنت بمفرد يؤدي معناها فهي مفسرة لذلك المفرد ، وذلك كقوله تعالى : وأسروا النجوى الذين ظلموا [هل هذا إلا بشر مثلكم ؟] ، فجملة الاستفهام تفسير للنجوى لأن النجوى التي أسروها الذين ظلموا هي جملة الاستفهام نفسها .

٤ - كل جملة أنت تفصيلاً لمفرد يحمل فهي مفسرة له ، وذلك كقوله تعالى : إن مثلك عبس عند الله كشك آدم : [خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون] ، فواضح أن « مثل آدم » كلمة بجملة ، وإن الجملة التي بين المقوفين تفصيل لهذا الاجمال .

٥ - كلما وقعت جملة موقع مفرد لا تميز القواعد النحوية إيقاعها موقعه ، اعتبر المفرد صاحب الموقع محذوفاً ، أو مضمراً ، واعتبرت الجملة تفسيراً له . ومن هذا النوع الجملة الثانية من نحو قولك : أحسن إلى زيد [أعطه ألف دينار] ، فواضح أن هذه الجملة واقعة موقع المفعول المطلق ، لأنها مبنية لنوع الاحسان الذي تطلبه لزيد ، ولكن لما كانت

(١) أي مفعول بها .

القواعد النحوية لا تميز عند النجاة أن يأتي المفعول المطلق جملةً ، اعتبر المفعول المطلق عنقوفاً ، واعتبرت هذه الجملة المؤدية لوظيفته تفسيراً له . ومنه أيضاً جملة « لهم مغفرة » من قوله تعالى : وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ [لهم مغفرة وأجرٌ عظيمٌ] ، فواضح أن هذه الجملة واقعة موقع المفعول الثاني لفعل « وعد » ، ولكن لما كانت قوانين النحويين لا تميز لفعل « أعطى » وإخوته - وفعل « وعد » واحد منها - أن يكون مفعوله الثاني جملةً ، اعتبر هذا المفعول الثاني عنقوفاً ، واعتبرت الجملة القائمة بوظيفته تفسيراً له ، والتقدير عند النجاة : وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ شيئاً هو : [لهم مغفرة وأجرٌ عظيمٌ] . ومنه أيضاً جملة « لا تفسدوا » من قوله تعالى : وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ : [لا تفسدوا في الأرض] ، فواضح أن هذه الجملة واقعة موقع النائب عن الفاعل لفعل « قيل » ، ولكن لما كانت قواعد بعض النحاة لا تميز الاسناد إلى الجملة ، اعتبر نائب الفاعل ضميراً مستتراً تقديره « هو » ، يسود على « القول » المفهوم من فعل « قيل » ، واعتبرت الجملة القائمة بوظيفته تفسيراً له . والتقدير : وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ قَوْلٌ هُوَ : [لا تفسدوا في الأرض] . ومنه أيضاً جملة « ليسجنته » من قوله تعالى : ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَدَا مَا رَأَوْا الْآيَاتِ [لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ] ، فواضح أن هذه الجملة واقعة موقع الفاعل لفعل « بدأ » ، ولكن لما كانت قواعد بعض النحاة لا تميز مجيء الفاعل جملةً ، اعتبر الفاعل ضميراً مستتراً تقديره « هو » ، يسود على « البداء » المفهوم من فعل « بدأ » ، واعتبرت الجملة تفسيراً له ، والتقدير : ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ بَدَاءٌ هُوَ : [ليسجنته] (١) .

ويمكن أن نجعل الأنواع الثلاثة الأخيرة : ٣ ، ٤ ، ٥ ، تحت

(١) وابن هشام يرى أن هذه الجملة جواب قسم مقدر ، وإن الفسر إنما هو مجموع القسم وجوابه .

ضابط واحد هو : كل جملة أتت بعد مفرد مصرح به ، أو بعد مفرد محذوف عند كل النحاة أو عند بعضهم ، وكانت هذه الجملة جواباً عن سؤال : ما هو ؟ أو ما مضمونه ؟ أو : وكيف ذلك ؟ فهي جملة مفسرة . وكل ذلك بشرط أن تكون فضلة لا عمدة (١) . ويظهر هذا إذا عدنا إلى الأمثلة ووضنا قبل الجملة المفسرة واحداً من الأسئلة المذكورة لتكون الجملة جواباً عنه :

١ - واسرؤوا النجوى الذين ظلموا - وما مضمون هذه النجوى ؟ - :
[هل هذا إلا بشرٌ مثلكم ؟] .

٢ - إن مثَلَ عيسىَ عندَ اللهِ كمثلِ آدمَ - وكيف كان مثل آدم ؟ - : [خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون] .

٣ - هل أدلكم على تجارةٍ تُنجيكم من عذابِ أليمٍ ؟ - وكيف تكون هذه التجارة ؟ - : [تؤمنون بالله] .

٤ - ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات - وما هذا البداء الذي بدا لهم ؟ - : [لَيْسَ جُنُودُهُ حَتَّى حِينَ] .

٥ - وإذا قيل لهم - وما القول الذي قيل لهم ؟ - : [لا تفسدوا في الأرض] .

(١) ذلك لأن من الجمل ما يقع جواباً عن أسئلة هذه الاسئلة ولا يكون مع ذلك مفسراً ، من ذلك مثلاً جملة الخبر في نحو قولك : الأمان [إنها اتى الحمار] ، فواضح أن هذه الجملة واقعة موقع الجواب عن سؤال : » وما الأمان ؟ « . ومع ذلك لا تعتبر تفسيرية ، بل خبرية ، لأنها عمدة ، والكلام يختل بمحذوفها .

٦ - أحسن إلى زيد - وما هذا الاحسان ؟ - : [أعطه ألف دينار] .

٧ - وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات - وما الشيء الذي وعدهم إياه ؟ - : [لهم مغفرة وأجرٌ عظيم] .

★ ★ ★

هذا ما أمكننا أن نستخلصه من كلام ابن هشام على الجملة المفسرة . أما الزخشي فلم يدرس الجمل في كتابه النحوي المسمى بالفصل ، وإنما بث آراءه فيها في تفسيره للقرآن الكريم المسمى بالكشاف . وإذا عدنا إلى ما نقله عنه ابن هشام في هذا الموضوع ، أمكننا أن نستخلص أن الجملة المفسرة عند الزخشي هي كل جملة أتت تفصيلاً لجمل بما في ذلك أن يكون الجمل لفظاً فيه معنى القول دون حروفه من غير أن تقتن الجملة بـ « أن » ، التفسيرية ، فهو يقول في جملة « للذكر مثل حظ الأنثيين » من قوله تعالى : يوصيكم الله في أولادكم [للذكر مثل حظ الأنثيين] يقول : إن الجملة الأولى إجمال ، والثانية تفصيل لها . ويعقب ابن هشام على ذلك بقوله : وهذا يقتضي أنها عنده مفسرة ، وهو الظاهر (١) .

وهذا عجيب من ابن هشام ، فرغم موافقته هنا للزخشي في اعتبار الجملة التي بمد ما فيه معنى القول تفسيرية ، لا يصرح برأيه هذا عند الكلام على الجملة المفسرة ، ولا يشير إلى هذا المذهب من قريب ولا من بعيد .

أما الشاويين فلا نعلم من رأيه في هذا الموضوع إلا ما قاله عنه ابن هشام ، ويمكن أن يستفاد من هذا القول أن الشاويين يخالف سائر النحاة في شيئين : الأول هو حد الجملة المفسرة ، فهي عنده كل جملة

(١) انظر الباب الثاني من المنهج ، الجملة الثالثة الواصفة مفصلاً .

فصلت بجملاً مذكوراً أو كشفت عن حقيقة محذوف ، وعليه فجملة الاشتغال من نحو : زيداً [ضربته] ، والجملة المفسرة للفعل المحذوف من نحو : إذا الرجال [قاموا] جملتان مفسرتان . والثاني هو محل الجملة المفسرة ، فحلقها عنده هو بحسب ما تفسره ، فإن فسرت مرفوعاً فهي في محل رفع ، وإن فسرت مجروراً فهي في محل جر ، ... وهكذا .

وإذا بدا لنا أن نستعين برأي نحوي محدث هو الشيخ مصطفى الغلاييني فلن نجد عنده إلا الخلط والاضطراب ، فهو يقول عند الكلام على عطف البيان (١) : ومن عطف البيان ما يقع بعد « أي وأن » ، التفسيريتين ، غير أن « أي » تفسر بها المفردات والجل ، و « أن » لا يفسر بها إلا الجمل المشتعلة على معنى القول دون أحرفه . تقول : « أثرت » إليه أي : اذهب . اهـ

وتقرأ هذا الكلام ففهم منه أنه يعتبر الجمل الواقعة بعد هذين الحرفين المفسرين جملاً معطوفة عطفاً يائياً على ما قبلها ، بل إنه يصرح بذلك عند إعرابه لأمثله في الحاشية حيث يقول : « جملة « أي اذهب » عطف بيان على جملة « أثرت إليه » . اهـ

ثم تراه عند الكلام على الجملة التفسيرية من الجمل التي لا محل لها من الاعراب يقول (٢) : « والتفسيرية ثلاثة أقسام : مجردة من حرف التفسير ... ومقرونة بـ « أي » ، نحو : أثرت إليه أي : اذهب » اهـ . وهكذا تراه يأتي بالثال الواحد فيجمله مرةً معطوفاً يائياً ، فيكون

(١) انظر الجزء الثالث من كتابه « جامع الدروس العربية » فصل : عطف البيان .

(٢) انظر آخر الجزء الثالث من كتابه « الجامع » .

محله من الاعراب كاعراب ما عطف عليه ، ويجعله مرة ثانية تفسيراً لا محل له من الاعراب .

٤ - جملة جواب القسم

وهذه لا خلاف فيها إذا كان القسم مذكوراً ، نحو : والله [لأكرمك] ، أو موطاً له ، نحو : لئن جاء زيد [لأكرمه] ، ولكن اختلف في نحو : [لقد جاء زيد] ، فقال بعضهم : الجملة جواب قسم مقدر ، واللام التي فيها هي لام القسم ، وقال آخرون : اللام لام الابتداء والجملة ابتدائية .

٥ - جملة جواب الشرط

وهذه لا محل لها مطلقاً إذا كانت أداة الشرط غير جازمة ، نحو : لولا المطر [لهلك الزرع] ، وكذلك إذا كانت أداة الشرط جازمة ولم تقترن الجملة بالنفاء ولا بـ « إذا » ، الفجائية ، نحو : إن جاء زيد [أكرمه] .

٦ - جملة الصلة

وهذه فوطان :

١ - الأول : ما كان صلة لموصول اسمي ، نحو : جاء الذي [قام أبوه] .

٢ - والثاني : ما كان صلة لموصول حرفي ، نحو : أريد أن [أنام] . والحروف الموصولة هي ما نسميه بالحروف المصدرية ، وهي « أن » ، نحو : أريد أن [أنام] ، و « أن » ، نحو : علمت أن

[زيداً شاعراً] ، و د كي ، نحو : أدرسُ لكي [أتعلمُ] ، و
 د ما ، نحو : سافرت عندما [أشرقت الشمس] ، و د لو ، المسبوقة
 بفعل د ود ، نحو : ودعت لو [تزورني] . وزاد بعضهم همزة
 التسوية ، نحو قوله تعالى : سواءٌ عليهم أ [أنذرتهم] أم لم تنذرهم .

٧ - الجملة التابعة لا محل له

وهي المطفوفة على جملة لا محل لها ، نحو : قام زيد [ولم يسم
 عمرو] ، فالثانية هنا لا محل لها لأنها معطوفة على الأولى التي هي ابتدائية
 لا محل لها ، أو البدلة من جملة لا محل لها ، كقوله تعالى : واتقوا
 الذي أمدهم بما تعلمون [أمدهم بأنعام وبنين] ، فهذه الجملة لا محل
 لها لأنها بدل من جملة د أمدهم بما تعلمون ، التي لا محل لها لوقوعها
 صلة للذي .

٥ - اعراب شبه المجد:

١ - معنى شبه المجد :

نفي بشبه الجملة الظرف أو نائبه المنصوين على الظرفية ، والجار الأصلي مع مجروره . وقد يطلق على الإثنين اسم واحد هو : « الظرف » . ولهذا الاطلاق سببان :

١ - أولهما : أنه كثيراً ما يستعمل الجار والمجرور في مكان الظرف ومعناه ، إذ يستوي في العربية أن تقول : « سافرت في المساء » ، وأن تقول : « سافرت مساءً » ، وكذلك أن تقول : « جلست على الأرض » ، وأن تقول : « جلست فوق الأرض » .

٢ - ثانيها : أن العربية تعامل كلاً من الظرف والجار والمجرور معاملة واحدة في أكثر الأحيان ، فنحن نعلم أنها تتسع فيها ما لا تتسمه في غيرها ، فنفصل بها بين أشياء لا تميز الفصل بينها بغيرها ، وتطبيها من حرية التنقل في المكان ما لا تطيه لغيرها . ولو استعرضنا القواعد النحوية كلها لوجدنا أنه ما من امتياز يمنح للظرف إلا كان الجار شريكاً له فيه .

أما تسميتهما بشبه الجملة فذلك لأنها كثيراً ما يؤيدان من الخدمات ما تؤديه الجملة نفسها ، ففي باب الخبر يمكنك أن تجمل الخبر جملة ، نحو : زيد [ينظم الشعر] ، كما يمكنك أن تجعله ظرفاً ، نحو : زيد [عندي] ، أو جاراً ومجروراً ، نحو : زيد [في الدار] ، وكذا الأمر في باب الحال ، وباب النعت . هذا إلى أن الجملة قد تحذف في بعض الأحيان

فلا يمكن شيئاً أن ينوب عنها إلا الظرف أو الجار والمجرور ، ونعني بذلك جملة الصلة ، فهذه الجملة لا تمحذف إلا إذا تاب عنها ظرف أو جار ومجرور ، فمن الأول قوله تعالى : « ما [عندهم] يَنفَقُونَ وما [عنده الله] باقٍ » ، ومن الثاني قولك : « زيد حريص على ما [يده] » .
والمشكل في إعراب شبه الجملة هو أمر التعليق . فما هذا التعليق ؟

٢ - معنى التعليق :

رأينا فيما مضى من القواعد في القسم الرابع من الكتاب أن الاسم إذا لم يكن مسنداً ولا مسنداً إليه فهو إما تكملة للحدث الذي يمثله الفعل غالباً ، وإما تكملة للاسم الدال على الذات . وبعبارة أخرى : الاسم إما خادم للحدث ، وإما خادم لاسم آخر . وليس التعليق إلا بيان الخدم لكل خادم . وهذا البيان ضروري ، فيه نكشف عن العلاقات التي تربط كل كلمة بأخرى ، وقد قلنا قبل : إن الاعراب في بعض حقيقته بيان علاقات .

قد يقال : ولكن لماذا لا نطلق المفعول المطلق ، والمفعول به ، والمفعول معه ، والمفعول لأجله ، بما تخدمه من أحداث ؟ ولماذا لا نطلق الحال والتمييز والمضاف إليه والمطوف بياناً والنعت ، بما تخدمه من أسماء ؟ ولماذا نقصر التعليق على الظرف والجار والمجرور ونلج عليه ؟

فنعول في الجواب :

١ - أولاً : نحن في الواقع الاعرابي نطلق أكثر هذه التكميلات بما

تخدمه من أحداث أو أسماء ، ولكن تعليقنا لها يجري بالفاظ أخرى غير لفظ « متعلق » أو « متعلقان » ، فإذا قلنا في إصراب « صبراً » من قولنا « صبراً على الشدائد » : إنه مفعول مطلق لفعل محذوف ، فكأننا نقول : إنه مفعول مطلق متعلق بفعل محذوف ، فقولنا « لفعل » يمدل قولنا « متعلق » . وكذلك إذا قلنا في إصراب « كتاباً » من قولنا « كم كتاباً عندك ؟ » : إنه تمييز لـ « كم » ، فكأننا نقول : إنه تمييز متعلق بـ « كم » .

٢ - ثانياً : اتنا إذا سكنتنا في بعض الأحيان عن بيان علاقة كل كلمة بما تخدمه ، فذلك لأن العلاقة بين الخادم والمخدوم تكون في بعض الأحيان واضحة لا تحتاج إلى بيان ، أو لأن الخادم والمخدوم لا يكاد ينفصل أحدهما عن الآخر ، فمن الأول العلاقة الواضحة بين الفعل ومفعوله في نحو قولك : « شربت ماءً » ، ومن الثاني العلاقة بين المضاف والمضاف إليه في نحو قولك : « قرأت كتابَ النحر » ، فهنا لا حاجة لأن نقول : « ماءً » مفعول به لفعل « شربت » ، لوضوح ذلك وعدم خفائه ، وكذلك لا حاجة لأن نقول : « النحر » مضاف إليه للمضاف « كتاب » ، وذلك لشدة التلازم بين المضاف إليه ومخدومه الذي هو المضاف .

٣ - ثالثاً : إن إصرارنا على تعليق الجار والمجرور والظرف بما يخدمانه دون سائر التكلات نابع من عدة أسباب : أولها : أن مخدومها كثيراً ما يحذف ، فإذا لم تبين علاقتها بهذا المخدوم ظلت هذه العلاقة سائبة لا تعرف بمن هي ؟ ثانياً : أن الظرف والمجرور قد مُنحَا في الرمية حرية واسعة في أن يكونا في صدر العبارة أو في وسطها أو في آخرها ، فإذا لم يصرح في الإصراب بعلاقة كل منها بمخدومه ظلت العلاقات غامضة . ثالثاً : أنه قد تعدد الأحداث في العبارة الواحدة وتمدد الظروف والمجرورات ، فإذا لم تحدد علاقة كل حدث بمخدمه من الظروف والمجرورات التبتت العلاقات واختلط الأمر .

وعلى كل حال فليس من الضروري أن يكون تعليق الظرف والمجرور بلفظ « متعلق » أو « متعلقان » ، بل يكفي في ذلك أن تقول لهما للحدث الفلاني ، فإذا قلت في إعراب « جلست في الدار » : « في الدار » جار ومجرور للفعل « جلست » ، وإذا قلت في إعراب « جلست عندك » : « عندك » ظرف للفعل « جلست » ، أو منصوب بفعل « جلست » - إذا قلت ذلك كفى وكان تعليقاً حقيقياً .

٣ - تعليق الظرف :

وتعليقه أمر في غاية البساطة ، وذلك لسيين : أولها : أنه لا يخدم إلا الحدث ، وثانيها : أن خدمته للحدث لا تكون إلا في شيء واحد ، هو بيان مكانه أو زمانه . لهذا كله يكفي عند تعليقك لظرف تريد إعرابه أن تسأل نفسك هذا السؤال : ما الحدث الواقع في هذا المكان أو في هذا الزمان ؟ ثم تلتزم جواباً لسؤالك من العبارة المربة ، فإذا وقعت على الحدث الظروف في هذا الظرف قفل : هذا الظرف متعلق بذلك الحدث . ولا يهملك بعد ذلك أن يكون الحدث مثلاً بفعل تام متصرف ، أو بفعل جامد ، أو بفعل ناقص ، أو بمصدر ، أو بمشتق ، أو بجامد . يؤدي معنى المشتق ، أو بحرف من حروف المعاني ؛ فكل ما دل على الحدث صالح لأن ينظر في الظرف ، وبالتالي هو صالح لأن يتعلق بالظرف به .

والأمثلة التالية توضح لك هذه الطريقة المقترحة :

١ - جلست فوق العشب

السؤال : ما الحدث الواقع فوق العشب ؟ الجواب : الحدث الواقع فوق العشب هو حدث الجلوس . إذن : « فوق » متعلق بجلست .

٢ - سأكون غداً أخاك

السؤال : ما الحدث الواقع غداً ؟ الجواب : الحدث الواقع غداً هو كزوتي أخاك . إذن : « غداً » متعلق بالفعل الناقص « سأكون » .

٣ - أحب المطالعة ليلاً

السؤال : ما الحدث الواقع ليلاً ؟ الجواب : الحدث الواقع ليلاً هو حدث المطالعة . إذن : « ليلاً » متعلق بالمصدر « المطالعة » .

٤ - رأيت رجلاً جالساً عند زيد

السؤال : ما الحدث الواقع عند زيد ؟ الجواب : الحدث الواقع عند زيد هو جلوس الرجل . إذن : « عند » متعلق بالمتعلق « جالساً » .

٥ - زيد أسدٌ وقت اللقاء

السؤال : ما الحدث الجاري وقت اللقاء ؟ الجواب : الحدث الجاري وقت اللقاء هو أسديّة زيد ، أي شجاعته . إذن : « وقت » متعلق بالجامد المؤنث معنى المشتق « أسدٌ » .

٦ - ما أنت اليومَ بأخ لي

السؤال : ما الحدث الواقع اليومَ ؟ الجواب : الحدث الواقع اليومَ هو افتقاء كونك أخاً لي . إذن : « اليومَ » متعلق بالحرف « ما » ، لأنه هو الحامل لمعنى الافتقاء (١) .

(١) ومن المرين من لا يميز هذا ، بل يقول : الطرف متعلق بمسئل الانفاء الذي تاب حرف « ما » عنه . ولا أرى كبير فرق في النتيجة .

وفي بعض الأحيان تطرح السؤال على نفسك ، ثم تلتمس له الجواب فيعييك ، ذلك لأنك تبحث عن حدث منظر في ظرفك المراد إعرابه فلا تجد فيه إلا الذات . ففي هذه الحالة لا يجوز التعليق بالذات ، لأن التعليق - كما علمنا - هو ربط كل خادم بمخدومه ، ولما كان الظرف لا يخدم إلا الحدث ، وجب علينا أن نبحث عن حدث يربط به ظرفنا :

١ - فإن كانت الذات التي زارها في ظرفنا اسماً موصولاً ، فالظرف متعلق بجملة الصلة المحذوفة .

٢ - وإن كانت الذات ليست اسماً موصولاً ، بل هي اسم عادي ، نظر في موقعه : فإن كان مبتدأ ، أو شيئاً أصله المبتدأ ، فالظرف متعلق بالخبر المحذوف ، وإن لم يكن مبتدأ ، ولا شيئاً أصله المبتدأ ، نظر فيه أيضاً : فإن كان نكرة ، فالظرف متعلق بصفة محذوفة له ، وإن كان معرفة ، فالظرف متعلق بحال محذوفة له .

والأمثلة التالية توضح ما قلنا :

١ - هذا الأجير الذي عندك نشيط

السؤال : ما الحدث الواقع عندك ؟ الجواب : ليس ، عندي حدث ، بل عندي « الأجير الذي » . إذن : الظرف متعلق بحدث محذوف هو جملة الصلة المحذوفة ، والتقدير : هذا الأجير الذي استقر عندك نشيط .

٢ - زيد بين الأشجار

السؤال : ما الحدث الواقع بين الأشجار ؟ الجواب : ليس بين الأشجار حدث وقع ، بل الذي بين الأشجار هو « زيد » . إذن : لما كان زيد مبتدأ ، كان الظرف متعلقاً بحدث محذوف هو حدث « وجود » ،

زيد بين الأشجار ، وإذن : فالظرف متعلق بنجر محذوف لهذا المبتدأ ،
والتقدير : زيد موجود بين الأشجار .

٣ - رأيت عصفوراً فوق الشجرة

السؤال : ما الحدث الواقع فوق الشجرة ؟ الجواب : ليس فوق
الشجرة حدث ظاهر ، بل فوقها « عصفور » . إذن : الظرف متعلق
بمحدث محذوف ، هو حدث « وجود العصفور » ، ولما كان صاحب هذا
الحدث ، وهو العصفور ، ليس مبتدأ ، ولما نظرنا فيه فوجدناه نكرة ،
كان الطرف متعلقاً بمحدثه المحذوف على أنه نعت له ، والتقدير : رأيت
عصفوراً موجوداً فوق الشجرة .

٤ - رأيت الكتاب فوق الرف

السؤال : ما الحدث الواقع فوق الرف ؟ الجواب : ليس فوق
الرف حدث ، بل الذي فوقه هو « الكتاب » . إذن : فالظرف متعلق
بمحدث محذوف هو « وجود » الكتاب ، ولما كان الكتاب غير مبتدأ ،
ولما كان معرفة ، كان الظرف متعلقاً بمحدثه المحذوف على أنه حال منه ،
والتقدير : رأيت الكتاب موجوداً فوق الرف .

٤ - تعليق الجار والمجرور :

يختلف الجار عن الظرف في أمرين :

١ - الأمر الأول : هو أن خدمة الجار ليست وفقاً على الحدث
وحده كما هو الشأن في الظرف ، بل قد يخدم الحدث وحده ، أو قد
يخدم الذات وحدها ، أو قد يخدم الجملة برمتها ، وفي هذه الحالة الأخيرة ،

فاما أن يكتفي بتقوية ما في الجملة من معنى فقط ، وإما أن يحمل اليها معنى جديداً لم يكن فيها من قبل . واليك بيان ذلك بالأمثلة :

١ - جلست في الدار

هذا الجار خادم لحدث الجالس ، لأنه مبين للمكان الذي وقع فيه . وهذا النوع من الجار يسمى أصلياً ، لأن الأصل في الحرف أن يستعمل للخدمة الفعل .

٢ - عندي خاتم من حديد

هذا الجار ليس خادماً لحدث استقرار الخاتم عندي ، إذ ليس بين « الاستقرار » وبين « من حديد » أية علاقة ، وإنما هو خادم لذات « الخاتم » ، إذ هو كاشف عن هذه الذات الغامضة . أي هو قائم بوظيفة التمييز . وهذه الخدمة الموجهة للذات تكاد تكون قاصرة على « من » البيانية من بين حروف الجر الأصلية .

٣ - ما زيد بعالم

هذا الجار ليس خادماً لحدث انتفاء العلم عن زيد ، ولا لذات زيد ، وإنما هو خادم للاسناد كله ، أي انه مقوٍ لنفي اسناد العلم إلى زيد . وهذا النوع من الجار يسمى زائداً ، لأنه في الواقع لم يربط شيئاً بشيء ، ولا خدم فرداً من أفراد الجملة ، ولا حمل اليها معنى لم يكن فيها ، بل اكتفى بأن كان مجرد أداة تقوية لمعنى الجملة ، وسقوطه منها لا يؤثر في معناها ، ولا في علاقات بعض أجزائها ببعض .

٤ - لعل زيد ناجح

هذا الجار - في لغة من لغات العرب - ليس خادماً لحدث النجاح ،

ولا لذات زيد ، بل هو خادم للاستناد كله ، إذ أضفى على استناد النجاح إلى زيد معنى الرجاء ، فبه أصبح هذا الاستناد شيئاً مرجواً ، وليس شيئاً واقعاً مخبراً عنه . وهذا النوع من الجار يسمى الشبيه بالزائد ، لأنه كالزائد لم يربط شيئاً بشيء ، ولا خدم فرداً من أفراد الجملة ، لكنه يختلف عنه في أنه حمل إلى الجملة معنى لم يكن فيها وهو معنى الرجاء ، وسقوطه منها - وإن لم يؤثر في علاقات بعض أجزائها ببعض - يجرها من معنى تأسيسي يحمله هذا الحرف .

٢ - الأمر الثاني : أن الجار إذا خدم الحدث لم تكن خدمته مقصورة على بيان مكانه أو زمانه كما هو الشأن مع الظرف ، بل قد يخدمه في أشياء كثيرة اليك بعضها موضحاً بالأمثلة :

١ - جلست في الدار

هذا الجار خادم لحدث الجلوس ، وذلك ببيان مكانه ، فهو قائم بوظيفة ظرف المكان .

٢ - سافرت في المساء

وهذا الجار خادم لحدث السفر ، وذلك ببيان زمانه ، فهو قائم بوظيفة ظرف الزمان .

٣ - سرت بسرعة

وهذا الجار خادم لحدث السير ، وذلك ببيان نوعه ، فهو قائم بوظيفة المفعول المطلق .

٤ - سافرت للمتعة

وهذا الجار خادم لحدث السفر ، وذلك ببيان سبب حدوثه ، فهو قائم بوظيفة المفعول لأجله .

٥ - كتبتُ بالقلم

وهذا الجار خادم لحدث الكتابة ، وذلك ببيان الأداء التي تفيد بواسطتها ، فهو قائم بوظيفة لم ينص عليها النحاة ، أو قل إنهم لم يفردوها في باب خاص ، بل جعلوها من وظيفة المفعول به .

٦ - تمسكتُ بالفضيلة

وهذا الجار خادم لحدث التمسك ، وذلك ببيان الجهة التي وقع بها ، فهو قائم بوظيفة المفعول به ، أي إنه حرف تعدية (١) .

(١) هذه النقطة تحتاج الى مزيد شرح وإيضاح ، لأنه يكثر أن يخلط الطلبة بين جار استعمال لايصال الفعل الى مفعوله ، وبين جار استعمال لايصال الفعل الى ظرفه أو سببه أو غير ذلك من الأشياء . وفي إيضاح ذلك نقول : إن الفعل تعرف تعديته من لزومه من مجرد تأمل معناه ، لا من وضعه في الكلام : ففعل « نام » نلم أنه فعل لازم ولولم يوضع في جملة تظهر لزومه ، وذلك لأتينا إذا تأملنا حدث « النوم » رأينا أنه حدث يمكن تنقيده بنصر واحد ، هو شخص النائم ، وليس في حاجة الى عنصر آخر لينتد ، أما فعل « صرب » فنلم أنه فعل متعدي ولولم يوضع في جملة تظهر تعديه ، وذلك لأتينا إذا تأملنا حدث « الضرب » رأينا أنه حدث لا يمكن تنقيده إلا بوجود عنصرين ، واحد يضرب ، وواحد يقع عليه فعل الضرب ، إذ لا يمكن أن تصور « الضرب » إلا بوجود ضارب ومضروب .

وكان المنتظر من اللغة أن تسمح لهذه الأفعال اللمدية بمنها أن تبائر مفعولاتها مباشرة ، وهذا هو الواقع في أكثر الأحيان ، ولكنها في أحيان أخرى لا تسمح لهذه الأفعال أن تبائر مفعولاتها إلا بتوسط حرف جر . مثال ذلك فعل « تمسك » . فهذا الفعل متعدي بمنها ، إذ إيتا حين تأمل فعل « التمسك » لا يمكن أن تصور حدوثه إلا بنصرين : واحد يمسك ، وشي يجرى التمسك به . ولكن اللغة لا تسمح بأن يقال : « تمسكت الفضيلة » ، بل إنها تجبرنا على القول : « تمسكت بالفضيلة » ، فترى ما هو مفعول به في المعنى قد جر بحرف جر . فند ذلك نقول : إن هذا الحرف حرف تعدية ، أي إنه الحرف الذي توسط ←

وقد ترتب على كل ذلك أمور يحسن أن ننبه عليها :

١ - أولها : أن النحاة اتفقوا على عدم تعليق الجار الذي هو من نوع الزائد . وكانوا في ذلك على حق ، لأن خدمة هذا الجار ليست متجهة إلى مفرد حتى يرتبط به ويتعلق ، وإنما خدمته متجهة إلى الجملة برمتها . وقد قول : ولكن التعليق هو ربط الخادم بخدمته ، وإذا كان حرف الجر الزائد خادماً للجملة ، فلماذا لا نعلقه بها ؟ فأقول : هذا صحيح . ولكننا في الاعراب لا ننص إلا على الأشياء التي تختلف من عبارة إلى أخرى ، فأما الأشياء الثابتة التي لا تتغير فأننا نهمس ذكرها لعدم الفائدة من ذلك . ولما كان كل حرف جر زائد لا يتعلق إلا بالجملة ، كان النص على ذلك فضولاً لا فائدة منه ، ألا ترى أننا لا ننص في اعراب الحروف على أنها لا عمل لها من الاعراب مع أن هذا هو الواقع ؟ وما ذلك إلا لأن جميع الحروف في جميع العبارات لا عمل لها من الاعراب .

٢ - ثانياً : أن النحاة اتفقوا أيضاً ، والسبب الآتف الذكر ، على عدم تعليق الجار الذي هو من نوع الشبيه بالزائد .

٣ - ثالثاً : أن النحاة اختلفوا في كاف التشبيه من نحو قولك : « زيد كأسد » ، فقال الأكثرون : هي حرف جر أصلي ، وعلى ذلك

→ ين الفعل المتعدي بمناه ومفعوله الذي كان ينتظر من اللفظة أن تتمبه على المفعولية مباشرة .

هذا النوع من الجار يختلف ولا شك عن الجار في مثل قولك « سافرت للعبة » ، ذلك لأن اللام هنا داخلة على سبب الفعل ، والباء هناك داخلة على الجبهة التي وقع عليها الفعل . لذلك يقال عن « اللعبة » هنا إنها مفعول لأجله غير مباشر ، كما يقال عن « الفضيلة » هناك إنها مفعول به غير مباشر . فيرجى الانتباه إلى ذلك عند النظر في حروف الجر .

تكون خدمتها متجهة إلى الحدث ، ويجب تعليقها به . وقال الأخفش وابن عصفور : هي حرف جر شبهه بالزائد . وأرى أن الحق معها ، لأن الخدمة التشبيهية لا يعقل أن توجه إلى الحدث ، ولكن من المقول أن توجه إلى الجملة كلها . وقال آخرون : الكاف التشبيهية اسم بمعنى « مثل » وليست حرف جر . وهذا رأي مقبول ، لأننا نستطيع أن نضع كلمة « مثل » مكان كل كاف في كل عبارة ، بل اننا في بعض الأحيان لا نستطيع إلا اعتبار الكاف اسماً بمعنى « مثل » . وقد تقدم ذلك .

٤ - رابعها : أن النحاة أجمعوا على تعليق « من » البيانية بالحدث . وهذا عجيب منهم ، لأن خدمة هذا الحرف للاسم واضحة لا شبهة فيها ، بل إن تسميتهم له بأنه « يائي » اعتراف صريح منهم بأن وظيفته هي تمييز الذات المهمة . وقد رأينا أن التمييز خدمة للاسم لا للحدث . وعلى هذا كان المنهج الصحيح يقتضيه أن يطلقوا « من » البيانية بما تخدمه ، أي بالذات المهمة لا بالحدث . ولكن الظاهر أنهم - انطلاقاً من نظرية العامل - لما اعتبروا التمييز منصوباً بالحدث ، اعتبروا الجار القائم بوظيفة التمييز مرتبطاً بالحدث الناصب ومتعلقاً به .

٥ - خامسها : أن النحاة لما وجدوا أن الجار يخدم الحدث أنواعاً شتى من الخدمات انقسموا في امرابه فريقين : فريقاً أحب السهولة فاكثف بتعليق الجار والمجرور بالحدث المندوم ، وفريقاً آثر الدقة فأعرب الجار والمجرور بحسب ما يؤديانه من خدمة . واليك توضيح ذلك بالأمثلة :

١ - زيد في الدار

المذهب الاول : « في الدار » جار ومجرور متعلقان بـ « زيد » محذوف تقديره « مستقر » .

المذهب الثاني : « في الدار » جار ومجرور في محل رفع خبراً
عن زيد .

٢ - رأيت زيداً في الدار

المذهب الاول : « في الدار » متعلقان بحال محذوفة لزيد ، التقدير :
رأيت زيداً موجوداً في الدار .

المذهب الثاني : « في الدار » في محل نصب على الحال من زيد .

٣ - انطلق زيد بسرعة

المذهب الاول : « بسرعة » متعلقان بفعل انطلق .

المذهب الثاني : « بسرعة » في محل نصب على المفعولية المطلق .

٤ - سافرت للمتعة

المذهب الاول : « للمتعة » متعلقان بفعل سافرت .

المذهب الثاني : « للمتعة » في محل نصب على المفعولية لاجلها .

٥ - عندي خاتم من حديد

المذهب الاول : « من حديد » متعلقان بصفة محذوفة للخاتم ،
التقدير : عندي خاتمٌ كائنٌ من حديد .

المذهب الثاني : « من حديد » في محل نصب على التمييز .

٦ - تمسك بالفضيلة

المذهب الاول : « بالفضيلة » متعلقان بفعل تمسك .

المذهب الثاني : « بالفضيلة » في محل نصب مفعول به .

٧ - جلست في الدار

المذهب الاول : « في الدار » متعلقان بفعل جلست .

المذهب الثاني : « في الدار » في محل نصب على الظرفية المكافئة .

٨ - سافرت في المساء

المذهب الاول : « في المساء » متعلقان بسافرت .

المذهب الثاني : « في المساء » في محل نصب على الظرفية الزمانية .

وهكذا ...

فالذا كنت تحب السهولة فنحن بمذهب التعليق . وليس عليك حينئذ إلا أن تطبق الطريقة التي ذكرناها في كيفية تعليق الظرف . أما إذا كنت تحب الدقة فيجب أن تكون واعياً لمنى ووظيفة كل جار تريد اعرابه مع مجروره .

٥ - تمييز :

ذكرنا - عند الكلام على تعليق الظرف - أننا إذا صادفنا ظرفاً وأردنا تعليقه ، نسأل أنفسنا عما انظرف في هذا الظرف . وذكرنا أنه للإجابة عن هذا السؤال ننظر في البارة المربة ، فإن وجدنا المنظرف حدثاً ، علقنا الظرف به ، وإن وجدنا داتاً ، علقنا الظرف بصلته المحذوفة إن كان موصولاً ، أو بنجبره المحذوف إن كان مبتدأ ، أو بصفة محذوفة له إن كان فكرة ولم يكن مبتدأ ، أو بحال محذوفة له إن كان معرفة ولم يكن مبتدأ .

ومنى كل هذا أنه لا بد أن نجد في البارة ما ينظرف في الظرف ،

سواءً أكان حدثاً أم كان ذاتاً . وتقول هنا : هذا هو الأصل . ولكننا نعلم أن اللفظ كثيراً ما تسقط من العبارة بعض العناصر التي يمكن فهمها بغير ذكرها . وهذا يؤدي إلى أننا نتساءل في بعض الأحيان عما انظر في ظرفنا الذي زيد تعليقه فلا نجد في العبارة ما ينظر فيه ، لا حدثاً ولا ذاتاً . وفي هذه الحالة يكون الحدث المنظر محذوفاً هو والذات المسند إليها . وعلى العرب حينئذ أن يقدر هذا الحدث بما يلائم معنى العبارة . مثال ذلك قول العرب لمن ذكر أمراً قد تقدم عهده : « حيثئذ الآن » فالظرف الأول متعلق بـ « كان » محذوف ، والظرف الثاني متعلق بفعل « اسمع » المحذوف ، وذلك لأن أصل هذه العبارة : « كان ذلك حيثئذ واسمع الآن » . وهذا شيء كثير لا يمكن حصره في قاعدة ، وإنما نترك أمره إلى فطنة العرب ونباهته وحسن ذوقه . وأمر الجار والمجرور في هذا الشأن كأمر الظرف تماماً .

٦ - أعراب أدوات الاستفهام

كثيراً ما ينمض على الطلبة أعراب أدوات الاستفهام . وفي ظني أن ذلك راجع إلى أن الوظيفة النحوية للكلمة وهي في حالة الاستفهام أقل وضوحاً منها إذا كانت الكلمة في حالة التقرير . فإذا صح هذا فإن أسهل طريقة للكشف عن وظيفة الكلمة الاستفهامية هي أن نحولها إلى كلمة تقريرية ، وبعبارة أخرى : أن نحول العبارة الاستفهامية إلى عبارة إخبارية ، أي أن نحجب عن السؤال . فإذا ظهرت لنا علائق المفردات في الجواب ، واستطعنا بالتالي أن نرب كل كلمة فيه ، فليس علينا بعد ذلك إلا أن ننقل الأعراب نفسه إلى السؤال ، ذلك أن كل سؤال يربب لأعراب جوابه . واليك بيان ذلك موضحاً بالأمثلة :

١ - السؤال : (هل) جاء زيد ؟

الجواب : (نعم) جاء زيد

فإذا كنا نعلم أن « نعم » التي في الجواب هي حرف جواب ، علمنا أن نظيره « هل » في عبارة السؤال هو حرف سؤال أيضاً .

٢ - السؤال : (متى) سافر زيد ؟

الجواب : (مساءً) سافر زيد

فإذا علمنا أن « مساءً » في الجواب منصوب على الظرفية الزمانية ومتعلق بالفعل سافر ، علمنا أن نظيره (متى) في السؤال اسم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية وأنه متعلق بالفعل سافر .

٣ - السؤال : (كيف) زيد ؟

الجواب : (حزين) زيد

فاذا علمنا أن « حزين » في الجواب خبر مقدم ، علمنا أن نظيره « كيف » في السؤال خبر مقدم أيضاً (١) .

٤ - السؤال : (كيف) جاء زيد ؟

الجواب : (ماشياً) جاء زيد

فاذا علمنا أن « ماشياً » في الجواب حال من زيد ، علمنا أن نظيره « كيف » في السؤال هو حال أيضاً .

٥ - السؤال (كيف) وجدت العلم ؟

الجواب : (نافماً) وجدت العلم

فاذا علمنا أن « نافماً » في الجواب مفعول به ثانٍ مقدم ، علمنا أن نظيره « كيف » في السؤال هو مفعول به ثانٍ مقدم أيضاً .
وهكذا دواليك ...

ولكنني ألفتُ انتباه الطالب الذي يريد تطبيق هذه الطريقة إلى أمر مهم جداً ، وهو : أن عليه أن يجعل عناصر الجواب بمقدار عناصر السؤال تماماً ، وأن يحافظ على ترتيب هذه العناصر أيضاً ، لأن أي زيادة في عناصر الجواب عن عناصر السؤال ، أو أي تشويش في الترتيب ،

(١) ويرى سببوه أن جواب « كيف » لا يكون إلا بالجار والمجرور ، أي بالظرف ، نحو : كيف زيد ؟ - فيقال في الجواب : زيد في حال حسنة ، أو على حال سيئة . ولأنك فاته لا يرب « كيف » إلا في محل نصب على الظرفية .

سيؤدي حتماً إلى تغيير في علاقات الكلمات بعضها ببعض ، وسيؤدي بالتالي إلى خطأ فاحش في الاعراب . خذ مثلاً على ذلك السؤال والجواب الآتين :

السؤال : (من) جاء ؟

الجواب : جاء (زيد)

فزيد في الجواب فاعل ، ولكن نظيره « من » في السؤال ليس فاعلاً بل هو مبتدأ . ولو أعربناه فاعلاً لوقعنا في خطأ فاحش . وما من سبب لهذا الخلاف بين اعراب السؤال واعراب جوابه إلا تلاعبنا بالترتيب ، ولو أننا أجبنا بالطريقة الآتية :

السؤال : (من) جاء ؟

الجواب : (زيدٌ) جاء

لكان كل من السؤال والجواب واقفاً موقع المبتدأ .

٧ - اعراب أدوات الشرط

اختلف النحاة في اعراب أدوات الشرط ، وفي اعراب جملة .
واليك ما قالوه في هذا الصدد :

١ - (إن) : ومثالها : إن يجتهد زيدٌ ينجح .

انمقد الاجماع على أنها حرف شرط جازم ، وعلى أن جملة شرطها لا محل لها من الاعراب ، ثم قال بعضهم : لأنها جزء الشرط ، والجزء لا محل له ؛ وقال آخرون : لأنها ابتداء الشرط ، والابتداء لا محل له . وتظهر ثمرة هذا الخلاف في جملة الجواب : فالقائلون بالجزئية يلزمهم أن يقولوا فيها إنه لا محل لها مطلقاً ، وذلك لأن الجزئية سارية عليها كسريانها على جملة الشرط ، وهم لا يقولون بهذا بل يقولون انها تكون في محل جزم إذا اقترنت بالفعل أو بـ « إذا » الفجائية . أما القائلون بالابتداء فلا يلزمهم في جواب الشرط شيء .

هذا ، واختلف النحاة في جملة جوابها ، فقال القماميني : لا محل لها مطلقاً ، وقال سائر النحاة : إذا لم تقترن فلا محل لها ، وإن اقترنت فهي في محل جزم .

٢ - (لو) : ومثالها : لو جاء زيدٌ لأكرمه

انمقد الاسماع على أنها حرف شرط غير جازم . وأما جملة شرطها فلا محل لها ، على خلاف في السبب كما مر ، وأما جملة الجواب فلا محل لها مطلقاً .

٣ - (لولا - لوما) : أحكامها كأحكام « لو » .

٤ - (لما) : ومثلها : لما جاء زيد أكرمه .

واختلفوا فيها ، فقال الأكثرون : هي حرف شرط غير جازم ، وجملة شرطها ابتدائية لا محل لها ، وكذلك جملة جوابها ، وقال ابن السراج والفارسي وابن جني وجماعة : هي ظرف تضمن معنى الشرط غير جازم ، متمكن بالجواب ، وعلى هذا فجملة شرطها في محل جر بالإضافة ، أما جملة الجواب فلا محل لها .

٥ - (إذا) : ومثلها : إذا جاء زيد أكرمه .

اتفق النحاة على أنها ظرف للزمن المستقبل متضمن معنى الشرط ، غير جازم ، ثم اختلفوا في ناصبها ، فقال قوم : ناصبها هو الجواب ، وعليه تكون مضافة إلى جملة شرطها . وقال غيرهم : ناصبها هو الشرط ، وعليه فهي مقدمة من تأخير ، وجملة شرطها لا محل لها من الأعراب .

وإذا اتصلت بها « ما » الزائدة ، نحو : إذا ما جاء زيد أكرمه ، فالكل على أنها باقية على ظرفيتها ، أما ابن عيسى فيرى أن القياس يوجب نقلها إلى الحرفية . ويعني بذلك قياسها على « إذا » عندما تتصل بها « ما » . وسيأتي .

٦ - (إنما) : ومثلها : إنما يجتهد تنجح .

قال سيويه : هي حرف شرط جازم ، وعليه فأحكام جملي شرطها وجوابها كأحكام جملي « أن » ، وقال ابن السراج والفارسي : هي ظرفية شرطية جازمة ، وعليه فأحكام الجمليتين بعدها كأحكام الجمليتين بعد « إذا » ، إلا إذا اقترن جوابها بالفعل فهو حينئذ في محل جزم .

٧ - (من) : ومثالها : من يفعل الخير لا يعدم جوازيه .

هي اسم شرط جازم باتفاق . ومحلها الرفع على الابتداء إن لم يقع الفعل الذي بعدها عليها ، وذلك كأن يكون الفعل لازماً ، نحو : من جاء أكرمه ، أو أن يكون متمدياً قد استوفى مفعولاته ، نحو : من ضرب زيداً ضربته ، فإن كان متمدياً لم يستوف مفعولاته فهي في محل نصب مفعول به مقدم ، نحو : من تضرب تضربه .

ثم اختلفوا في خبرها إن وقعت مبتدئها ، فقال قوم : هو جملة الشرط . وكأنهم نظروا في ذلك إلى أن أصلها الاستفهام ، ومن المعلوم أن « من » الاستفهامية إذا وقعت مبتدئها كان خبرها الجملة التي بعدها ، نحو : من جاء ؟ وقال آخرون : خبرها جملة الجواب لأن به تمام الفائدة ، ولا يكون الخبر إلا حيث تكون الفائدة . ثم اختلف هؤلاء في جملة الشرط ، فقال بعضهم : هي صلة لا محل لها من الاعراب ، وكأنهم رأوا أن أصل « من » الشرطية هو « من » الموصولة (١) ، لأن قولك « من يفعل الخير لا يعدم جوازيه » الذي يفعل الخير لا يعدم جوازيه ، بل جملة الشرط لا محل لها من الاعراب لأنها جزء الشرط ، والجزء لا محل له . ويشكل على الفريقين أمر ، وهو أن جملة الجواب إذا اعتبرت هي الخبر كان محلها الرفع ، فكيف يكون ذلك وهي لا محل لها إن لم تقترن بالفاء ، أو محلها الجزم إن اقترنت بها ؟ وقال غير هؤلاء وأولئك : الخبر بمجموع جملي الشرط والجواب ، ولا محل لكل

(١) قال ابن عييش في معرض كلامه على أسماء الشرط : « وإنما عملت [أي أسماء الشرط] من أجل تضمنها معنى « إن » ، ألا ترى أنها إذا خرجت عن معنى « أن » إلى الاستفهام ، أو معنى « الذي » لم تجزم ؟ ... » شرح المعمل ٤٢/٧ أقول : هذا الكلام يهمل منه أن من النعاة من يرى موصولة « من » أصلاً .

واحدة منها لأنها جزء ، وبشكل على هؤلاء أمر جواب الشرط كما أشكل على سابقهم .

٨ - (ما) : أحكامها كأحكام « من » .

٩ - (مها) : ومثلها : مها تقرأ تستفد .

واختلف النحاة فيها اختلافاً كبيراً ، فقال قوم : هي مركبة من « مة » و « ما » الشرطية ، وعلى قولهم تكون « مه » اسم فعل أمر فاعله مستتر فيه ، و « ما » اسم شرط جازم ينطبق عليه ما ينطبق على « من » . وقال غيرهم : هي مركبة من « ما » الشرطية و « ما » الزائدة ، وقد قلبت ألف الشرطية هاء دخلاً للتكرار . وقال آخرون : بل هي بسيطة غير مركبة . وعلى قول هؤلاء قع « مها » في مواضع اعرابية مختلفة ، فإن وقعت على الذات كانت أحكامها كأحكام « من » وما ، ، وإن وقعت على الحدث كانت في محل نصب مفعولاً مطلقاً ، نحو : مها تمّ ترنج ، إذ التقدير : أيّ يوم تمّ ترنج . وقد يتأخر عنها فعل ناقص لم يستوف خبره ، فتكون خبراً له وعملها النصب ، نحو : مها يكن الأمر فأنتم أخي .

١٠ - (أين) : ومثلها ، أين تجلس أجلس .

اتفقوا على أنها اسم شرط جازم في محل نصب على الظرفية المكانية ، ثم اختلفوا في مناصبه ، أهو الشرط أم الجواب ، والآخرون على الأول . وينبغي على خلافهم هذا خلاف في اعراب جملة الشرط . راجع اعراب جمل « إذا » .

١١ - (أي) : أحكامها كأحكام « أين » .

١٢ - (حيثما) : ومثالها : حيثما تجلس* أجلس* .

اتفقوا على أنها جازمة للفعلين ، ثم سكتوا عما دون ذلك . فالذي يفهم من كلام سيويه أنها انتقلت إلى الحرفية بلزوم « ما » لها ، فصارت حرفاً مثل « إذا » ، (١) ، أما ما يفهم من كلام ابن هشام (٢) فهو أنها باقية على الظرفية وإن « ما » المتصلة بها هي « ما » الكافة ، وعليه فناسبها هو جملة الجواب ، أما جملة الشرط فلا محل لها لانكشاف « حيث » عن الاضافة اليها .

١٣ - (متى - إيان) : وأحكامها كأحكام « أين » سوى أن هاتين الزمان لا للسكان .

١٤ - (كيف) : ومثالها : كيف تجلس* أجلس* .

هي اسم شرط باتفاق ، ثم اختلفوا في أمر جزمها ، فقال قوم : هي جازمة مطلقاً ، وقال آخرون : هي غير جازمة مطلقاً ، وقال غيرهم : هي جازمة إذا اتصلت بها « ما » الزائدة ، وغير جازمة إذا تجردت عنها .

وتقع « كيف » مواقع اعرابية مختلفة ، فان وقعت على الوصف وبعدها فعل تام فهي في محل نصب على الحال : نحو : كيفما تضرب* زيداً أضربه ، إذ التقدير : على أي هيئة تضربه أضربه ، وإن وقعت على الوصف وبعدها فعل ناقص كانت في محل نصب خبراً مقدماً ، نحو : كيفما تكن* أكن* ، وإن وقعت على الحدث فهي في محل نصب على المفعولية المطلقة ، نحو : كيفما تجلس* ترقع* ، إذ التقدير : أي جلوس* تجلس* ترقع* .

(١) انظر ابن يمين ٧/٧٤

(٢) انظر اللغني : حرف « ما »

هذا ، وجلة شرطها لا محل لها من الاعراب إما لأنها ابتداء ، وإما لأنها جزء من الشرط ، على الخلاف الذي سبق .

١٥ - (أي) : ومثالها : أي شيء تقرأ تستفد

وقد اتفقوا على أنها اسم شرط جازم ، وعلى أنها تصلح لكل شيء ، أي أنها تتضمن معاني مختلفة ، وإنما تأخذ معناها مما تضاف إليه ، فإن أضيفت إلى الذات ، نحو : أي رجل يجتهد ينجح ، فأحكامها كأحكام « من » ، وإن أضيفت إلى الزمان ، نحو : أي وقت تم فيه ترتج ، فأحكامها كأحكام « متى » ، وإن أضيفت إلى المكان ، نحو : أي مكان تجلس فيه ترتج ، فأحكامها كأحكام « أين » ... وهكذا .

وقد لا تضاف إلى شيء ، فيفهم معناها حيثئذ من سياق الكلام .

وإذا أضيفت إلى شيء فجملته شرطها صفة للمضاف إليه دائماً .



تم الجزء الثالث من كتاب المحيط

فهرس الجزء الثالث من كتاب المحبط

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٤	الأغراء	٣	المدح والذم
٢٤	تعريفه وأساليبه	٣	المدح والذم بفعل « حب »
٢٥	الاشتغال	٤	أحكام خاصة بمجندا
٢٥	تعريفه والنرض منه	٦	المدح والذم بنعم وبئس
٢٧	التكلمات الصالحة للتقدم	١١	المدح والذم بوزن « قتل »
٣٢	ما يحدث للتكلمة بعد تقديمها	١٣	الاختصاص
٣٦	تنبيهات	١٣	معناه واغراضه
٣٧	التنازع	١٥	تحليل اسلوب الاختصاص
٣٧	تعريفه وأساليبه	١٦	الضمير في الاختصاص
٤١	شروطه	١٦	المختص
٤٥	التوكيد بالنون	١٦	الاختصاص بأبيها
٤٥	فونا التوكيد	١٧	ملاحظات
٤٥	الأفعال التي تؤكد	١٩	التحذير
٤٨	ما يطرأ على الفعل عند توكيده	١٩	تعريفه
٤٩	أحكام النون الخفيفة	٢٠	أساليب التحذير
		٢٢	ملاحظات

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٧٩	أشكال الأدوات	٥١	العدد
٨٢	حرف الألف	٥١	تذكير العدد وتأنيثه
٨٢	الهمزة	٥٣	العدد المركب والعدد المفرد
٨٤	الألف	٥٤	تعريف العدد بـ د ال ،
٨٧	د آ ،	٥٥	اعراب العدد وبنائه
٨٧	أجل	٥٧	تمييز العدد
٨٧	أخ	٥٧	إضافة العدد إلى غير تمييزه
٨٧	إذ	٥٩	الأعداد الترتيبية
٨٩	إذا	٦٢	ملاحظات
٩١	إنما	٦٥	في عمل المصدر والمشتقات
٩١	إن	٦٥	نظرية العامل
٩٢	أرأيت	٦٧	عمل المصدر
٩٢	أر	٧١	عمل اسم المصدر
٩٣	اشكان	٧١	عمل اسم الفاعل
٩٣	أف	٧٣	عمل مبالغة اسم الفاعل
٩٣	أفة	٧٣	عمل اسم المفعول
٩٣	أل	٧٣	عمل الصفة المشبهة
٩٧	ألا	٧٤	عمل اسم التفضيل
٩٨	ألاء		
٩٩	إلا	٢٥٨-٧٥	القسم الرابع: في الأدوات
١٠٠	إلى		
١٠٢	إليك	٧٧	في معنى الأداة وأشكالها
١٠٢	أم	٧٧	معنى الأداة النحوية

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
أما	١٠٥	إيهات	١٢٠
أما	١٠٦	إيهان	١٢٠
إمنا	١٠٧		
أمامك	١٠٩	حرف الباء	١٢١
آمين	١٠٩		
أن	١٠٩	د ب ء	١٢١
أن	١١٢	بجل	١٢٤
إن	١١٢	بخ	١٢٤
إن	١١٥	بس	١٢٤
أو	١١٦	بُطْلَان	١٢٥
أوت	١١٧	بَعْدَكَ	١٢٥
أوه	١١٧	بل	١٢٥
أي	١١٧	بله	١٢٦
أي	١١٨	بلى	١٢٧
إي	١١٩	بِمَ ؟	١٢٧
يا	١١٩	يَهْ	١٢٧
ليخ	١١٩	بَهْلَ	١٢٧
أينا	١١٩	بَيْدَ	١٢٧
أين	١٢٠	حرف التاء	١٢٨
إيه	١٢٠		
آية	١٢٠	د ت ء	١٢٨
أينا	١٢٠	تَشْوُ	١٢٨
أيها	١٢٠	تَيِّدَ	١٢٨
إها	١٢٠	حرف التاء	١٢٩

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٣٦	حى	١٢٩	ثى
١٣٦	حقاً	١٢٩	ثم
١٣٧	حلّ	١٢٩	ثم
١٣٧	حنانيك	١٣٠	حرف الجيم
١٣٧	حُوب	١٣٠	ج
١٣٧	حي	١٣٠	جي
١٣٧	حيث	١٣٠	جاء
١٣٨	حيث	١٣٠	جلّ
١٣٩	حرف الخاء	١٣١	جّة
١٣٩	خلا	١٣١	جوت
١٤٠	حرف الدال	١٣١	جير
١٤٠	دج	١٣٢	حرف الحاء
١٤٠	دع	١٣٢	حاح
١٤٠	دعاً	١٣٢	حاش
١٤٠	دَعْدَعاً	١٣٢	حاشا
١٤١	دّة	١٣٣	حاي
١٤١	دوايك	١٣٣	حبّ
١٤١	دونك	١٣٣	حى
١٤١	دوه	١٣٥	حجّ
١٤٢	حرف الذال	١٣٦	حجراً مجوراً
١٤٢	ذا	١٣٦	حذاريك
		١٣٦	حصّ

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
ذِهْ	١٤٢	سوف	١٥٢
ذو	١٤٢	سوى	١٥٢
ذِي	١٤٣	سِيْ	١٥٢
ذِيَّا	١٤٣	لا سِيَا	١٥٢
حرف الراء	١٤٤	حرف الشين	١٥٣
رَ ،	١٤٤	ر شَ ،	١٥٣
رُبْ	١٤٤	شَتَانْ	١٥٣
رَغْمَا	١٤٦	حرف الصاد	١٥٤
رَهْ	١٤٦	صَهْ	١٥٤
رُوَيْدْ	١٤٦	حرف العين	١٥٥
رَيْثْ	١٤٧	د ع ،	١٥٥
حرف الزاي	١٤٩	طاج	١٥٥
زِهْ	١٤٩	طاعا	١٥٥
حرف السين	١٥٠	طاه	١٥٥
د س ،	١٥٠	طلي	١٥٥
سَاْ	١٥٠	عدا	١٥٥
سُبْحَانْ	١٥٠	عَدَسْ	١٥٦
سِرْعَانْ	١٥٠	عَزْ	١٥٦
سَعْ	١٥١	عِي	١٥٦
سمديك	١٥١	علْ	١٦٠
سواء	١٥١	علْ	١٦٠

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٧٦	حرف القاف	١٦١	على
١٧٦	د ق ،	١٦٣	عليّ به
١٧٦	قد	١٦٣	عليك به
١٧٨	قدك	١٦٣	عم ؟
١٧٨	قط	١٦٣	عن
١٧٨	قطك	١٦٥	عند
١٧٨	قوس	١٦٦	عندك
١٧٩	حرف الكاف	١٦٦	عة
١٧٩	د ك ،	١٦٦	عَوَّضٌ
١٨٠	كائن	١٦٦	عَيَّرَ
١٨٠	كَانَ	١٦٦	عِيَهُ
١٨١	كَانَمَا	١٦٧	حرف النين
١٨٢	كَانَ	١٦٧	غير
١٨٣	كَفَخَ	١٧١	حرف الفاء
١٨٣	كذا		
١٨٤	كذلك	١٧١	د ف ،
١٨٤	كلّ	١٧٣	فاع
١٨٦	كلا - كلتا	١٧٣	فرطك
١٨٧	كلاً	١٧٤	فصاعداً
١٨٧	كلّهما	١٧٤	قط
١٨٩	كم	١٧٤	فُتْمٌ
١٩٠	كما	١٧٤	في

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢١٨	لَيْسَ	١٩٣	كَيَّ
٢٢٠	حرف الميم	١٩٤	كَيْتَ
٢٢٠	د م ،	١٩٤	كَيْفَ
٢٢١	ما	١٩٦	كَيْفَا
٢٢٨	ما دام	١٩٧	حرف اللام
٢٢٨	ماذا	١٩٧	د ل ،
٢٢٩	مَقَى	٢٠٦	لا
٢٣٠	مَذَى	٢١٠	لَان
٢٣١	مِضَى	٢١١	لَيْتَكَ
٢٣١	مَعَ	٢١١	لَدَى
٢٣٢	مَعَاذَ اللَّهِ	٢١١	لَدُنْ
٢٣٢	مَكَانَكَ	٢١٣	لَهُ
٢٣٢	مَنْ	٢١٣	لَنَا
٢٣٣	مِنْ	٢١٣	لَعَلَّ
٢٣٤	مُنْذَرٌ	٢١٤	لَكِنْ
٢٣٤	مَنْذَرٌ ؟	٢١٥	لَكِنَّ
٢٣٤	مَنَ	٢١٥	لَمْ
٢٣٥	مَهَا	٢١٥	لَمَّا
٢٣٥	مَيْدَ	٢١٧	لَنْ
٢٣٦	حرف النون	٢١٧	لَوْ
٢٣٦	د ن ،	٢١٧	لَوْلا
٢٤١	النَّجَاءَ	٢١٨	لَوْمًا
		٢١٨	لَيْتَ

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
نِيخْ	٢٤١	هَيَّا	٢٤٩
نَيْمَ	٢٤١	هَيْتَ	٢٤٩
حرف الهاء	٢٤٢	هَيْجَ	٢٥٠
« ه »	٢٤٢	هِيخَ	٢٥٠
ها	٢٤٢	هيدَ	٢٥٠
هـ	٢٤٣	هَيْكَ	٢٥٠
هات	٢٤٣	هَيْهَا	٢٥٠
هادِ	٢٤٤	هَيْهَاتَ	٢٥٠
هالَ	٢٤٤	هيهانَ	٢٥١
هَجَ	٢٤٤	حرف الواو	٢٥٢
هجا	٢٤٤	« و »	٢٥٢
هَدَخَ	٢٤٤	وا	٢٥٥
هُسْ	٢٤٤	واهاَ	٢٥٥
هكذا	٢٤٤	وَحَ	٢٥٥
هل	٢٤٤	وراءَكَ	٢٥٥
هلا	٢٤٧	وشكانَ	٢٥٦
هلاَ	٢٤٧	وَيَ	٢٥٦
هَلَمَّ	٢٤٨	وَيْكَ	٢٥٦
همهام	٢٤٨	ويكأنه	٢٥٦
هنا	٢٤٨	وَيْهَا	٢٥٧
هو	٢٤٨	حرف الياء	٢٥٨
هي	٢٤٩	« ي »	٢٥٨
هَيَّا	٢٤٩		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣٠٥	حد الجملة	٢٥٨	يا
٣٠٧	أقسام الجملة	٣٩٧-٢٥٩	خاتمة في الاعراب
٣١١	الجملة الصغرى والجملة الكبرى	٢٦١	حقيقة الاعراب
٣١٢	مقدمة قبل اعراب الجمل	٢٦٣	الاعراب تحليل
٣٤٦	الجمل التي لها محل من الاعراب	٢٦٧	الاعراب وصف وتصنيف
٣٤٦	الجملة الواقعة خبراً	٢٦٨	الاعراب بيان تأثيرات
٣٥٠	الجملة الحالية	٢٦٩	الاعراب بيان وظائف
٣٥٢	الجملة الواقعة مفعولاً	٢٧٤	أقسام الاعراب
٣٥٤	الجملة المضاف اليها	٢٧٤	الاعراب النحوي
٣٥٧	الجملة الجزومة بالشرط	٢٧٨	الاعراب الصرفي
٣٥٨	الجملة التابعة لمفرد	٢٨١	اعراب الأدوات
٣٥٩	الجملة المستثناة	٢٨٧	شروط الاعراب
٣٦٠	الجملة الواقعة مبتدأ	٢٨٧	معرفة القواعد
٣٦٠	الجملة الواقعة فاعلاً	٢٨٨	معرفة الوظائف النحوية
٣٦١	الجملة النائية عن الفاعل	٢٩٣	فهم المعنى
٣٦٢	الجملة التابعة لجملة ذات محل	٢٩٦	معرفة الاعراب التحكية
٣٦٣	الجمل التي لا محل لها من الاعراب	٢٩٩	معرفة المحنوفات
٣٦٣	الجملة المستأنفة	٣٠٣	التمرس بأساليب البيان
٣٦٥	الجملة المعترضة	٣٠٣	النون السليم
٣٦٥	الجملة المفصلة	٣٠٥	اعراب الجملة
٣٧٢	جملة جواب القسم		
٣٧٢	جملة جواب الشرط		
٣٧٢	جملة الصلة		
٣٧٣	الجملة التابعة لما لا محل له		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣٨٧	تقييده	٣٧٤	اعراب شبه الجملة
٣٨٩	اعراب أدوات الاستفهام	٣٧٤	معنى شبه الجملة
٣٩٢	اعراب أدوات الشرط	٣٧٥	معنى التعليق
		٣٧٧	تعليق الظرف
		٣٨٠	تعليق الجار والمجرور

★ ★ ★

